علم الاجتماع السياسي

رؤى سسيولوجية حول قضايا الدولة والمجتمع المدني

أ.د/ عبد الحميد يونس زيد

أستاذ علم الاجتماع السياسي – جامعة الفيوم

الفصل الأول

نشأة وتطور علم السياسة

- تطور الفكر الاجتماعي وعلم السياسة
- علم السياسة....المفهوم والموضوع
- علم السياسة ومنهجية البحث العلمي
- علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى

1- تطور الفكر الاجتماعي وعلم السياسة

ما هي حقيقة الفكر السياسي ولماذا يحظى بتلك الأهمية البالغة في مناهج العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم السياسة خاصة wasits politisches denken وثمة حقيقة هامة تتضح معناها في اختلاف القضايا التي يهتم بها الباحث السياسي عن تلك التي يهتم بها المؤرخ ذلك لأن المؤرخ يهتم بالتاريخ والوقائع التاريخية لذاتها بعكس عالم السياسة الذي يهتم بالتاريخ بالقدر الذي يتيح له فهم الحقائق السياسية في الحاضر والمستقبل بالإضافة إلى إثراء عملية التحليل العلمي للقضايا والظواهر السياسية موضع الاهتمام، ومن هذا المنطلق يمكن فهم مساهمة التاريخ معرفياً في تفسير الواقع السياسي، وذلك إذا ما سحبت رؤيته بشكل غير مباشر على قضايا ومشكلات الوقت الحاضر وتظل تلك الحقيقة مائلة أمام أعين الباحثين رغم اعتراض كثير من الرؤى الفكرية تلك التي تذهب إلى أن الخبرة التاريخية قد تحوي الواقع وتحس المشكلات برؤية وأطر مختلفة عما يحدث في الحاضر وكما أن زيادة الاهتمان بمشكلات الماضي السحيق قد تؤدي إلى إهمال مشكلات وقضايا شكلتها متغيرات العصر الراهن، وفي نفس الاتجاه تلوح في الأفق بعض المقولات الفكرية التي تؤكد على أن الأيديولوجيات التي سادت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لا يمكن أن تناسب أو تنسحب على قضايا ومشكلات العصر لاختلاف المحددات والشروط التاريخية ذاتها.

تلـك المقـولات وغيرهـا نعتقـد انهـا ليسـت صـالحة للتعمـيم لوجـود كثيـر مـن المشـكلات والقضـايا المعاصـرة التـي تظهـر وثيقـة الصـلة والارتبـاط بالقضـايا القديمـة تاريخـاً رغـم تجاهـل بعـض أبعادهـا والأمثلـة علـى ذلـك كثيـرة فعمليـة التغلـب علـى مبـدأ السـيادة القوميـة ليسـت جديـدة كليـاً بـل دار حولهـا جـدلاً وحـواراً خاصـة فيمـا يتعلـق بشـكل الإطـار العـام للنظـام القـومي وعلـى نفـس الـوتيرة نجـد الأصـولية الدينيـة كأيديولوجيـة سياسـية كانـت ظـاهرة قديمـة ومتأصلة في أعماق الحقب التاريخية السالفة.

وإن لم تعتبر تلك القضايا في الأمثلة السابقة غير ذات قيمة مقنعة يعتبر الاهتمام بالقضايا القديمة في التفكير السياسي ضرورة وحتمية وذلك حتى يمكن فهم الكثيـر مـن المفـاهيم السياسـية مثـل الماركسـية، الشـيوعية، المسـيحية والجماعـات السياسية المتباينـة، وبرامجهـا المختلفـة وكـذلك اتجاهـات الفكـر السياسـي كالاتجـاه الليبرالـي وتـاريخ الفكـر الخـاص بـه....الخ، في إطـار مـا سبق ولأسباب عديدة لا مجال لسردها تكمن أهمية التعريف بالفكر السياسي القدم وسنحاول هنا إلقاء الضوء فـي إشـارات سـريعة علـى اتجاهـات الفكـر الاجتمـاعي قبـل اسـتقلال علـم السياسـة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة.

يعتبـر الفكـر الاجتمـاعي العامـل المشـترك الأعظـم بـين كـل العلـوم الاجتماعيـة ونقطـة البدايـة تلـك التـي ينطـق بهـا تأصـيل وتـاريخ العلـوم الاجتماعيـة المختلفـة وثمـة حقيقـة جوهريـة تكمـن فـي أن تطـور الفكـر الاجتمـاعي يـرتبط غالبـاً بمـا يحـدث للإنسـانية مـن تطـور وتغيـر علـى مـر

العصـــور فـــي شـــتى المجتمعـــات ذلـــك لأن الفكـــر الاجتمـــاعي وحـــدة كليـــة يسـتجيب فـي تفاعـل دائـم وابتكـار متجـدد للواقـع المـادي الاجتمـاعي للخبـرة الحياتية التي يعيشها الإنسان على سطح المعمورة.

كمـا أن الفكـر السياسـي بصـفة خاصـة انعكـاس واع لإدراك الإنسـان حقيقـة أنـه بحاجـة إلـى تنظـيم جوانـب حياتـه مـع أقرانـه حتـى يـتمكن فـي النهايـة من حفظ بقائه وإشباع حاجاته الأساسية المتنوعة.

وفـي الإطـار ذاتـه يمكـن القـول أن الفكـر السياسـي الاجتمـاعي مـا هـــو إلا انعكاســـاً لمتغيـــرات تاريخيـــة واجتماعيـــة خـــلال الحقـــب التاريخيـــة المتعاقبـــة ولـــم يكـــن إنتـــاج منفـــرد لعصـــر مـــن العصـــور أو حضـــارة مـــن الحضـــارات أو أمـــة مـــن الأمـــم ذلـــك لأن المجتمعـــات والحضـــارات باختلافهـــا ســـاهمت بنصـــيب مـــا فـــي هـــذا التـــراكم النظـــري الفكـــري أي أنـــه نتـــاج تفاعـــل الإنسان مع متغيرات عصره وبيئته عبر توالي الحقب التاريخية.

وإذا مـا تفحصـنا التفكيـر الشـرقي القـديم مـن وجهـة النظـر السياسـية والاجتماعيـة نجـد أنـه لـم يماثـل التفكيـر العلمـي المنطقـي المتعـارف عليـه فـي العصـر الحـديث بـل يمكـن اعتبـاره صـدى للظـروف الاجتماعيـة ومعبـراً عـن الفـرد أكثـر مـن تعبيـره عـن الجماعـة وذلـك لأنـه لـم يكـن ذا طـابع يعبـر عـن دراسـة مقصـودة لـذاتها بـل إنـه كـان يعـس التجربـة الشخصـية أو تجربـة إحـدى الطبقـات الاجتماعيـة، كمـا أن أغلـب أجـزاء النظريـة الاجتماعيـة كانـت تـدور حـول الأهـداف العاجلـة مـع شـيوع الأسـلوب الخطـابي وفـي ذلـك الإطـار ابتعـد عن الوصف الموضوعي للظواهر محل الاهتمام.

وحـرى بنـا أن نؤكـد علـى أن المفكـرين فـي المجتمعـات الشـرقية قـديماً لـم يسـتطيعوا إدراك نتـائج صـراع القـوى الاجتماعيـة ووقـوف بعضـها موقـف المـتحكم علـى بقيـة أفـراد المجتمـع وما يمكـن أن يـؤدي إليـه مـن تـأثير على النظام الاجتماعي.

ورغـم ذلـك يؤصـل البـاحثين للفكـر الاجتمـاعي الشـرقي مـن حيـث طبيعتـه التـي تعكـس التمـثلات الاجتماعيـة لظـروف الحيـاة الاجتماعيـة وجـذوره التـي تمتـد إلـى نشـأة المجتمـع وظهـوره إلـى الوجـود ومـع أن اختيـار نقطـة البدايـة قـد يكـون صـعباً إلا أنـه يمكـن الانطـلاق مـن بدايـة افتراضـية تلـك التـي يتـوفر لـدينا عنهـا بـع الوثـائق والآثـار التـي تصـور محتوياتهـا مـا كـان يحـدث أو مـا يمكـن أن يطلـق عليـه صـورة الحيـاة الاجتماعيـة ومـا كـان يـدور بخلد الناس وعقولهم حول ما هو قائم وما يحكم سلوكهم وأفعالهم[1].

وثمـة أربعـة مواقـف يتضـح فـي إطارهـا ملائمـة التفكيـر الاجتمـاعي في المجتمعات الشرقية القديمة تلك التي تتمثل في[2]:

1- نصائح الحكماء الأخلاقية للأجيال.

2- تحذيرات الحكماء لمواجهة الفساد الاجتماعي والسياسي والأخلاقي.

---

(1) سـامية جـابر: الفكـر الاجتمـاعي ونشـأته، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسـكندرية، 1995م، ص13.

(2) محمد أحمد بيومي: تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص24.

3- الدعوة لاتباع سلوك معين ومحدد يؤدي إلى خير الإنسان وصحته.

4- التأكيد على إنكار الذات وعدم الانغماس في الملذات.

إن ما خلفه لنا القدماء المصريين من تراث ثقافي وحضاري يشيد بمستوى عظيم وعريق من التفكير العلمي، فلقد أدت الزراعة في مصر إلى استقرار القبائل وتكوين ونشأة المدجن ونمو الأسواق وكان لنهر النيل دور رئيسي في تكوين المجتمع المصري الموحد وساعد على تطور النظم الاجتماعية المختلفة كظهور النظام الأسري والنظام الأخلاقي وتأكيد التوحيد ونشأة حكم الدولة المتعارف عليه سياسياً وقد كان للبيئة الطبيعية للإنسان المصري القديم كما أشرنا الفضل في أن يفكر في أشياء كثيرة كأسباب تردد الظواهر الطبيعية وحركة الأجرام السماوية.....الخ.

والمتأمل في تراث المصريين القدماء يجد أن الفكر المصري تمحور حول المحاور التالية

أولاً: ما يتصل بالدين والعقيدة حيث تركز تفكير المصريين القدماء حول فكرة الخلود والحساب بعد الموت وما لزم ذلك من استرضاء الآلهة حيث حاولوا بكل جهد ممكن أن يتقربوا منها.

ولتلك أساب كان للكهنة نفوذ كبير كما اقتصرت ممارسة العلوم على الكهنة كما أنهم حرصوا على أن تكون معارفهم سراً لا يشاكرهم فيها أحد من العامة أي عامة الشعب ولذلك اختلط العلم بالتصوف.

ثانيـاً: اتجـه تفكيـر القـدماء المصـريين إلـى نـواحي تطبيقيـة لتحقيـق غايـات نفعيـة ولـذلك برعـوا فـي التخطـيط والهندسـة والطـب والفلـك وقـد سـجل التــاريخ أنهــم أول شــعب فــي العــالم أجــرى البحــوث الاجتماعيــة بمعناهــا المتعــارف عليــه علميــاً حــول الثــروة والســكان لمعرفــة حــالتهم واحتياجــاتهم والوقـوف علـى احتياجـات كـل إقلـيم مـن الغـلال والكميـات التـي يجـب أن يحتفظ بها لكل إقليم.

ثالثــاً: تؤكـد الـدلائل علـى أن الفكـر الاجتمـاعي الفرعـوني تضـمن نظريـة سياسـية تقـوم علـى تأليـه الحـاكم وقيـام حكومـة بيروقراطيـة تسـتمد قوتهـا من الطبيعة اللاهوتية للطبقة الحاكمة.

رابعــاً: يــتلاحظ إن الفكــر الاجتمــاعي الفرعــوني قــد تطــور فكــرة القـانون العـام ومسـواة المـواطنين أمـام التشـريع العـام للدولـة كمـا انطـوى علـى مجموعة من القيم الاخلاقية وقواعد السلوك ومبادئ العلاقات الاجتماعية.

خامســاً: إذا كانـت الحيـاة الاجتماعيـة فـي مصـر القديمـة فـي إطـار مـا سـبق الإشـارة إليـه قـد عكسـت فكـراً دينيـاً سـيطر بقـوة علـى كافـة مقومـات حياتـه فـإن الـنظم الاقتصـادية التشـريعية والأخلاقيـة قـد تـم صـياغتها وفقـاً لهـذا الإطار الفكري أيضاً.

إن ثمة حقيقة يمكن الاستدلال عليها من تراث الفكر الفرعوني وهي أن الفكر الفرعوني يمثل تحولاً من مرحلة التفكير البدائي المنحصر داخل إطار ضيق في المسائل المتعلقة بالقبلية كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع تقوم بكل أنواع الوظائف إلى مرحلة أخرى انصب فيها الفكر الاجتماعي على الدولة أو المدينة كوحدة أساسية كبرى[1].

وفي سياق ما تم عرضه يمكن التأكيد على أن الفكر المصري الفرعوني قد عرف التنظيم السياسي للمجتمع قبل أن تعرفه كثير من الأمم والشعوب كما ساهموا في صياغة كثير من النظريات السياسية التي نهلت منها الحضارات المختلفة وأعادت تشكيلها بما يتفق مع طبيعة الحياة فيها وقد تمثل ذلك في نظام الملكية والوزارات وتقسيم البلاد إلى أقاليم وسن القوانين والشرائع وظهور نظام القضاء والإدارة المركزية وتنظيم الضرائب وتنظيم الجيش والسياسة الخارجية للدولة وغيرها من التنظيمات المتنوعة[2].

وإذا ما أردنا أن نتعرف على نصيب الفلاسفة اليونانيين في تأسيس المنهج الاستقرائي والعلمي أو التفكير الاجتماعي السياسي بوجه عام فيمكن القول بأن عبقرية فلاسفة اليونان كانت قياسية اكثر منها

---

(1) سامية جابر، مرجع سبق ذكره، ص14.

(2) قارن: محمد الغريب عبد الكريم: الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر، مذكرات غير منشورة، آداب عين شمس، القاهرة، 1980م، ص7.

استقرائية حيث غلبت على أعمالهم الفكرية الطابع الفلسفي المثالي حيث يمكن اعتبار معالجة النظرية السياسية قد بدأت بتأملات فلاسفة الإغريق لنظم دولة المدينة The City State التي كانت تحت أنظارهم أي من ظاهرة اجتماعية ونظم حياة قائمة بالفعل.

كما يعتبر التفكير الفلسفي اليوناني بصفة عامة نقلة أساسية في التفكير حيث كان جزءاً من إطار المذاهب الفلسفية الكبرة تلك التي أرست قواعد المعرفة واستندت إلى عمق في التفكير ولهذه الأسباب يجمع الكثيرون من علماء السياسة على إرجاع المثل العليا السياسية كالعدالة، الحرية، الحكومة الدستورية ومبدأ سيادة القانون إلى أصولها في الفكر اليوناني القديم ويؤكد البعض على أن الفلسفة اليونانية تميزت بالتمحور حول النظرة العقلية، تلك التي تتمثل في النظرة الفلسفية للكون وكذلك اعتناق موقفاً خاصاً من الحياة اليومية التي يعيشها الإنسان من كافة الجوانب الاجتماعية والسياسية والخلقية والدينية، ولقد ساعدت على ظهور الفلسفة اليونانية بالصورة التي ظهرت عليها، نشأتها في جو تسوده الحرية الفكرية وذلك نتاجاً لتجربة اليونان السياسية في دولة المدنية بالإضافة لعدم وجود ضغوط تمارسها السلطة الدينية وترتب على ذلك ظهور الفكر اليوناني طليقاً يرتب وينظم كافة شئون حياة الإنسان وفقاً لصياغة وتصور الفيلسوف، وثمة حقيقة تؤكد إثراء النظرية الاجتماعية المعاصرة من خلال صياغات الفكر الفلسفي اليوناني بداية من هيرقليطس (540- 475 ق.م)

حيث ساهم بفكرتين غاية في الأهمية تلك التي تتمثل في فكرة التغيير المستمر لأنه يرى أن القانون العام يتسم بالتغيير والتجدد باستمرار وكذلك فكرة أن الصراع قانون العالم والتنازع أبو الأشياء وأن كل ما يتفرق ويتحكم يعود ليلتئم من جديد[1].

وتتواصل مساهمة الفكر اليوناني في تأسيس الفكر الاجتماعي السياسي الحديث في أعمال سقراط الفلسفية وخاصة فيما ذهب إليه فإن الحقائق العلمية والدينية والاجتماعية لا ينبغي اختلاف الناس في بعض مظاهرها، لأن فيها عناصر عقلية ثابتة تلك العناصر هي التي تساهم في جعل الناس يقيمون نظم معينة للحياة البشرية ومن هذا المنطلق جعل سقراط القيم الاجتماعية أحد محاور الثبات في المجتمع، وانتقد فكرة الديمقراطية التي تقوم على نظام القرعة، كما أنه أسهم في التنبيه إلى ضرورة استخدام المنهج التجريبي والموضوعية التي يجب اتباعها عند مناقشة الإشكاليات المتعلقة بالأخلاق الاجتماعية.

وبالرغم من أن أفلاطون ناقش التطور الاجتماعي والزمان الذي يستغرقه ليبلغ مداه وحاول فهم المجتمع كوحدة تترابط أجزاؤه لتكون كلاً متساناً إلا أنه تبني تفسيراً اقتصادياً نفعياً مما دعا أفلاطون إلى رفض يسمى بالواقع الإنساني وهذا ما جعله يفشل في إدراك الأسباب الحقيقية للتناقض الاجتماعي التي أدت إلى الانحلال ووضح ذلك تماماً في

(1) محمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.

اقتراحات الحل غير الواقعية التي اتسمت بها بعض أعماله الفكرية ويرى أفلاطون أن كل نظم الحكم يلحقها فساد مهما كانت صالحة وإنما تتفاضل الحكومات وفقاً لنوع الحاكمين وأخلاقهم ويعتقد أن أفضل أنواع الحكومات هي الحكومة الأرستقراطية المقيدة بدستور ذلك الذي يتضمن هيئات نيابية تحقق التوازن بين السلطات المختلفة وفي إطار ذلك يمكن أن تتلافى مساوئ الأنماط الأخرى من الحكومات وخاصة حكومة الطغاة[1].

ويرى أفلاطون أن الدولة نموذج بمعنى أنه حاول إظهار ما يجب أن تكون عليه الدولية من حيث المبدأ ولم يتطرق بالبحث حول مدى إمكانية تحقيق هذا النموذج من عدمه حيث يصور المدينة الفاضلة مثال الخير الذي يجب أن يعرفه السياسي تمام المعرفة لكي يتبين ما يلزمه لخلق دولة صالحة.

وتحدث أفلاطون فيما بعد عن الدولة التي تحقق الانسجام بطريقة التوازن بين القوى بين بدأ الحكمة في النظام الملكي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي وتلك تعد رؤية مخالفة لاتجاهاته وضحت في نموذج الجمهورية الذي أدى إلى صياغة فكرة خضوع كل شيء لمعيار المثل الأعلى الذي جسمه في شخص الملك الفيلسوف.

وإذا ما انتقلنا إلى أرسطو أحد أعلام الفلسفة اليونانية والتي تميزت بالدقة والتحديد في صياغتها في الفكر الاجتماعي والسياسي حيث

(1) قارن محمد أحمد بيومي: مرجع سابق ذكره، ص33.

تمحـورت اهتماماتــه فــي ســياق المجــال السياســي، فقـد قــام لتحليــل دســاتير المـدن اليونانيـة وتحليـل الأنسـاق السياسـية المختلفـة حيـث أكـد علـى إمكانيـة وجـود علـم أرفقـه للسياسـة يتنـاول الحكومـات بأشـكالها الواقعيـة والمثاليـة علـى السـواء وبالتـالي يكـون علـم السياسـة هنـا تجريبيـاً وصـفياً ومسـتقل عـن الأخلاق.

لقـد رفـض أرسـطو الدولـة المثاليـة التـي خططهـا أفلاطـون فـي الجمهوريـة حيـث كـان النمـوذج المثـالي للحكـم عنـده هـو الحكـم الدسـتوري فقـد انطلـق مـن ضـرورة الاعتـراف بالحقيقـة التـي مؤداهـا أن القـانون فـي أيـة دولـة يجـب أن يكـون هـو السـيد الأعلـى، كمـا أن العلاقـة بـين الحـاكم الدسـتوري وبـين رعيتـه تختلـف عـن أي نـوع آخـر مـن أنـواع الخضـوع وذلـك لأنهـا لا تتنـافى مـع احتفـاظ كـلا الطـرفين بحريتـه وقـد اعتبـر أرسـطو سـيادة القـانون عنوانـاً للدولـة الصـالحة[1]، ويـتلاحظ هنـا أن الدولـة عنـد أرسـطو تشـبه الكـائن الحـي والجماعـة السياسـية تشـبه جسـم الفـرد ولقـد اسـتخدم المـنهج المقـارن فـي دراسـة أكثـر مـن مـائتين مـن المـدن اليونانيـة دراسـة مقارنـة، كمـا أنـه درس تطـور الحكـم فـي أثينـا مـن بدايتـه حتـى العهـد الـذي كـان يعـيش فيـه لأنـه كـان يـؤمن بضـرورة دراسـة الماضـي لمعرفـة مـا وصـلت إليـه المجتمعـات ومـا يمكـن أن تصـل إليـه فـي المسـتقبل وانتهـى فـي كتابـه السياسـة إلـى تعريـف الدولـة بأنها مخلوق طبيعي والإنسان بطبيعته كائن اجتماعي[2].

---

(1) محمد علي محمد: أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م، ص93.

(2) أرسطو: السياسة ترجمة أحمد لطفي السيد الكتاب الأول.

وفـي تطـور هـام لفكـر أرسـطو الاجتمـاعي السياسـي قـام بتحليـل تفصـيلي وبمـنهج مقـارن أسـباب الثـورات وطـرق ووسـائل علاجهـا فكـان أهـم أسباب الثورات مـن وجهـة نظـره هـو عـدم المسـاواة الاجتماعيـة والتضـارب بـين وجهـات النظـر السياسـية ويقـرر أنـه يمكـن تحاشـي قيـام الثـورات بالابتعـاد عـن الظلم والخيانة في معاملة الشعوب[1].

وانطلاقـاً مـن تلـك الرؤيـة يمكـن القـول أن الحكـم الدسـتوري كمـا يفهمـه أرسطو له عناصر رئيسية:

أولها: أنه حكم يستهدف الصالح العام أو صالح الجمهور والشعوب.

ثانيهما: أنه حكم قانوني.

ثالثهمـا: أن الحكومـة الدسـتورية حكومـة رعيـة راضـية وتختلـف بـذلك عـن الحكومـة الاسـتبدادية التـي تسـتند إلـى القـوة ومـن هـذا المنطلـق يـذهب إلـى أن الحكمـة الجماعيـة لشـعب مـن الشـعوب أسـمى مـن حكمـة أعقـل المشـرعين وبهذا فضل أرسطو القانون العرفي عن القانون المكتوب[2].

وفـي ضـوء مـا سـبق يمكـن أن نعتبـر أرسـطو مؤسسـي علـم مـا قبـل العلـم الاجتمـاعي بـالمعنى العـام لأنـه يعتبـر أول باحـث فـي العصـور القديمـة

(1) لمزيد من التفصيل حول هذه النقط قارن: إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسية، دار المعرفة الجامعية، 1992م.

(2) قارن علي محمد علي: أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية 1985م.

يلجأ إلى المنهج الاستقرائي ذلك الذي يتضمن القيام بجمع المعلومات وترتيبها واستنتاج عدد من القواعد العامة واهتم بما يمكن أن يطلق عليه الآن المسح الاجتماعي وخاصة في المجال السياسي.

وعليه وانطلاقاً مما سبق يمكن أن تلخص اهتمامات فلسفة أرسطو من الناحية العلمية في أربع توجهات أساسية وهي[1]:

1- البحث عن الإنسان من حيث أنه عضو في جماعة سياسية وهذا ما يمكن أن يطلق عليه الجانب الاجتماعي والسياسي.
2- البحث عن الإنسان من حيث أنه عضو في جماعة له حقوق وعليه واجبات وهذا ما يطلق عليه علم الأخلاق.
3- البحث عن الإنسان من حيث أنه مفكر وهذا ما يطلق عليه المنطق.
4- البحث عن الإنسان من حيث أنه مفكر يريد أن يعبر عما في خاطره من صور وحكم وهذا ما يطلق عليه علم البيان.

وفي إطار اهتماماته بالتكوينات الاجتماعية والتنظيمات المختلفة ذهب أرسطو إلى أن الأسرة لم تتكون إلا كنتيجة حتمية لإشباع حاجات ضرورية يستشعرها الإنسان كالحاجة إلى الطعام والأمن....الخ، والإنسان ككائن اجتماعي يعيش في مجتمع ويحترم القانون ويخضع للقيم والتقاليد السائدة[2].

---

(1) علي محمد علي: المرجع السابق، ص40.

(2) قارن: قباري محمد إسماعيل: أصول علم الاجتماع ومصادره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م.

لا يختلف كثيراً حول ما أضافه الرومان للفكر الاجتماعي السياسي إلا أن إسهاماتهم في مجال القانون كان لها تأثير واضح على نظم أوربا السياسية بشكل عام وما ساعد الرومان على تقديم فكر اجتماعي قانوني متميز هو ما تهيأ لها من فرص الاتصال بنظم تشريعية متعددة نظراً لاتساع الإمبراطورية الرومانية، بمعنى سسيولوجي كان أمام الرومان فرصة الاتصال الثقافي مع ثقافات متعددة مما جعلهم يستحدثون نظريات عن أصل القانون وطبيعته بالإضافة إلى ذلك يعتبر براعة الرومان من الناحية التطبيقية فيما طرح حول فكرة السيادة وتعني سيادة الدولة حيث كانت الدولة عندهم هي مصدر جميع الحقوق القانونية وهي السلطة العليا الممثلة للشعب.

بصفة عامة ساهم التفكير العلمي الاجتماعي والسياسي للعرب بنصيب وافر في إرساء قواعد البحث العلمي وتحديد المنهج الاستقرائي تحديداً دقيقاً حيث أنهم وصلوا إلى كثير من النتائج العلمية الهامة حيث اهتم العرب العلوم التي تصطنع منهج الاستقراء وقد اتخذوا الملاحظة والتجربة أدوات لتحصيل المعارف العلمية.

وقد تأثر الفكر السياسي والاجتماعي العربي بالتشريع الإسلامي حيث جاء الإسلام دين الأمة ودنياها وجاءت الآيات القرآنية والسنة النبوية الشريفة مفصلة لكل ما يتعلق بحياة الإنسان الروحية وعلاقاته بالآخرين ويمكن تلخيص مظاهر الفكر الإسلامي في النقاط التالية[1]:

(1) محمد الغريب عبد الكريم: الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصرة، مذكرات غير منشورة، كلية الآداب عين شمس، القاهرة، 1980م.

1- إسهام القرآن الكريم والسنة النبوية بنصيب كبير فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية وأشكالها وتكويناتها كالأسرة والزواج والطلاق والدين ونظام الملكية والضبط الاجتماعي في المجتمع.

2- أسهم الإسلام بشكل مباشر وفعال في إنشاء علوم جديدة تهتم بدراسة الإنسان كالشريعة وعلم التوحيد وعلم الكلام وغيرها من العلوم التي تتمحور اهتماماتها حول الإنسان.

3- وكان للإسلام الفضل في ظهور نظم سياسية متقدمة كالنظام الديمقراطي وأرسى مبادئ حرية الرأي واحترام رأي الأغلبية.

4- ووضح أن هناك أعداد كثيرة من المفكرين المسلمين الذين أثروا الفكر الاجتماعي والسياسي ومنهم أبو ذكر الغفاري وابن رشد والفرابي وابن أبي ربيع وابن خلدون.

ويرى ابن أبي ربيع أن السبب الأساسي لتشكيل الاجتماع الإنساني وتكوين الدولة ما يمكن أن يطلق عليه حاجة الإنسان إلى غيره وذلك لسد حاجاته الطبيعية وكذلك ضرورة تعاون الناس بعضهم مع بعض في شتى مجالات الحياة المختلفة كالمعاملات والاحتياجات المتنوعة وفي إطار ذلك يرى ابن أبي ربيع أن الإنسان كائن اجتماعي مازجاً تلك الفكرة بالمفاهيم الإسلامية، وقد وضع شروطاً اعتبرها ضرورية لقيام المجتمع والحكم وفي تلك المحاورة وضع بيانات أولية اجتماعية للراعي والرعية.

وعلى جانب آخر وفي رؤية حديثة للنظام السياسي من وجهة نظر الإسلام يذهب سيد قطب إلى أن النظام السياسي بالمفهوم الإسلامي يقوم على فكرتين أساسيتين نبعت من فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان وتتلخص في فكر وحدة الإنسان في الجنس والطبيعة والنشأة وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمي في مستقبل البشرية[1].

وثمة حقيقة جوهرية يمكن ملاحظتها بوضوح من واقع تراث الشريعة الإسلامية السمحة مؤداها أن سياسة الحكم والنظام السياسي بصفة عامة تؤسس في الإسلام على ثلاث مبادئ رئيسية تتمثل في الآتي:

1- العدل: وهو الدعامة الأولى والهامة في الفكر السياسي الإسلامي وقد نصت عليه العديد من الآيات القرآنية وقد فصلت هذا المبدأ وشرحت أبعاده السنة النبوية الشريفة.

2- الطاعة: ويقصد بها الطاعة من المحكومين والرعية والطاعة هنا مستمدة من طاعة الله والرسول وطاعة الحاكم هنا ليست مطلقة أو عمياء ولكنها مشروطة في كل الحالات بأن يقوم الحاكم على شريعة الله ورسوله وإذا ما انحرف عن مبادئ الشريعة وأصولها سقطت طاعته والجدير بالذكر أن الحكم في الإسلام يقوم بالأساس على الاختيار تلك العملية التي تعتمد على حرية المسلمين المطلقة وقد طبقت هذه المبادئ في عهد الخلفاء الراشدون.

---

(1) سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ص94.

3- الشورى: والشورى أحد أهم أصول الحكم في الإسلام فقد طبقها ومارسها الرسول الكريم في كثير من أمور الدنيا التي تقبل التشاور وفي بعض غزواته استمع لآراء الصحابة وعمل بها.

تلك المبادئ التي أشرنا إليها سابقاً تعتبر الفلسفة العامة للحكم الإسلامي أما التفصيلات الإجرائية والتنفيذية فقد تركت للمتغيرات المستجدة تلك التي يمكن أن تختلف باختلاف العصور طبقاً لأحوال المجتمع العامة، وقد وضحت تلك الرؤى الفلسفة للحكم الإسلامي في أعمال أبو النصر الفارابي وخاصة رأيه في الحكومات، كما يعتبر ابن خلدون من أكثر المفكرين جدية ووضوحاً في شرح ما يتعلق بنظم الحكم والعدالة والعصبية والاستقرار السياسي.

ولقد ميز ابن خلدون بين ثلاث صور للنظم السياسية فهو يقسم الملك إلى ثلاث أنماط

النمط الأول: يطلق عليه الملك الطبيعي ويعني حمل الكافة على مقتضى الفرض والشهوة وهذه هي الصورة التي تعرف في علم السياسة بنظام الدولة البدائية حيث لم تتجرد فكرة القانون عن شخص الحكم[1].

(1) قارن: السيد عليوة، مقدمة في علم السياسة، القاهرة، 1988م.

الـنمط الثـاني: مـا يعـرف بالملـك السياسـي وفـي هـذا الـنمط مـن الحكـم السياسـي توجـد قـوانين ومعـايير سياسـية تسـلم بهـا الكافـة وينقـادون إلـى حكمهـا وعلـى حـد تعبيـره ينصـرف الكافـة علـى مقتضـى النظـر العقلـي فـي جلب المصالح الدنيوية ودفع الضار.

الـنمط الثالـث: مـا يسـمى بالخلافـة وهـي حمـل الكافـة علـى مقتضـى النظـر الشـرعي فـي مصـالحهم الأخرويـة والدنيويـة الراجعـة إليهـا وفـي هـذه الصـورة مـن الحكـم يوجـد قـانون عـام يسـود علـى كـل مـن الحـاكم والمحكـوم إلا أنه في هذا النمط تتدخل في تحديد عناصره الإرادة السماوية.

أمـا العدالـة فتحظـى بمكانـة هامـة فـي النسـق الفكـري لبعـد الـرحمن ابـن خلدون حيث تعتبر العدالة في نظره إحدى خصائص النظام السياسي وفي الوقت ذاتـه معيـاراً لتفسير الحكم علـى التصـرف السياسـي من حيث غايتـه إزاء المصـالح العامة حيث يرى أن التصرف الصالح فقط هو العدل بعينه.

والعصـبية كظـاهرة سياسـية يوليهـا فكـر ابـن خلـدون أهميـة خاصـة حيـث يـربط بـين العصـبية وظـاهرة الاسـتقرار السياسـي ويقـدم للعصـبية تعريفـاً محـدداً حيـث يـرى أنهـا تلـك العلاقـة التـي تحـدد علـى أسـس النسـب والأصـل بحيـث توجـد نوعـاً معينـاً مـن التضـامن العـائلي الـذي يخلـق مجموعـة معينـة من الحقوق ويفرض طائفة أخرى من الالتزامات[1].

(1) علـي محمـد علـي: أصـول علـم الاجتمـاع السياسـي الجـزء الأول، دار المعرفـة الجامعيـة، 1985م.

ويحـدد هنـا ابـن خلـدون بوضـوح العلاقـة بـين العصـبية وظـاهرة الاسـتقرار السياسـي حـين يقـول إذا اسـتقرت الدولـة وتمهـدت فقـد تسـتغنى عـن العصـبية والسـبب فـي ذلـك أنـه مـن بدايـة الدولـة العامـة يكـون علـى النفـوس الانقيـاد لهـا بقـوة مـن جـراء الغلبـة للقرابـة، كمـا أن النـاس فـي هـذه الحالـة فـي وضع لم يألفوا ملكها بعد.

وحـول تطـور الدولـة يـرى ابـن خلـدون أن عهـد الدولـة يمـر بثلاثـة اجيـال عمـر الجيـل أربعـون سـنة وتمـر بأربعـة مراحـل أساسـية تظهـر علـى صورة الأنماط التالية:

- مرحلـة البداوة: أي مرحلـة جمـع الطعـام وتتميز تلـك المرحلـة بالخشونة ووجود العصبية ويقتصر فيها الأفراد على الضروريات في أحوالهم المعيشية.
- مرحلـة الملـك: وهـي تلـك المرحلـة التـي تشـهد تحـول المجتمـع مـن البداوة إلـى الحضارة أي تركيز السلطة في يد شخص أو فئة حيث تتفكك العصبيات.
- مرحلـة التـرف: وفيهـا ينسـى الأفـراد أيـام البـداوة ويصـل التـرف ونعـيم العيش غايته.
- مرحلـة الضـعف: حيـث تفسـد الأخـلاق وينتشـر الاضـمحلال فـي الدولـة إن النسـق الفكـري الخلـدوني يرسـم صـورة تطوريـة للمجتمعـات حيـث يراهـا تنتقـل مـن البسـاطة إلـى التعقيـد ويـربط بـين كـل مسـتوى مـن هـذه المسـتويات بمسـتوى أخلاقـي فالبـدو أقـرب للشـجاعة والأخـلاق الحميـدة بالمقارنة بأهل الحضر والصنائع الذين يقتربون من الرفاهية.

وبمرور الوقت استفاد الأوروبيون بما نقلوه عن العرب وأخذوا في التحرر التدريجي من سلطات الكنيسة ورجال الدين الذين نصبوا أنفسهم رقباء على الحركات العلمية والتفكير بكافة أنواعه، وفي مقدمة من أرسى دعائم التفكير العلمي في أوربا في عصر النهضة روجر بيكون 1224- 1294م والذي دعا لاستخدام الملاحظة والتجربة وفرض الفروض للوصول إلى الحقائق العلمية وكذلك بطرس ريموس 1515- 1572م، ليونارد دي فينش 1452- 1515م، وميكافيلي 1469- 1527م، جان روسو 1712- 1778م.

وفي إطار ما سبق يتلاحظ أن الفكر الاجتماعي الساسي أحد نتائج تفاعل الإنسان مع بيئته وأقرانه وطرائق تفكيره مع معضلات ومشكلات عصره، كما أن الفكر الاجتماعي السياسي لم يكن أحادي المصدر أو المنبع بل إنه نتيجة الاتصال الثقافي بين الشعوب والحضارات، وتراكم المعارف التي خلفتها لنا تجارب ورؤية هذه الحضارات لأسلوب حياتها وتنظيمها لشئونها.

وفي إطار ما سبق سرده لتاريخ الفكر الاجتماعي السياسي يمكن أن نقرر هنا أيضاً أن العلوم الاجتماعية لها أصل مشترك هو الفكر الاجتماعي وتراث الفلسفة الاجتماعية والسياسية والتاريخية، كما أن للعلوم الاجتماعية كما سيتضح فيما بعد هدف مشترك وهو الإنسان وأن تخصص كل منها في أحد مجالات السلوك الإنساني لا يأخذ من درجة الترابط والعلاقة الوثيقة بين هذه العلوم.

2- علم السياسة المفهوم والموضوع

رأينا من خلال استعراض مختصر لتطور الفكر الاجتماعي أن جذور علم السياسة تمتد في أعمال الفكر السياسي إلى ما قبل الميلاد بقرون عددية وذلك في مقابل علم الاجتماع السياسي الذي ترجع أصوله إلى منتصف القرن التاسع عشر، كما وضح أن الفكر السياسي وبالتالي علم السياسة ظل سجين الفلسفة خاصة البحث كما يجب أن تكون عليه النظم السياسية والحكم أي بحثا عن المثالية في الحكم وفي النظم السياسية وذلك حتى منتصف القرن الثامن عشر، ثم تحول البحث في ميدان العلوم الاجتماعية وعلم السياسة بعد ظهور مذهبي النسبية والوضعية إلى الواقع وتحليله ومن هنا بدأ الاتجاه العلمي ينمو معتمداً في ذلك على التجربة والواقع الحياتي وارتبط بذلك نمو علم السياسة بواقع الحياة السياسية.

لم يذهب بعيداً عن الحقيقة روبرت دال Robeth Dahl حينما أشار إلى أننا سواء شئنا أو لم نشأ لا يوجد من هو قادر على أن ينأى بنفسه عن الوقوع في دائرة نظام سياسي ما، فالسياسة كما يراها Dahl حقيقة من حقائق الوجود الإنساني لا يمكن تجنبها حيث يجد كل إنسان نفسه فاعلاً بطريقة ما في لحظة ما في شكل ما من أشكال النظم السياسية وترتيباً على ما سبق إذا كان الإنسان لا يمكنه تجنب السياسة، فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المترتبة عليها بل أصبحت كلمة السياسة الآن حقيقة واضحة لأمراء فيها فمصير جميع أصقاع المعمورة يحدد السياسيون من خلال صياغتهم للترتيبات السياسية وعليه يمكن الإجابة على

التساؤل العام الذي مؤداه لماذا نحلل السياسة؟ وذلك لأننا حتى إذا أردنا تجاهل السياسة فإنه لا يمكننا تجنبها، وهو يعتبر سبباً قوياً لمحاولة فهم السياسة، وسواء قصد الإنسان من فهم السياسة التوصل إلى أفضل الخيارات أو أراد أن يتصرف بحكمة فإن البشر في عمومهم يشعرون بحاجة قوية إلى فهم العالم الذي يعيشون فيه وبناء عليه تأتي أهمية الدراسات السياسية[1].

وحرى بنا أن نقرر أن دراسة السياسة كفرع من العلوم الاجتماعية الأكاديمية تهدف إلى رفع وعي المواطن السياسي وتربيته على أساس من الفهم الجيد لواقع الحياة الاجتماعية السياسية تلك التي تقع في المجتمع سواء على النطاق القومي أو النطاق الدولي وعليه يمكن أن نساهم في إعداد المواطن إعداد علمياً لتولي الوظائف العامة.

ورغم كثرة تداول مصطلح سياسة في واقع الحياة إلا أن هناك عدم اتفاق بين من يتناولونه على تعريف محدد والسياسة في اللغة العربية تأتي مشتقة من الفعل يسوس ويعني الحكم أو القيام بالأمر والإضلاع بإدارته وتتكون كلمة سياسة كما جاءت في المصطلح اليوناني القديم من كلمتين حيث تشير كلمة Polis إلى المدينة أو الدولة وتشير كلمة Epolitea إلى الدولة والدستور والنظام السياسي والمواطنة.

---

(1) روبرت أز دال: التحليل السياسي الحديث، ترجمة علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993م.

ويجدر الإشارة إلى أن هناك كلمتين تستخدمان للإشارة إلى مصطلح السياسة وأن كان لكل منهما دلالة مختلفة حيث نجد أن كلمة Polities تشير إلى المسائل ذات الصلة بالمجتمع السياسي مثل الدولة والبرلمان والحكومة والجماعات غير الرسمية والنقابات والأحزاب.....الخ، وذلك المعنى هو الذي يعبر عنه ميدان المعرفة الذي يتناوله علم السياسة أما كلمة Policy فهي تتضمن برنامج معالجة موضوع معين بعينه سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً...الخ، فيقال مثلاً السياسة الاقتصادية Economic policy أو السياسة الاجتماعية Social Policy.

وكلمة سياسي كما يذهب إسماعيل سعد تشير في المقام الأول إلى نشاط ما فضلاً عن دلالتها على دراسة ذلك النشاط فهي عملية Process من عمليات النظام الاجتماعي حيث تتضمن التعاون وحل التناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية وضبط سلوك الناس بما يتلاءم ومصالح المجتمع، والعملية السياسية تتميز عن غيرها من العمليات الاجتماعية باهتمامها الذي يتمحور في الغالب حول الأهداف العامة للمجتمع[1].

ويعرف دو فرجيه علم السياسة بأنها علم حكم الدول أي أنها فن ممارسة حكم المجتمعات الإنسانية ويذهب بعض الدارسين إلى أن علم السياسة يشير إلى علم الحكومة وعلاقات الحكم كما تتضمن مجموعة الشئون العامة التي تهتم بها الدولة أو الطريقة التي يسلكها الحاكمون وعلم السياسة له ثلاث جوانب رئيسية:

(1) إسماعيل علي سعد: المجتمع، د. السنوسي، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص50.

1- الجانب الوصفي: ويتناول دراسة التنظيم الرسمي للحكومة أو الإدارة المركزية والمحلية.

2- الجانب العلمي: ويتناول دراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات.

3- الجانب الفلسفي: ويتناول تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية في إطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية[1].

ويشير مصطلح علم السياسة إلى تحديد مجموعة من المعارف أو المعلومات التي تتضمن دراسة الفكر السياسي والنظم والعمليات والأحداث السياسية أي الاهتمام والتركيز على دراسة حكومة دولة ما أو ما تسمى بالسلطة السياسية وعلم السياسة في كل الأحوال أحد فروع العلوم الاجتماعية ذلك الذي يختص بدراسة أصول تنظم الحكومات وإدارة شئون الدولة، ويعرف في حالات كثيرة على أنه العلم الذي يتمحور اهتماماته حول الدولة.

وتؤكد الدراسات السياسية المعاصرة على أن موضوع علم السياسة يتضمن جانبين أولهما: يعني بدراسة المؤسسات السياسية كالدولة والحكومة وذلك باعتبارها مؤسسات اتخاذ القرار بينما يهتم الجانب الثاني بدراسة النشاط السياسي أي دراسة القوة والسلطة والنفوذ.

---

(1) أحمد ذكي: معجم مصطلحات العلوم، بيروت، 1986م.

في إطار ما سبق وفي ضوء ما تسوقه إلينا الدراسات السياسية من تعريفات لمفهوم علم السياسة يمكن استخلاص أهم الجوانب التي يتمحور حولها اهتمامات علم السياسة.

فبداية يدرس علم السياسة علاقات الناس وعلاقات الفرد بالمجتمع السياسي للدولة والحكومة وكذلك علاقات جماعات المواطنين بالمجتمع.

وكبقية العلوم الاجتماعية لعم السياسة أن يهتم ويدرس النظرية السياسية ونظم الحكومات والقانون العام والاتجاهات السياسية بالإضافة إلى العلاقات السياسية الخارجية مع مناقشة دور النقابات والجمعيات داخل الدولة.

ولأن الدولة أو المجتمع لا تعيش بمعزل عن بقية الدول والمجتمع الدولي كان لعلم السياسة مهمة دراسة غدارة علاقات الدول مع بعضها وسياسة الشئون العامة متضمنة العلاقات الدولية والسياسية الدولية.

وتشير تقارير اليونسكو أن نقاط الارتكاز في علم السياسة تتمحور حول السلطة ووسائل كسبها والاحتفاظ بها وممارستها والدفاع عنها وبمعنى آخر يولي علم السياسة اهتمام خاص بدراسة القوة وبصفة خاصة مصادرها وطرق ونتائج توزيعها على الحكم والسلطة والمجتمع.

ومن المحاور الهامة في علم السياسة التركيز على النظم السياسية والانحراف والرأي العام والكتل أو القوى السياسية الفاعلة في المجتمع.

3- علم السياسة ومنهجية البحث العلمي

ثمة حقيقة هامة يجدر الإشارة إليها بداية وهي أن علم السياسة كأي علم من العلوم الاجتماعية قد استطاع في الآونة الأخيرة بلورة منهج علمي يسلكه في دراسته للموضوعات والقضايا تلك التي تتمحور حول اهتمامات دراسية وإن كان علم السياسة يواجه تقريباً نفس الصعوبات والمشكلات المنهجية التي تصادف العلوم الاجتماعية الأخرى في الوصول إلى تعميمات علمية حول الظواهر السياسية محل الدراسة بمعنى آخر يخضع علم السياسة لنفس المنهجية البحثية تلك التي تلتزم بها العلوم الاجتماعية والتي تؤسس على الاستقراء التاريخي للمجتمعات الإنسانية والملاحظة الدقيقة لأنظمة الحكم في المجتمعات الحالية والمقارنة بين ظروف وأوضاع المجتمعات ونظمها المختلفة وذلك لمعرفة وفهم النظام السياسي الذي اصطنعته والأسباب التي أدت إلى اصطناع هذا النظام ويهدف غالباً الالتزام المنهجي المتنوع إلى محاولة الوصول للقوانين التي تتحكم في الظواهر السياسية واتجاهاتها في المستقبل.

وفي إطار ما سبق الإشارة إليه يمكن القول أنه برغم إشراك علم السياسة مع العلوم الاجتماعية الأخرى في الأصل والهدف العام إلا أن علم السياسة قد يركز على بعض المفاهيم والأدوات تلك التي تناسب موضوعات وقضايا العلم وفي الغالب تتنوع مناهج البحث في علم السياسة وفقاً للموضوع المراد دراسته ورغم ذلك يمكن تقديم إشارة سريعة لأهم المفاهيم والأدوات المستخدمة.

أ- المنهج الإحصائي

المنهج الإحصائي هو تلك المنهج العلمي الذي يقوم بالأسس على توظيف المفاهيم والطرق الإحصائية والاستفادة منها في العلوم الاجتماعية وإذا ما تطرقنا للحديث حول كيفية استخدام هذا المنهج في علم السياسة حيث يمكن في إطاره جمع المعلومات والحقائق السياسية تلك التي يمكن قياسها واستخلاص النتائج منها ويستخدم هذا المنهج بكثرة في قياس الرأي العام حول السياسات الحكومية ونشاطات الدولة المختلفة، كما يفيد في معرفة أسباب التطورات السياسية مثل الحوادث الهامة والثورات التي تحدث في الدولة وذلك بمراقبة وإحصاء الأسباب التي أدت إلى هذه الثورات والحوادث بما في ذلك التعرف على المتغيرات المختلفة مثل من القائمين بها ووظيفتهم الاجتماعية ونوعية الأعمال والفئات التي ينتمون إليها....الخ.

ب- المنهج الفلسفي

ويقوم بالأساس على وضع التصورات والنماذج المثالية للظواهر السياسية فقد تقوم على سبيل المثال بوضح نموذج مثالي للدولة يكشف عن طبيعتها ووظائفها وأغراضها وعلاقاتها المتشابكة أو تقرر ما يجب أن تكون عليه الحكومات ومدى مطابقتها للصورة المثالية للحكم وذلك طبقاً لتصورات الماضي والحاضر وهي تساعد على التعرف على قوانين علم السياسة الخاصة واتجاهاته المستقبلية.

ج- المنهج القانوني

وهذا المنهج تدرس الظواهر والقضايا السياسية من خلال إطارها القانوني حيث تركز على القوانين في مكان أو زمان بعينه باعتبار أن الدولة منظمة قانونية تحكم تصرفات المواطنين بالإضافة إلى أن العلاقات السياسية تقوم على ركائز من الحقوق والواجبات القانونية، كما أن التصرفات القانونية ليست إلا انعكاساً للأوضاع الاجتماعية السائدة، وهنا يقرر علماء القانوني ما هو الشكل الذي يجب أن تكون عليه الحكومة حيث أنهم يقارنون بين الحكومات السابقة والحالية وكذلك النظم والحكومات لمعرفة أفضل الحكومات والنظم السياسية التي تكفل أكبر ضمان للعدل.

د- المنهج التاريخي والمقارنة

من خلال هذا المدخل يمكن للباحث أن يقف على الحقاق التاريخية المختلفة المتعلقة بالظواهر السياسية وتحليلها واستنباط القوانين التي تنظمها في إطار التحليل المحايد والظروف المتغيرة على اعتبار أن فهم الظروف والمحددات المختلفة لماضي الظاهرة السياسية يساعد على فهم وتفسير حاضرها والتنبؤ بمستقبلها.

ومن خلال هذا الفهم يمكن المقارنة بين نظم الحكم المختلفة لمعرفة أبهما أفضل لتحقيق مصلحة الدولة كما أن عقد المقارنات يظهر أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر السياسية في المجتمعات في حالات نشأتها وتطورها وكذلك مستقبل هذه الظواهر السياسية حيث أن معرفة المحددات المختلفة للنظم والظواهر السياسية تساعدنا على وضع أنسب النظم السياسية التي تتواءم ومراحل نمو وبناءات المجتمع المختلفة.

هـ- المنهج التحليلي الوصفي

يهتم بمتابعة القوانين والنظم السياسية في أي وحدة كالدولة ومعرفة النتائج الإيجابية والسلبية كما أنها تحاول استنباط الحقائق المتعلقة بقوانين الحياة السياسية وذلك من مصادر المعلومات حيث يهدف المنهج الوصفي عامة إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً علمياً والوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة.

4- علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى

يرى كثير من المفكرين أن السياسة قديماً قدم الإنسان إلا أنها كدراسة أكاديمية حديثة نسبياً حيث يراها البعض أنها تبدأ من أفلاطون وأرسطو وآخرون يرون أنها تبدأ بأعمال ميكافيللي ومهما حدث من اختلاف بشأن مضمون علم السياسة ومدى علميته وهل هو علم الدولة أم علم القوة السياسية أو غير ذلك فالواقع أن علم السياسة قد انفصل عن العلوم الاجتماعية واختص بدراسة مجالات محددة أو موضوعات وقضايا خاصة به تميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى.

وفي الحقيقة أنه لا يقصد من ذلك الفصل المطلق بين العلوم الاجتماعية وبعضها حيث أن الارتباط أوثق ما يكون ذلك لأن العلوم الاجتماعية ذات أصل مشترك ونقصد بالأصل المشترك هنا هو الفلسفة الاجتماعية تلك التي عكست تطور الفكر الاجتماعي للإنسانية أي تفاعل الإنسان مع بيئته وأقرانه وطرائق تفكيره مع معضلات ومشكلات عصره، كما أن العلوم الاجتماعي لها هدف مشترك وهو الاهتمام بالإنسان وإن اختلفت الجوانب التي يهتم بها كل علم من العلوم أو الموضوعات التي يختص بدراستها.

وإذا ما تجاوزنا الخلاف حول أهمية العلوم الاجتماعية وتطرقنا لموضوعاتها سنجد أن هناك تداخل بين القضايا التي تدرسها هذه العلوم الأمر الذي أدى إلى وجود علوم بينية تخصصت لدراسة الموضوعات المشتركة وعلم الاجتماع السياسي الذي يقوم بدراسة موضوعات مشتركة بين علم السياسة وعلم الاجتماع أحد هذه الأمثلة.

ومع ذلك يوجد ثلاث طرق رئيسية يمكن بها الكشف عن موضوع العلوم واهتماماتها فمثلاً هناك الطريقة التاريخية وفي إطارها يحاول الباحث الإجابة على التساؤل الخاص بتحديد موضوعات العلم بالنظر إلى رأي الرواد المؤسسين لهذا العلم، فدراسة أعمال الرواد الأوائل تمكننا من معرفة الموضوعات المكررة والتي استحوذت على اهتماماتهم والتي ميزت العلم عن العلوم الأخرى ونتيجة لذلك يتم تحديد موضوع العلم إلا أن هذه الطريقة قد لا تعكس حاضر العلم حيث أن اهتمامات الرواد في الماضي لا تعكس حجم المتغيرات الاجتماعية أو الظواهر المستجدة والتي يجب أن يوليها العلم اهتمامه في الوقت الحاضر.

وتوجد أيضاً الطريقة الإمبريقية في تحديد موضوع العلم والتي يحاول الباحث فيها معرفة اهتمامات علماء السياسة المعاصرين وحصر القضايا التي توجه إليها جهودهم وإن كانت هذه الطريقة تستطيع الكشف عن الموضوعات التي يتمحور حولها العلم في الوقت الحاضر إلا أنها قد لا تعكس ماضي العلم ولا القضايا التي شغلت أذهان رواده أو تطور هذه الموضوعات والاهتمامات المستقبلية.

وتوجد كذلك طريقة التحليل النظرية وفي إطارها يسعى الباحث من خلال ما يسمى بالمنطق العقلي تحديد مجموعة موضوعات يستأثر بدراستها علم السياسة وتميزه عن العلوم الأخرى وتسمى بالطريقة الفلسفية أيضاً لأنها تخضع تحديد الموضوعات لما يجب أن يكون عليه العلم وفق المنطق الفلسفي.

وفي الواقع أن علم السياسة ليس علماً موسوعياً يهتم بكل جوانب الحياة وكل السلوك الإنساني بل أنه علماً متخصصاً في فهم السلوك السياسي للإنسان والنظم السياسية التي تتكون في المجتمع وبالتأكيد هناك علاقة وثيقة بين ذلك العلم والعلوم الاجتماعية الأخرى مع وجود أوجه الاختلاف أيضا وفي المعالجة الآلية سنحاول تقديم إشارة سريعة لتلك العلاقة.

علم السياسة والفلسفة

تقوم الفلسفة باستخدام المنهج التأملي في دراسة النظم السياسية مقترضة أن الإنسان يسير وفقاً لمبادئ العقل حيث تهدف الفلسفة في المقام الأول لإقامة المجتمع المثالي بينما يصطلح علم السياسة مناهج عديدة ومختلفة منها الإحصائي والتحليلي والتاريخي والمقارن وذلك لاكتشاف القوانين التي تحكم الأنساق السياسية.

ولقد ارتبطت السياسة منذ القدم بالفلسفة إلا أنه يجب ان نفرق بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية حيث أن الفلسفة السياسية تهتم بالكشف عن ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع السياسي حيث يصبح مجتمعاً فاضلاً ، أما النظرية السياسية تقوم بتناول التعاريف والتعميمات المختلفة إلى جانب إطلاق المفاهيم في صياغات تشمل التفكير السياسي برمته كذلك توضيح طبيعة المجتمع السياسي وأغراضه[1].

علم السياسة والجغرافيا

من بديهاته العلوم الاجتماعية أن البيئة سواء كانت بشرية أو جغرافية تعتبر أحد موضوعات هذه العلوم وعلم السياسة يدرس البيئة التي يعيش فيها الإنسان فهي التي تمده بالغذاء وعليها يعتمد نظامه الاقتصادي وكذلك نوع الإنتاج وحجم المبادلات الاقتصادية كما أن البيئة وموقعها الجغرافي هي التي تمنح بعض الدول أهمية استراتيجية بين دول العالم ويعتبر ابن خلدون هو أول من نبه الأنظار إلى العلاقة بين البيئة الجغرافية ونظام الدولة وقوتها.

ودراسة الجغرافيا بفروعها البشرية والسياسية والاقتصادية ذات أهمية كبرى للدارسين والمهتمين بالقضايا السياسية حيث أن الموقع الجغرافي للدولة وما تتمتع به من موارد طبيعية وبشرية يؤثر على علاقتها مع الدولة الأخرى والنظام العالمي بصفة عامة.

---

(1) إسماعيل علي سعد: مبادئ علم السلوك، الإسكندرية، 1992م.

وفي العصر الحديث أصبح للجغرافيا فرع خاص يهتم بدراسة أثر الموقع والبيئة الطبيعية على النظام السياسي ويسمى الجغرافيا السياسية أو Geo- Polilik.

علم السياسة والتاريخ

المؤرخ يسعى لإقامة تتابع للأحداث التي تمت بالفعل حيث أن محور اهتمامه هو الظاهرة التاريخية والتي لا تخرج عن كونها سلسلة من الأحداث لها بداية ونهاية وفي سبيل ذلك يهتم بتسجيل الأحداث الماضية وظروفها ومبرراتها وتدخل التطورات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن إطار اهتمامات علم التاريخ.

وإذا كان التاريخ يحاول رسم صورة الماضي وأن يجعلها متفقة مع ما كان عليه الواقع كلما أمكن فهو في كل الحالات يراعي الظروف السياسية التي سادت في كل مجتمع في ضوء المحددات الاجتماعية والثقافية فيه.

ويحتاج علم السياسة للتاريخ لكي يمده بكل ما يحتاج إليه من صور الحياة الإنسانية والسياسية ونماذج النظم الحكومية والقانونية، كما يمد التاريخ علم السياسة بتاريخ الأفكار والثورات والانتقاضات السياسة.

علاقة علم السياسة بالاقتصاد

يهتم الاقتصاد بصفة أساسية بدراسة وتوزيع السلع والخدمات ويتناول العلاقات المتبادلة بين متغيرات اقتصادية خاصة كالعلاقات بين الأسعار والعرض والطلب...الخ.

يعتبر الاقتصاد من العلوم وثيقة الصلة بعلم السياسة حيث أن السياسة والاقتصاد متلازمان ويتأثران ببعضها البعض لأبعد درجة ويعتبر الاقتصاد السياسي مؤشراً للدراسة المشتركة بين مجالات هذين العلميين.

فالنظام السياسي وتوجهاته الأيديولوجية تحدد إلى قطر كبير نوع النظام الاقتصادي المناسب للمجتمع كما أن النظام الاقتصادي وعلاقات الإنتاج تعكس هي الأخرى طريقة الحكم وعلاقة الدولة بالمواطنين وبغيرها من الدول.

كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية وحاجة الدول إلى المواد الاستراتيجية تؤثر بلا شك في نوع السياسة تجاه الدولة التي تملك هذه الموارد الاستراتيجية أو الدول المانحة للمساعدات والتسهيلات الائتمانية بل قد يصل الأمر إلى التأثير على نوعية وبناء النظام السياسي داخل الدولة نفسها.

علم السياسة وعلم الاجتماع

ينطلق علم الاجتماع من الدراسة الموضوعية للظواهر الاجتماعية وتحليلها تحليلاً علمياً وفي سبيل ذلك يعرض لدراسة العلاقات الاجتماعية في محاولة للكشف عن القوانين التي تحكم الحياة الاجتماعية وحياة الإنسان باعتباره كائناً اجتماعياً حيث أنه يقدم دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الإنسانية كما تبدوا في الزمان والمكان للتوصل إلى قوانين التطور التي تخضع لها هذه المجتمعات الإنسانية في تقدمها وتغيرها.

وتعتبر الظواهر السياسية أحد اهتمامات علم الاجتماع حيث يوفر الحقائق المتصلة بتطور النظم السياسية والسلطة والتنظيم الاجتماعي السياسي، كما أن موضوعات مثل البيروقراطية والسلطة التشريعية والصفوة السياسية والثورة والحزب السياسي والسلوك الانتخابي وجماعات المصالح هي موضوعات علم الاجتماع بالأساس يقوم بدراستها دراسة مستفيضة يستفيد منها علم السياسة.

وأهم ما يبرر الصلة الوثيقة بين العلمين تطور علم الاجتماع السياسي والذي يقوم بدراسة الموضوعات البيئية بينهما فهو أحد فروع علم الاجتماع والذي يهتم بالأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق الجماعات أو فيما بينها فضلاً عن اهتمامه بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التجنيد في نوع القوة[1].

(1) إسماعيل علي سعد: مقدمة في علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، 1992م.

علم السياسة والقانون

القانون هو مجموعة القواعد السلوكية الاجتماعية التي ينزل عندها جميع أفراد المجتمع حيث إذا تحدد الروابط بينهم وحقوق كل منهم في مقابل الآخر وترصد الجزاء للمخالف منهم.

فالقانون ظاهرة اجتماعية وهو وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي ويمثل القانون قمة التنظيم الاجتماعي للسلوك الإنساني حيث يحدد صراحة ما يجب على الفرد عمله وما يجب عليه الامتناع عنه بالإضافة إلى تحديد العقوبة التي تنزل بمن يخالف ما جاء به[1].

ومن هنا يرى أن القانون يعالج الامور من الناحية الشكلية وان علم السياسة يحلل الظواهر السياسية من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والفصل الحقيقي بين علم السياسة وعلم القانون هو أن القانون يوضح أحد أن جوانب السلطة، أما الجوانب الأخرى غير القانونية فلا تدخل في نطاق دراسته ولكنها تدخل في نطاق علم السياسة الذي يعتبر بذلك أوسع نطاقاً من علم القانون.

(1) أحمد ذكري: معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني

القوة والسلطة

المفهوم والخصائص

المفهوم والخصائص

المتأمل في التحليلات النظرية والمعالجات السياسية لقضايا القوة والسلطة يجد أن هناك تداخل وخلط بين عدة مصطلحات تحمل في معناها سمات القدرة أو القوة Power of Force والنفوذ Influence والسلطة Authority والسيطرة Control والإكراه Coercicion إلا أن استخدام هذه المفاهيم السياسية والسوسيولوجية محدد بسياق بالعلاقات المتشابكة بين الفاعلين الاجتماعيين كوحدات بنائية في المجتمع وبالتالي تحديد معناها بدقة.

وفي هذا الإطار نسعى لتقديم تحديد لهذه المفاهيم واستخداماتها في التحليلات السياسية والاجتماعية.

فإذا تطرقنا لمفهوم القوة فبالرغم من أن هذا المفهوم تقوم عليه معظم الأنساق التي ترتبط بها حياة الإنسان فإن طريقة تعريفها قد تتداخل معها عناصر ومفاهيم كثيرة كما سبق الإشارة إليها إلا أن هناك من يذهب إلى حد القول بأن القوة هو المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية شأنها في ذلك شأن الطاقة التي تمثل المفهوم الأساسي في العلوم الفيزيائية والتي لا يمكن ملاحظتها.

وبـرغم تعـدد تعريفـات النظريـة السياسـية للقـوة وتبـاين معناهـا إلا أنـه يمكـن القـول بأنهـا تعتبـر نمـط نـوعي مـن العلاقـة بـين الأشـياء والأشـخاص والجماعـات والقوة كمـا يـذهب إليهـا مـاكس فيبـر Max Weber هـي احتمـال أن يكـون أحـد الأفـراد قـادراً فـي نطـاق علاقـة اجتماعيـة علـى تنفيـذ إرادتـه الخاصـة رغـم المقاومـة وذلـك بغـض النظـر عـن الأسـاس الـذي يقـوم عليـه هـذا الاحتمال.

ولكـن بارسـونز يركـز فـي مفهـوم القـوة علـى اعتبارهـا عمليـة تسـتطيع المجتمعـات أن تضـمن وتحـافظ باسـتمرار علـى مؤسسـاتها المختلفـة سـواء كانـت اجتماعيـة أو سياسـية أو اقتصـادية مـن أجـل القيـام بالوظـائف المنوطـة بها.

ومـن الواضـح أن هـذه التعريفـات السوسـيولوجية للقـوة عنـد مـاكس فيبـر وبارسـونز هـي نقطـة الانطـلاق لكثيـر مـن الجـدل والحـوار العلمـي حـول مفهـوم القـوة، فـإذا مـا تعرضـنا لهـذا المفهـوم فـي فكـر مدرسـة التحـديث ومنظريهـا نجـد أنهـم يركـزون علـى أن القـوة تتمثـل فـي قـدرة الفاعـل علـى أن يـرغم فاعـل آخـر أو فـاعلين آخـرين علـى أن يقومـوا بسـلوك لا يقومـون بـه لـولا وجـود الفاعـل صـاحب القـوة، والقـوة بهـذا المعنـى ليسـت بالتـالي ملكـاً لفـرداً دون الآخـر وليسـت ملكـاً لجماعـة دون الأخـرى حيـث أنهـا تتـوزع علـى الأفـراد والجماعـات وفقـاً لقـدرة كـل منهـا علـى التـأثير فـي القضـايا والمسـائل المطروحـة فـي السـاحة السياسـية، ومـن هنـا نجـد أن جماعـة لهـا تـأثير وقـوة

في موقف معين في حين يكون لجماعة أخرى تأثير وقوة في موقف آخر، والفارق هنا بين فرد وآخر أو جماعة وأخرى أو حتى بين دولة وأخرى يكمن في قدرة كل جماعة على أن تستخدم ما لديها من مصادر القوة لكي تؤثر على طبيعة القرارات السياسية تلك التي تصدر بشأن المصادر المطروحة.

والقوة قد تفهم على أنها القدرة من التمكن والسيطرة على الناس ومن الضغط عليهم ورقابتهم للحصول على طاعتهم والتدخل في حرياتهم وتوجيه جهودهم إلى نواح معينة، وقد تستند أو تنبع من الملكية أو من خلال الموقع التنظيمي الذي شغله الفرد أو المجتمع أو من خلال قوة التأثير الشخصية أو الانتماء إلى جماعة من جماعات الضغط أو المعلومات التي تتوافر لأفراد أو لجماعة معينة.

وعلى ذلك نفهم القوة على أنها ظاهرة متعددة المصادر الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع وفوق أنها ظاهرة اجتماعية متعددة المصادر فهي ظاهرة علاقية وليست ظاهرة سيكولوجية كما يذهب البعض ولأن القوة الاجتماعية توجد دائماً داخل علاقات اجتماعية وليست داخل شواخص فردية أو على مستوى الأفراد.

السلطة: وعلى عكس القوة التي يكثر حولها الجدل في تحديد معناها يوجد شبه اتفاق حول مفهوم السلطة وإن وجدت بعض الاختلافات حول طبيعة وشكل السلطة.

فالسلطة هي القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته.

ويترتب على التركيز المفرط للسلطة أو عدم وجود رقابة شديدة على ممارستها إساءة استعمال السلطة ويطلق على من يتصف بهذا الاتجاه استبدادي Authoritarian وهو الذي يفرض سلطته على الناس بالقوة التي لا يستمدها من إرادة الشعب.

والسلطة الاجتماعية Social Power تختلف عن السلطة Authority في أنها عبارة عن أية طاقة أو قوة تستمد من العلاقات الاجتماعية ومن خواص وظائف البنيان الاجتماعي وتظهر هذه السلطة في شكل الجماعات الضاغطة والجيش والنفوذ والمراكز والجزاء الاجتماعي، ويستطيع القادة إظهار السلطة الاجتماعية ورقابتها عن طريق المؤسسات الاجتماعية ورقابتها عن طريق المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

والسلطة ضرورة من ضروريات استمرار وبقاء المجتمع فكما يذهب دور كايم Durkaeim تعتبر السلطة لازمة لتحقيق التوازن والاستقرار داخل البناء الاجتماعي فهي جزء لا يتجزأ من أي نظام اجتماعي ولأن السلطة تلازم البناء الاجتماعي ولا تنفصل عنه يعتبر

النظـام هـو السـلطة فـي ممارسـتها ولأن السـلطة تظهـر فـي قـوة الشـخص الـذي يشــغل مراكــز الســلطة والــذي يمتلــك شــرعية إصــدار قــرارات التــي تــرتبط بمجمــوع الأفــراد وتكــون الســلطة بالتــالي هــي مجموعــة حقــوق فــي موقــف اجتمــاعي يتضــمن الحــق فــي اكتســاب القــوة واســتخدامها فــي هــذا الموقــف ويكون استخدام القوة كوسيلة منظماً وشرعياً.

السلطة والدولة

مفهــوم الســلطة تولــد نتيجــة اتســاع مســاحة الدولــة وكثــرة الســكان وتشــعب المصــالح وترتــب علــى ذلــك تبلــور فكــرة الحكومــة كــأعلى مؤسســات التنظـيم السياسـي، وكـأداة تـؤدي الدوليـة مـن خلالهـا مجموعـة الوظـائف وكـان مـن نتيجـة ذلـك كلـه ظهـور مشـكلة تتعلـق بتنظـيم هيكـل الحكومـة الأمـر الـذي يقتضــي توزيــع المســئوليات علــى محــاور مختلفــة وأحــد الأســس الهامــة التــي يستند إليها هذا التوزيع هو طبيعة المسئولية الواجب اتخاذها.

وتســتطيع الدولــة أن تحقــق إرادتهــا بإصــدار مجموعــة مــن القــوانين والأنظمــة التــي يتــولى تنفيــذها موظفــون مســئولون أمــام القــانون ويمكــن تنظــيم مؤسسات الحكومة في أحد صورتين:

- تنظـيم الحكومـة بمؤسسـاتها المتعـددة وهياكلهـا المتباينـة داخـل هيكـل واحـد تكون فيه صورة العضو الأعلى للحكومة.
- تنظيم الحكومة في مؤسسات متعددة وإن ترابطت على أسس ومعايير معينة.

ولقد ظهرت فكرة فصل السلطات من خلال مجموعة أفكار فلسفية امتدت عبر الزمن تلك التي ترى ضرورة تحقيق أهداف الدولة بتقسيم سلطاتها أقساماً ثلاث هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ولقد ارتبط هذا التقسيم الثلاثي لوظائف الدولة بفكرة الفصل بين السلطات والمبدأ هنا يؤكد على توزيع السلطة عموماً على شعب مختلفة وإن تكون مسئولية كل شعبة منحصرة في حدود معينة مستقلة عن الشعبة الأخرى.

الفصل بين السلطات

إن نظرية تقسيم أعمال الحكومة وسلطاتها إلى ثلاث سلطات ترجع إلى أعمال الكتب السياسيين الأقدمين فقد قسم أرسطو الشعب الحكومية إلى شعب التشريع والتنفيذ والقضاء وذلك في كتابه (السياسة) وذلك في القرن السادس عشر، وقد حذر جان بودان من مخاطر ممارسة الملك صلاحيات القضاء، وقد قسم جون لوك في كتابه الحكومة المدنية سلطات الحكومة إلى تشريعية وفيدرالية.

ويعتبر أول كاتب سياسي كتب في نظرية الفصل بين السلطات وأسهم بكتابات تنظيرية هامة هو مونتيسيكو في كتابه روح القوانين، وفي الواقع لا يذكر مبدأ الفصل بين السلطات دون اقترانه باسم مونتسيكو، وجدير بالذكر أنه لم يذهب أي حد المطالبة بالفصل التام والكامل بين السلطات الثلاث، وقد كان رومبر يدعو هو الآخر للفصل بين السلطات خاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية والواقع أن أفكار رومبر لم تكن واضحة فضلاً عن أنه لم يقيم سلطات الحكومة على أساس متساوي فيما بينها أو على أساس ضرورة تواجد استقلال نسبي.

ولقد لاقت نظرية الفصل بين السلطات ترحيباً خاصاً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استمرت الاختلافات مدة طويلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أيام خضوعها للاستعمار.

ولقد دخلت دول أخرى في دساتيرها هذه النظرية بالأسلوب الأمريكي ومن بينها المكسيك والأرجنتين والبرازيل وأستراليا وشيلي وكان الاهتمام بها أقل في دول أوروبا، ولقد وصل الأمر أن اعتبرت الثورة الفرنسية فكرة مونتسيكو عن مبدأ الفصل بين السلطات شبه مقدسة.

ولقد هوجمت نظرية الفصل بين السلطات شأنها شأن أي نظرية أو مبدأ سياسي حيث كان النقد موجه إلى ناحيتين:

- يختلف مجموعة من الكتاب في واجبات الحكومة على أساس أنها لا تقع في نواحي ثلاث كما أنهم يختلفون أيضاً في ماهية التصنيف.
- ينكر أصحاب هذا النقد ضرورة الفصل بين السلطات المختلفة ويرون أن الحاجة تستلزم ضرورة جعل أعمال الحكومة المختلفة متناسقة مع بعضها البعض ويجب أن تتبع نظاماً مركزياً.

والانتقادات التي وجهت إلى مبدأ الفصل بين السلطات لا يعيب المبدأ نفسه ولا ترجع له وإنما ترجع إلى فهمه فهماً غير واضحاً فكثير من الانتقادات التي وجهت إلى مونتسيكو كانت منصبة على نتائج الإسراف في التطبيق.

ومما تجدر ملاحظته أن شرط الدين بدأ يتلاشى في العديد من الدول، أما عن مدة المجلس النيابي فيجب أن تكون من الاتساع بحيث يتمكن أعضائها من أن يكونوا على اتصال فعال بالجماهير لذلك فإن مدة السبع سنوات مبالغ في اتساعها، ومدة العاملين مبالغ في قصرها، ونجد أن النقادين يرون أن الفصل مسألة خيالية صعبة التحقيق عملياً ذلك أن تماسك وتعاون السلطات أمر ضروري في الدولة الحديثة.

1- السلطة التشريعية

وهي السلطة التي تملك الحق في وضع القوانين ومناقشتها ويجب توافر شروط هامة في أعضاء هذه الهيئة ومنها أن تكون له حق الانتخاب ومتجنساً بجنسية الدولة وألا تقل أعمار المرشحين عن 25 سنة بالنسبة للمجلس الشعبي ولا تقل عن 30 سنة في المجلس الأعلى.

واجبات الهيئة التشريعية

يمكن تصنيف أعمال الهيئة التشريعية بصفة عامة مع ملاحظة الاختلافات بين الدول من حيث التفصيل ونطاق السلطة فيما يلي:

1- تشريع قوانين الدولة وإلغاء ما هو غير متجاوب مع الزمن والعمل على جعل القوانين تتناسب مع الظروف الحديثة المتغيرة.

2- له صلاحيات كاملة أو جزئية لتعديل دستور الدولة وبهذا يكون لها مشاركة في عمل القانون الدستوري.

3- السيطرة على نفقات الصرف في الدولة وتقرير الطرق التي يمكن بها زيادة الضرائب ووسائل صرفها.

4- تمارس سلطات أخرى قد لا تكون أعمالاً تشريعية كمحاكمة أعضائها أو اتهام الموظفين الآخرين وهي بذلك تمارس صلاحيات قضائية.

2- السلطة التنفيذية

تشمل الهيئة التنفيذية بمعناها الواسع أي جميع الموظفين الحكوميين عدا أولئك الذين يعملون في الهيئة التشريعية أو القضائية، وتتضمن جميع شعب الحكومة التي لها صلة بتنفيذ سياسة الدولة ومن ثم يمكن القول أنها تتكون من:

- رئيس الهيئة التنفيذية وتختلف طريقة وصوله للحكم ومدة بقائه في منصبه وصلاحياته وعلاقته بالهيئات الأخرى.
- المجلس الوزاري ورؤساء الأقسام الإدارية الكبيرة الذين يكونون بمجموعهم وحدة وهم في الدول المختلفة على درجات متباينة في علاقاتهم بالرئيس التنفيذي والهيئة التشريعية.
- الخدمة المدنية وتتمثل في العدد الكبير من الموظفين العاملين في الإدارات الإدارية وطريقة اختيارهم.

ويتضح أن للسلطة التنفيذية مظهرات سياسي وإداري وبصفة عامة فإن الهيئة التنفيذية تفوق عدداً جميع الهيئات مجتمعة والهيئة التنفيذية تضم اعتيادياً رئيس الحكومة ووزرائه ومستشاريه ورؤساء الوحدات ونجد صلاحيتها قد تقلصت كثيراً في الدولة الحديثة.

واجبات الهيئة التنفيذية

تختص الهيئة التنفيذية بتنفيذ السياسات وتعمل على تأمين سيادة القانون الذي شرعته السلطة التشريعية وتتطلب الكفاية في الواجبات الإدارية السرعة في إنجاز القرارات والعمل الحازم.

وبصفة عامة فإن هناك تمييز بين الواجبات السياسية والإدارية للموظف التنفيذي بدوائر الشعب الأخرى، وتتلخص واجبات الهيئة التنفيذية في الواجبات الدبلوماسية وتتضمن تنظيم العلاقات الخارجية وصلاحية عقد المعاهدات والاتفاقات العالمية مع الدول الأجنبية، والواجبات العسكرية فرئيس الهيئة التنفيذية عادة هو القائد العام للقوات المسلحة في الدولة ويمارس في وقت الحرب صلاحيات واسعة جداً فقد يعلن الأحكام العرفية، والواجبات الإدارية بما فيها من صلاحيات استثنائية.

والواجبات التشريعية حيث يشارك رئيس الهيئة التنفيذية إلى درجة ما في تشريع القوانين، والواجبات القضائية وتتمثل في صلاحية التصديق على الأحكام أو العفو عن المجرمين، وفيما يتعلق بطريقة اختيار رئيس السلطة التنفيذية فهناك

الأسلوب الوراثي والانتخاب الشعبي والانتخاب غير المباشر وانتخاب بواسطة الهيئة التشريعية ونجد أن مدة الرئاسة قد تكون محددة أو غير محددة ويكون ذلك خاضع لكل دولة ودستورها.

3- السلطة القضائية

وهي تلك السلطة التي تقوم بتطبيق قواعد العرف والقوانين على القضايا المتداولة وتنظيم الهيئات القضائية بضم عدداً من القضاء وتشكل المحاكم الاعتيادية التي تقر في المنازعات القانونية بين الأفراد كما أن المحاكم العليا لها صلاحيات النظر في القضايا الخاصة أما عن اختيار القضاة وتعيينهم ومدة بقائهم في مناصبهم فيجب أن تتوفر في اختيارهم صفات أساسية وأهمها المعرفة التامة بالقانون مع الخبرة والتدريب الشامل وهناك ثلاثة طرق لاختيار القضاة.

- بالانتخاب من جانب الهيئة التشريعية.
- بالاقتراع العام
- بالتعيين من جانب السلطة التنفيذية

ولعل هذه الطرق الثلاث تأتي بقضاة يتمتعون بالعدل والاستقلال أما عن مدة القاضي فإنه في معظم الأنظمة يبقى حتى السن القانوني ووفقاً للأوضاع في كل دولة وكل نظام بالنسبة لبلوغ السن القانوني وفي ذلك استقرار للقاضي واستفادة من خبراته وعمله وضمان استقلاله.

أما عن العزل من الوظيفة فنظراً لأهمية الوظيفة فتوضع ضوابط وضمانات لاستقلال القضاة فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية يكون عزل القاضي بالمحاكمة أمام المجلس التشريعي الأعلى ويشترط تأييد أغلبية غير اعتيادية كضمان لسلامة الإجراء وأهميته.

السيادة المفهوم والحدود

إن وجود السلطة ركناً من أركان الدولة والدولة لا تختلف في ذلك عن الجماعات البشرية الأخرى لأن كل جماعة من تلك الجماعات تفترض قيام سلطة تنظمها ولكن السلطة التي تتمتع بها الدولة لها طابع خاص وصفات ذاتية تميزها عن غيرها من السلطات العامة والخاصة على السواء ولقد أطلق لفظ السيادة على الصفات الذاتية للسلطة السياسية في الدولة.

وإذا نظرنا إلى معنى السيادة نحد أن كلمة سيادة Sovereignty مشتقة من اللفظ اللاتيني Supernal ومعناه الأعلى، وأول من استخدم هذه الألفاظ في السياسة هو جان بودان في كتاب الجمهورية الذي وصفه عام 1576م وإن كانت الفكرة في حد ذاتها قد عرفت من قبل في أوروبا وكان يطلق عليها من قبل أسماء أخرى (كالسلطة العليا) أو اكتمال السلطة في الدولة.

وصفة السيادة تعني أيضاً أن سلطة الدولة سلطة أصيلة أي لا تستمد أصلها من سلطة أخرى، كما أن السيادة تعني مجموعة من الاختصاصات تنفرد بها السلطة السياسية وتجعل منها سلطة عليا آمرة.

كما تعني السيادة حق الولاية العامة على الأرض والمواطنين ومباشرة الدول باسم الشعب سلطاتها لصالح مواطنيها والمقيمين بها والصالح العام وتلك السيادة تكون محصنة من أي قوى أجنبية وإلا فقدت مضمونها وعندئذ لا يمكن أن تكون الدولة كاملة التكوين.

والسيادة التي تشمل السلطة المطلقة في الداخل والاستقلال في الخارج تميز الدولة عن جميع المؤسسات الإنسانية الأخرى والتجمعات البشرية المختلفة كما تعني السيادة كذلك إدارة الدولة النافذة والمطبقة بواسطة حكوماتها بالقانون.

حدود السيادة

إنه من العبث أن تمنع الدولة أي أمر ما لم يكن في الاستطاعة اكتشافه أو السيطرة عليه ولذلك فإن هناك حدود للسيادة لعل أبرزها:

1- الحدود الخلقية

إن الدين والأخلاق والعدالة لها تأثير في ممارسة السيادة فإذا اعتبرت السيادة تلك المفاهيم قيوداً عليها أصبحت غير قانونية حيث تعتبر بمثابة المناخ الذي يؤثر في صياغة القوانين فالقوانين يجب أن تتجاوب مع التقاليد وفكر الشعب.

2- الحدود الدستورية

يذكر بعض الكتاب أن السيادة تكون مقيدة بدستور الدولة ولكن هناك من المفكرين من يعترض على وجهة النظر هذه لأن السيادة تستطيع أن تعدل في الدستور والاعتراض قائم على أساس أنه لا يوجد في الواقع ما يسمى قانون أعلى وقانون أدنى، ولكن ربما تختلف القوانين بحسب أهمية الموضوعات التي تتعامل معها.

3- الحدود العالمية

يتمسك بعض الكتاب بالرأي العام القاتل أن سيادة الدولة تخضع لقواعد القانون الدولي إلا أن التغيرات في هذه الحالة اختيارية تفرضها الدولة على نفسها وبإمكانها أن تنتقضها فالقانون الدولي ليس أمراً واجب التنفيذ.

ولعل السعي وراء علاقات دولية سليمة يجعل هذا السعي شئياً مرغوب فيه، فالمعروف أن الدولة التي يلحقها ضرر بسبب حرق غيرها للقانون الدولي تطلب التعويض وتستخدم قوتها للدفاع عن حقوقها، وإن السيادة تعطي مفهوم سيطرة الدولة الداخلية التامة على الرعايا، أما خارجياً فإن الدولة تملك درجات متفاوتة من الاستقلال.

وقد هاجم عدد من فقهاء القانون النظرية القائلة أن السيادة هي قوة الدولة التي تفوق كل قوة أخرى وأنها مصدر القانون ويرون أن القانون مجموعة من القواعد المشتقة من الظروف الاجتماعية المحيطة وهذه القواعد سابقة في وجودها للدولة فالسيادة ليست مصدراً للقانون.

والسيادة ليست ملكاً خاصاً للدولة حيث يرفض بعض المفكرين النظرية التي تقر بوجود سيادة واحدة للدولة.

ورغم هذه المعارضة فإنه من الثابت أن السيادة للدولة التي ترعى الدستور وتحترمه وترعى قوانين البلاد التي تستهدف رعاية الشعب بكل أفراده ومن ثم فلا مدعاة للنقد الفكري لأنه بتعدد السيادات فإن الأمر يقود إلى سوء التنظيم الاجتماعي وإلى إحداث الفوضى وهو أمر غير مرغوب فيه من الدولة المعاصرة.

خصائص السيادة

1- السيادة عمومية

يعني ذلك أن سيادة الدولة تشمل كل فرد وكل منظمة في داخل حدود الدولة والاستثناء هنا متعلق بالممثلين الدبلوماسيين لدولة أخرى وهي تعد مجاملة الدول لبعضها البعض ومن الممكن رفعه في أي وقت ترى الدولة ضرورة له.

2- السيادة دائمة

السيادة مواكبة للدولة فتستمر سيادة الدولة باستمرار بقاؤها ومن المحتمل أن تتغير الشخصيات التي تمارس السلطة أو تحدث تعديلات جوهرية داخل الدولة في تنظيمها إلا أن السيادة تظل ثابتة كما هي.

3- السيادة مطلقة

لكل دولة سلطة مطلقة وهي صاحبة الحق في تغيير هذا السلطان والتقييد هنا بإرادتها الذاتية ويعني ذلك أنه لا توجد أية قوة شرعية فوق الدولة.

4- السيادة لا تتجزأ

أي لا يمكن أن تكون في الدولة سيادتان بل هي واحدة لأن تقسيم السادة يعني القضاء عليها.

5- السيادة لا يتنازل عنها

ذلك أن الدولة التي تتنازل عن سيادتها إنما تفقد ركناً من أركان قيامها وتنهي شخصيتها الدولية وتنازل الدولة عن أي جزء من أرضها أو تنازل الملك عن عرشه يعد تغييراً في شكل الإقليم أو الحكومة بينما الدولة قائمة وسيادتها مستمرة.

المراجع

1- إسماعيل علي سعد: مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م.

2- أحمد زايد: الدولة في العالم الثالث، القاهرة، 1985م.

3- أحمد زكي: معجم العلوم الاجتماعية.

4- إبراهيم أبو الفار: علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص54.

5- د. يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة، دار الشروق، 1976م.

6- عبد الحميد متولي، د. سعد عصفوري، د. حسن خليل: القانون الدستوري والنظم السياسية، الإسكندرية، منشأة المعارف.

7- عبد الحميد متولي وآخرون: القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سبق ذكره.

8- طعيمة الجرف: نظرية الأسس العامة للتنظيم السياسي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964م.

9- طعيمة الجرف: نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، مرجع سبق ذكره.

10-محمد كامل ليلة: النظم السياسية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1971م.

الفصل الثالث

الـــــــــدولة

المفهوم – البناء

مفهوم الدولة

يعتبر مفهوم الدولة من المفهومات الرئيسية في العلوم السياسية رغم اختلاف علماء السياسة حوله اختلافاً شديداً وذلك فيما يتعلق بتعريف وتحديد مضمونه وكذلك المعايير التي تميزه عن المجتمعات والكيانات السياسية الأخرى.

بمعنى آخر لقد كثر الجدل حول مفهوم الدولة وتباينت المنطلقات النظرية والأيديولوجية حول معالجتها، فعلى الرغم من اتساع حدة التباين والاختلاف في تناول مفهوم الدولة إلا أن هناك قسمات رئيسية في تناولها واستخداماتها فعلى سبيل المثال نجد أن فقهاء القانون يمتثلون للمدخل القانوني في تعريف الدولة وتشير تصوراتهم على أن الدولة لا تخرج عن كونها شخص قانوني يعترف بها القانون الدولي ولها مجموعة من الخصائص تلك التي نجملها فيما يلي:

1- أن تكون لها رقعة أو مساحة محددة من الأرض.

2- أن يعيش فوق هذه المساحة مجموعة من الأفراد الدائمين.

3- أن يمثل هؤلاء السكان حكومة معينة تتسم بالاستقرار.

يضاف إلى ذلك تمتع الدولة بالاستقلال على الصعيد السياسي والاقتصادي وإذا كان علماء أو فقهاء القانون يرون أن الدولة هي شخص قانوني لها مجموعة من الخصائص فإن علماء الاجتماع يستخدمون المفاهيم السوسيولوجية لإبراز خصائص الدولة والعلاقات والوظائف التي تميزها في إطار أنساق المجتمعات الأخرى.

وبغض النظر عن تباين المفاهيم بين العلوم الإنسانية لمفهوم الدولة فإن ما يهمنا في هذا الإطار هو التشديد على اللفظ السياسي للدولة والذي من خلال يشار إليها بأنها مجتمع منظم يعيش على إقليم معين ويخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة ويتمتع بشروط معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى المماثلة، وتربط بين أفراد الدولة رابطة سياسية قانونية من حيث أنها تفرض عليهم الولاء لها والخضوع لقوانينها كما تفرض على الدولة حماية أرواحهم وأموالهم وكافة حقوقهم الذي يقرها لهم القانون الطبيعي والقوانين الوضعية.

ويرى دوجي Duguit أن وجود أية دولة في أي زمان ومكان يعني بالتالي وجود تفاوت سياسي أو بين حاكم ومحكوم وذلك التفاوت يعد مرحلة فطرية في تاريخ البشرية والذي طرأ عليه مجموعة من التطورات تلك التي أدت إلى تعقدها وتشابكها ولا يختلف بوردو Burdeau عن سابقة في النظر إلى الدولة باعتبارها شكلاً من أشكال السلطة السياسية، أو قل أنها نوع من السيطرة من جانب والخضوع في جانب آخر أما هولاند Holland فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطات طائفة منهم.

يتضح من العرض السابق تباين تعريف الدولة بين المهتمين بالعلوم السياسية إلا أنهم يجمعون على العناصر الأساسية في قيام الدولة وهي الجماعة والأرض والحاكمين.

وإذا ما تطرقنا لبعض آراء علماء الاجتماع حول مفهوم الدولة تجد أن معظم التعريفات تنطق من تعريف Max Weber والذي يقر فيه أن الدولة هي جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية تمارس تنظيماً مستمراً وتحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها وتحتوي على كل أشكال الفعل الذي تحدد في نطاق سيادتها.

وقد قدم ديفيد أيستون Easton تعديلات على تعريف ماكس فيبر حتى يمكن استيعاب أشكالاً عديدة من النظم السياسية وهو أكثر التعريفات قبولاً وشيوعاً لدى الاتجاه الوظيفي في العلوم الاجتماعية حيث يرى أن الدولة هي الجهاز الذي يقوم بالآتي:

1- يقوم برسم السياسات التي تستهدف تنظيم وتوزيع الموارد.

2- والذي تنبع سياساته وقرارته بما يتمتع به من سلطة.

3- والذي تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل أي يكون هناك شعور عام في المجتمع بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على أنها ملزمة.

وهذا التعريف كما نرى لا يتعامل مع الدولة على أنها كيان مجرد وإنما بنظر إليها في ضوء علاقتها بالمجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة البيئة والتي تمتل الداخلية للنظام السياسي أما العالم الخارجي ككل فإنه يمثل البيئة الخارجية لهذا النظام.

ويـرى الموانـد Almond أن النظـام السياسـي لأي دولـة عبـارة عـن نسـق يتعامـل مـع بيئتـين بيئـة داخليـة تتكـون مـن الإطـار الفيزيقـي والاجتمـاعي والاقتصـادي الـداخلي وبيئـة عالميـة تتكـون مـن مجمـوع الـدول التـي تتعامـل معها هذه الدولة في الأغراض الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

وعلـى صـعيد آخـر يـذهب أنصـار نظريـة التبعيـة لمعنـى معـاكس للدولـة عـن المفهـوم الـذي أوضـحناه للاتجـاه الـوظيفي فـي علـم الاجتمـاع حيـث تنطلـق مـن الأفكـار الماركسـية والتـي تـذهب إلـى أن الدولـة مـا هـي إلا جهـاز يعبـر عـن مصـالح الطبقـة البرجوازيـة والحكومـة مـا هـي إلا لجنـة لإدارة شـئون هـذه الطبقـة، كمـا أن الدولـة تحـت ظـروف معينـة فـي المجتمـع الرأسـمالي قـد تحقـق قـدراً مـن الاسـتقلال عـن كافـة الطبقـات وتصـبح القـوة الأساسـية المـؤثرة في المجتمع دون أن تكون أداة تستخدمها طبقة معينة.

ويـرى أنصـار التبعيـة أن الدولـة تعبيـر واقعـي لمجموعـة مـن الأجهـزة السياسـية الفوقيـة فـي تكـوين اجتمـاعي معـين كمـا أنهـا نتـاج المجتمـع فـي مرحلـة مـن مراحـل تطـوره تلـك التـي تظهـر فيهـا التناقضـات الداخليـة وتتضـح فيهـا التعـارض بـين المصـالح ومـن ثـم بـين الطبقـات وهـي تـرتبط بـنمط إنتاجي معين تعمل على تدعيمه وتقويته.

وللدولــة مجموعــة مــن الخصــائص بصــرف النظــر عــن نمطهــا الإنتــاجي تتصف بالآتي:

1- أنهـا تمـارس السـلطة وفقـاً لمبـدأ المسـاواة علـى إقلـيم معـين ولـيس وفقـاً لتنظيم قرابي أو مشاعية بدائية.

2- أنهـا تقـيم لنفسـها قـوة مسـتقلة عامـة فهـي تجهـز نفسـها بجهـاز عسـكري قوي مستقل عن سكان المجتمع الذي توجر فيه.

3- وهـي تفـرض شـكلاً مـن أشـكال الضـريبة علـى المـواطنين لتـدعيم قوتهـا وللأنفاق على شئون الإدارة.

4- وهــي تعمــل مــن خــلال مجموعــة مــن المــواطنين الرســميين يمــتلكن مــا للدولة من قوة عامة يتربعون بها على عرش المجتمع.

وبنـاء علـى ذلـك فـإن الدولـة لا يمكـن أن تفهـم إلا فـي إطـار بنـاء اجتمـاعي معـين وفـي ظـروف تاريخيـة معينـة كمـا أن البنـاء الاجتمـاعي لا يمكــن أن يفهــم إلا فــي ضــوء الدولــة المقيمــة عليــه والموجهــة للسياســات داخلية.

ويجـب أن نفـرق هنـا بـين مفهـومي الدولـة والأمـة فـرغم وجـود خلـط فــي المعنــى عنــد كثيــر مــن المحللــين إلا أن هنــاك فــروق جوهريــة يمكــن رصدها وتحليل عناصرها المختلفة.

فالأمة عبارة عن مجموعة من الأفراد تجمعهم ثقافة مشتركة تستند إلى وحدة الأصل أو اللغة أو الدين ويربط بينهم تراث اجتماعي ومصالح اقتصادية ويعيشون على أرض واحدة ويعملون على دوام هذه الروابط من الناحية السياسية في أطار الدولة على حين يرى البعض أن الدولة لا تعدو أن تكون أكثر من وحدة سياسية قانونية.

وهذا يعني أن الأمة أكثر تعقيداً وتركيباً من الدولة فهي لا تفهم ضوء الروابط العرقية فحسب ولكنها كيان اجتماعي وسياسي وأخلاقي تكون عن طريق الأصل والبيئة والتاريخ.

الشخصية المعنوية للدولة

يقصد بالشخصية المعنوية للدولة التشخيص القانوني للأمة وهو افتراض يظهر الدولة في المجال الدولي وكافة العلاقات الدولية كوحدة مستقلة عن أفراد الشعب كما أن فكرة الوجود الدائم للدولة الذي يكتسب الحقوق ويتحمل الالتزام ويعقد المعاهدات ويلتزم بالأعباء الدولية لا يمنع تغير شكل الحكومة وأشخاص الحكام وعلى ذلك فشخصية الدولة تساعد على أداء دور الدولة في مجال العلاقات الدولية والمجال الدولي.

أسس الدولة وأركانها الأساسية

ثمة وجود اتفاق شبه عام بين الباحثين من مختلف الاتجاهات والتوجهات النظرية حول الأسس التي تقوم عليها الدولة وهي الشعب والأقاليم والتنظيم السياسي الذي يتضمن وجود الحاكم والمحكومين.

1- **الشـعب:** لا توجـد دولـة بغيـر شـعب Population ولا يشـترط عـدد معـين مـن الأفـراد فقـك يكـون أي عـدد مـن الأفـراد قلـوا أو أكثـروا بشـرط تمـتعهم بالجنسـية وبالتـالي لا يعـد الأجانـب مـن الشـعب وإن عاشـوا لفتـرة طويلـة علـى إقلـيم الدولـة إلا أن كثـرة عـدد أفـراد الشـعب يعتبـر مـن دعـائم قـوة الدولـة وكثـرة إنتاجهـا والقـدرة علـى بسـط نفوذهـا، كمـا أن الحجـم المـنخفض بدرجة كبيرة يؤدي التقليل من هيبة الدولة وثقلها في المجتمع الدولي.

وهنـاك فـرق جـوهري بـين الشـعب والأمـة حيـث أن الأمـة كمـا أشـرنا سـابقاً جماعـة بشـرية تجمعهـا روابـط كوحـدة الأصـل واللغـة والـدين والتـاريخ والتـي توحـد كيـان الجماعـة وتميزهـا أمـا الشـعب فهـو مجـرد عنصـر السـكان فـي الدولـة، وقـط يكـون الشـعب أمـة واحـدة وذلـك عنـدما تكـون القوميـة الواحـدة Nationality قـد حققـت اسـتقلالها، وكنـت لنفسـها دولـة قوميـة وقـد يكـون الشـعب جـزءاً مـن أمـة وذلـك إذا تقاسـمت الأمـة الواحـدة عـدد دول ولـم تسـتطع بعـد أن تحقـق اسـتقلالها كأمـة واحـدة فـي دولـة واحـدة وقـد يحـدث أن يضـم الشـعب عـدة أمـم وقوميـات مختلفـة وذلـك كدولـة الاتحـاد السويسـري أو الاتحـاد السوفيتي سابقاً.

وعلـى ذلـك فالشـعب هـو مجموعـة الأفـراد الـذين يكونـون الدولـة والشـعب مـرتبط بالدولـة ومنسـوب إليهـا وقـد يتكـون شـعب مـن أفـراد ينتمـون إلى أمم متعددة لذلك لا يوجد تطابق بين الأمة والشعب.

2- **الإقليم Territory:** هو ذلك الجزء من الأرض الذي يخضع لسيادة الدولة فالإقليم إذن يحدد النطاق الذي تزاول فيه الدولة لسلطتها على الأشخاص والأشياء ويتكون من قطاع يابس وما يعلوه من فضاء وما قد يحيط به من مياه إقليمية.

ويعد الإقليم أحد العناصر الضرورية والأساسية لقيام الدولة وهو الذي يجعل للجماعة السياسية وجوداً وكياناً منفصلاً عن غيرها من الجماعات.

كما أن الإقليم يعتبر المعيار الرئيسي للتفرقة بين الدولة والأمة حيث تتمثل أهميته في إقامة سكان الدولة عليه وممارسة الدولة لسيادتها في حدود وعليه فبدون الإقليم لا يمكن أن تنشأ الدولة أو تستقر الجماعة عليه، فالقبائل لا تعتبر دولاً لافتقادها ركن الإقليم، والإقليم الذي نقصده هنا ذلك المحدد الذي تعيش عليه الجماعة بصفة مستقرة دائمة.

وقد لا تعتبر وحدة أرض الإقليم شرطاً لقيام الدولة إذا قد يكون الإقليم مكوناً من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافياً وطبيعياً كما ان للإقليم أهمية كبرى لتأثيره على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم، كما أن الموقع قد يمنح الدولة أهمية تفوق غيرها من الدول.

3- **الحكومـــة:** الحكومـة عبـارة عـن نظـام إدارة الدولـة أو أداة السـلطة علـى الشـعب وتصـريف أمـوره وتوجيـه جهـوده وتنظيمهـا وضـبط سـلوك أفـراده وجماعاتـه عـن طريـق القـوانين التـي يضـعها صـاحب السـلطة فـي الجماعـة ويتـولى تنفيـذها مسـتعيناً بـالقوة الماديـة عنـد الاقتضـاء، ويطلـق مصـطلح الحكومـة فـي السياسـة علـى مجمـوع الهيئـات الحاكمـة فـي الدولـة، فتشـمل بـذلك السـلطات الثلاثـة التشـريعية والتنفيذيـة والقضـائية، وتسـتعمل أحيانـاً بمعنى أقل شمولاً وهي السلطة التنفيذية.

والحكومـة هـي مالكـة السـلطة السياسـية وتلـك السـلطة التـي تعتبـر حجـر الزاويـة بالنسـبة للدولـة ومـا يتبـع ذلـك مـن نظـم سياسـية تـدار عـن طريقهـا شـئون الشـعب والسـلطة لا تقـوم إلا مـن خـلال تنظـيم يوضـح مـا يسـمى بالحقوق والواجبات.

يخلـط الـبعض بـين الدولـة والحكومـة إلا أن هنـاك فـروق جوهريـة بينهـا حيـث أن الحكومـة تعتبـر جـزء مـن الدولـة فهـي الجهـاز الـذي تعتمـد عليـه فـي صـياغة السياسـة العامـة، فالدولـة بـذلك تعريـف مجـرد معنـوي بينمـا الحكومـة الوكيـل الفعلـي الـذي يعبـر عـن إدارة الدولـة كمـا أنهـا تمثـل هـذه الإدارة والتي تصنع القوانين المنظمة للمجتمع السياسي وتقوم بتنفيذها.

ويفـرق عـالم الاجتمـاع مـاكيفر بـين الدولـة والحكومـة فيـذهب إلـى القـول بـأن الدولـة يقصـد بهـا ذلـك التنظـيم الـذي تكـون فيـه الحكومـة هـي المنظمة الإدارية.

وبغض النظر عن الجدل النظري حول ماهية الحكومة وتحديد نطاق سلطاتها المختلفة يمكن تقسيم الحكومات الحالية إلى عدة أقسام ترتكز على أسس محددة:

- حكومات ملكية وحكومات جمهورية وذلك إذا ما كان المعاير هنا كيفية اختيار الرئيس الأعلى للدولة.
- حكومات قانونية وحكومات استبدادية وذلك بالنظر إلى خضوعها للقانون يتطابق سلوكها وأدائها مع المشروعية القانونية.
- حكومات مطلقة وحكومات مقيدة وذلك بالنظر إلى مصدر السيادة والسلطات وعما إذا كانت السلطة مركزه في يد فرد أو هيئة أو ترجع إلى الشعب.

ويلاحظ هنا أن تقسيم الحكومات إلى ملكية وجمهورية هو التقسيم الرئيسي بينما التقسيمات الأخرى تظهر داخل التقسيم الرئيسي بمعنى أن النظام الملكي والجمهوري قد يكون حكومات قانونية أو استبدادية مطلقة أو مقيدة فردية أو ديمقراطية أو استقراطية.

ويفرق علماء السياسة بين الدولة كاملة السيادة والدول ناقصة السيادة والدول معدومة السيادة، فالدولة كاملة السيادة هي التي تتمتع باستقلالها السياسي والدستوري داخلياً وخارجياً، أي شئون الدولة وإصدار التشريعات الداخلية استقلالها إزاء بقية الوحدات الدولية.

والدولـة ناقصـة السـيادة هـي الدولـة التـي يخضـع اسـتقلالها السياسـي والدسـتوري لـبعض القيـود حسـب درجـة الـنقص وتسـلط الدولـة الأجنبيـة علـى سـيادتها ونظامهـا الدسـتوري فهـي لا تسـتقل لممارسـة اختصاصـاتها، ومـن أهـم صـور الـدول ناقصـة السـيادة الـدول التابعـة والـدول المحميـة والـدول التـي تكـون تحـت الانتـداب، أمـا الـدول معدومـة السـيادة فهـي مجتمـع سياسـي تـابع لدولـة أخرى حيث لا يكون له كيان دولي.

المراجع

1- محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الأول 1985م، ص93 وما بعدها.

2- قارن أرسطو: السياسة ترجمة أحمد لطفي السيد، الكتاب الأول.

3- إسماعيل علي سعد: مبادئ علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، 1992م.

4- علي محمد علي: أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، 1985م.

5- سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ص94.

6- السيد عليوة: مقدمة في علم السياسة، القاهرة، 1988م.

7- السيد عليوة: مرجع سبق ذكره، ص84.

8- علي محمد علي: أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، 1985م.

9- إسماعيل سعد: مبادئ علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، 1992م.

10-إسماعيل علي سعد: مبادئ علم السياسة، 1992م.

11-عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع السياسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م.

12-إسماعيل علي سعد: مقدمة في علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، 1992م.

13-أحمد ذكي: معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

14-بطـــرس غـــالي: مبـــادئ العلـــوم السياســـية، مكتبـــة الأنجلـــو المصـــرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1962- 1963.

15-محمـد علـي محمـد: أصـول الاجتمـاع السياسـي، دار المعرفـة الجامعيـة، 1985م.

16-علـــي ليلـــة: التفكيـــر الاجتمـــاعي ونشـــأة النظريـــة الاجتماعيـــة، الطبعـــة الثانية، مكتبة النصر، جامعة القاهرة، 1992م.

الفصل الرابع

النظام السياسي في مصر بين التعددية والليبرالية

" رؤية نقدية تاريخية "

تقديم

ما زالت تلك الظاهرة عمود التعددية الحزبية موضع خلاف وجدل واسعين فما هو دافعه أنور السادات الذي حركه أخيراً لربط سياسية الانفتاح الاقتصادي بالتحول الحذر نحو الليبرالية السياسية؟

السادات نفسه شارك في الحكم تحت قيادة ناصر منذ 1952 ولكنه لم يتمتع بصلاحية اتخاذ قرارات ذات شأن تذكر ولم يتمتع بأي صفات كارزمية Charismtische Eignsckaft وهو بحث كما نصفه كرامر جوردن Karamergurder قام بدور المطيع في عهد ناصر لأبعد الحدود Ja-Sager ولذلك حينما ثبت السادات حكمة وانفرد بالسلطة وغير من الخط السياسي السابق له بهذه السرعة تسبب في نقاش متواصل بين السياسيين والاجتماعيين المهتمين بالنظام السياسي المصري، أولئك الذين غررت بهم سماته الشخصية وتفاعله مع المواقف السياسية في عهد عبد الناصر.

وبالرغم من وجود تساؤلات كثيرة لم يتم الإجابة عليها بعد ستحاول الدراسة التركيز على التساؤلات التالية والتي نأمل في أن تقدم في إطار الإجابة عليها تحليلاً اجتماعياً لخلفيات وأسباب التغير السياسي في السبعينات.

- هل كان هناك سعي حقيقي يهدف إلى ترسيخ مبادئ احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في المجتمع؟
- وهل يمكن تفسير إعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي بأنه تطور طبيعي لمؤسسات المجتمع المختلفة؟.
- وما هي العوامل الداخلية وكذلك الخارجية التي أدت إلى هذا التوجه الحذر نحو الليبرالية السياسية؟

بغض النظر عن التأمل النظري المجرد يمكن تقديم تفسير تحليلي لخلفيات التوجه السياسي الحذر نحو الليبرالية في ضوء مقولات اجتماعية ثابتة حيث يسمح لنا الكم المتوافر من البيانات الامبيريقية بأن نقرر باطمئنان بأن الصفوة السياسية العليا Top- Elite (السادات ومساعدوه المقربون) لعبوا الدور الرئيسي والوحيد في عمليات التغير السياسي والاقتصادي في السبعينات، فمنذ عام 1970م وحتى عام 1981 كانت القيادة هي المتغير المستقل بينما اكتفت المؤسسات السياسية والمنظمات الشعبية والوسيطة بلعب دور المتغير التابع.

وثمة مقولة لها ما يبررها في وقائع التحول السياسي ذاته تؤكد أن الديمقراطية أو الحرية السياسية كحق طبيعي للإنسان في حد ذاتها لم تكن أحد أهداف القيامة السياسية وأن هناك عوامل ذاتية وأخرى موضوعية أدت إلى هذه التحولات.

نشأت التعددية الحزبية في السبعينيات

Grundung der Mehraparteiensystems der 70 er Johre

في أواخر عهد عبد الناصر من 1967 إلى 1970 بدأ الحوار حول ضرورة وجود تيارات أو منابر معارضة أو مختلفة الاتجاهات داخل أو خارج الاتحاد الاشتراكي العربي ولكن ظروف البلاد ووقوعها تحت حالة الحرب مع إسرائيل كانت وبصفة رئيسية وراء عدم الإقدام على اتخاذ هذه الخطوة.

بعد موت عبد الناصر ظهرت خلافات شديدة بين جانب من القيادة السياسية المناصرة لسياسة ناصر وآخرين يرغبون في الجنود بالبلاد ناحية اليمين بقيادة السادات، إلا أن السادات نفسه كان على وعي تام بحقيقة موقفه فهو لم يأت للحكم بطريقة شرعية ديمقراطية تقوي من موقفه أمام منافسيه، كما أنه لا يتمتع بشخصية ذات صفة جماهيرية أو كارزمية وبالتالي لم يكن من الممكن أن يناقض أو ينفذ برامجه السياسية والتي تختلف اختلافاً جذرياً عن المشروع الناصري دون أن يقضي على خصومه السياسيين ومنافسيه.

وتمكن السادات بمساعدة الصف الثاني من كوادر قيادات القوات المسلحة والشرطة وبعض الأجنحة الناصرية نفسها بالإضافة إلى الضعف والتناقض في بناء وتنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي من تثبيت قدميه في السلطة وتمكن السادات من تنفيذ ما سمى بعد ذلك إعلامياً بثورة التصحيح وتبع ذلك بحركة اعتقالات واسعة النطاق ومصحوبة بالإفراج عن أعضاء الأخوان المسلمين واسترجاع ما صودر من ممتلكاتهم.

وهناك تساؤل هام من الناحية السوسيولوجية وهو لماذا لم تدافع القوى الاجتماعية المختلفة التي استفادت فعلاً من سياسة التنمية المستقلة وإنجازاتها عن المشروع والتجربة الناصرية ومهما كانت وجهات النظر التي حاولت تفسير ذلك يمكننا هنا التمييز بين نقطتين هامتين هما:

- أن المشروع الناصري لم يجد قوى جماهيرية عريضة تدافع بفاعلية وحماس لفقدان الوعي السياسي بطبيعة مصالحها أبان التحولات التي أجراها السادات.
- لقد استطاع السادات من خلال مجموعة تدابير مختلفة أن يجنح بالقوة الشعبية عما يجرى على مسرح الأحداث السياسية وذلك بتصريحاته السياسية المقنعة للبسطاء والعامة وتحكمه في وسائل الإعلام إضافة إلى عمال اجتماعية وأمنية أخرى حيث استطاع بتلك الآليات تهميش الرأي العام المصري والقوى الاجتماعية المختلفة، ولقد اعتقدت الجماهير في ذلك الوقت أن التنافس والخلافات بل أيضا إعادة هيكلة النظام السياسي كانت عبارة عن خلافات بين القيادة السياسية ولا يمكن أن تكون تغيراً جوهرياً في السياسة الناصرية لأخطائها وإن كل ما يقوي فعله هو تحويل الدولة إلى دولة ديمقراطية تحكمها المؤسسات وغير ذلك من الشعارات التي تستهوي الشرائح الاجتماعية المتوسطة والمثقفة.

وهنا نلاحظ أن الخطاب السياسي الساداتي حاول استدراج واستمالة الطبقة البرجوازية التي لم تكن على تفاهم تام مع سياسة ناصر وكذلك الحال بالنسبة للشيوعيين على فترات والإخوان المسلمين حتى قبل نهاية حكمة بقليل وهو بذلك كان يبحث عن قوى اجتماعية، لاستخدامها ضد قوى اجتماعية أخرى مناهضة لسياسته أو إصفاء شكلاً من أشكال الشرعية السياسية على حكمة وبسبب حالة التذمر بين الشرائح الفقيرة والعمال وعدم الرضا عن سياسة السادات أخذ شرعية واستقرار النظام الساداتي تتأرجح حتى أكتوبر 1973م حيث ارتبط نصر أكتوبر باسم السادات وبالتالي زادت جماهيرتيه بين العامة من فئات الشعب والتي كانت تغلي ضمائرها حزناً على هزيمة مصر والعرب في حروبها مع إسرائيل.

بعد تأكد من نمو وتصاعد شعبيته أخذ يروج لبرنامجه السياسي الجديد الذي دعا فيه إلى التحول لآليات السوق الحر والارتباط بالدول الغربية على المستوى الاقتصادي، وبورقة أكتوبر 1974 ضرب السادات معولة في آخر جزء متبق من سياسة التخطيط المركزي وإشراف الدولة الكامل على السياسة الاجتماعية وذلك بوضع قوانين الاستثمار الأجنبي تلك التي عرفت سياسياً في ذلك الوقت بسياسة الانفتاح الاقتصادي.

كل ما يهمنا في هذا المقام أن نؤكد على أن المشروع الاقتصادي للسادات ساهم في عمل حراك اجتماعي سريع لم تشهد البلاد مثله من قبل فصعدت طبقات وشراح اجتماعية لم يكن لها دور يذكر في المشروع الناصري.

وبذلك تبور رأي قوى داخل الاتحاد الاشتراكي العربي بالعدول عن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ومع بلورة تلك الفكرة في الواقع السياسي الجديد وبالرغم من تقديم أكثر من أربعين طلباً لتكوين منابر مختلفة فقد اختزل السادات كل هذه الاتجاهات في ثلاثة فقط (اليمين، وسط، يسار).

منبر اليمين ويمثله الأحرار الشاتراكيون بقيادة مصطفى كامل مراد ومنبر الوسط ويمثله مصر العربي الاشتراكي بقيادة ممدوح سالم ومنبر اليسار ويمثله التجمع الوحدوي التقدمي تحت قيادة خالد محي الدين وهذا التحديد التعسفي للاتجاهات السياسية كان له أثر سلبي كبير على إدارة السادات لعملية التحول نحو الليبرالية فقد تحولت هذه المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي إلى منظمات سياسية ودخلت انتخابات نوفمبر 1976م ببرامج مستقلة وبنظام الانتخابات الفردي.

وباستقراء نتائج تلك الانتخابات وتحليل توزيع أعضاء مجلس الشعب على هذه الاتجاهات الثلاثة تتضح الخريطة السياسية لمصر في بداية التحول السياسي حيث تمت هذه الانتخابات بالذات في جو اتسم

بالحيدة والتنافس السياسي إلا أنها أظهرت أيضاً تناقضاً واضحاً حيث عجزت هذه الاتجاهات في أن تعبر تعبيراً صادقاً أو تمثل القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل المجتمع

والجدول التالي يوضح نتيجة الانتخابات

منبر مصر العربي الاشتراكي	حصل على	284 مقعداً
منبر الأحرار الاشتراكيين	حصل على	12 مقعداً
منبر التجمع الوحدوي التقدمي	حصل على	2 مقعدين
المستقلين	حصل على	50 مقعداً تقريباً

والملفت للنظر في نتائج هذه الانتخابات هو زيادة عدد المستقلين أولئك الذين لا يشكلون اتجاهاً سياسياً واحداً وإن كان معظمهم من الشخصيات العامة والعائلات المحافظة التقليدية أو الشخصيات التقدمية وكذلك المنتمين للإخوان المسلمين أو الوفد القديم.

تمشياً مع الخط التعسفي في قرارات التحول السياسي ورغم معارضة الاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت قرر السادات فجأة تحويل المنظمات او ما أطلق عليها منابر إلى احزاب سياسية عقب انتخابات 12 نوفمبر 1976، ضارباً عرض الحائط بكل تحفظات القوى الاجتماعية المعارضة وهذا ما يؤيد وجهة نظرنا بأنه كان المتغير المستقل في كل عمليات التحول السياسي ولم يعبأ بالتوجهات السياسية أو القوى الاجتماعية الأخرى المشاركة في المجتمع.

يمكن من واقع تحليل الأحداث التاريخية والبيانات الميدانية طرح لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية تلك التي مهدت الطريق لعمليات التحول السياسي في السبعينات

1- في إطار سياسة التكيف أو التوائم مع معطيات السياسة الخارجية Anpassungspolitk التمس السادات ضالته في تعددية حزبية شكلية Formal حتى يحظى نظامه السياسي بمكانة واعتراف مقبولين من التحالف الغربي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فكان يرمي بذلك إلى أن تظهر للحكم في مصر واجهة ديمقراطية واستقرار شكلي حتى يمكنها أن تتمتع بصداقة الغرب وتكون منطقة جذب للاستثمار الخارجية.

فتعاون الغرب الاقتصادي مع مصر في ذلك الوقت كان ذو أهمية بالغة لبرامج السادات وتوجهاته كي تكون بديلاً عن الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية بعد أن ساءت العلاقات معهم في أعقاب طرد الخبراء السوفيتي 1972م وإنهاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية 1976م إلا أن ارتباط سياسة أعاده هيكلة الاقتصاد والسياسة المصرية بسوء العلاقة مع الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية أظهرتا أزمة في إدارة تلك التحولات المأمولة حيث ظهرت نتائجها واضحة في الاقتتاح الاقتصادي المشوه.

2- السبب الثاني الذي يكمن وراء التحول السياسي المرتبط بالنموذج الغربي هو حاجة القوات المسلحة المصرية لأسلحة وتجهيزات عسكرية

غربيـة فقـد كـان منطقيـاً مـن وجهـة نظـر اسـتراتيجية العلاقـات الدوليـة أن يمنـع أو يتباطـأ الاتحـاد السـوفيتي بمـد مصـر إلـى مـا تحتاجـه مـن أسـلحة أو معونــات فنيــة مدنيــة بعــد أن ســاءت العلاقــات معــه وخاصــة حينمــا بـدأت بـوادر عـدم الاطمئنـان لتوجهـات السـادات تتأكـد لـديهم إضـافة غلـى المحــاذير التكنولوجيــة كــالخوف مــن تســرب تكنولوجيــا الســلاح الســوفيتي للمعسكر الغربي.

مـن ناحيـة أخـرى كـان هنـاك ضـغط مـن القـوى الاجتماعيـة المختلفـة وبخاصــة الصــفوة العســكرية فــي زيــادة قــدرات القــوات المســلحة فــي مقابــل التفـوق الإسـرائيلي إضـافة إلـى مـا لعبتـه الصـفوة العسـكرية نفسـها فـي السـعي نحـو تكنولوجيـا السـلاح الغربـي علـى اعتبـار أنـه أفضـل بكثيـر مـن نظيـره فـي الكتلــة الشــرقية عمومــا هــذه التــدابير قــادت إلــى إعــادة النظــر فــي السياســة الخارجيـة وخاصــة مــع إسـرائيل تلـك التــي أدت مــع غيرهـا مــن العوامـل إلــى معاهدة السلام مع إسرائيل.

فــي هــذه القضــية ظهــر جليــاً التنــاقض وســوء إدارة الســادات وتفاعلــه مـع ضـغوط القـرى الاجتماعيـة الفاعلـة ففـي الوقـت الـذي قـام السـادات بتنويـع مصــادر الســلاح ويقصــد شــراء أســلحة غربيــة تجاهــل كــل الضــغوط والآراء بخصــوص التزامــات مصــر فــي إطــار سياســة الســلام مــع إســرائيل وبالتــالي بــدلاً مــت تزايــد الإجمــاع حــول سياســة التحــول السياســي نمــا التشــرذم

والخلافات بين القوى الاجتماعية المختلفة حول هدف ومفهوم سياسة التحول السياسي من أساسه.

3- هناك عامل آخر قيمة الباحثين العرب بأكثر مما يستحق وهو هزيمة 1967م وما تركته تلك الهزيمة وراءها من أزمة شرعية لكل النظم العربية وبخاصة أنها فسرت على أنها نهاية أو فشل المشروع الناصري العربي وبالتالي نمت الرغبة بل المطالبة بالتغيير في كثير من الأقطار العربية فكما هو معروف تسببت الهزيمة في مظاهرات طلابية وعمالية 68، 1969 تلك التي طالبت بزيادة هامش وآليات الديمقراطية في المؤسسات السياسية والاجتماعية في مصر لا أن كارزما ناصر ورد فعله المناسب وحسن تفاعله مع الاستجابات وخاصة التغيرات التي أجريت على كوادر وهيكل الاتحاد الاشتراكي بالإضافة إلى عوامل أخرى حالت دون زعزعة استقرار النظام السياسي.

وبتولي السادات مقاليد السلطة وعدم تمتعه بعناصر الشرعية التي تمتع بها ناصر كان لازماً أن يبحث عن قاعدة من القوى الاجتماعية يوجه خطابه إليها ويلتمس منهم مساندة برامجه وبالتالي يضمن غطاء من الشرعية السياسية وبما أن القوى الاجتماعية التي كانت نظرياً تقبل العمل معه هي القوى التي استبعدت أو أضيرت من حكم ناصر ويقصد بها قوى اليمين (البرجوازية القديمة والإخوان المسلمون طبقة كبار الموظفين) وبعض المثقفين بالإضافة إلى الشيوعيين ومحدثي النعمة المستفيدين من

سياسة الانفتاح الاقتصادي فقد غازل السادات هذه التوليفة ووضح الاقتناع في البداية بإمكانية التحول نحو الليبرالية ليضمن تأييدهم له.

4- العامل الحاسم وراء سياسة السادات الحذرة للتحول الظاهري نحو الليبرالية السياسية يكمن في التحولات التي حدثت في البناء الاجتماعي والحراك الاجتماعي السريع المصاحب لسياسة الانفتاح الاقتصادي لأن الانفتاح الاقتصادي خلق شرائح اجتماعية جديدة تمتلك وسائل الضغط وميكانيزمات المطالبة بسياسات جديدة تضمن من خلالها المحافظة على امتيازاتها ونفوذها وكذلك استمرار التسهيلات الاقتصادية التي تتمتع بها شريحة المستفيدين الجدد هذه وتلك شكلت مع الصفوة السياسية الجديدة ما يشبه الطبقة بالمفهوم العلمي الشائع في علم الاجتماع حيث جمعتهم أيديولوجية واحدة ومصلحة سياسية واقتصادية مشتركة ونقصد هنا بالصفوة السياسية الجديدة أولئك الذين استفادوا من سياسة ناصر واستطاعوا تكوين ثروات طائلة من اعمالهم كمديرين أو رؤساء مجالس إدارة وحدات القطاع العام، وهم وإن كانوا قيادات بيروقراطية Top elite der burokratische apparat فهم يملكون السلطة الحقيقية في المجال السياسي والاقتصادي على المستويات العليا الوسطى، يضاف إليهم كبار الملاك في الريف ورجال الأعمال وجزء من كوادر الاتحاد الاشتراكي العربي.

هـذه الأصـول الاجتماعيـة للصـفوة السياسـية فـي مصـر أعيـد تشكليها وترتيب أوضاعها بعد سياسة الانفتاح حيث اتسع إطارها ليحتوي بداخله على قدامى كبار الملاك والرأسمالية القديمة وكذلك أغنياء الانفتاح أو محدثي النعمة من كل الشرائح الاجتماعية (السماسرة والمضاربين والمتاجرين بقوت الشعب والذين يعملون بالأعمال المشبوهة).

ومن هنا ونتيجة لهذه التغيرات البنائية في هيكل الصفوة والمجتمع أضحى ميزان القوى يطالب بنمط اقتصادي جديد والذي يضمن معه الاستثمار الأمن وتجميع الأموال دون اعتبار للنتائج الاجتماعية الأخرى وبالتالي كان الرجوع عن المركزية في التخطيط الاقتصادي لا محالة فيه ومن ناحية أخرى تلافت المصالح الاقتصادية الجديدة حول مشروع سياسي جديد حتى تتاح إمكانية حل التناقض بين الانفتاح الاقتصادي وصياغات الفكر الناصري الذي ما زالت جذورها متغلغلة في النظام السياسي آنذاك وبخاصة فكرة تحالف قوى الشعب العامل.

ومن هذه المنطلقات يمكننا تأكيد مرة ثانية على أن ما أبدته الملاحظات والبحوث الميدانية باعتبار التحولات الجديدة كانت هدفاً ولمصلحة الصفوة السياسية الجديدة وشركائها الجدد إن ولم تكن تطلعاً أو سعياً نحو تدشين ديمقراطية حقيقية تحفظ للإنسان المصري حقوقه السياسية والاجتماعية أو سعياً لقيام نظام سياسي يؤخذ في الاعتبار فيه كل فئات وقوى المجتمع المصري في ظل توجه عام نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية.

5- يرى السادات في تعدد الأحزاب وظيفة محددة للمعارضة في إطار سياسة التحول الاقتصادي والاجتماعي فهو لم يترك للمعارضة أو للقوى الاجتماعية المختلفة دوراً جوهرياً في المشاركة السياسية النشطة بكل ميكانيزماتها حيث أنه اختزال اتجاهات وقوى المعارضة في حزبين صغيرين على يمين ويسار الحزب الحاكم، وكانت تنحصر وظيفة التعددية في عمل ديكور شكلي للنظام السياسي خارجياً وداخلياً كان للمعارضة وظيفة ترمومتر اختبار للرأي العام فمن خلال مناقشات الأحزاب والحوار السياسي حول الوقائع والأحداث السياسية أمكنه في مواقع كثيرة معرفة إلى أي مدى يمكن إعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي دون أن تتعرض أوضاع الصفوة السياسية واستقرار النظام السياسي للخطر.

6- هناك عامل ذاتي مهم وراء أقام السادات على التعددية الحزبية فقد كان السادات على قناعة تامة بأن عمليات التحول السياسي في كل الحالات وبكل الطرق يمكن السيطرة عليها وهذه القناعة ترجع إلى المبالغة في قدراته في السيطرة على مجريات الأمور السياسية والتحكم في القوى الاجتماعية المختلفة وكذلك المبالغة في ثقة الشعب ورضائه عن برامجه وسياساته.

أزمة الإدارة في التحول نحو الليبرالية

كثيراً ما قيمت إدارة السادات للتغير السياسي في مصر بإبهار شديد والإشارة إلى النجاح التام ويفهم من ذلك وكأن السادات أراد فعلاً تدشين نظام ديمقراطي غير مسبوق في مصر مع إلقاء اللوم على مشاكل المجتمع الداخلية تلك التي عاقت إتمام ذلك المشروع الطموح وبهذا الفهم يكون توصيف الإدارة هنا بانها إجراءات وتدابير سليمة ورد فعل مناسب (أي تفاعل) مع مشاكل المجتمع والقوى الاجتماعية غير الناضحة وكذلك ميكانيزمات الضغط المختلفة بل وآراء السادات نفسه حول حدود ومساحة التحول نحو الليبرالية.

وهذا ما يجعلنا هنا نشير إلى حقيقة ذلك التوصيف ولهذا السبب نفسه سوف نلقي الضوء أولاً على مفهوم نظرية الضوابط الذي تردد كثيراً في الحوار السياسي العربي واستخدمه السادات بكثرة في خطابه السياسي لتبرير التدابير والإجراءات السياسية التي قررها.

كما يفهم من خطب وحوارات السادات أوضح أن هناك إجراءات ضبط وتحكم ضرورية لابد من ممارستها حتى يمكن تنفيذ عمليات التحول السياسي أو التحول نحو الديمقراطية بأمان ودون هزات خطيرة وبالتالي يتحقق التوافق بين الحقوق الديمقراطية وعدم إغفال استقرار النظام السياسي.

وينطلق هذا المفهوم الذي روج السادات له من فكرة مؤداها بأن تطبيق الديمقراطية كاملة ودون إبطاء لا يتناسب مع المحددات الموضوعية وظروف مصر آن ذلك وتعليل ذلك في أن الظروف التاريخية التي يمر بها المجتمع في أمس الحاجة إلى وحدة كل القوى السياسية والاجتماعية المختلفة حتى يمكن الحيلولة دون تشرذم تلك القوى وتناحرها والتغلب على مشاكل مصر الداخلية (عمليات التنمية) والمشاكل الخارجية (المواجهة مع إسرائيل) لقد استخدم السادات أمثلة للخلافات السياسية والعنف في أسبانيا والبرتغال أثناء مرحلة تحول الليبرالية السياسية هناك لترشيح هذا الفهم داخل الرأي العام المصري.

أن نتائج البحوث الميدانية وتحليل الأحداث السياسية لإدارة السادات لعمليات التحول وتفاعله معها تسمح لنا أن ندعي أن السادات أراد شكلاً ما من أشكال التعددية المحددة لأداء وظائف محددة حيث كان ينظر للتعددية على أنها أحد عناصر أو أدوات الشرعية السياسية لمشروع التحول الاقتصادي والاجتماعي شريطة عدم وجود مشاركة فعلية من القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة وبالتالي لم تر في مشروعه السياسي اهتمام واضح بعناصر المشاركة السياسية وكأن القصد من ذلك هو الحفاظ على مكاسب قاعدة حكمة الجماهيرية من الصفوة السياسية الجديدة وشريحة المستفيدين من الانفتاح الاقتصادي.

ولتحقيق أهدافه بتسيير عمليات التحول السياسي حسب تصوره استخدم مجموعة من التدابير والإجراءات كميكانزيمات لإدارة الأحداث السياسية والتي قادت النظام بأكمله إلى أزمة معقدة وأهم تلك الإجراءات ما يلي:

1- استغلال أوجه التناقض بين القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

2- إقامة تحالفات مع بعض التيارات والاتجاهات السياسية ضد الأخرى.

3- عمل غطاء شرعي لسلوك وتفاعل نظامه السياسي مع الأحداث من خلال استصدار عدد من القوانين والاستفتاءات الشكلية.

4- وليس بالأخير استخدام الأساليب الأمنية ضد الأصوات المناوئة.

أن استخدام السادات لآليات الضبط هذه منفردة أو مجتمعة يتوقف على قدرة المعارضة وأهمية الأحداث السياسية حيث أنه برغم تزايد مساحة المعرضة لسياسته في الشارع المصري وبين القوى السياسية والاجتماعية استمر السادات في إدارة الأمور بنفس الطريقة، وقد ساعد على إدارة عمليات التحول بالطريقة التي يراها أن التيارات والاتجاهات المعارضة لسياسته لا تتمتع بتنظيم قوى أو ترتبط بالقاعدة الجماهيرية سواء في أولويات طرح المشكلات أو الأهداف بالإضافة إلى عدم وجود التعاون أو التنظيم والتنسيق التكنيكي بين القوى المعارضة وبالتالي خلت الساحة السياسية من آليات ضغط أو ردع لجبهة المعارضة ولم تكن في حالة تمكنها من إجبار السادات على احترام قواعد وأصول التعددية باعتبار المعارضة بكل اتجاهاتها المتباينة جزءاً لا يتجزأ من تكوين النظام السياسي.

فـي كيفيـة إدارة نظـام الحكـم السـاداتي لعمليـات التحـول السياسـي بصـفة خاصـة وأمـور السياسـة اليوميـة بصـفة عامـة يؤكـد بيتـر بفالكـا Peter Pawelka فـي مقولتـه المسـتنتجة مـن دراسـاته الحقليـة ومتابعاتـه للتطـور السياسـي فـي مصـر والعـالم العربـي والتـي تؤديهـا نتـائج الدراسـات الميدانيـة والتحلـيلات الاجتماعيـة لفتـرة السـادات، يؤكـد علـى إنـه حينمـا يشـعر النظـام الإمبراطـوري الجديـد Neo Patrimoniale system بأنـه فـي حالـة تحـد يقصـد هنـا القـوى الاجتماعيـة والسياسـية والمعارضـة وأن مبـادئ أسـس حكمـة فـي خطـر يسـتجيب النظـام كالمعتـاد بآليـات الضـبط المعقـدة والتـي تراوحـت بـين إعـادة تنظـيم البنـاءات والكيانـات يقصـد إقامـة مؤسسـات أو منظمـات سياسـية جديـدة لهـا وظـائف ضـبطية وزحزحـة ميـزان القـوى الاجتماعيـة وإضـفاء المعياريـة علـى السـلوك السياسـي مـن خـلال تفصـيل قـوانين وتـدابير خاصة بالإضافة إلى الأسلوب الأمني الصارم.

أن مقولـة Peter Pawell هـذه تكـاد تتفـق مـع النقـاط الأربـع التـي ذكرناهـا اسـتنتاجاً مـن البيانـات الميدانيـة لكيفيـة إدارة السـادات لأزمـة التحـول مـن حـزب واحـد إلـى تعدديـة حزبيـة بـالرغم مـن اخـتلاف المـنهج المتبـع فـي التحليـل وفـي السـطور القادمـة سـنحاول إلقـاء الضـوء علـى بعـض التـدابير والإجـراءات لمشـروع السـادات نحـو التعدديـة للوصـول إلـى فهـم تفسـيري لأزمـة الأداة في عمليات التحول.

أن أو تحـد حقيقـي لإدارة السـادات لعمليـات التحـول مـن الحـزب الواحـد إلـى التعدديـة الحزبيـة صـنعه السـادات بنفسـه فـي تحديـده للاتجاهـات والقـوى السياسـية بـثلاث فقـط هـذا التحديـد قـد تكـون لـه احتماليـة تبريريـة إذا بقيـت هـذه الاتجاهـات كمنـابر وفـي ظـروف تاريخيـة معينـة تحـت مظلـة الحـزب الواحـد ولكـن بمجـرد تحويـل هـذه المنـابر إلـى أحـزاب مسـتقلة وفـي ظـل وجـود تنـوع القـوى السياسـية التـي تعبـر عـن المصـالح والاتجاهـات المختلفـة داخـل المجتمـع كـان واجبـاً عليـه إعطـاء فرصـة حقيقـة لكـل القـوى الفاعلـة والنشـطة سياسـياً كـي تطـرح برامجهـا وتعبـر عـن مصـالحها فـي إطـار كيانـات سياسية معترف بها من النظام السياسي.

فحقيقـة الأمـر كـان مـن المسـتحيل أن تتجمـع وتنـتظم تفاعليـاً فـي حـزب واحـد كـل الاتجاهـات التـي لـم تجـد لنفسـها مكانـاً فـي اليمـين (الأحـرار) أو اليسـار (التجمـع) وبالتـالي وجـدت هـذه القـوى نفسـها فـي مواقـف لا تحسـد عليـه فإمـا أن تبحـث لنفسـها عـن حـزب يناسـبها وهـذا غيـر متـوفر وغيـر مسـموح بـه وأمـا أن تحـاول بنـاء حـزب جديـد والطريـق مسـدود لوجـود العقبـات القانونيـة وعـدم رغبـة الدولـة ذاتهـا فـي ذلـك، والاحتمـال الأرجـح أن تعمـل دون غطاء قانوني شرعي أو ما يسمى بالعمل السري.

تحـد آخـر يبـين مـدى كفـاءة إدارة النظـام لأزمـات التحـول السياسـي تظهـره مـا أطلـق عليـه عالميـاً (اضـطرابات الخبـز) brotnnruhen 18، 19 ينـاير 1977 فـي أعقـاب محاولـة الحكومـة إلغـاء الـدعم عـن بعـض السـلع الضرورية ورفع أسعارها.

أن هـذه الأحـداث تجعلنـا نقـر بمـا لا يـدع مجـالاً للشـك أن اسـتقرار الحكـم مـرتبط درجـة شـديدة بعمـق وكثافـة الإجـراءات الأمنيـة المسـتخدمة كآليـة ضـبط سياسـي حيـث اتضـح أنـه بـدون هـذه الاضـطرابات الامنيـة الصـارمة مـا أمكـن للنظـام التغلـب علـى هـذه الاضـطرابات ولا أمكـن الصـفوة السياسـية الحاكمة الاستمرار في الحكم.

إلا أن السـادات لـم يقـر بالأسـباب الحقيقيـة وراء هـذه الاضـطرابات ولـم يفكـر فـي تلاقـي النتـائج الاقتصـادية والاجتماعيـة لسياسـة الانفتـاح الاقتصـادي بـل اسـتجاب بتـدابير وقـوانين تحـد مـن القـدر الضـئيل المتـوافر مـن التعددية تلك التي سمي إعلامياً بالانفراجة السياسية.

وللوقايـة مـن اضـطرابات مسـتقبلية فصـلت قـوانين حمايـة الوحـدة الوطنيـة والسـلام الاجتمـاعي رقـم 2 فبرايـر 1977م وباسـتفتاء صـوري أصـبحت ملزمـة للهيئـات القضـائية وأصـبح كـل مـن يشـارك فـي المظـاهرات أو الاضـطرابات مهـدداً بـالحبس مـدى الحيـاة حتـى أن كمـال الـدين حسـين عضـو مجلـس الثـورة السـابق لمـا عـارض القـانون فـي مجلـس الشـعب طـرد مـن المجلس.

وزيـادة فـي تضـيق الخنـاق علـى المعارضـة اسـتحدثت آليـات ضـبط جديـدة وهـي قـانون الأحـزاب ولـم يكـن ذلـك بشـأن تأسـيس الأحـزاب فقـط ولكـن حـل الأحـزاب القائمـة أيضـا التـي ثبتـت أن قادتهـا أو أعضـائها يعملـون ضـد الوحـدة الوطنيـة والسـلام الاجتمـاعي وطبيعـي أن تكـون تلـك الصـياغة

المطاطية للقوانين غير ملزمة للنظام في تفسير كيفية التثبيت أو التأكد من نوعية النشاط السياسي الممارس والمصنف بانه ضد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي فهي أشياء ذاتية غير مقننة تخضع للاجتهادات والتأويل بهذا القانون قصد السادات حزب التجمع الوحدوي التقدمي لما ثبت أن قادته أو كوادره كانت نشطة في أحداث 1977م في نفس الوقت أعطى السادات الضوء الأخضر لتكوين حزب الوفد الحديد ليملأ الفراغ الموجود وهذا الحزب الوحيد الذي تأسس من خارج عباءة الجهاز البيروقراطي في الدولة.

أننا نفترض هنا أن السادات كان مقتنع بإمكانية النجاح داخلياً واستخدام أو تسييس Politiserung حزب الوفد اليمين الاتجاه ضد حزب التجمع التقدمي خاصة بعد معارضة التجمع الشديدة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وخارجياً أراد التأكد على الوجهة الصورية لديمقراطية أو تعددية النظام السياسي المصري.

إلا أن حزب الوفد الذي تأسس رسمياً في 4 فبراير 1979م لم يشأ أن يسير في دائرة أو فلك السادات كما اعتقد هو ذلك وانتقد بشدة السياسة الخارجية والداخلية وبذلك تصاعدت حدة الحوار السياسي لقوى المعارضة ذات التوجهات الليبرالية (الوفد واليسار (التجمع) وأن اختلفا في الدوافع والأهداف.

عنـد هـذا الحـد وكالعـادة بحـث السـادات عـن آليـات ضـبط جديـدة تضـفي علـى سـلوكه السياسـي ومواقفـه درجـة مـن المعياريـة والشـرعية الشـكلية وتضـع تـأثير المعارضـة فـي نطـاق ضـيق وكانـت الآليـة الجديـدة عبـارة عـن تشـريع جديـد سـمى بقـانون حمايـة الجبهـة الداخليـة والسـلام الاجتمـاعي فـي مايو 1979م.

وتـذهب هنـا Kramer للحقيقـة التـي مؤداهـا أن السـادات قصـد فـي ذلـك القـانون قيـادات حـزب الوفـد الجديـد حيـث اسـتبعد القـانون كـل مـن أفسـد وشـارك فـي إفسـاد الحيـاة السياسـية قبـل ثـورة 1952 مـن المشـاركة فـي العمـل السياسـي، وجمـد حـزب الوفـد والتجمـع نشـاطهما لأجـل غيـر مسـمى كـرد فعـل مـن جانبهمـا لتلـك القـوانين التـي أرادت النيـل مـن القيـادات الحزبيـة والحـد مـن نشـاطها السياسـي ونظـراً للفـراغ الـذي تركـه تجميـد نشـاط حزبـي الوفـد والتجمـع بالإضـافة إلـى سـلبية حـزب مصـر بحـث السـادات عـن تـدابير جديـدة مـن شـأنها الحفـاظ علـى مظلـة شـرعية مـن الديمقراطيـة الصـورية بـدون تغييـر فـي مضـمون ومحتـوى الحكـم Personal hsrschaft وذلـك فـي إجـراءين كالتالي:

- امـلأ فـي كسـب شـعبية وقاعـدة جماهيريـة أسـس السـادات حزبـاً جديـداً الحـزب الـوطني الـديمقراطي تحـت قيادتـه فـي الواقـع لـم يغيـر مـن معطيـات الجغرافيـا السياسـية للنظـام فـي شـيء فحـرب مصـر الاشـتراكي حـل نفسـه ووضـع كـل هيئاتـه وكـوادره وكـذلك مبانيـه وإمكانيـة تحـت تصـرف الحـزب

الجديد وكان من الآثار السلبية على عمليات التحول نحو الليبرالية السياسية أيضا أن السادات احتفظ لنفسه بموقعين خطيرين (متناقضين في بعض الأحيان) وهما وضعه كرئيس للجمهورية وكرئيس للحزب الوطني الديمقراطي.

- ومن ناحية أخرى كان ضرورياً السماح بتأسيس حزب معارض مستأنس حتى يملأ الفراغ السياسي الذي تركه حزباً الوفد والتجمع وجاءت الفرصة في إعطاء الضوء الأخضر لقيام حزب العمل الاشتراكي والذي قام على أفكار منظمة مصر الفتاة ووصل مستوى مساعدة السادات لنشأة هذا الحزب أنه أوعز لـ 20 عشرين عضواً من الحزب الوطني وتركهم ينضمون إلى حزب العمل حتى يتمكن من تخطي العقبة القانونية لتأسيس الحزب.

هذه الخطوات تأسيس الحزب الوطني وحزب العمل لم تستطع سد الطرق أمام تزايد موجات النقد المتتالية من القوى السياسية لأن سياسة السلام مع إسرائيل والإفرازات الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة للانفتاح الاقتصادي تسبب في توسيع قاعدة معارضة.

وكرد فعل لتزايد موجات المعارضة حل السادات مجلس الشعب وذلك للتخلص من المعارضة البرلمانية بالرغم من قلة عددهم 15 عضو فقط هم الذين عارضوا سياسة السلام مع إسرائيل ويظهر ذلك مدى ضيق صدره ولو بالحد الأدنى من الأصوات المعارضة.

استتبع الانتخابات عدد من الإجراءات التي تصدت للقوى الفاعلة السياسية ففي 19 أبريل 1979 صوت كالمعتاد 99% من الناخبين في استفتاء بالموافقة على سياسة السلام مع إسرائيل وقوانين الأحزاب الجديدة وكالمنتظر استبعدت الأصوات المعارضة النشيطة بطريقة ما من الدخول لمجلس الشعب المنتخب وحصل الحزب الوطني على 302 مقعداً وحصل حزب العمل على 45 مقعداً وأكثر من 100 مرشح مستقل يعني 60% من المرشحين لم ينجح منهم سوى 21 انضم منهم 12 للحزب الوطني.

أن استبعاد القوى السياسية والاجتماعية من المعارضة الرسمية والعمل تحت الغطاء الشرعي للنظام السياسي بالإضافة إلى تطور وتلاحق الأحداث السياسية داخلياً وخارجياً أدى إلى النهاية الدرامية وبالسرعة التي لم ينتظرها المراقبون لحياة السادات وذلك للأسباب التالية:

أولاً: تأثر بسياسة السلام مع إسرائيل فقد عزلت مصر عن العالم العربي والإسلامي ولم تحصل مصر على مساعدات سخية من الغرب كما فهم الشعب من وسائل الإعلام مع أنها فقدت كل عوائد التعاون الاقتصادي مع الأول العربية والإسلامية، وفي الوقت الذي طبعت العلاقات مع إسرائيل بقيت إسرائيل في تعنتها، فما زالت حتى ذلك الوقت تحتل شبه جزيرة سيناء وضربت المفاعل النووي العراقي واحتلت جنوب لبنان وزادت توجيهات حكومتها إلى الراديكالية اليمينية المتشددة في علاقتها مع عرب الأراضي المحتلة.

هـذه التصـرفات المتناقضـة أعطـت انطباعـاً بتبعيـة التوجـه السياسـي المصـري لسياسـة أمريكـا فـي المنطقـة وبالتـالي سـببت موجـات مـن المظـاهرات والاحتجاج المستمرة خاصة داخل المعسكر اليساري بين الطلبة والعمال.

ثانيـاً: لـنفس الأسـباب السـابقة وخاصـة عمليـات التطبيـع السياسـي مـع إسـرائيل تخلـي حـزب العمـل عـن مسـاندته لسياسـة السـادات ولـم يعـد الحـزب المسـتأنس للحكومـة بـل أصـبح قاعـدة لأصـوات معارضـة قويـة وخاصـة جريدتـه الحزبيـة وقـد كانـت ضـربة هـذا التحـول فـي سياسـة الحـزب فقدانه لنصف أعضائه البرلمانيين.

ثالثـاً: نظـراً للإجـراءات الأمنيـة الصـارمة انتقلـت المعارضـة مـن الأحـزاب السياسـية الرسـمية والبرلمانيـة وجرائـد المعارضـة إلـى النقابـات العماليـة والمهنيـة (نقابـة المحـامين- أعضـاء هيئـة التـدريس) وكـذلك بعـض التيـارات الطلابيـة كجماعـات الإسـلام السياسـي واليسـاريين ووضـحت قـوة المعارضـة بـين صـفوة هـذه الهيئـات الوسـيطة وذلـك فـي مشـروعين اقتصـاديين وهمـا مشـروع الاسـتغلال السـياحي لهضـبة الهـرم والتخطـيط لتوصـيل ميـاه ترعة السلام إلى سيناء وإسرائيل.

رابعـاً: نظـراً لانتهـاء علاقـة المصـالح بـين السـادات وجماعـات الإسـلام السياسـي تبلـورت تناقضـات كثيـرة فـي مواقـف كـلا الاتجـاهين بـأن جماعـات الإسـلام السياسـي تعتبـر عمليـات التحـديث فـي عهـد السـادات تغريـب لثقافـة وتـراث الإسـلام وإن سياسـة السـلام مـع إسـرائيل مـنهج

استسلامي مرفوض واتهمته بعدم الوفاء لمطالبهم الملحة وخاصة في تطبيق الشريعة الإسلامية كل ذلك أدى إلى تبلور المعارضة وميلها لاستخدام العنف السياسي في أكثر من موقف خاصة فيما اصطلح عليه إعلامياً بمشكلة الفتنة الطائفية هذا ما دعا السادات لتفصيل تشريع آخر سمى فيما بعد بقانون حماية القيم من العيب (قانون رقم 95) وشكلت لهذا القانون محكمة خاصة (محكمة القيم) تحت إشراف المدعي العام الاشتراكي.

وأخيراً كانت القشة التي قسمت ظهر البعير حينما اعتقل السادات في سبتمبر 1980م مستنداً على قانون الطوارئ أكثر من 1500 سياسي معارض مثقفين ونقابيين ورجال من جماعات الإسلام السياسي والمسيحي.

بهذه التدابير والإجراءات بدأت تنتهي تجربة التعددية أو التحول الحذر نحو الليبرالية نهاية درامية وذلك لفشل أنور السادات في إدارة أزمات التحول وأصبح أي تحول أو تغيير في الموقف أو أي انفراج سياسي مرتبطاً بالإدارة الذاتية للرئيس، إلا أن القدر أراد أن تنتهي هذه التجربة بنفس نهاية مهندسها الأول ومنفذها حتى يظل صنع السياسة العامة في مصر وتطور نظامها السياسي مرتبطاً إلى حد كبير بالأشخاص والقادة ويثبت يقيناً أن كل الهياكل المؤسسية والبناءات السياسية ما هي إلا واجهات خاوية.

المراجع

1- قارن ما كتبته الباحثة جوردن كريمر عن شخصية وهوية مصر في عهد مبارك

Kramer, Gurden (Agpten unter Mybarak eine identltet and nationalenintersee, nomos Vriags gesellschaft badcm1986.

2- قارن محاضر جلسات مناقشات اللجنة المركزية للاتحاد اشتراكي العربي في خلال تلك الفترة

3- Nasser Hamed: ursachen der aussenpolitischen neuorientierung Agyptens unter sadat, Diss Hamburg1980.

4- قارن: سعد الدين إبراهيم: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية في أزمة الديقمراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 1987م، بيروت، 1987م.

5- سامية السعيد: من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصاد في المجتمع المصري 1974-1980 دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986م.

6- Nasser Hamed op.cit Cip

7- Kramer Gurnen S45

8- Kramer Gurden, op.cit, S46.

9- قارن سامية السعيد: من يملك مصر، مرجع سبق ذكره وكذلك أحمد زايد البناء السياسي للريف المصري، وأعمال محمود عبد الفضيل، وجودة عبد الخالق حول الانفتاح الاقتصادي.

- Abd el fadl mohamud: the plotical economy of Nassersism A study in employment and income distrlbution policies in Rural Egypt 1952- 1972, Cambridge uni- pren 1980.

وكـذلك لـنفس المؤلـف: التشـكيلات الاجتماعيـة والتكوينـات الطبقيـة فـي الـوطن العربـي، دراسـة تحليليـة وأهـم التطـورات والاتجاهـات خـلال الفتـرة مـن 1945- 1985 مركز دراسات الوحدة العربية.

10-قارن مجموعة خطب السادات وخاصة في فبراير يوليو 1977م.

11-قـارن أمـاني صـالح: التطـور الـديمقراطي فـي مصـر 1970- 1981 دراسـة تحليليـة لمتغيـر القيـادة فـي تجربـة مصـر الديمقراطيـة فـي السبعينات دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

12-لمزيـد مـن التفاصـيل: حـول إدارة السـادات للتحـول السياسـي قـارن: علـي الـدين هـلال وآخـرون فـي النظـام السياسـي المصـري بـين التغيـر والاسـتمرار أعمـال المـؤتمر السـنوي الأول للبحـوث السياسـية مكتبـة النهضة المصرية 1988م.

13-Peter pawelka: Herrschaft and entwickung im Nahen Osten Agyoten Muller, Heidelderg, 1985.

14- قـارن التقريـر الاسـتراتيجي العربـي فـي سـنوات 85- 86- 87- 1989 والـذي يصـدر عـن مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاستراتيجية.

15-Kramer Gurgen op.vit, S48.

16- قارن حسن نافعه: التحول السياسي في مصر، في الدين هلال وآخرون، النظام السياسي بين التغير والاستمرار، مكتبة النهضة، القاهرة، 1988م.

الفصل الخامس

البناء الحزبي وأزمة المؤسسية

رؤية سسيولوجية من واقع قضايا التحول السياسي في مصر

مقدمة

أن تطـوير المجتمعـات لمؤسسـات تعبـر عـن الاتجاهـات السياسـية والشـعبية يعـد مـدخلاً رئيسـياً لدراسـة الـنظم والتحـولات السياسـية المصـاحبة وتنعـت المجتمعـات غالبـاً بدرجـة الديمقراطيـة وفقـاً لتـوافر تلـك المؤسسـات مـن عدمـه إلا أن واقـع الممارسـة هـو البعـد الأكثـر أهميـة وأكثـر احتياجـاً للدراسـة والفهـم فوجـود بنـاءات حزبيـة لا يؤكـد بالضـرورة رشـد السـلوك والأداء السياسـي بقـدر مـا يطـرح تسـاؤلات حـول أسـلوب العمـل والإشـكاليات التـي تعـوق عمليـات التطـوير التـي يحـدد مسـاراتها السـياق الثقـافي والاجتمـاعي الاقتصادي للمجتمع.

وفـي هـذا الإطـار جـاءت أهميـة فهـم واقـع الممارسـة للأحـزاب المصـرية فـي فتـرة الثمانينـات (1980- 1993م) تلـك التـي شـهدت عمليـات تحـول واسـعة فـي بنـاءات المجتمـع وعليـه اهتمـت الدراسـة الراهنـة بالإجابـة عـن تسـاؤل مـؤداه إلـى أي مـدى يمكـن اعتبـار الأحـزاب المصـرية مؤسسـات سياسـية بـالمعنى المتعـارف عليـه علميـاً وقـد عرضـت الدراسـة فـي جزئهـا الأول طرحـاً نظريـاً لتوجيـه العمـل الميـداني حيـث تضـمن إشـارة إلـى أهـم أبعـاد أزمـة النظـام السياسـي فـي تلـك الفتـرة بـين تغيـر التوجهـات والبنـاءات وثبـات الأداء والسـلوك وكـذلك ناقشـت بعـض الترتيبـات الأوليـة لدراسـة إشـكاليات البنـاء الحزبـي وأزمـة المؤسسـة وذلـك لتحديـد الاختيـارات المنهجيـة والأدوات المناسـبة للدراسـة، ثـم قـدمت تحلـيلاً لأهـم المقـولات النظريـة فـي أدبيـات

التحليل السياسي التي انشغلت بفهم مؤسسة الأحزاب المصرية بهدف استخلاص بعض المعايير والمؤشرات التقييمية وجاء الجزء الميداني ليناقش واقع ومستوى مؤسسية الأحزاب المصرية في إطار ما تم الاستقرار عليه من معايير ومؤشرات علمية تقييمية في المناقشة النظرية.

أولاً: الطرح النظري

أزمة النظام بين تغير البناء وثبات الأداء

ما زال الجدل الحرور حول تقييم التجربة المصرية متأججاً فقد تبلورت العديد من الفرضيات والتصورات العلمية المختلفة تلك التي تحاول توصيف عمليات التحول نحو التعددية الحزبية فكثير من المراقبين يقرون وجود فرصة حقيقية للتطور المؤسسي الديمقراطي في مصر هؤلاء لا يميلون لرصد أو تحليل عمليات تغير النظام في سياق محدداته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولكن من خلال التغيرات الظاهرية للبناءات والكيانات السياسية للنظام السياسي المصري وفي المقابل هناك تياراً قوياً في أدبيات التحليل السياسي والاجتماعي يقر بوجود أزمة ذات أبعاد مختلفة فيما يتعلق بكيفية التحول نحو التعددية الحزبية.

إن ثمة مؤشرات تؤكد على أن أزمة النظام قد تشكلت Gepragt من تأثير جملة عراقيل ومتناقضات كثيرة متشابكة تبطئ عمليات التطور الديمقراطي ويبدو أن التغلب عليها يتطلب تغيرات جذرية تلك التي لا

تحـددها أو تـتحكم فيهـا المعطيـات الموضـوعية للنظـام السياسـي المصـري ولكنهـا تعتمـد بدرجـة أكبـر علـى ردود الأفعـال الذاتيـة والتـدابير الخاصـة التـي تتخـذها النخبـة الحاكمـة وعليـه يمكـن توصـيف أزمـة التطـور الـديمقراطي إمبريقيـاً فـي سـباق النظـام السياسـي بكونهـا عوامـل معوقـة متشـابكة فـي بعـدين رئيسـيين: بعـد بنـائي والـذي يتضـمن بالإضـافة إلـى عوامـل أخـرى علـى ظاهرتي عدم الاستقرار وأزمة الشرعية.

ويكمـن البعـد الثـاني فـي تـأثير النظـام السياسـي والاقتصـادي العـالمي علـى النظـام السياسـي المصـري بـالرغم مـن أن علـي الـدين هـلال اختـزل أزمـة التحـول السياسـي فـي نطـاق تـأثير البنـاءات الاجتماعيـة والسياسـية الداخليـة إلا أنـه آثـار تفسـيراً سياسـياً للأزمـة علـى درجـة كبيـرة مـن الأهميـة حيـث يـذهب إلـى اعتبارهـا إشـكالية بنائيـة فـي النظـام السياسـي المصـري تتمظهـر أهـم ملامحهـا وفقـاً لرؤيتـه فـي عـدم التوافـق والتناسـق بـين الأطـر القانونيـة والممارسـات الفعليـة مـن ناحيـة وبـين المؤسسـات الدسـتورية والحزبية والقوى الاجتماعية الفاعلة من ناحية أخرى.

ومما يزيـد مـن تعقيـد إشـكالية اللاتناسـق السياسـي هـو أن القـوى الاجتماعيـة الفاعلـة والتـي تمثـل قطاعـات عريضـة مـن المجتمـع غيـر مسـموح لهـا رسـمياً بالمشـاركة السياسـية مـن خـلال كيانـات أو مؤسسـات سياسـية خاصة بهم.

نقترب من هذا السياق الفكري في فهمنا للمشكلة البنائية للنظام السياسي المصري حيث نرى أن أبعاد مشكلة اللاتناسق في عمليات التحول نحو التعددية الحزبية ترجع إلى أن البناء السياسي ويقصد به هنا تطور المؤسسات والكيانات السياسية منذ المشروع السياسي الناصري لم يتغير تغيراً مناسباً بالرغم من التحول الجذري في البنائين الاجتماعي والاقتصادي، ويقصد به هنا مؤسسات وقواعد علاقات الملكية والتي تحدد آليات التفاعل المختلفة بين الشرائح المتباينة في المجتمع لذلك نشأت هوة بين المشروع السياسي وممارسات النظام اليومية وبين المحددات الاقتصادية والاجتماعية في الواقع.

في ضوء الطرح السابق وفي إطار تراث التحليلات في أدبيات علم الاجتماع السياسي يمكن رصد أبعاد أزمة التحول نحو التعددية الحزبية منذ بداية الثمانينات وحتى منتصف التسعينات في المؤشرات التالية:

1- إشكاليات البنية والأداء الوظيفي

يسم النظام السياسي المصري منذ بداية الثمانيات جملة من المؤشرات التي تحدد أبعاد إشكاليات بناءاته المختلفة وتؤثر على أدائه الوظيفي العام تلك التي تتمظهر في تناقضات وخلل يمكن رصده فيما يلي:

1- أن ثمة وجود تناقض وخلل في الأطر القانونية المنظمة للعمل السياسي بصفة عامة حيث يوجد ازدواج في الهيئات القضائية ووجود قوانين شرعت لمواجهة مواقف محددة مثل قانون العيب، الوثائق، الانتخابات، الطوارئ.

2- لقد اتفقت التحليلات على وجود إشكالية حقيقية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية حيث تتسم بالظاهرية والمحدودية سواء كانت في الانتخابات أو الاستفتاءات العامة والمحلية داخل الأحزاب أيضا.

وتشير الدلائل والدراسات على وجود عدم توازن بين جماعات المصالح والكيانات السياسية وبين النقابات العمالية أو المهنية وجماعات رجال الأعمال أو بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وبين مؤسسات الدولة ذاتها بالإضافة إلى ضعف الوعي السياسي مما يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية الفاعلة.

3- تمثل الصفوة وطبقة الدولة البيروقراطية أحد أبعاد أزمة التحول نحو التعددية الحزبية Politische Top- Elite Und Burokratische Staatsklasse ولا يظهر ذلك في وجود خلل أو تناقض في المشروع السياسي القومي فحسب بل في السمة التكنوقراطية لاختيار الصفوة السياسية العليا Top Elite أو طبقة الدولة Staatsklasse التي تتضمن كل المراكز القيادية العليا كالمحافظين والوزراء حيث تغيب آليات ومعايير الاختيار والتنسيق الرشيد وتنتشر نماذج العلاقات غير الرسمية.

4- عدم وضوح الأدوار والفصل بين السلطات الثلاثة القضائية والتشريعية والتنفيذية.

5- عدم الاستقرار وأزمة الشرعية يعتبران أخطر معضلتين يعاني منهما النظام السياسي المصري حيث أن السياسة المصرية المستقرة لا تعكس مؤسسات وكيانات مستقرة وقد يكون هناك اتفاق في التحليلات السياسية على وجود عوامل موضوعية لعدم الاستقرار السياسي ومؤشرات الأزمة الشرعية تلك التي ستؤدي إلى تغييرات سياسية جوهرية ويمكن عرض لأهم أبعاد تلك الإشكالية في التالي:

- خلل في بنى ووظيفة الأحزاب المصرية تلك التي لا يمكن اعتبارها مؤسسات سياسية بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم المؤسسة حيث يشيع فيها ظاهرة الشخصنة التي تظهر ملامحها في أهمية دور الأفراد في صنع القرارات الهامة ورسم معالم السياسة الحزبية فالدارسون للنظام السياسي المصري يركزون على أهمية ظاهرة الشخصنة في فهم آليات اتخاذ القرار السياسي حتى على مستوى إدارة العمل الحزبي ينفرد رئيس الحزب بكل الخطوات المصرية حيث يتمتع بصلاحيات اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى تنظيمات الحزب المختلفة ومن هنا تقترن تفاعلات الحزب مع المواقف السياسية بالمزاج العام لشخصية رئيس الحزب.

وترتيباً على ذلك لا توجد مشاركة فعلية من كوادر الأحزاب أو القواعد الجماهيرية حيث لا تمتلك آليات التجنيد والحراك بين القيادات أو آليات التدريب والتثقيف السياسي ومن ثم تفتقد لأساليب العمل الحزبي المنتظم.

يضاف إلى النقص الشديد في القيادات وضعف جاهزيتها للعمل المنظم افتقار الأحزاب للقاعدة الجماهيرية التي يمكن تعبئتها لصالح مواقف الحزب السياسية وبالتالي تبدو الأحزاب كأبنية خاوية تنطبق عليها مسميات لغة الحوار السياسي اليومي أحزاب جرائد.

والأحزاب المصرية بصفة عامة لا تمتلك وضوح الخط الفكري أو المشروع السياسي الذي يميزها عن غيرها ويحدد حوارها السياسي مع الشرائح الاجتماعية داخل المجتمع وفي سياق تلك الحقيقة يصعب التمييز بين القوى والشرائح الاجتماعية التي يعبر عنها حزب ما كما أن الأحزاب لا تعكس اتجاهات ثقافية أو اجتماعية داخل المجتمع.

- يضاف إلى ما سبق الإشارة إليه من خلل في البنى والوظيفة للأحزاب وجود عدم توازن وتكافؤ بين المعارضة البرلمانية والحزب الحاكم والذي يتحكم في تحديد القرارات والمشروعات السياسية بل ووسائل الإعلام والدعاية بمختلف صورها.

- إن وجود القوى والاتجاهات الاجتماعية والسياسية النشطة خارج الإطار القانوني للنظام السياسي المصري يحدد ملامح أكثر قضايا التحول السياسي تعقيداً حيث لا يسمح النظام لجماعات الإخوان والشيوعيين وإلى عهد قريب الناصريين بتكوين كيانات أو مؤسسات سياسية مستقلة معترف بها وبالتالي تعاني تلك القوى السياسية أزمة شرعية قانونية فرضت عليها بالرغم من مشاركتها وتأثيرها في الحياة السياسية بطرق مختلفة.
- إن تزايد تلك القوى وانتشارها وميلها أحياناً لاستخدام أنماط من العنف السياسي يهدد الاستقرار الظاهري للنظام السياسي وتضع شرعية النظام نفسه موضع شك وهذا ما يجعل كثير من الدارسين يؤكدون على صعوبة مهمة الطبقة الحاكة تتمثل فإيجاد صيغة ما لاحتواء هذه القوى في سياق النظام السياسي حتى لا تؤدي إلى تغييرات جذرية غير مرغوب فيها.
- مشكلة فقراء المدن Marginalisierungsproblem

تعتبر مشكلة فقراء المدن أو ما تسمى بالشرائح الهامشية Randschichte في المدن المصرية في حد ذاتها تحدياً خطيراً لاستقرار النظام السياسي وشرعيته إذا اعتبرنا أن مدى رضا لمحكومين عن الصفوة الحاكمة ضرط أساسي لوجود شرعية النظام.

فحقيقة الأمر أن تلك الشرائح الهامشية في المدن تشعر بأنها تعيش في المدن ولكنها ليست على خريطة المشروع التنموي في جوانبه المختلفة أو داخل إطار السياسة الاجتماعية بصفة عامة وبالتالي لا تتمتع بعوائد السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

تلك الشرائح تمتلك وعياً بحقيقة وضعها الاجتماعي فهم يعيشون في ظروف مغايرة عن بقية الطبقات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع، كما أن المؤسسات السياسية لا تعيرهم الاهتمام وهم بالتالي قد يميلون إلى طريقة التغير الراديكالي واستخدام أنماط العنف أو في اخف التقديرات تمثل أرضية صالحة لانتشار العنف السياسي.

2- ارتباط النظام السياسي والاقتصادي المصري بالمنظومة الغربية

لقد تأثر النظام السياسي المصري بشدة بعمليات التحول السياسي والاجتماعي الذي شهده العالم بالإضافة للإذعان لشروط البنك والصندوق الدوليين والديون الخارجية وما تترتب على ذلك من إعادة هيكلة النظام الاقتصادي والاجتماعي مما أحدث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي وظهرت تجليات وآثار عميقة في شتى مناحي وبناءات المجتمع.

ثانياً: اعتبارات أولية في اختيار المنهجية

تواجه محاولات الباحثين لدراسة إشكاليات النظام السياسي المصري بصفة عامة وواقع التعددية الحزبية بصفة خاصة مجموعة من

القضـايا المنهجيـة تلـك التـي تتسـم بالالتبـاس والتعقـد فـي الوقـت ذاتـه وتتركـز محـاور الجـدل المنهجـي فـي أدبيـات التحليـل السياسـي فـي هـذا السـياق حـول المعـايير التـي يسـتند إليهـا فـي الحكـم علـى مـدى فاعليـة الأداء الـديمقراطي للنظم السياسية.

وتنحصـر الـرؤى التحليليـة فـي هـذا الصـدد فـي تسـاؤلات معياريـة تقليديـة حـول التوجهـات الأساسـية للنظـام السياسـي أي تلـك التـي تتعلـق بوضـوح الاتجـاه الليبرالـي للنظـام مـن عدمـه وهـل طـور مؤسسـات وكيانـات تعبـر عـن الاتجاهـات السياسـية والشـعبية وتلـك الأسـئلة تعتبـر مـدخل تحليلـي لكـل الدارسـين الاجتمـاعيين المهتمـين بالنظـام الاجتمـاعي المصـري وبصـفة خاصـة التحـولات السياسـية والاجتماعيـة المصـاحبة لتغيـرات بنـي ووظيفـة النظـام، ويبـدو أن هـذا المـدخل يعتمـد علـى المعـايير التقييميـة ومفـاهيم ومؤشـرات نظريـة التحـديث Modernisierung Theorie تلـك التـي تأصـلت فـي ظـل التحـولات السياسـية فـي المجتمعـات الغربيـة حيـث طرحـت مفـاهيم كالرشـد Rationalisierung أو التكامـل Integration أو بنـاء الأمـة National building والديمقراطيـة والتعبئـة الشـعبية أو المشـاركة السياسية وقوة الاتصال.

ومما لاشـك فيـه أن تلـك المفـاهيم تعـد أهـم آليـات دراسـة تطـور النظم السياسية في أدبيات التحليل الاجتماعي السياسي الغربي.

وإذا ما سلمنا بتلك النتيجة المشار إليها سابقاً فهل تحقق تلك المفاهيم كأدوات تحليلية نفس النجاحات أو النتائج؟ وهل تمتلك قدرات تفسيرية في دراسة تطور المؤسسات السياسية في الدول النامية؟ ترتبط الإجابة على هذا التساؤل بالمواقف الأيدولوجية والفكرية إضافة إلى عوامل أخرى عديدة إلا ان هناك رهط غير قليل من منظري العالم الثالث لا يرى فائدة من وراء الاعتماد على تلك المداخل البحثية في حين أن آخرين يذهبون بعدم تمتعها على الأقل بميزة نسبية عن غيرها من المداخل البحثية.

وأمام هذا الجدل نرى أهمية عرض لأهم الاعتبارات الأولية التي تعتمد عليها الدراسة الحالية دون خوض في تفصيلات الجدل النظري في ادبيات التحليل السياسي والاجتماعي وذلك بهدف رسم تصورات الإطار النظري للتساؤلات المؤمل الإجابة عليها فقد يكون ضرورياً في هذا السياق الالتزام بالاعتبارات الأساسية التالية:

1- ترى الدراسة عوضاً عن التعميم التركيز على الخصوصية البنائية التاريخية لإشكالية الدراسة.

2- وبدلاً من الالتزام الصارم بمفهوم أو مقولة نظرية أو أداة منهجية محددة سوف يدمج أكثر من مفهوم وأداة منهجية في طريقة تحليلية متكاملة Multidimenstenalen method.

3- وأخيراً تؤكد الدراسة على درجة التعقد والتشعب القصوى لإشكالية الموضوع المطروح للتحليل.

وهـذا يعنــي أنــه بــالرغم مــن أن الـنظم السياسـية وإشـكاليات التحـول السياسـي فـي معظـم الـدول الناميـة تجمـع فيمـا بينهـا خصـائص كثيـرة مشـتركة ومتشـابهة إلا أن لكـل مجتمـع نـامي أو علـى الأقـل كـل منطقـة إقليميـة سـمات بنائيــة تاريخيــة وكــذلك محــددات اجتماعيــة اقتصــادية ثقافيــة وجيوبوليتكيــة خاصة بها تميزها عن غيرها.

وفــي إطــار مــا ســبق يمكــن الإشــارة إلــى أن تعمــيم صــلاحية النظريـات والمفـاهيم التـي يسـتند إليهـا فـي دراسـة الحـالات يعتبـر تعسـفاً علميـاً فــي اسـتخدام المنهجيـة والأداة ولا يمكـن الاطمئنـان إلـى مصـداقية مـا تتوصـل إليه من نتائج.

وفـي ضـوء مـا سـبق يمكـن القـول بـأن إمكانيـة الوصـول إلـى فهـم تفســيري للظــروف المحيطــة بإشــكالية الدراســة أو اختبــار بعــض المفــاهيم الشـائعة فـي التحليـل السياسـي والاجتمـاعي تعتمـد علـى أن نبـدأ مـن الحقـائق المتاحــة حــول الظــاهرة وأن يكــون العمــل الميــداني جــزء أساســياً فــي خطــة الدراسة مع مراعاة الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري.

واتسـاقاً مـع الطـرح السـابق نـرى عـدم الاعتمـاد علـى مقولـة نظريـة أو مفهـوم وحيـد كأسـاس نظـري وذلـك لعـدم وفـاء أي منهـا منفـردة بتقـديم أطـر تحليليــة أو تفســيرية شــاملة للظــاهرة محــل الدراســة وعوضــاً عــن ذلــك ســنعتمد علــى بعــض المفــاهيم والمقــولات النظريــة للتكامــل وتعطــي قــدرة تفســيرية تحليلية مناسبة.

وتأسيساً على ما سبق ترى الدراسة أن النظام السياسي المصري وعمليات التحول نحو التعددية الحزبية يمكن فهمه علمياً من خلال المداخل التالية:

أ- أن تعتمد الدراسة على مدخلات ومكونات النظام Input- Sphare وليس من خلال الشكل الدستوري أو القانوني للكيانات والمؤسسات السياسية وهذا يعني التركيز بالدرجة الأولى على البناء السياسي والعلاقات المتشابكة بين وحداته المختلفة.

وبنفس درجة الأهمية تؤكد على جدوى دراسة الأداء الوظيفي للكيانات السياسية المختلفة حيث أنها توضح مستوى نجاح الاداء الفعلي للنظام السياسي وعلاقة ذلك باتجاهات القرار السياسي وشرعية النظام.

ب-بالإضافة إلى دراسة الميكانيزمات غير الرسمية تلك التي يشتهر بها المجتمع المصري فهي ذات أهمية في التحليل الاجتماعي والسياسي لا تقل عن أهمية المؤسسات والكيانات الرسمية ومن أمثلتها جماعات الصداقة، القرابة، دور العلاقات الشخصية والعائلية وعلاقات التبعية وجماعة الدفعة...الخ.

ج- كما تعتبر المحددات التاريخية الاجتماعية للمجتمع ذات قيمة تحليلية كبرى للوصول إلى فهم موضوعي لعمليات التحول نحو التعددية الحزبية.

د- العمل الميداني

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من مصادرها الأولية عن الطرق الكيفية وأدوات المنهج السسيو- أنثربولوجي المختلفة حيث يعتبر أكثر المناهج ملائمة لفهم آليات العمل والأداء داخل الأنساق السياسية في المجتمعات النامية بالإضافة إلى الدراسات الأصيلة التي اهتمت بإشكالية تطور المؤسسات السياسية المصرية تلك التي أفادت الدراسة في استجلاء الخصوصية التاريخية المصرية، استخدمت الدراسة الأدوات التالية وفقاً لخط الدراسة:

1- الملاحظة بالمشاركة• والتي استهدفت معايشة مجتمع البحث معايشة كاملة في مواسم العمل السياسي وهي الفترة الزمنية من سبتمبر- نوفمبر 1992م والتي شهدت إعداد قوائم المرشحين والدعاية لانتخابات المحليات حيث عمدت ملاحظة وكتابة تقارير تفصيلية عن الأحداث ذات الصلة بموضوع الدراسة مثل:

- التعرف على إمكانيات الأحزاب وقواعدها في المستويات التنظيمية المختلفة
- أسلوب عمل وأداء الأحزاب في مواجهة الموقف السياسية وأسلوب إدارة فترة الاستعداد للانتخابات

• أتيحت للباحث فرصة معايشة النشطين سياسياً والقيادات المحلية في مجتمع البحث من مختلف الاتجاهات في تجربة ذاتية لخوضه، انتخابات مجلس محلي المحافظة في أكثر الدوائر سخونة حيث شهدت لتوائم لثلاث أحزاب انتهت فوز قوائم الوفد في معظم المستويات، وكان الباحث على رأس القائمة في عام 1992.

- كيفية تشكيل القوائم وآليات الاختيار وصور اتخاذ القار
- متابعة مواقف الأحزاب وذلك لفهم مستويات الاستقلالية والتماسك الداخلي.

2- جماعات المناقشة Gruppen Diskussion سواء المنظمة أو التي تمت بطرق تلقائية أثناء فترة الاستعداد للانتخابات والتي استهدفت تعميق فهم الباحث بكثير من خلفيات السلوك السياسي لاتجاهات القوى السياسية الرئيسية في مجتمع البحث وخلفيات العمل الحزبي.

3- دليل مقابلة مفتوحة طبق على عشرين من القيادات الشعبية هم جملة المرشحين على قائمتي حزب الوفد والحزب الوطني.

4- استخدام أداة تخليل المضمون لمصدرين هامين لاستكمال جوانب النقص في البيانات وذلك في:

- تحليل مضمون لعينة من المقالات الافتتاحية لجرائد المعارضة بإجمالي 276 مقالاً وتحقيقاً افتتاحياً والتي أخذت من صحف الوفد، الأحرار، العمل والأهالي في الفترة من يونيو 1911- يونيو 1993 حيث سحب مقال افتتاحي واحد أو تحقيق رئيسي لكل صحيفة في الأسبوع لأنها تصدر أسبوعياً.

واستهدفت الوقوف على مستوى الحوار السياسي بين الأحزاب وموقف كل منها تجاه القضايا الرئيسية في المجتمع والتعرف على الشرائح والقوى التي تدفع عنها أو تراها إطاراً اجتماعياً لها.

- تحليل مضمون للتقارير التي أعدها الباحث في المعايشة الميدانية.

ثالثاً: البناء الحزبي وأزمة المؤسسة...مفهومات ومقولات نظرية

التساؤل عن مستوى المؤسسة السياسية للأحزاب المصرية كثيراً ما تتم الإجابة عليه بأسلوب تعميمي وسطحية بالغة تفتقد العمل في التحليل والمقارنة فلقد قومت عملية الأخذ بنظام التعددية الحزبية في مصر على أنه تحول نحو ليبرالية مؤسسية الطابع على غرار التطور المؤسسي الحزبي والتحول الليبرالي في أوربا، إلا أن الدراسات الميدانية عن البناء التنظيمي المؤسسي وتشكيلات الأحزاب في الوقت الحاضر وكذلك تاريخها وتفاعلها في المواقف السياسية لا تعطي مصداقية لمضمون تلك المقولات.

انطلاقاً من هذا التناقض بين ما تحتويه بعض أدبيات التحليل السياسي وواقع الحياة الحزبية ستحاول الدراسة في أجزائها القادمة الإجابة عن التساؤل الذي مؤداه إلى أي مدى يمكن اعتبار الأحزاب المصرية احزاباً ذات تنظيم مؤسسي بالمعنى المتعارف عليه علمياً.

بداية سنحاول الإشارة إلى مفهومات الحزب والمؤسسة أو المؤسسية في الأدبيات الليبرالية والديمقراطية الغربية حتى يمكن ضبط المعايير التقويمية في دراستنا للأحزاب المصرية.

مفهوم المؤسسة كما يذهب هارت فيل يعني أي منظمة أو هيئة أو مرفق أو جهاز أو منشأة والتي طبقاً لقواعد محددة لمسار وطريقة العمل وتوزيع الوظائف على المشاركين في العمل تقوم بتحقيق وظيفة اجتماعية

معينة وبمعنى آخر المؤسسة إلى منشأة اجتماعية تحدد باستمرار الوقت ماذا يجب ist eine soziale einrichtung die auf dauer bestimmt was getan warden muss.

فالمؤسسات تحدد أفضلية الفعل الاجتماعي وتتحكم فيه وتمارس بالضرورة تأثيرات معيارية وهي بذلك تؤدي وظيفتين رئيسيتين فالأولى للناس أعضاء المجتمع والتي أنشئت من أجل حاجاتهم الطبيعية والثانية للمجتمع حيث إنها تؤمن باستمراريته وبنائه Strukturen und Bestand.

والنتيجة الهامة التي يمكن استخلاصها من مفهوم المؤسسة لهارت فيل بأن التكرار المنتظم أو التكرارية ذات الوتيرة الواحدة من الناس والجماعات والمنظمات لا تحدد أو تعرف عضوياً أو بالصدفة ولكن أيضا وفي المقام الأول من النتاج الإنساني الثقافي واستخلاص الحكمة منه انطلاقاً من محتوى مفهوم المؤسسة الذي سبق الإشارة إليه يمكن اعتبار عمليات الاستتباب والتوثيق لنماذج سلوك معينة ومتكررة بانتظام في ظروف محددة على أنها إحدى عمليات مؤسسية وعليه يفهم من أدبيات علم الاجتماع السياسي أن مفهوم المؤسسية يشير إلى عمليات توثيق واستقرار السلطة السياسية عن طريق البناء البيروقراطي وكذلك إقامة نظام متكامل يستند على الهيئات والمنظمات المتخصصة أو ما يطلق عليه دولة المؤسسات وسيادة القانون.

وعلى صعيد آخر يشير مفهوم الحزب في الأدبيات السياسية إلى التكتلات المنظمة من المواطنين لهم مصالح واهتمامات اجتماعية مشتركة ورؤية سياسية واضحة حول تشكيل أو تأسيس Gestaltung نظم الدولة وتختلف هنا الأحزاب عن جماعات المصالح أو جماعات الضغط المختلفة والتي تحاول هي الأخرى التأثير على القرار السياسي في أن الأحزاب بالإضافة إلى تأثيرها على القرار السياسي تهدف لتولي وممارسة السلطة أو المشاركة في الحكم.

بصفة عامة تسود أدبيات العلوم الاجتماعية اتجاهان نظريان رئيسيات لتحليل دراسة الأحزاب، اتجاه نظري أو مقولات تنطلق رؤيتها من أهمية دراسة الحزب كمنظمة أو مؤسسة مركزاً على بنائه الداخلي تعاجل هذه النوعية من الدراسات موضوعات مثل نشأة وتطور الحزب، نشاطه بناءه وتشكيلاته التنظيمية، التمويل لأهداف والعلاقة بين النخبة والقاعدة الحزبية ومدى ديمقراطية الحزب وسير الإجراءات الداخلية فيه وكذلك الإطار السياسي والاجتماعي للحزب.

أما الاتجاه أو المدخل النظري الثاني فينظر للحزب كمشارك نشط في عملية التنافس الحزبي ويقودنا هذا الاتجاه إلى دراسة وتحليل العلاقة التفاعلية بين الأحزاب في ضوء السياق العام للنظام السياسي للدولة.

هـذان المـدخلان يسـيطران علـى منهجيـة دراسـة الأجـزاء سـواء فـي المجتمعـات الصـناعية أو الناميـة بـالرغم مـن الاختلافـات الجذريـة فـي المعطيـات الاجتماعيـة الاقتصـادية وتحـديات البحـث فـي الـبلاد الناميـة ولكـن تصـور صـموئيل هنتجتـون عـن تطـور الـنظم السياسـية لـدول ومجتمعـات مـا قبـل سـيادة الصـناعة قللـت كثيـراً مـن عيـوب أدوات البحـث لمفـاهيم نظريـة التحديث.

ومـن إشـكاليات هـذا المـداخل البحثيـة مـا ينتقـده بشـدة هينتنجتـون مـا يتعلـق بـالخلط والمشـابهة السـائدة فـي العلـوم الاجتماعيـة بـين التطـور السياسـي وعمليـات التحـديث بصـفة عامـة فبـالرغم مـن أن مقولاتـه النظريـة كبقيـة المقـولات الشـائعة أحاديـة البعـد إضـافة إلـى تجاهلـه للعوامـل الاجتماعيـة والاقتصـادية وكـذلك تـأثير الأبعـاد والشـروط العالميـة إلا أنـه يمكـن القـول بـأن هينتنجتـون طـوع مفـاهيم ومـداخل بحثيـة مناسـبة لدراسـة الـنظم الحزبيـة والبنـاء الداخلي للمؤسسات والكيانات السياسية بصفة عامة.

تصـور هينتجتـون يعتمـد بالأسـاس علـى رؤيتـه للتطـور السياسـي فـي سـياق معـايير مؤسسـة المنظمـات السياسـية كـذلك نظـم وقواعـد إجـراءات العمـل الـداخلي فيهـا بالتـالي يمكـن قيـاس أو دراسـة مسـتوى مؤسسـية منظمـة سياسـية مـا فـي ضـوء إنجازاتهـا وتأسيسـها لمعـايير القـدرة علـى التكيـف ودرجـة التعقـد والتشـابك التنظيمـي وكـذلك درجـة التماسـك والتـرابط الـداخلي فـي المؤسسة.

ولا يعتبر هذا التصور أن الحكم أو السلطة التي تعتمد بالأساس على الشخصنة أو القيادة الكارزمية وكذلك النظم الأوتوقراطية أو الشخصيات الديكتاتورية مهما تعقدت وتشعبت فيها الهيئات والمنظمات السياسية بأنها تتمتع بصفة المؤسسة، في مقابل منظري اتجاهات التحديث يرى هينتجتون أن التطور السياسي لا يمكن إدراكه ودراسته بموضوعية ومن خلال المؤشرات الاجتماعية المعتادة كالتحضر والتصنيع والتحولات في القيم والمعايير...الخ.

فالتطور يوجد أيضاً كعملية سياسية ويسوق لتعليل ذلك أمثلة من نتائج دراساته الميدانية المقارنة لعديد من المجتمعات حيث يقرر بأنه إذا أجريت أو تمت بالفعل عمليات التحديث بدون تناسق أو تناسب مع بناء مؤسسات فاعلة متخصصة فستكون النتيجة هي الانهيار السياسي لأن التحديث هنا سيطلق العنان للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة والتي لا تستطيع المؤسسات التقليدية حجزها والسيطرة عليها ولذلك لا يمكن تلاشي الانهيار السياسي المؤكد.

إحدى النتائج الهامة التي يمكن فهمها من رؤية هينتنجتون هو تفسيره للتطور السياسي بصفة عامة وفي الدول غير الصناعية بصفة خاصة حيث يرى أن الأحزاب السياسية شرط ضروري وهام لإتمام عملية المؤسسية لأنه لا يمكن التغلب على إشكالية كالفساد السياسي بعزل السياسيين المنحرفين ولكن يمكن التغلب عليه فقط إذا ما بنيت وتداعمت مؤسسات مستقلة ويقاس على ذلك كثير من مشكلات الدول النامية التي يمكن مواجهتها بفاعلية إذا وجدت فعلاً مؤسسات مستقرة ومستقلة.

رؤيـة هينتجتـون لا تؤكـد علـى أهميـة الأحـزاب السياسـية فـي التطـور السياسـي المؤسسـي فحسـب بـل يـذهب إلـى أبعـد مـن ذلـك فيحـدد متـى يبـدأ البنـاء المؤسسـي وبـأي تكلفـة اجتماعيـة؟ ومـا هـي أقـدر الشـرائح الاجتماعيـة علـى تنفيـذها؟ فيقـول إذا بـدأت عمليـة المؤسسـية مبكـراً كلمـا كانـت نتائجهـا إيجابيـة وناجحـة ولكمـا كانـت أيضـا التكلفـة الاجتماعيـة لهـا قليلـة جـداً، أمـا إذا تعقـد البنـاء الاجتمـاعي للمجتمـع بـدون تطـور مؤسسـي مناسـب كلمـا كانـت بدايـة عمليـة المؤسسـة غايـة فـي الصـعوبة، ويـرى هينتجتـون أن الطبقـة الوسـطى او الشـرائح الوسـطى للبنـاء الطبقـي فـي المجتمـع هـي أقـدر الشـرائح لتحمـل تبعـات هـذا التطـور الاجتمـاعي وبـذلك لا يقـر إمكـان حـدوث هـذا التطور المؤسسي في سياق قيادة كارزمية.

ولإتمـام عمليـة المؤسسـية يطـرح هينتجتـون شـرطاً هامـاً وهـو ضـرورة تناسـق وانسـجام المصـالح والاهتمامـات بـين الريـف والحضـر وبنـاء مؤسسـات سياسـية جديـدة ويمكـن مـن الناحيـة البرجماتيـة ترجمـة هـذين الشـرطين فـي المطالبـة بـإجراء إصـلاح زراعـي شـامل وبنـاء أحـزاب سياسـية جديـدة إلا أن هينتنجتـون لا يؤسـس رؤيتـه للتطـور السياسـي أو المؤسسـي علـى ميكانيزمـات ديمقراطيـة ولا يشـترط ذلـك، فيـذهب هنـا إلـى أن نظـام تعـدد الأحـزاب فـي المجتمعـات الناميـة بسـبب الضـعف المؤسسـي لا يعمـل بالطريقـة الفعالـة السـليمة أو لا يـؤدي وظائفـه المفترضـة، ففـي غيـاب المؤسسـات التقليديـة تكـون الأحـزاب هـي المنظمـات الحديثـة الوحيـدة التـي تـؤثر فـي نمـو المؤسسـية

والتطـور السياسـي بصـفة عامـة كمـا أنهـا أي الأحـزاب تكـون مصـدر السـلطة، وكلمـا زادت الأحـزاب فـي إحـدى الـنظم السياسـية كلمـا كانـت أكثـر تخصصـاً وأكثـر تحديـداً ولكـن يعنـي أيضـا تـوزع وتشـتت المنظمـات وكـذلك القيـادات والكـوادر الموهوبـة وبقـاء كثيـر مـن الأحـزاب الضـعيفة فـي حالـة خلـل وظيفـي، وفـي هـذا السـياق يسـتخلص هينتجتـون نتيجـة هامـة مؤداهـا أن الـدول الآخـذة فـي التحـديث لا يمكنهـا ولا تسـتطيع بنـاء أكثـر مـن حـزب مـنظم نشـط وفعـال وذلـك لوجـود محـددات وشـروط كثيـرة معوقـة وبالتـالي سـوف يسـبب الضـعف المؤسسي الوهن لنظام التعدد الحزبي.

بالرغم من أن بسام طيبي يركز على المحددات الاجتماعي والاقتصادية وكـذلك شـروط وأبعـاد النظـام العـالمي ويعطيهـا أهميـة كبـرى فـي تحليـل ودراسـة الأحزاب السياسية في المجتمعات النامية إلا أنه يتفق في كثير من آرائه ومقولات هينتنجتون الرئيسية فهو يرى وجود علاقة قوية بين غياب المؤسسات السياسية الوظيفية الفاعلة لها موجود درجة عالية من التسيس ويسوق تعليلاً للك بأن غياب مؤسسات نشطة وفاعلة سوف تشتت مصدر القوة السياسية وستكون السلطة آلية متناقشة وهذا يعني سهولة الحصول عليها كما يسهل فقدانها وخسارتها، وفي هذا التفسير وتلك الرؤية النظرية تكمن خلفيات بسام طيبي الفكرية في تفسير الشخصية السياسية في البلاد النامية وبخاصة بلاد الشرق الأوسط ففي مثل هذه الحالات يكون الولاء مرتبطاً بالأشخاص ولا يرتبط بالمؤسسات وبالتالي تمارس السلطة وكأنها تمارس من شخص واحد وهذا يتنافى ومفهوم المؤسسية المتعارف عليه.

في مقابل بسام طيبي وهينتجتون يقرر بيتربفالكا بأن تركيز نظريات التحديث على جوانب المشاركة ومؤسسات النظام السياسي في مجتمعات الدول النامي تؤدي إلى إهمال دراسة تشكيل بنية ونظم العمل والبناءات المتشعبة لجهاز الدولة مقولة Peter Pawelka تنطلق من دراساته الميدانية المتكررة في الشرق الأوسط خاصة حول النظام السياسي المصري فمصر تتمتع بنظام مجتمعي شديد التباين، كما أن سماته في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية تشير إلى أنه قطع مراحل متقدمة في التقدم وبالرغم من ذلك تشير الدراسات الميدانية إلى أن تنظيم الاهتمامات والمصالح الاجتماعية ما زال ضعيفاً وفي أضيق الحدود.

وهذا يتناقض مع جوهر المقولات الرئيسية لرؤية نظريات التحديث ويكمن التعارض الثاني بين واقع النظام السياسي المصري والتطور المؤسسي فيه وفقاً لرؤية نظريات التحديث من وجهة نظر Peter Pawelka هو ما يسمى التعبئة أو التسيس حيث يرى أن المجتمعات التي لا تتمتع بدرجة عالية من التسيس والتعبئة الجماهيرية حيث نظريات التحديث والتي تفتقر للمنظمات الاجتماعية المختلفة تحقق بالضرورة أعلى معدلات من الفوضى السياسية هذا مما لا ينطبق على الظروف السياسية في مصر الآن ولا تعطي الدراسات الميدانية له مصداقية.

إن هنـاك كمـا نظريـاً هـائلاً ودراسـات ميدانيـة مختلفـة تجتهـد فـي تفسـير النظـام السياسـي المصـري بصـفة عامـة والـنظم المؤسسـية خاصـة وإن كانـت هـذه المقـولات فـي الغالـب والأعـم مقـولات ترتكـز علـى احاديـة البعـد التفسيري وتتصـف بـالالتزام الصـارم لمفـاهيم ومقـولات معينـة فهنـاك Robert Springborg الـذي يركـز علـى مفـاهيم العلاقـات غيـر الرسـمية فـي المنظمـات السياسـية المصـرية ومـا أسـماه جماعـات الدفعـة والشـلة وكـذلك فريـدمان بيتنـر الـذي يركـز علـى عـدم اسـتقرار المؤسسـات السياسـية فـي مصـر بـالرغم مـن وجـود نظـام سياسـي شـبه مسـتقر، وهـارت مـوت البزنهـانز الـذي يتخـذ مـن مفهـوم طبقـة الدولـة والتنميـة البيروقراطيـة أداة التحليـل النظـام السياسـي ومـدخلا لفهـم المنظمـة السياسـية فـي العـالم الثالـث وبخاصـة فـي مصـر والجزائـر وكـذلك Clementy Hernry Moorr الـذي يهـتم بمفهـوم الشـمولية ويحـاول تطبيقـه علـى العهـد الناصـري بالإضـافة إلـى جـون وتربيـر الـذين اسـتخدما نمـاذج نظريـة التحـديث بمفـاهيم متقدمـة وخاصـة محاولـة وتربيـر فـي التوفيـق بـين مفـاهيم الشـمولية ورأسـمالية الدولـة، ويوجـد أيضـا محـاولات ناجحـة لاسـتخدام مفـاهيم الكازمـا مـن Vatikotis وريمونـد هنيبوش.

بغـض النظـر عـن تفاصـيل الجـدل بـين هـذه المقـولات النظريـة ونظـراً للتبـاين الواضـح بـين المـداخل الدراسـية المختلفـة والتزامـا بمنهجيـة الباحـث التـي تقـوم علـى الاختيـار الحـر للمنهجيـة الملائمـة لتحـديات البحـث

الاجتماعي في مصر والعالم الثالث بصفة عامة لهذه الأسباب ستنظر الدراسة للحزب باعتباره جماعة أو رابطة اجتماعية وكمشارك فعال في عملية التنافس الحزبي داخل الإطار العام للنظام السياسي، وسيقودنا ذلك إلى اعتبار الأحزاب كوحدة تنظيمية هيئة أو منظمة سياسية مع التركيز على البناءات ونماذج العلاقات الداخلية للحزب بالإضافة إلى دراسة الحزب كأحد مكونات النظام السياسي من خلال نماذج علاقاته المتبادلة وتفاعله مع المواقف السياسية المختلفة ومعطيات الخريطة السياسية للنظام المصري.

هذا المدخل يجعل رؤيتنا المنهجية لدراسة الأحزاب قريبة من رؤية روث النظرية حيث يذهب إلى أن السلوك الحزبي يعتمد على الإطار الداخلي والخارجي له فهي عمليات سياسية متشابكة في نماذج علاقات مختلفة مع بناءات ووظائف محددة تلك التي تكون نتاجاً لعمليات التفاعل والارتباط داخل الأحزاب وبين النظام الحزبي والنظام السياسي وكذلك الإطار العام السياسي في المجتمع، ونظراً لأن الأحزاب أحد أجزاء النظام السياسي كحقيقة في الوقت الحاضر وكظاهرة عامة ولها تنظيمات دولية Transnational Organisiert، فيجب الأخذ في الاعتبار أهمية البعد الدولي وانعكاساته على الخريطة المصرية.

وفي ضوء الطرح النظري السابق يمكن توظيف المقولات النظرية المشار إليها إجرائياً لتوجيه الدراسة الميدانية في النقاط الرئيسية التالية:

1- الحزب كوحدة تنظيم سياسي- مؤسسة سياسية يمكن دراسته هنا من خلال المعايير التقويمية لصموئيل هينتنجتون كمؤشرات رئيسية وهي تنطوي على أربعة مقاييس هي: التكيف (التوافق) درجة التعقد التنظيمي للمؤسسة، الاستقلال، التماسك، ولكننا نرى معيارين آخرين يجب إضافتهما عند دراسة الأحزاب في المجتمعات النامية حتى يمكن الوصول لمستوى جيد من المصداقية هما معياري القاعدة الجماهيرية والأصول الاجتماعية للحزب.

2- التأكيد على محاولة فهم مستوى الحوار السياسي بين الأحزاب حيث يمكن في إطارها فهم التأثير المتبادل بين مكونات النظام السياسي والبناء الداخلي للأحزاب.

3- دراسة تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس فقط لاستيضاح العلاقة بين التوجيه الاقتصادي والسياسي الاستراتيجي للنظام والبناء الداخلي للأحزاب فحسب بل يتعدى ذلك إلى رصد وتحليل تأثير الشروط والمحددات العالمية الاقتصادية على النظام السياسي المصري والثقافة السياسية للمجتمع بصفة عامة.

رابعاً: البناء الحزبي وأزمة المؤسسية الواقع والممارسة

1- قاعدة الأحزاب الاجتماعية Die soizale Basis der Parteien

عند إجراء مناقشة أو تحليل علمي حول القاعدة الاجتماعية لحزب ما أو محاولة رسم حدود الطبيعة الاجتماعية لأعضاء الحزب أو المتعاطفين معه لابد من توافر بيانات ودراسات حقلية عن الجوانب المختلفة التي لا يمكن استيضاحها من صحف ومطبوعات الأحزاب الرسمية إلا أن البيانات التي تدور حول أهم الخصائص الاجتماعية لأعضاء الأحزاب في معظم الأحوال غير متوافرة وفي أحسن الأحوال مشكوك في مصداقيتها ولهذه الأسباب يمكن التركيز في هذا السياق على:

أولاً: تحليل تاريخ الأحزاب وبرامجها المختلفة وكذلك مواقفها وسلوكها الفعلي تجاه اهتمامات ومصالح الجماعات والشرائح المتباينة في المجتمع.

ثانياً: الاعتماد على حالات الدراسة لبعض الدوائر الانتخابية لدراسة الأحزاب بالطريقة والكيفية التي أشرنا إليها منذ قليل.

إن رؤيتنا لحزب مصر ومن بعده الحزب الوطني لا تتفق مع ما تروج له برامجه ونشراته الدولية فبالرغم من أن الحزب الوطني يعلن شعارات الوسطية كإطار للنظام السياسي المصري إلا أن هذه الدعاية لا يمكن أن تتفق مع البرامج أو السلوك السياسي للحزب وتفاعله في المواقف

المختلفة حيث أن الحزب يعكس اتجاهاً سياسياً يعبر عن مصالح واهتمامات الجماعة والشرائح الاجتماعية التي تتكون بالأساس من شريحة البيروقراط العليا والبرجوازية الجديدة (الدراسة الميدانية لدائرة مطوبس وفوه بمحافظة كفر الشيخ – كدراسة حالة – أكدت على أن كل الأماكن القيادية للحزب الوطني باستثناء أمين الفلاحين يشغلها رؤساء ومديري الجهاز البيروقراطي للقطاع العام وإدارات الخدمات المختلفة بالدائرة– الإدارة الزراعية– التأمينات– الشئون الاجتماعية...الخ.

كما رصدت الدراسة الميداتنية العديد من الاستنتاجات التي تؤكد وجود علاقة قوية بين غالي المواقع القيادية وتجنيد أعضاء الحزب العاملين من محيط العمل الذين يتولون إدارته أو الإشراف عليه وسوف نناقش هذه القضية في موضوع أثر الجماعات غير الرسمية وشريحة البيروقراط على القرار السياسي وتوزيع الخدمات في دائرة مطوبس.

ويمكننا هنا تقرير نتيجة مؤداها بأن رؤية وسياسة الحزب الوطني تعتبر نتيجة اما يجري من خلافات بين الشريحتين السابقتين والتي تشكل معاً أجنحة الحزب الفعالة كما أن العلاقة الداخلية وتوازن القوى بين هاتين الشريحتين تتأثر بشدة بعمليات التحول السياسي والاقتصادي في المجتمع هذا التأرجح في توزيع الادوار بين جناحي الحزب الرئيسين يمكن ملاحظته من خلال تطور برامج الحزب وتفاعله مع المواقف المختلفة ففي العقد الماضي شغلت شريحة البرجوازية– الأغنياء الجدد– المراكز القيادية في

الحـزب مـن بدايـة تأسـيس الحـزب وحتـى مـوت السـادات (لـوحظ أن كـل قيـادات الحـزب تقريبـاً مـن شـريحة كبـار الرأسـماليين القـدامى أو الأغنيـاء الجـدد وكـذلك حـال غالبيـة أعضـاء مجلـس الشـعب منـذ بدايـة دورتـي 1976م، 1979 وحتى الآن.

انعكسـت تلـك المعطيـات الاجتماعيـة للحـزب الحـاكم علـى محتـوى برنـامج الحـزب السياسـي فـي هـذه الفتـرة فتمخضـت تحـولات راديكاليـة نحـو اليمين وخاصة في مجال الاقتصاد والسياسة الخارجية.

وبالإضـافة إلـى جنـاحي البيروقـراط والبرجوازيـة ورجـال الأعمـال يوجـد مجموعـات لا تجعلهـم أي اهتمامـات أيديولوجيـة أو إيمـان ببرنـامج الحـزب ولكـن تـدفعهم مصـالحهم واهتمامـاتهم وتحقيـق مكاسـب خاصـة وفـي كثيـر مـن الأحيـان تشـكل عضـوية الحـزب نـوع مـن الحمايـة فـي مواجهـة الإجـراءات الاسـتثنائية هـؤلاء يمثلـون شـريحة مـن منتفعـي المواقـع التنظيميـة والساعين إليها.

وفـي هـذا الصـدد يجـدر الإشـارة إلـى إنهـا لـم تخـالف الحقيقـة فـي كثيـر جـوردن كريمـر حينمـا وصـفت الأصـول الاجتماعيـة للشـرائح المنتميـة للحـزب الـوطني بقولهـا أنهـم مجموعـة مـن الانتهـازيين لا يعترفـون بالمعتقـدات السياسـية وشـريحة المـدافعين عمـا جسـده اتجـاه السـادات فـي السياسـة الخارجيـة والاقتصـادية السـادتيين وبعـض الناصـريين الطفـوليين وكـذلك بعـض المعتدلين من المعسكر الإسلامي.

بـرغم أن الحـزب الـوطني قـام بتعـديل برنامجـه السياسـي مـرتين قبـل انتخابـات عـام 1984، 1987 إلا أن البرنـامج بقـى خليطـاً مـن الأهـداف السياسـية العامـة المبهمـة حـددتها شـعاراته بثلاثـة أهـداف هـي: الديمقراطيـة– التنميـة– الاسـتقرار، وبـالرغم أن تلـك الأهـداف تفـرض رؤيـة الحـزب الحـاكم إلا أنـه لا توجـد مؤشـرات علـى جديـة تنفيـذ مـا جـاء بهـا، فالديمقراطيـة لا يمكـن تحقيقهـا بـدون تغيـر جـذري فـي المؤسسـات القائمـة وتـوفير شـروط ومحـددات قانونيـة ودسـتورية ملائمـة وكـذلك الوصـول إلـى تنميـة حقيقـة أو التغلـب علـى المشـكلات الاقتصـادية يتطلـب تعـديل هيكلـي لسياسـة الانفتـاح الاقتصـادي وتلافـي آثارهـا الاجتماعيـة الوخيمـة وتنسـحب هـذه الرؤيـة علـى الاسـتقرار السياسـي فبـدون التغلـب علـى التفـاوت الاجتمـاعي لصـارح تصـبح الصـعوبات السسـيو– اقتصـادية ومشـكلات الشـرائح المهمشـة وخاصـة فـي المـدن أرضـية خصبة لعدم الاستقرار Marginalisierung probleme.

الحـزب الـوطني لا يخـص أو يتجـه لشـريحة اجتماعيـة محـددة بـالحوار السياسـي فـالحزب يصـور نفسـه ممـثلاً عامـاً لكـل المصـريين ويهـدف إلـى رفاهيـة كـل مصـري وهـذا لا يتسـق وتفاعلـه مـع المشـكلات التـي تواجـه المجتمع أو نتائج سياساته المختلفة.

لا يعتبـر برنـامج الحـزب الـوطني مبهمـاً وغامضـاً فحسـب بـل إنـه متعـارض فـي فقراتـه مـن ناحيـة ولا تتسـق أهدافـه مـع الأداء العـام للحـزب، فـالحزب الـوطني يعلـن بأنـه اسـتمرار لثـورة يوليـو إلا أنـه لـم يبـق مـن سياسـة

ناصـــر المســـتقبلية أو إنجازاتـــه الاجتماعيـــة الكثيـــر، الحـــزب الـــوطني تنطلـــق توجيهاتـــه مـــن القـــيم الديمقراطيـــة والدينيـــة إلا أنـــه يتجاهـــل القـــوى الاجتماعيـــة والسياسـية الأخـرى وبخاصـة حركـة الإسـلام السياسـي بـالرغم مـن شـعبيتها فـي الشـارع السياسـي المصـري، وفـي المجـال الاقتصـادي تضـمن برامجـه بقـاء سياسـة الـدعم للشـرائح الفقيـرة ولكـن سياسـة رفـع الأسـعار التـدريجي وتنفيـذ شـروط صـندوق النقـد الـدولي لا تعطـي مصـداقية لـذلك إذا كـان التخطـيط الاقتصـادي يعتبـر أهـم عناصـر رسـم السياسـة العامـة للتنميـة الشـاملة فـي برنـامج الحـزب إلا أن اسـتمرار سياسـة آليـات السـوق الحـر تـتحكم فـي كـل الإصـلاحات الاقتصـادية مـع تـرك الحريـة كاملـة للقطـاع الخـاص دون الحـد الأدنـى مـن التخطـيط أو التنسيق فتكون النتيجة هي وجود اقتصاد لا هوية له.

هـذه كانـت أمثلـة لـبعض أوجـه التنـاقض بـين رؤيـة وبرنـامج الحـزب الـوطني مـن ناحيـة وتفاعلـه فـي المواقـف العمليـة المختلفـة مـن ناحيـة أخـرى، ثمـة أمـر هـام نرصـده أنـه فـي مقابـل الحـزب الـوطني نشـأة حـزب الوفـد خـارج عبـاءة الاتحـاد الاشـتراكي وخـارج السـياق الأيـديولوجي لثـورة يوليـو 1952م إلا أن الوفـد الجديـد يعكـس اسـتمرار الأصـول الاجتماعيـة للوفـدين التقليـديين كمـا أنـه يحـوي إفـرازات التغيـرات الاجتماعيـة التـي حـدثت فـي المجتمـع، كمـا أن الاخـتلاف الجـوهري بينهـا يكمـن فـي مصـدر شـرعيته فبينمـا يسـتمد الحـزب الـوطني شـرعيته مـن رئـيس الجمهوريـة وسياسـة الحكومـة نشـأ حـزب الوفـد مسـتقلاً عـن إرادة رئـيس الجمهوريـة ولـذا فهـو يسـتمد شـرعيته مـن أعضـائه والمتعاطفين مع سياسته.

كثيراً ما سيقت براهين على أن الوفد الجديد يمثل الشريحة العليا من رجال الأعمال إلا أن رصد واقع الحياة الحزبية المصرية وشبكة العلاقات السياسية تجعلنا نشك في مصداقية هذه المؤشرات حقيقة أن الطرح السياسي للحزب قد تناسب هذه الشريحة من رجال الأعمال إلا أنها تتواجد بكثافة في الحزب الوطني لارتباط مصالحهم بجهاز الدولة والقياديات السياسية وإن كان الوفد يضم مجموعة لا بأس بها منهم ولكنهم لا يمثلون الثقل الغالب كما يذهب البعض وينتمي لحزب الوفد شرائح من الطبقة المتوسطة العليا تلك التي تعتبر مستقلة بدرجات متفاوتة عن الجهاز الإداري للدولة.

وكذلك ينتمي إليه بشكل تلقائي ويكاد يكون تقليدياً فئة المثقفين الذين يعتنقون الليبرالية بالمفهوم الغربي ويطالبون بالإصلاح السياسي حيث أن الرؤية الوفدية التاريخية والتقليدية للإصلاح السياسي والتحول نحو الليبرالية بالمفهوم الغربي تمثل عوامل جذب لبعض شرائح المثقفين.

وبالإضافة إلى الشرائح الاجتماعية السابقة يحاول الوفد الاستفادة من التغيرات الاجتماعية والسياسية في عهد ناصر والسادات وخاصة أنه أصبح محل اهتمام الشرائح التي أضيرت من سياستهما وكذلك الفئة التي استفادت من سياسة الانفتاح الاقتصادي وأصبحت ضمن شريحة الاغنياء الجدد أو محدثي النعمة ويخشون أن تؤدي سياسة نصف الطريق للحزب الوطني من فقدانهم للمميزات التي لن يحافظ عليها إلا إذا تحول النظام نحو الليبرالية.

حـول الأصـول الاجتماعيـة للوفـد الجديـد يـذهب بيتـر بافلكـا إلـى أن هنـاك اخـتلاف بـين جيلـين متميـزين فـي رؤاهـم ودرجـة نشـاطهم الحزبـي ويقـرر أن قيـادة حـزب الوفـد ونخبتـه المركزيـة تسـتمد أصـولها الاجتماعيـة مـن الرعيـل الأول تحـديث مصـر، فئـة حصـلت علـى تعلـيم عـال غربـي الطـابع وتعمـل غالبيتهـا فـي وظـائف ومهـن حـرة مـالكي المسـاحات الكبيـرة مـن الأراضـي الزراعيـة....الخ، ولكـن الفئـة النشـطة سياسـياً فـي الحـزب تشـبه إلـى حـد كبيـر مثيلتهـا فـي الحـزب الـوطني فأولئـك هـم اصـحاب المصـالح علـى اخـتلاف جذورهم وأصولهم الاجتماعية.

ومما لـم يـدخل فـي تحلـيلا بافلكـا حـول الوفـد هـو تقليديـة الوفـد فـي تعبئـة أعضـائه مـن العـائلات الوفديـة القديمـة وخاصـة ريـف مصـر ومـدنها الصـغرى فقيـادات الوفـد تـدرك قيمـة ونفـوذ نمـاذج العلاقـات العائليـة فـي الريـف وتـأثير العـائلات الكبـرى فـي الحصـول علـى أصـوات النـاخبين أو مـا يطلـق عليه رابطة العملاء.

هـذه الظـاهرة التقليديـة فـي الحصـول علـى أصـوات النـاخبين أو عـزت لجـوردن كريمـر أن تقـرر فـي تحليلهـا لنظـام وإدارة الانتخابـات فـي مصـر أن جـذور الوفـد التنظيميـة وقواعـده الاجتماعيـة تصـل فـي كـل القـرى والمدن الصغرى في جنوب وشمال مصر.

مقولة كريمر لا يمكن تعميمها على كل أقاليم مصر Makro Agypten حيث أن الدراسات التاريخية والمتابعة الميدانية لا تعطي لهذه المقولة مصداقية فهناك فرق جوهري بين وجود بعض العائلات الوفدية القديمة المتناثرة وتحالفاتها المختلفة مع بقايا إفرازات التحولات السياسية والاجتماعية في العهود الثلاثة الماضية وبين وجود جمهور وقواعد منظمة على قدر مناسب من الإدراك والوعي السياسي تنتمي للحزب في شكل وحدات وأجهزة في مختلف المستويات التنظيمية والمناطق الجغرافية، والدراسة الميدانية لدائرة مطوبس تؤكد عدم وجود قواعد تنظيمية لحزب الوفد حتى انتخابات المحليات في نوفمبر 1992م برغم أن هذه الدائرة هي معقل الوفد ومسقط رأس سعد زغلول ومجموعة كبيرة من الوافدين ذوات الشأن والتاريخ.

برنامج الوفد السياسي يعكس أولوية خاصة للمطالبة بالإصلاحات السياسية الجذرية والتي يمثل الاتجاه الميداني محوراً لها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي وبالتالي يطالب حزب الوفد بتوسيع وتعميق دائرة الكيانات الضرورية للنظام الديمقراطي وتغيير جذري للدستور ويركز على تغيير نظام الانتخابات المباشرة لمنصبي رئيس الجمهورية والمحافظين والمجالس النيابية وإطلاق الحرية كاملة لتكوين أحزاب سياسية جديدة تمثل كل الاتجاهات والقوى الاجتماعية المختلفة.

موقف جزب الوفد من الشريعة الإسلامية تأرجح من الدعوة لتطبيقها إلى النص عليها صراحة في برنامجه الانتخابي في 1984، 1987م وكذلك الارتباط بقوى الإسلام السياسي حيث يعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريعات والقوانين في الدولة، هذا التأرجح حتى الوصول إلى التأييد المطلق تفسيره التحولات في الاتجاهات الدينية وتزايد نفوذ جماعات الإسلام السياسي في الشارع المصري وبخاصة الإخوان المسلمين مما دعى الحزب للتحالف مع الإخوان المسلمين في أول انتخابات يخوضها بعد نشأته الجديدة.

أما عن أهم مواقفه الاقتصادية فهو مؤيد مطلق لسياسة الانفتاح ويطالب بإصلاحات في الهياكل الوظيفية وبخاصة بيروقراطية القطاع العام وتحرير القطاع الخاص من العقبات التي تقف أمام انطلاقاته ومشاركته في التنمية الشاملة إنه لا يصعب على المحليين والدارسين اكتشاف التناقض وعدم التجانس في أهم عناصر برنامج حزب الوفد كذلك التناقض بين تصريحات قياداته ونشراته الدورية وبين مواقفه وتفاعله مع الأحداث السياسية والاقتصادية.

فعلى صعيد السياسة الخارجية بروج الحزب بمساندة سياسة عدم الانحياز ولكن تفاعله مع السياسة اليومية بعكس مساندة واضحة وتعاطفاً كبيراً لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها في المنطقة العربية ومصر وعلى صعيد السياسة الداخلية تعلن قيادات الحزب العليا عن

مساندة الشرائح الاجتماعية الكادحة من عمال وفلاحين إلا أن مواقف الحزب تميل للدفاع كثر عن مصالح واتجاهات الشرائح والطبقات العليا والوسطى في المجتمع.

مما سبق يمكن استخلاص أن الجماعات والشرائح الاجتماعية التي تشكل الأصول والقواعد الاجتماعية لحزب الوفد او التي يحاول في حواره السياسي استمالتها وتعبئتها ويوليها الاهتمام هي الطبقات والشرائح العليا والوسطى فهي الفئات التي تستفيد مباشرة من سياسة الليبرالية السياسية والانفتاح الاقتصادي.

حزب الأحرار الاشتراكيين يتمتع بقاعدة اجتماعية صغيرة جداً مقارنة بحزب الوفد الوطني كما أن جمهور المنتمين للحزب وأعضائه النشطين في تناقص مستمر في السنوات الماضية منذ بداية تأسيسه في بداية التحول نحو الليبرالية السياسية استطاع الحزب جذب مجموعات وشرائح اجتماعية لا تربطهم رابطة أيديولوجية أو معتقدات سياسية مشتركة ولكنهم وجدوا في الحزب الفرصة المناسبة في ظل غياب أحزاب بديلة للتعبير عن مصالحهم واستخدام الحزب كأحد آليات الضغط للتأثير على صناعة القرار السياسي إلا أن الحزب فقد كثير من المتعاطفين والمنتمين إليه بمرور الوقت منذ نشأته للأسباب الآتية:

أولاً: ظهـرت القيـادة الحزبيـة وكأنهـا عـاجزة عـن إدارة حـزب يعـارض سياسـة السـادات فـي ظـل وجـود حـزب حـاكم مهـيمن إضـافة إلـى شـروط ومحـددات فتـرة حكـم السـادات غيـر المناسـبة للتعدديـة المطلقـة ومتفاعـل مـع المواقـف المختلفـة ولكنـه قـدم صـورة فـي تفاعلـه مـع المواقـف السياسـية كحـزب مسـتأنس مـوال وتـابع لحـزب الاغلبيـة فـي كثيـر مـن الاحيـان وخاصة بعد سفر رئيس الحزب مع السادات في رحلته الشهيرة لإسرائيل.

ثانيـاً: يكمـن السـبب الثـاني فـي نشـأة حـزب الوفـد كمعـارض تقليـدي وتمتعـه بتـراث مـن الثقافـة السياسـية الليبراليـة وبالتـالي تحـول جـزء كبيـر مـن المتعـاطفين مـع حـزب الأحـرار لصـالح حـزب الوفـد الجديـد التـي أحسـنت قيادتـه فنـون اسـتقطاب عناصـر المعارضـة ذات الاتجاهـات اليمينـة وكـذلك التفاعـل مـع كـل القـوى الاجتماعيـة بحريـة واسـتقلال سـاعدها فـي ذلـك نشـأته خارج عباءة الحكم.

إن برنـامج حـزب الأحـرار لا يختلـف كثيـراً عـن برنـامج حـزب الوفـد وخاصـة فـي السياسـة الخارجيـة والاقتصـادية فهـو يطالـب بالحريـة التامـة فـي التجـارة والاسـتثمارات الأجنبيـة وإعطـاء دور مميـز للقطـاع الخـاص وإصـلاح القطـاع العـام وإعـادة هيكلتـه إلا أن مواقـف وسـلوك الوفـد أي تفاعلـه مـع الأحداث اليومية في هذا الشأن أكثر صلابة وثباتاً.

الاختلاف الواضح بينهما يكمن في مطالبة حزب الأحرار بالتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية وخاصة بعد تحالف الحزب مع تيارات الإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين والذي ترك مؤشرات واضحة على تغيير الجزب في مواطن عديدة لبرامجه السياسية والبناء الداخلي للحزب وكذلك قواعد إدارة الأزمات والخلافات الداخلية والتي سوف تناقش في نقاط قادمة.

بالرغم من أن برامج حزب العمل الاشتراكي كيفية الأحزاب مبهمة ولا تحاول استقطاب شرائح اجتماعية بعينها في حوارها السياسي إلا أن الأصول الاجتماعية لقواعده ترتكز على شرائح وفئات من الطبقات المتوسطة في المدن المصرية والبرجوازية الزراعية الصغيرة أغنياء الفلاحين في الريف المصري، أما التي تتبوء المواقع التنظيمية العليا وقيادات الوحدات التنظيمية الوسطى في الحزب فتنتمي الطبقات المتوسطة في المدن إلا أن انتخابات 1984، 1987 رصدت وجود قاعدة جماهيرية للحزب وكذلك متعاطفين في الريف المصري في مناطقه المترامية الاطراف، وقد عزت بعض الدراسات هذه القاعدة الجماهيرية لشخصية رئيس الحزب التاريخية حيث شغل منصب وزير الزراعة فترة طويلة ولرؤيته التقدمية بشأن الإصلاح الزراعي قبل وبعد الثورة وكذلك ارتفاع أسهم التيار الديني في الشارع المصري.

بالرغم من أن برامج وتصريحات قيادة حزب العمل متأصلة بالمبادئ الأخلاقية والشعارات الإصلاحية حيث تجمع بين المبادئ الإسلامية والشعارات الأخلاقية في التراث المصري إلا أنه يمكن استيضاح بعض النقاط الهامة التي تحدد أن الشرائح يحاول الحزب استمالتها أو تعبئتها في المواقف السياسية المختلفة.

فمطالب الحزب تركز على الإصلاحات السياسية ولكنها تترك حيزاً ومساحة أكبر للحديث عن العدالة الاجتماعية وديمقراطية تقوم على مؤسسات منتخبة خاصة البرمان بالإضافة إلى بعد العدالة الاجتماعية التي تميزه عن أحزاب اليمين الأخرى يطالب بتعديل سياسية الانفتاح ولكنه لم يقدم تصورات واضحة لكيفية الإصلاح وبالتالي لا يختلف برنامجه الاقتصادي عن برامج الحزب الوطني في كثير إلا أن تفاعله مع المواقف السياسية تستهدف استمالة الشرائح التي أضيرت والتي استفادت من سياسة الانفتاح معاً.

كما ترصد التحليلات السياسية بعداً جديداً في مطالبة الحزب بتطبيق الشريعة الإسلامية فالحزب لا يؤمن بكون الشريعة مصدراً رئيسياً للتشريع والقوانين فحسب ولكنها أداة استراتيجية لعلاج الآثار الجانبية لسياسة الانفتاح ويقصد هنا بالآثار الجانبية الأعراض والمشكلات الاجتماعية المتعددة مثل استهلاك المخدرات والفساد بمختلف أشكاله وصورة والتغيرات في القيم والعادات...الخ هذه النبرة الأخلاقية والرؤية

الإسلامية المتحفظة لقيادات الحزب وانعكاساتها على برامجها وتفاعلهم في المواقف السياسية المختلفة مهدت الطريق للتحالف مع التيارات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين حيث كانت بداية التحالف العلني في انتخابات 1987م وإلى أي مدى كان هذا التحالف لصالح بناء الحزب وأدائه الوظيفي من عدمه سوف يناقش ذلك في كيفية توافق وتكيف الحزب مع المتغيرات الاجتماعية في فقرات تالية.

حزب التجمع الوحدوي التقدمي (التجمع) يتمتع إلى حد بعيد بخصوصية بنائية وتنظيمية وبرنامج متميز واضح يخاطب به فئات وشرائح اجتماعية معينة وإن كان لحزب التجمع مشاكله البنائية الخاصة أيضا التي صنعتها ظروف التحول الليبرالي ورؤية السادات لحزب التجمع نفسه وبذلك ارتبط عدم التجانس في الأصول الاجتماعية لقواعد حزب التجمع بالتطور السياسي ذاته والمحددات السياسية التاريخية في عهد السادات، فعندما اختزل السادات المنابر ومن بعدها الأحزاب إلى ثلاثة فقط وجد المعسكر اليساري- الناصريين، الماركسيين التقدميين وما يسمى بالاتجاه الإسلامي المتنور....الخ، بكل فئاته وجماعاته مجبراً في أن يدخل تحت مظلة حزب التجمع وبسبب عدم التجانس هذا لم يبق للحزب في حدود الطبيعية داخل الإطار المركسي فحسب ولكن في كونه أحد مكونات اليسار المصري، فحزب التجمع يحاول بحواره السياسي صراحة تعبئة الشرائح الاجتماعية والفئات التي استهدفت من الإنجازات الاجتماعية لعبد الناصر حيث يدافع عن منظومة ما يسمى بتحالف قوى الشعب العامل في

إشارة واضحة لجذب الشرائح التي أضيرت من التحولات الاقتصادية للنظام حيث يدافع صراحة عن الحقوق الاجتماعية للطبقات الدنيا والذي يراهم في صغار الموظفين والعمال في المدن وصغار الفلاحين وعمال الزراعة في الريف، ومع تعديل بسيط في المشروع الناصري يطالب الحزب باستمرارية الإنجازات الاجتماعية فبدلاً من الحزب الواحد في المشروع الناصري الاتحاد الاشتراكي يرى تطبيق ديمقراطية حقيقية عن طريق تعددية حزبية تقوم على نظام برلماني متوازن القوى، وعدالة اجتماعية تركز أولويات الحزب وأهدافه على الهوية العربية والتعاون السياسي الاقتصادي بين الشعوب العربية وسياسة عدم الانحياز وما يسمى بالكفاح ضد الإمبريالية الجديدة والصهيونية العالمية وكذلك علاقة متوازنة بين القوى والعظمى وهذه الأولويات تشكل الرؤية الخاصة لحزب التجمع في سياسته الخارجية.

أما في مجال الاقتصاد والسياسة الاجتماعية يركز الحزب على الدور الرئيسي للدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة وجود تخطيط مركزي وتمتع القطاع العام وجمعيات التعاون بدور رئيسي أما عن استراتيجية التنمية ومحدداتها فتكمن في الاعتماد على أسلوب التنمية المستقلة Selfreliance من خلال تقليل الاعتماد على القروض الخارجية واستمرار سياسة الإصلاح الزراعي مع التغير في الكيفية والوسائل لتلائم مستجدات العصر واستحداث آليات ضبط على القطاع الخاص وقطاع الاستثمار الأجنبي.

2- تكيف وتوافق الأحزاب Anpassungsfhagkeit der parteien

إن ثمة تساؤل يطرح نفسه في جدل التحليلات السياسية حول مستوى الأداء الحزبي وإمكانية تمتع الأحزاب المصرية بعد أكثر من 14 عاماً من بداية التعددية الحزبية بديناميكية ومقدرة كافية تمكنها من التكيف مع مستجدات الظروف المجتمعية وتطور القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة في المجتمع إن محورية هذا التساؤل تكمن في أن الإجابة عليه تمكننا من فهم مرونة أو جمود المؤسسات السياسية أو امتلاكها لآليات تكيف مناسبة، فتكيف الأحزاب مع التطورات المختلفة الداخلية والخارجية تعتبر من أهم المؤشرات تلك التي تكشف مدى ترشيد عمليات المؤسسة في أي مؤسسة أو منظمة سياسية، هذا ما جعل صموئيل هينتنجتون يذهب إلى أن درجة المؤسسة في أحد المنظمات تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها في التكيف مع متغيرات التغير الاجتماعي.

إذن كيف تتعامل الاحزاب المصرية مع هذه التحولات المجتمعية وما حقيقة تفاعلها مع التجربة السياسية بصفة عامة والتحول نحو الليبرالية السياسية بما تتضمنه من معطيات اجتماعية جديدة.

إن المراقب لمواقف الأحزاب وتاريخها السياسي في الحقبة الماضية من التجربة بالإضافة إلى نتائج ومؤشرات دراسة الحالة يمكنه تقرير أن الأحزاب المصرية لم تستطيع التكيف مع المتغيرات المتلاحقة في المجتمع ولم تتمكن من تكوين بناء ديمقراطي داخلي مناسب.

إذا تركنا هذه المقولة وتابعنا تحليل دراسة الحالة ميدانياً فيمكننا استخلاص أنه بالرغم من تغيير جزء من القيادات العليا كوادر الصف الأول من الحزب الوطني لم تستجد تغييرات جوهرية ولم تستحدث ميكانيزمات تكيف جديدة وبالتالي يمكن تفسير أو فهم تغيير بعض القيادات العليا في ضوء طابع الشخصنة في النظام السياسي المصري فقط وهذا يعني أن موت أنور السادات وتولي مبارك رئاسة الحزب كان هو المتغير المهم ولم يتم استحداث آليات تكيفية جديدة داخل الحزب.

وهذا ما يؤكد على أن الحزب الوطني لم يستطع حتى الآن التخلص من ميراث نظام الحزب الواحد في علاقاته وتفاعله مع بقية مكونات النظام السياسي، وفي بناء قواعده التنظيمية الداخلية فبناء الحزب الداخلي يعتمد بالدرجة الأولى على الصفوة السياسية القديمة للاتحاد الاشتراكي وقيادات الجهاز البيروقراطي وكذلك ممثلين لجماعات الضغط والمصالح الاقتصادية وبالتالي لم يستطع تجهيز وإعادة تجنيد قيادات وكوادر جديدة بالإضافة إلى أنه لم يمكنه تعبئة أعضاء فعالين ونشطين ذوي اهتمام وانتماء حقيقي لتوجهاته ومبادئه.

أما بالنسبة للحوار السياسي مع الأحزاب الأخرى فتظهر بوضوح مشكلة عدم قدرة الحزب الوطني على التكيف فالحزب مهمين برؤيته الخاصة على عمليات التحول السياسي والاقتصادي ولا يقل أفكاراً من خارجه فقد تجاهل الحزب مطالب المعارضة برفع القوانين الاستثنائية

وإلغاء جهاز المدعي الاشتراكي والمحاكم الخاصة وقوانين الطوارئ وإتاحة الشرعية الرسمية أمام كل الاتجاهات والقوى السياسية وكذلك تغيير النظام الانتخابي، من ناحية أخرى لم يظهر الحزب الوطني أي مرونة في مقابل اتجاهات المعارضة غير الشرعية قانوناً الشيوعيين، الإخوان المسلمين، الناصريين إلى حد قريب...الخ حيث كانت آلية التفاعل الوحيدة أو الأساسية مع أشكال المعارضة والتظاهرات هي استخدام القوة (اضطرابات حلوان 1987، 1989).

ومن هنا لا نستطيع فهم التعديلات التي أجريت على برنامج الحزب قبل الانتخابات 1984، 1987، 1990 بأنها بداية لاستحداث آليات تكيف مع المتغيرات وفتح حوار مع شرائح كثيراً ما تاجرت الأحزاب بقضاياها (الطبقات الدنيا) ولكن يمكن فهمها فقط على أنها آليات تستهدف التأثير على السياسة اليومية قبل الانتخابات.

أما أزمة التكيف في حزب الوفد فهي لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها في الحزب الوطني فالاختلاف يكمن في كون أن الحزب الوطني هو الحزب الحاكم وتبرز أهم ملامح مشكلة التكيف في حزب الوفد من أنه قوم سياسة ناصر وثورة يوليو بالسلبية المطلقة وهو بذلك لا يعترف بتجربة مجتمع ولا بالتغيرات التي حدثت في المجالات المختلفة في فترة تزيد عن 35 عاماً، كما أن برنامجه السياسي وحواره مع شرائح المجتمع المختلفة من خلال جريدته أو تصريحاته وتفاعل قياداته في المواقف الداخلية تجعلنا تؤكد على عدم تمكنه من تطوير آليات تكيف بخصوص الطبقات والشرائح الاجتماعية الدنيا.

فـي حـزب الوفـد يظهـر خطـان مختلفـان تمامـاً بـين جيلـين جيـل الحـرس القـديم وجيـل الصـف الثـاني مـن كـوادر الحـزب بشـأن تقيـيم نتـائج ثـورة يوليـو والتحـولات الاجتماعيـة التـي حـدثت فبـالرغم مـن أن الجيـل الجديـد يظهـر مرونـة كبيـرة فـي حـواره السياسـي ولا ينكـر إيجابيـات الثـورة ويرغـب فـي فـتح حـوار مـع اتجاهـات وتيـارات سياسـية أخـرى والمطالبـة بتهـذيب لغـة الحـوار مـع حـزب التجمـع والإسـلاميين والتنسـيق مـع التيـارات السياسـية المختلفـة بشـأن القضـايا القوميـة الهامـة يقـف فـي المقابـل الحـرس القـديم موقفـاً مضـاداً مـن ذلـك مجـدداً تقليديـة الوفـد فـي إدارة أزمتـه بالطريقـة الفرديـة بـل لا يتيح فرصة إدارة بعض شئون الحزب للكوادر الوسطى.

وظهـرت أيضـا تناقضـات بـين أجنحتـه فيمـا يتعلـق بالتحـالف مـع تيـار الإسـلام السياسـي وخاصـة الإخـوان المسـلمين فقبـول أو رفـض التحـالف وفقـاً لاسـتفادة الحـزب مـنهم فـي الانتخابـات يعيـد للـذاكرة اللعبـة السياسـية لأحـزاب قبـل الثـورة وانتهـى بهـم القـرار بـرفض التحـالف مـع التيـار الإسـلامي وخلاصـة القـول: أن حـزب الوفـد لـم يسـتفد مـن هـذه التجربـة الطويلـة نسـبياً بتطـوير آليـات توافـق وتكيـف فـي الحـوار السياسـي مـع الاحـزاب والقـوى السياسـية الأخـرى ومـا زال الحـرس القـديم يسـيطر علـى المواقـع التنظيميـة الهامة في الحزب.

أمـا مشـكلة التكيـف فـي حـزب العمـل فقـد أديـرت بطريقـة مغـايرة تمامـا ونعتقـد أن السـبب فـي ذلـك هـو الميـراث الاخلاقـي لتوجهـات ومبـادئ

الحزب من منظمة مصر الفتاة ومؤسساتها أحمد حسين إضافة إلى حالة الضعف التي ظهر عليها الحزب في تنافسه مع الأحزاب الأخرى خاصة أن شروط التنافس غير موضوعية ولا يوجد التزام بقواعد حل الأزمات الأخرى خاصة أن شروط التنافس غير موضوعية ولا يوجد التزام بقواعد حل الأزمات بالطريقة الديمقراطية فالحزب أبقى على برنامجه الاجتماعي والاقتصادي بدون تعديل لكنه عدل من لغة حواره السياسي وأصبغها بصبغة أخلاقية دينية مما مهد الطريق للاتجاهات الإسلامية السياسية بالدخول مع الحزب في تحالف فشغلوا الفراغ الموجود فيه وكأن الحزب كان واجهة أو مبنى خالياً فنشطت فيه أجنة الإسلام السياسي وأصبغت برامجه وتوجهاته بالصبغة الإسلامية، مما أدى إلى تغيير هوية الحزب إلا أن هذه الآليات في التكيف لا تظهر مرونة وقدرة الحزب على استيعاب الاتجاهات الحديثة المتولدة باستمرار في المجتمعات المتغيرة كمصر، بقدر ما تظهر ضعف ووهن الحزب وسوف تؤدي إلى ظاهرة خطيرة تناقش فيما بعد وهي ظاهرة تأكيد التقليدية والشخصنة للنظام السياسي وبغض النظر عن الخلافات والانقسامات التي نجمت في الحزب بعد التحالف بين أجنحته الاشتراكية والدينية، حيث تشير أحداث 1988، 1989 والقضايا المنظورة أمام المحاكم إلى أن مسألة التوافق والتكيف لم تصل إلى حل مقنع لأطراف الصراع داخل الحزب.

وفيما يخص مشكلة التكيف في حزب التجمع فإن لها خصوصية تاريخية تكمن في أن نموذج التحالف أو التجمع لم يتبلور له شكل نهائي أو أداء معين ثابت ومستقر وبالتالي فإن مشكلة التوازن والاستقرار بين مكونات هذا التحالف مع اختلاف الأصول الفكرية تلك الاتجاهات الفاعلة (ناصريون- شيوعيون- يساريون- ما يسمى بالإسلاميين المستنيرين) تعتبر أهم مشكلات حزب التجمع نحو توافق وتكيف حواره السياسي مع الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى وتحقيق مستوى أداء جيد على الصعيد الداخلي أيضاً.

وإن كانت بعض الأحداث التي تفجرت في عقد الثمانينات تشير إلى أن الحزب لم يتخل عن العمل غير المعلن وأحدث اضطرابات عمال السكة الحديد وإضرابات حلوان 1987، 1989 تعطي أمثلة على ذلك إلا أنه بقيت قضايا لم يقدم لها الحزب حتى الآن حلولاً قاطعة أو رؤية فكرية يستطيع من خلالها تحديد حواره السياسي مع بقية القوى الاجتماعية.

أولها: أنه في ضوء ظاهرة المد الإسلامي وتزايد نشاط الإسلام السياسي لم تتضح رؤية الحزب في القضايا الدينية المثارة ومثال تطبيق الشريعة الإسلامية وإن كان موقف الحزب من تطبيق الشريعة الإسلامية لم يمنعه من مساندة بعض تيارات الإسلام السياسي.

ثانيها: تتعلق بمدى تأثير التطورات السياسية في شرق أوربا والاتحاد السوفيتي على برامج الأحزاب اليسارية ولغة حوارها السياسي

وكذلك بنائها في دول العالم الثالث حتى الآن لم ترصد التحليلات السياسية إلا تفاعلات واستجابات محدودة النطاق على كوادر اصلف الثاني من جناح القوميين وبعض الشخصيات الحزبية بصفتهم الفردية.

3- مستوى البناء التنظيمي الداخلي للأحزاب

Komplexital und verflechtungen in der innestruktur der pareteien

أحد أهم النماذج العلمية لتحديد درجة نضج التنظيم في المؤسسات والكيانات السياسية يركز في المقام الأول على دراسة أسلوب العمل والأداء الوظيفي داخل المؤسسة وكذلك الأعضاء المنتمين لها وبناءها التنظيمي وفقاً لوجهة نظر هينتنجون حول السمات المعيارية للمؤسسات السياسية يمكننا استنباط مؤشرات تقويمية لمدى تعقد وتشعب إجراءات العمل الوظيفي لأي كيان أو مؤسسة حزبية.

هينتنجوتون يذهب في مقولاته النظرية معتمداً على دراسات ميدانية مقارنة بأن كل منظمة إما أن تكون بسيطة أحادية أو تتكون من تركيبة منظمات فرعية في مستويات مختلفة تلك التي تحدد درجة تعقدها وتشابكها التنظيمي وترتبط طردياً بدرجة المؤسسية فيها وبالتالي تخرج هنا عن نطاق التعقد التنظيمي فردية أو شخصنة السلطة في المنظمة.

انطلاقاً من هذه الملامح أو السمات النظرية لتحديد ماهية التعقد التنظيمي المؤسسي في محاولة لدراسة الأحزاب المصرية يطرح نفسه التساؤل عن مدى التشابك الهيكلي ودرجة الرشد في أسلوب وطريقة العمل في الأحزاب وإذا ترجم هذا المدخل إلى مؤشرات نجدها تتعلق إلى حد كبير بامتلاك الأحزاب بناءاً كاملاً من الوحدات والأجهزة القاعدية على المستويات الأفقية والرأسية في المجتمع ومدى ديمقراطيته أو توقراطية نماذج السلوك بين وحدات وأجهزة الحزب، وكذلك مقدرة الحزب على تجنيد وتعبئة كوادر مدربة جديدة فاعلة سياسياً.

نظرياً: وكما تدعي صحف ونشرات ووثائق الأحزاب يمكن الزعم بأن الأحزاب المصرية أسرت أجهزة ووحدات فرعية تنظيمية قادرة على الأداء العام الحزبي في المستويات المختلفة (القرية، الأحياء، المدن، والأقاليم) هذا ما لم تؤيده نتائج الدراسة الميدانية ولا تذهب إلى ما اقرته مقولات التحليل السياسي في التقارير الاستراتيجية منذ عام 1985 والتي تتفق إلى ما ذهبت إليه الدراسات الغربية بهذا الشأن.

فرؤيتنا في اختلافها مع الدراسات السابقة تفرق بين وجود منتمين أو جمهور انتخابي للأحزاب المصرية في كل المناطق تقريباً وبين وجود وحدات وأجهزة حزبية منظمة أو تنظيم مؤسسي على كافة المستويات فهي تقر الأولى وتنفي بشدة الثانية لعدم وجود دلائل ومؤشرات على صحتها.

فدراسة الحالة لدائرة مطوبس والقرى التابعة لها لم ترصد وحدات أو أجهزة تنظيمية ذات شأن في القرى أو المدن لكل الأحزاب فقط الحزب الوطني هو الذي يملك ما يشبه جهازاً تنظيمياً شكلياً يعمل موسمياً في المراكز والأقسام حيث يجتمع فيه قيادات الحزب على مستوى المركز أو القسم في المنسابات السياسية كالانتخابات أو عند زيارة أحد القيادات العليا ولم يكن حزب الوفد في هذا أحسن حالاً فهو لم يكن له أي لجان في دائرتي مكوبس وفوه أو في أي قسم أو مركز من مراكز محافظة كفر الشيخ إلا قبل انتخابات المحليات 1992م.

بالرغم من أن الحزب الوطني يمكنه نظرياً أو هو في طريقه إلى ذلك شكلياً إرساء قاعدة عريضة من الأجهزة والوحدات التنظيمية في مختلف المجالات الوظيفية كالصحة، التربية، الاقتصاد....الخ، وفي مختلف مستويات المجتمع الرأسية (قرية، مدينة...الخ) إلا أن ذلك التعقد الهيكلي لا يعد مؤشراً صادقاً على درجة المؤسسة، ولكنها تشكيلات أسمية منعدمة الفاعلية والحركة ويمكن زيادة هذا التناقض إيضاحاً كلما زاد التحليل السياسي الاجتماعي عمقاً فالحزب الوطني ببنائه البيروقراطي تنصهر فيه أجهزة الإدارة المحلية وشريحة البيروقراط على كافة المستويات وبالتالي يصعب أحياناً التفرقة بين وحدان ولجان وأجهزة الحزب الوطني من ناحية وأجهزة الإدارة في الدولة من ناحية أخرى، وبالرغم من وجود هذه الوفرة من اللجان والأجهزة التي تعتبر نظرياً مكتملة فإنه لا توجد دلائل

علـى قـدرتها فـي التـأثير علـى الشـارع السياسـي أن هـذه الخصـائص البنائيـة والخلـل الـوظيفي تحـدد طريقـة تجنيـد وتعبئـة النخـب السياسـية فـي الحـزب ومـع أن الحـزب الـوطني لا تنقصـه المـوارد البشـرية والكـوادر المثقفـة فـي كـل المجـالات، إلا أنـه يعـاني مـن مشـكلات ذات نوعيـة مختلفـة تلـك التـي تتمثـل فـي صـعوبة عمليـة الحـراك وتبـادل المواقـع التنظيميـة فـي المسـتويات المختلفـة حيـث أن آليـة العمـل الحزبـي تعتمـد علـى رؤيـة القيـادة العليـا فـي كـل أمـوره بمعنـى اختيـار الكـوادر وعمليـة الإحـلال والاسـتبدال فيمـا بيـنهم، بـل وتسـمية المرشـحين وتغييـر التوجهـات والمبـادئ وبالتـالي لا تسـتند إلـى الآليـات الديمقراطيـة أو الحـد الأدنـى للمشـاركة بـل تـتم بطريقـة طـرح رؤيـة النخـب العليا للتنفيذ.

إن نتـائج ومؤشـرات دراسـة الحالـة عـن دائرتـي مطـوبس وفـوه تؤيـد هـذه الملاحظـة فقـد قـرر كـل المبحـوثين وهـم عشـرون عضـواً مـن القيـادات الحزبيـة فـي مركـز مطـوبس أن رئـيس الحـزب هـو الـذي يحـدد طريقـة وأسـلوب العمـل الحزبـي بمـا فـي ذلـك كـل القـرارات الهامـة بينمـا يـرى 17 مـنهم أن هـذه الأمـور يجـب أن تـتم بطريقـة أكثـر ديمقراطيـة وأن تشـارك قواعـد الحـزب التنظيميـة فـي الاختيـارات والقـرارات، وتتمثـل مشـكلات العمـل الحزبـي علـى مسـتوى الأقـاليم والمراكـز كمـا يصـورها 12 مـن العينـة بـأن الكـوادر التـي تمتلـك قـدرات وإمكانيـات جيـدة وتلـك التـي لا تسـعى للمصـالح الشخصـية لا يتـرك لهـا فرصـة للحـراك لأسـباب غيـر واضـحة بـل أنهـم يـذهبون إلـى أن نتـائج

المناقشات تلك التي تتم على مستوى التنظيمات القاعدية لا تؤخذ في الاعتبار، وهذا مما جعل الحزب يفقد مصداقيته وتأثيره على الهيئة الناخبة بصفة عامة وقواعده التنظيمية بصفة خاصة وتلك الأسباب كانت وراء انهيار الحزب الوطني أمام أحزاب المعارضة في انتخابات المحليات عام 1992م حيث رصدت الدراسة نجاح تشكيلات حزب الوفد على مستوى القرية والبندر والمركز في مقابل الحزب الوطني.

البناء التنظيمي الداخلي لحزب الوفد الجديد يعكس انتشاراً لأجهزته في المدن الكبرى والمتوسطة والتي تقطنها شريحة البرجوازية الرأسمالية والزراعية والمميزون من المثقفين بالأمور أو القضايا السياسية لكن الدراسات الميدانية نادراً ما تؤيد وجود وحدات أو أجهزة تنظيمية للحزب على مستوى القرى والمدن الصغرى، هذا لا ينفي وجود ما يسمى بمناطق نفوذ وفدية ترجع لوجود بعض العائلات ذات الانتماء التقليدي للوفد ولها تأثيرها الكبير على نماذج العلاقات والسلوك في مناطقها الريفية، وهذا ما يجب أن يفهم من مقارنة البيانات الميدانية فهناك فارق بين قدرة الوفدين لأسباب مختلفة على تحريك الهيئة الناخبة والحصول على نسبة معقولة من الأصوات وبين القدرة التنظيمية أو انتشار أجهزة الحزب ووحداته في الريف المصري فالدائرة الانتخابية لغوه ومطوبس والتي تشمل مدينتين ومركزين إداريين لم يتواجد فيها وحدات تنظيمية إلا قبل انتخابات المحليات المشار إليها حيث شكلت في الدائرة لجنة من كل مركز لتقوم بإعداد قوائم المرشحين في المحليات وإدارة عملية الانتخابات.

هـذا لا ينفـي وجـود مـوارد كافيـة مـن المثقفـين والفنيـين ذوي الاتجـاه الليبرالـي ممـا يتمتعـون بتعـاطف كبيـر مـع الوفـد ويمكـنهم شـغل الأجهـزة المختلفـة فـي مسـتويات التنظيميـة ولكـن مـع هـذه الـوفرة العدديـة لحـزب الوفـد نظريـاً تقضـي ظـاهرة الشخصـنة فـي القيـادة وأسـلوب وطريقـة إدارة العمـل الحزبـي علـى فـرض التطـور الحزبـي نحـو مؤسسـية رشـيدة والشخصـنة أو الأسـلوب الفـردي فـي القيـادة ذات تـراث تقليـدي فـي الوفـد القـديم ولـم يغيـر الحزب من آلياته أو يحدث تكيفا مع مستجدات العمل السياسي.

بالإضـافة إلـى ذلـك يـتم اختيـار المرشـحين والقيـادات لشـغل المناصـب القياديـة فـي الحـزب عـن طريـق رئـيس الحـزب نفسـه وهـذا مـا جعـل لغـة الحـوار والمناقشـة حـول دور الكـوادر الشـابة فـي الحـزب ترتفـع حدتـه، بطريقـة مغـايرة تمامـاً عـن الحـزب الـوطني وحـزب الوفـد الجديـد انفـراد حزبـا العمـل والأحـرار بآليـات تكيـف واسـتكمال التشـكيلات والأجهـزة التنظيميـة عـن طريـق التحـالف مـع جماعـات الإسـلام السياسـي المختلفـة وخاصـة الأجنحـة المعتدلـة للإخـوان المسـلمين، فبقيـام التحـالف الإسـلامي (العمـل- الأحـرار- الإسـلام السياسـي) قبـل انتخابـات 1987 حلـت ولـو مرحليـاً مشـكلة نقـص المـوارد البشـرية مـن المثقفـين والكـوادر الفاعلـة وبخاصـة مـن جيـل الشـباب للشـرائح الـدنيا الوسـطى مـن قـاطني المـدن، وهـذا مـا تـم رصـده فـي المـؤتمرات الحزبيـة قبـل الانتخابـات حيـث ظهـر تغيـر واضـح فـي القواعـد الجماهيريـة وتغييـر فـي صـفات الشـرائح الاجتماعيـة لناخبيـه ووضـح ذلـك فـي الانتخابـات المحليـة بمحافظـة كفـر الشـيخ حيـث نجحـت قـوائم حـزب العمـل التحـالف فـي قسم وبندر دسوق.

ولكن على صعيد آخر تبلورت انشقاقات وخلافات جذرية كادت أن تعصف بالبنيان الحزبي ووضعت استمرارية وجوده على مفترق الطرق ومحل شك.

فقد أدت الانقسامات والخلافات العلنية بين التيارات المختلفة المؤدية والمعارضة للتحالف من ناحية وأسلوب وطريقة تنظيم العمل الحزبي من ناحية أخرى إلى قيام جناح الاشتراكيين باختلال مبان ومقار الحزب في المناطق المختلفة، وما زالت تنظر هذه القضايا أمام المحاكم عن أحقية أي الأجنحة في إدارة الحزب وهذا ما يسمى إعلامياً بخلافات الأجنحة وتلك المؤشرات تجعلنا نشك في قدرة الحزبين على الاستمرار أو إمكانية تطوير تشكيلاتهما إذا ما فكرت جماعات الإسلام السياسي في الانسحاب من التحالف المرحلي القائم.

فبالرغم من أن حزب الأحرار يقر في لائحته الأساسية بأن الانتخابات المباشرة هي الوسيلة الوحيدة لاختيار القيادات الحزبية لا يزال رئيس الحزب يقوم بهذا الدور بما في ذلك تسمية المرشحين وكل قرارات الحزب الهامة وعلى نفس الوتيرة من الشخصنة أو انفراد رئيس الحزب بكل القرارات الهامة يدار حزب الأحرار (فقد حصل رئيس الحزب على تفويض يمكنه من عزل أو اختيار القيادات وفقاً لرؤيته ومصلحة الحزب).

بالنسبة لحزب التجمع يعكس سلوكه وتفاعله مع المواقف المختلفة وكذلك سرعة استجاباته للأحداث السياسية درجة عالية من القدرة على التنظيم والانتشار بتشكيلاته المتعددة بين مؤسسات المجتمع المختلفة وامتلاكه تشكيلات نشطة وفاعلة من كوادر مثقفة ذات رؤى فكرية واضحة وخاصة بين عمال المصانع وبعض الجامعات المصرية، بالرغم من الكفاءة التنظيمية لحزب التجمع والالتزام الحزبي لغالبية قواعده وتشكيلاته في المدن الكبرى وعواصم المحافظات فإنه لا يتمتع بقاعدة اجتماعية أو جماهيرية في المدن الصغرى أو القرى وقد يفسر ذلك لوجود أسباب سياسية وكذلك خلفيات ثقافية، فالمجتمع المصري متدين بطبعه يرفض الاتجاهات الإلحادية وخاصة كل ما هو شيوعي وكثيراً ما تقترن صفة الإلحاد باليسار المصري أما من ناحية أسلوب الإجراءات وطريقة العمل الحزبي ما زال يتسم كبقية الأحزاب وإن اختلف في الدرجة فقط بالأسلوب الفردي أو قيادة الحزب من خلال اللجنة العليا ويفسر ذلك داخل أروقة الحزب بالدور القيادي التاريخي لرئيس الحزب، وهذا لا يمنع وجود بعض الملامح الديمقراطية في طريقة تغيير البرنامج الحزبي وتسمية المرشحين وبعض القضايا الهامة التي تدرس داخل الحزب.

4- استقلالية الأحزاب Zur Auronomie der parteien

الاستقلالية كأحد خصائص المنظمات السياسية تعتبر من المقاييس الهامة لاختبار مستوى أو درجة المؤسسة أنه يمكن للحزب إنشاء

وحـدات وتشـكيلات تنظيميـة فـي ظـل ظـروف ومتغيـرات اجتماعيـة مختلفـة ويمكنـه الحصـول علـى أصـوات النـاخبين فـي الانتخابـات العامـة إلا أن استمرارية ووجود الحزب تحدده بالدرجة الأولى الاستقلالية التي يتمتع بها.

وهـذا مـا جعـل هينتنجتـون يشـدد فـي مقولاتـه النظريـة عـن المؤسسـة الحزبيـة والتطـور السياسـي بصـفة عامـة حيـث يـرى أن نظـم وآليـات العمـل والتـدابير داخـل الأحـزاب السياسـية يجـب أن تكـون مسـتقلة وذاتيـة الطـابع ولهـذا يـذهب إلـى أن أنمـاط الفسـاد تعتبـر سـمات ومؤشـرات لغيـاب اسـتقلالية المنظمـة، وبالتـالي لا تعنـي الاسـتقلالية الحزبيـة هنـا المـوارد البشـرية والماديـة والإجـراءات التنظيميـة فحسـب، بـل تمتـد لتشـمل هويـة فكريـة خاصـة للحـزب والتـي تتشـكل فـي سـياق المصـالح والاهتمامـات السياسـية والاجتماعيـة لتشـكيلات الحـزب ووحداتـه، وميـدانياً يمكـن دراسـة اسـتقلالية الأحـزاب عـن طريق تحليل ورصد أساليب العمل والأداء الحزبي في الأبعاد التالية:

- التمويل
- تعبئة وتجنيد أعضاء وقيادات وكوادر حزبية
- مدى استقلالية التوجهات والمبادئ السياسية للحزب

فـي ضـوء نتـائج دراسـة الحالـة يمكـن اسـتخلاص أن الحـزب الـوطني أكثـر الأحـزاب المصـرية تضـرراً مـن عـدم الاسـتقلالية حيـث يعتمـد بدرجـة عاليـة علـى الجهـاز الإداري للدولـة فـي كثيـر مـن أبعـاد معـايير الاسـتقلالية التي أشرنا إليها سابقاً.

بنظرة عامة لقائمة أعضاء الحزب في دائرتي مطوبس وفوه يتأكد هذا الارتباط الوثيق بالجهاز الإداري للدولة حيث يوجد تباين واضح بشأن تعبئة وتجنيد الأعضاء وكذلك المبالغ المحصلة والتي تعتمد هي الأخرى على شخصية الأمين وأمين التنظيم ومكانتهما الوظيفية خارج الحزب فمنذ بداية تعيين أمين تنظيم جديد للحزب يشغل مدير إدارة التعاون الزراعي، شهدت سجلات العضوية تغييرات جوهرية في نوعية الأعضاء، حيث بلغت نسبة من تم تجنيدهم من الفلاحين أكثر من 85% ويرتبط ذلك بمناطق معينة وبصلة قرابة مع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الزراعية.

وفي المقابل نجد أن حزب الوفد يظهر قدراً أكبر من الاستقلالية عن بقية الأحزاب الأخرى فهو الحزب الوحيد في مصر الذي رفض نصيبه من مساعدات الدولة الرسمية للأحزاب كما يعتمد في تمويل جريدته ونشاط لجانه على اشتراكات أعضائه وتبرعاتهم وقد قام بشراء مقر رئيسي للحزب تكلف أكثر من 18 مليون جنيه مما يشير إلى إمكانية تنامي درجة الاستقلالية.

وفي رأينا أن حزب التجمع يتمتع أيضا بقدر من الاستقلالية في مجال تعبئة وتجنيد أعضاء جدد وكوادر حزبية حيث أن القيادات الحزبية في هذين الحزبين لا ينتميان في الغالب للجهاز البيروقراطي في الدولة.

ولكن أزمة الاستقلالية في حزب التجمع تتضح في اعتماده على خليط من التوجهات النظرية والفلسفية للناصريين والشيوعيين واليساريين المعتدلين، ولذلك تتمثل تحديات مسألة الاستقلال في قدرته في الحفاظ على هويته السياسية الخاصة والخالصة له.

أما عن استقلالية حزبا العمل والأحرار فإنهما استمدا أبعادهما من إشكالية صيغة التحالف مع جماعات الإسلام السياسي، فتلك الجماعات الإسلامي النشطة احتلك تشكيلات وتنظيمات وأجهزة الحزب الصورية وباتت تلك الأحزاب مطالبة بصيغ تكيف جديدة لتناسب القوى التي ملئت الفراغ الجماهيري التي كانت تعانيه، الأمر الذي وضع استقلال حزبي العمل والأحرار محل شلك، حيث أن الثقافة السياسية لجماعات الإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين تظهر قدرتهم على المحافظة على استقلاليتهم الفكرية وقدرتهم التنظيمية برغم الصعوبات المختلفة التي تواجههم سواء كانت إجراءات أمنية أو تحالفات إجبارية هذه الحقائق تجعلنا نخرج بنتيجة مؤداها بأن حزبي العمل والأحرار في محاولة مستمرة لتعديل برامجها الحزبية تكيفا مع جماعات الإسلام السياسي وفي مقال ذلك لم تعدل جماعة الإخوان المسلمين من رؤيتها للأحزاب أو النظام السياسي بصفة عامة أو القوانين المنظمة له أو حتى رؤيتها في ملاءمة النظم الليبرالية لمصر إلا بالقدر الضئيل.

في ضوء ما سبق يمكننا تقرير أنه لا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية مستقلة ولكن عن تحالف ذو توجهات إسلامية له درجة ضئيلة من الاستقلال المادي والبشري ودرجة أعلى من الاستقلال القمي والسياسي، ولكن هذه النتيجة تطرح تساؤلاً مؤداه إلى أي مدى يحقق هذا التحالف نجاحات سياسية وتكوين بديهيات ومبادئ عمل ثابتة؟

إن إشكالية الاستقلالية الحزبية في مصر بصفة عامة تقدم لنا مبررات تغيير القيادات الحزبية وأعضاء مجلس الشعب لهويتهم وتبادلهم الأوضاع بين الأحزاب المختلفة.

5- التماسك الحزبي Paeteien Koharenz

إن مفاهيم التماسك والإجماع وكذلك القدرة على تخطي الأزمات تعتبر من أهم مفهومات علم الاجتماع السياسي لتحليل ودراسة المؤسسات السياسية بل كثير من قضايا الثقافة السياسية لمجتمع ما فبمساعدة الأطر النظرية ومداخل البحث الميداني لهذه المفاهيم يمكن فهم مستوى قبول الآليات الديمقراطية في إطار الثقافة السياسية وكذلك شروط وجود التعددية.

يذهب هارت فيل في معنى التماسك بانه رابطة الأعضاء النفسية والاجتماعية الاختيارية التي تربطهم بالجماعة أو المنظمة الاجتماعية برباط ثابت ومتين وتصل بالجماعة إلى القدرة على تخطي التناقض والتحلل الداخلي وكذلك التأثيرات الخارجية.

إلا أن الخلاف والانقسام الاجتماعي ينشأ بصفة عامة من وجود الاهتمامات والمصالح المختلفة والمتعارضة أحياناً للجماعات الداخلية والتي يمكن أن تهدد بناء المؤسسة نفسه وتضعه في موقف خطير، وبالتالي يكون من الضروري خلق درجة من الاتفاق بواسطتها وفي إطار قواعد منظمة حصر الخلافات والانقسامات في حدها الأدنى.

صموئيل هينتجتون يذهب إلى أن التماسك كأحد المعايير والمقاييس الهامة لمدى مؤسسية الإدارة وكذلك نماذج ونظم العلاقات داخل المؤسسة السياسية فهو ينطلق من مسلمة مؤداها أن القدرة على تخطي الخلافات والانقسامات تعتبر أهم سمات النظام السياسي المستمر، إلا أنه لا يمكن حسم هذه الخلافات والانقسامات بدون وجود اتفاق أو حد أدنى من الإجماع حول النظم والقواعد المنظمة لذلك.

ولكن كيف يتم فهم تماسك أو قدرة الحزب على تخطي الأزمات إمبيريقيا ويرتبط بذلك تساؤل محوري يقود الدراسة الميدانية ويدور حول عما إذا كانت الأحزاب المصرية تمتلك آليات تستطيع بها التغلب على الانقسامات والخلافات الداخلية وحمايتها من المؤثرات الخارجية.

كما أشرنا سابقا فإن الأحزاب المصرية تتكون اتجاهات وتيارات مختلفة ولهذا السبب يرجع ظهور اختلافات حول المصالح والاهتمامات بين تلك الأجنحة نظرياً لا توجد أخطار تهدد كيانها ما دامت تمتلك القدرة على حل هذه التناقضات في إطار نظم وقوانين الحزب ولوائحه، لأنه وفقاً للمفهوم السابق توجد أزمات تهدد التماسك أو بقاء الحزب في حالة غياب أو عدم الالتزام بالقواعد والنظم الخاصة به فقط.

إلا إن واقع الممارسة الحزبية في الحقبة الزمنية الماضية وكذلك نتائج دراسة الحالة لا تذهب بمؤشراتها الرئيسية مع المقولة النظرية السابقة فبرغم عدم وجود إجماع أو اتفاق عام حول النظام السياسي بصفة عامة أو حول القواعد المنظمة داخل الأحزاب فما زالت الأحزاب السياسية موجودة دون أزمة تهدد بقاؤها، وهذه التناقضات بين الرؤية النظرية وواقع الممارسة يمكن فهمها في سياق الثقافة السياسية للمجتمع والتي تتحكم في تفاعل الأحزاب مع المواقف السياسية ومستجداتها الداخلية ويمكن عرض لأهم هذه المؤشرات في النقاط التالية:

- الأحزاب المصرية تنظر للاختلافات الداخلية للحزب في حد ذاتها على أنها ظاهرة غير مرغوب فيها، هذا التفكير السياسي يعكس الثقافة السياسية التي لا تؤمن بالتعددية للأحزاب في مصر.
- الأحزاب المصرية لا تملك آليات حل أو حصر الخلافات والانقسامات الداخلية في حدها الأدنى وكذلك لا تتمتع ببناء هيكلي تنظيمي يجعل من الممكن توافر وتطور هذه الآليات فبالرغم من اعتبار الاقتراع في الأحزاب آلية أساسية لحل الخلافات لا أن القيادات تقوم باسترضاء جماعات المصالح لتضمن بقاء نماذج علاقات الولاء وإعاقة أي إجراءات إصلاحية.

- ونظـراً لعـدم وجـود فرصـة حقيقيـة لتأسـيس أحـزاب سياسـية للقـوى الاجتماعيـة الفاعلـة المعارضـة لا يكـون هنـاك سـوى احتمـالين لكـل هـذه التيـارات والاتجاهـات غيـر الممثلـة قانونـاً فإمـا أن تظـل أحـزاب فـي صـيغ تحالفية هي مجبرة عليها وإما أن تنسحب من العمل السياسي بالكامل.

بـالرغم مـن أن الحـزب الـوطني يتكـون مـن تيـارات واتجاهـات مختلفـة ووجـود تعـارض مصـالح واهتمامـات فـي المجـالات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية لا يمكـن الحـديث عـن انقسـامات خطيـرة تـؤدي إلـى تحلـل الحـزب لأن الخلافـات والتعـارض فـي الرؤيـة مـع القيـادات العليـا للحـزب ينظـر إليهـا علـى أنهـا خلافـات مـع الجهـاز التنفيـذي للدولـة وكـذلك مـع مؤسسـة الرئاسـة نفسـها فـرئيس الجمهوريـة هـو نفسـه رئـيس الحـزب يتمتـع بـدور رئيسـي يمكنـه مـن حفـظ عمليـة التـوازن بـين التيـارات المختلفـة داخـل الحـزب والـتحكم فـي الخلافـات والانقسـامات بدرجـة مرضـية ولـذلك يبقـى للأصـوات المعارضـة داخـل الحـزب احتمـالان فقـط، فإنمـا أن يتركـوا الحـزب وهـذا يعنـي تـرك العمـل السياسـي كليـة أو تكـيفهم مـع الخـط السياسـي للقيـادات العليـا ولـنفس هـذه الأسـباب يظـل المعزولـون مـن الحـزب أو الـذين تكـروه بـرغبتهم علـى ولائهـم الظـاهري للحـزب ولرئيسـه وذلـك بالإضـافة إلـى تخـوفهم علـى مكاسبهم ومصالحهم الاقتصادية.

فـي مقابـل ذلـك يظهـر الخـلاف علنـاً بـين القيـادات والكـوادر الحزبيـة المتوسـطة وإن كانـت خلافـات مـن جـراء التنـافس علـى اخـتلال أدوار قياديـة في الحزب أو المجالس المحلية بالإضافة إلى بعض المكاسب الخاصة.

نتـائج تحليـل بيانـات جماعـات المناقشـة للمبحـوثين Gruppen diskussionen والملاحظـة بالمشـاركة أثنـاء التحضـير لانتخابـات المحليـات علـى مسـتوى المركـز والمحافظـة فـي دائرتـي مطـوبس وفـوه (يوليـو– أغسـطس) 1988م، نـوفمبر 1992م، وانتخابـات مجلـس الشـعب أكتـوبر– نـوفمبر 1990، تشـير إلـى أهـم الأسـباب التـي تكمـن وراء تلـك الاختلافـات والانقسـامات حيـث أن أغلبيـة المرشـحين بقـوائم الحـزب الـوطني تهـدد بالاسـتقالة فـي حالـة عـدم اختيارهـا وتكـون النتيجـة انضـمام عـدد كبيـر مـن القيـادات لأحـزاب أخـرى أو تغييـر ولائهـم مـن قيـادة حزبيـة لأخـرى داخـل الحـزب تبعـاً لكفـاءة هـذه القيـادات فـي تبـديل قـوائم المرشـحين أو تحقيـق رغبـاتهم، كمـا أن اختيـار القـوائم تحـددها مجموعـة كبيـرة مـن المصـالح والاعتبـارات السياسـية والتوازنـات وميكانيزمـات الشـللية (26)، ولهـذه الأسـباب يطلقـون علـى فتـرة مـا قبـل الانتخابـات بمواسـم الانشـقاقات بـين الكوادر الوسطى والدنيا في الحزب الوطني.

إلا أن مثـل هـذه المواسـم عـادة مـا تنتهـي بفـدرة انتقاليـة أخـرى تسـمى بموسـم المصـالحات التـي أضـحت مـن سـمات الثقافـة السياسـية لأحزابنـا فتنشـأ وظـائف قياديـة أخـرى لإرضـائهم أو يحصـلون علـى وعـود بضـمهم لقـوائم

انتخابات نقابية أو شعبية قادمة، وكثيراً ما تقام الموائد والحفلات لتحقيق المصالحة وهكذا على الطريقة التقليدية لريفنا المصرية تدار أزمة التماسك وتخطي التناقضات داخل الحزب الوطني وغيره من الأحزاب.

الخلافات والتناقضات في حزب الوفد يمكن رؤيتها من خلال محورين رئيسيين:

المحور الأول: تظهر مؤشرات خفية بين القيادات العليا التقليدية للحزب والقيادات الشابة وتدور الخلافات حول تعديل برامج الحزب فالقيادات الشابة تطالب في رؤاها بموقف اجتماعي أكثر إيجابية ملائمة للتغيرات الاجتماعية التي حدثت منذ ثورة يوليو1952م، إلا أن هذه الرؤية تقف أمامها رؤى الحرس القديم الصلة وبالتالي يتعلق تطور آليات الحزب للتكيف مع المستجدات الاجتماعية وقدرته على حسم التناقضات الداخلية ومدى المرونة التي يظهرها الجيل القديم.

المحور الثاني: الذي يفهم منه التناقضات والتوترات الداخلية لحزب الوفد يكمن في الإجراءات ووسائل إدارة الحزب وطريقة اختيار المرشحين وقياداته وتشكيل أجهزته ومما يؤيد بقاء الحرس القديم على رؤيته التقليدية عزل أعضاء الجيل الجديد الذين قبلوا تعيين رئيس الجمهورية لهم في مجلس الشعب نوفمبر 1999م.

هذا لا يمنع من وجود مقدرة نسبية للحزب وامتلاكه لآليات حسم الخلافات الداخلية أفضل بكثير من مثيلاتها في الحزب الوطني وتحقيق مقدرة نسبية على التماسك ولهذا استطاع الحزب من الحصول على 9% من الأصوات (35) مقعد في مجلس الشعب في انتخابات 1987م بالرغم من إنهاء التحالف مع جماعات الإسلام السياسي والإخوان المسلمين بالإضافة إلى النتائج الطيبة التي أحرزها في انتخابات المحليات1992م.

إشكالية بقاء حزب التجمع واستمراريته ما زالت تشغل حيزاً كبيراً على مائدة الحوار السياسي اليومي فالتساؤلات التي تطرح حول وجود أزمة بقاء أو تحليل حقيقي بعد أن تأسس حزب رسمي للناصريين وإذا ما تركته التيارات اليسارية الأخرى تعتبر من الموضوعات التي تشغل حيزاً في التحليلات السياسية إلا أن المؤشرات لا تؤيد هذه المقولات لأنها تتعارض مع الظروف الحقيقية للحزب وكذلك تاريخه، فحزب التجمع تغلب على صعوبات وأزمات عديدة وخاصة إنه يعمل تحت ظروف وشروط سياسية مغايرة للأحزاب الأخرى، فالحزب يكاد يكون مضطهداً بشدة من التحالف الإسلامي ومن الحزب الحاكم والجهاز التنفيذي وبخاصة الجهات الأمنية، كما أن الجهات الرسمية تقوم بالضغط على بعض قياداته وخاصة النقابيين منهم للتنازل عن العمل من خلال الحزب بالإضافة إلى الظروف والمحددات المعقدة تلك يتمتع الحزب بشكل تحالفي تكويني غاية في الحساسية فمع كل هذه المعوقات استطاع الحزب التغلب على التحديات الخارجية وتضميد مشكلاته الداخلية ولو مؤقتاً.

وبالرغم من بروز أزمات بين جناح القوميين واليساريين من آن لآخر ورفض كثير من القوميين الانخراط في نشاط الحزب وما حدث من خلافات حول جريدة الحزب وتأثير الشيوعيين عليها (أكتوبر- نوفمبر 1989) استطاع رئيس الحزب من إعادة التوازن ولو مرحلياً للحزب واحتفظ بشكل التحالف القديم.

يمكن هنا تقرير إن إشكالية الخلافات والتناقضات في حزبي العمل والأحرار قد تشكلت من خلال شروط التكيف التي أجرياها على هياكلها وبنائهما الحزبي، فالحزبان وجدا أنفسهما في أزمة بعد الخسارة الواضحة في انتخابات 1984م، فلم يحصلا على أي مقاعد في البرلمان ونتيجة لهذا الفشل الواضح في الانتخابات ظهر الحزبين وكأنهما هياكل خاوية بدون أجهزة أو تشكيلات أو أعضاء نشطة وكانت بالتالي فرصة لجماعات الإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين لملىء هذا الفراغ داخل الأحزاب.

إلا أن هذا التحالف صحابته إجراءات تكيفية داخلية كثيرة والتي أدت إلى انقسامات وتناقضات في الرؤية الفكرية بين الأجنحة المختلفة في الحزبين فقد تم عزل رؤساء تحرير الجرائد الحزبية وأتباعهم وتم تحييد الجناح الاشتراكي وبذلك ضمنت الجماعات الإسلامية اتجاهاً إسلامياً حاد النبرة في كتاباتهم ومعالجتهم للموضوعات السياسية والاجتماعية اليومية.

هـذا التنـاقض الفكـري ازداد حـدة حينمـا فشـل الجنـاح الاشـتراكي فـي تأسـيس حـزب تنبـع جـذوره ورؤيتـه السياسـية مـن أفكـار مصـر الفتـاة وبالتـالي انقسـم الحـزب إلـى جنـاحين قـويين تقاسـما احـتلال مبـاني الحـزب بـالقوة ومـا زالـت هـذه الإشـكالية تنظـر أمـام المحـاكم أحـد هـذه الأجنحـة والـذي يتمتـع برؤيـة سياسـية تحكـل الطـابع الأخلاقـي والإسـلامي يفضـل اسـتمرار التحـالف والعمـل مـع الإخـوان المسـلمين أمـا الجنـاح الثـاني فيريـد إجـراء إصـلاحات داخليـة متخـذاً أفكـار الاشـتراكية الإسـلامية لحـزب مصـر الفتـاة القـديم معيـاراً لـه، ومـع حـدة الخـلاف نجـح الجنـاح الاشـتراكي فـي دعـوى جمعيـة عموميـة غيـر عاديـة فـي أغسـطس 1989م إصـدار قـرارات تسـحب الثقـة مـن قيـادات الحـزب القديمـة وتشـكل قيـادات وأجهـزة جديـدة إلا أن هـذه القـرارات لـم تـر النور لعدم اعتراف رئيس الحزب إبراهيم شكري والقيادات القديمة بها.

فتصـاعدت أزمـة الخلافـات والانقسـامات وأدت إلـى مـا أشـرنا إليـه سـابقاً مـن احـتلال مبـاني الحـزب بـالقوة، وفـي سـياق تحليلنـا لمفهـوم التماسـك فـي الأحـزاب المصـرية فإننـا نـرى انقسـامات شـبيهة فـي حـزب الأحـرار وإن كانـت ليسـت بـنفس الحـدة إلا أنهـا أدت إلـى نفـس النتيجـة فانقسـم الحـزب إلـى تيار إسلامي وآخر ليبرالي.

وبـالرغم مـن أن الحـزبيين يمـران بأزمـة بنائيـة حقيقيـة تهـدد التماسـك والاسـتمرارية الحزبيـة لا نـرى أنـه يمكـن الحـديث عـن أزمـة وجـود أو تغيـر جـذري فـي الأحـزاب لأن ميكانزمـات الشخصـنة (الإدارة الفرديـة) تلعـب دوراً

كبيراً في عملية إعادة التوافق أو الاتفاق مع الأجنحة المختلفة أو البحث عن أشكال جديدة للتحالفات السياسية ونخرج بنتيجة هامة بالنسبة لمستقبل النظام السياسي في مصر وإن كانت جانبية في هذه القضية المطروحة بأنه قد يستطيع التيار الإسلامي في الحزبين بمساعدة عوامل داخلية مجتمعية وخارجية والمتحالفين معه من أحزاب ومؤسسات وتنظيمات سياسية من إحراز انتصارات سياسية قادمة ولكنها ستظل مؤقتة ومشروطة بالأسس والقواعد الديمقراطية المتبعة في النظام السياسي العام.

6- الأحزاب وأزمة الحوار السياسي

Krise des politischen Dialogs der agyptischren parteien

يعتبر مفهوم الحوار السياسي من أهم المفاهيم الحديثة في علم الاجتماع السياسي التي تستخدم كمدخل لدراسة النظم السياسية؛ فالحوار السياسي يعتبر أحد المعايير الهامة لدراسة أسلوب وتدابير النظام السياسي وصيغة التشارك الاجتماعي Sozialen Partenerschaft.

حيث إن مستوى الحوار السياسي بين الأحزاب المتنافسة وبين القوى الاجتماعية المشاركة تعكس مستوى ورشد النظام السياسي.

إلى أي مدى تقوم القيم الديمقراطية في نظام سياسي ومدى إمكانية تطبيقها؟ ما هو مستوى اللغة السياسية المستخدمة بين الأحزاب وكذلك بين الأحزاب والحكومة؟ يمكن الإجابة على تلك التساؤلات في سياق دراسة أسلوب العمل والتدابير الحزبية وكذلك القواعد والنظم السياسية

المنظمة له، لأن الحزب الذي تسوده آليات الديمقراطية يجب أن يكون أولا قادراً على حسم الخلافات الداخلية وتخطيها، وكذلك حل الاختلافات مع المصالح والاهتمامات المعارضة له بالطريقة السلمية، وفقاً لأسلوب منظم له قواعد محددة.

نتائج تحليل البناء الداخلي للأحزاب كما سبقت الإشارة إليه وكذلك الكم المتوافر من الدراسات الميدانية والتاريخية يظهر بوضوح غياب أسلوب العمل الديمقراطي وكذلك غياب احترام القواعد المنظمة لسير العمل الديمقراطي سواء داخل الأحزاب المصرية أو فيما بينها، وهذا ما دفعنا إلى دراسة النظام الحزبي من زاوية الحوار السياسي، حتى يمكننا إلقاء الضوء على التأكيد أو نفي بعض المقولات التي نستخلصها وفهم خلفيات الأزمة من جوانبها المتعددة.

بالرغم من وجود طرق متعددة لدراسة الحوار السياسي الحزبي، إلا أنها لا تخرج عن دراسة النقاط الرئيسية الإجرائية التالية والتي سنحاول التركيز عليها في دراسة تلك الظاهرة.

1- وسائل الاتصال الجماهيري الحزبي- وهنا يمكننا فقط التركيز على الصحف الحزبية بصفة خاصة نظراً لانحسار دور وسائل الإعلام المرئي للمعارضة السياسية.

2- الاجتماعات العامة، المظاهرات، المؤتمرات، أو الجمعية العمومية للحزب.

3- النشاطات البرلمانية والقضايا المستثارة في الأحزاب.

باستثناء دراسة وحيدة لمركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية في إطار التقرير الاستراتيجي العربي المستوى، لا توجد دراسات ميدانية لتحليل مضمون الصحف الحزبية لاستخلاص مستوى الحوار السياسي بين القوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي المصري.

يعتبر تحليل مضمون الصحف الحزبية هاما لفهم توجيهات الحزب ومستوى حواره وهذا له ما يبرره من أسباب موضوعية، أهمها أن الصحف الحزبية تعتبر وسيلة الاتصال الجماهيري الوحيدة في الحزب، وخاصة في ظل تحكم الحزب الوطني في الإذاعة. والتلفزيون وما يسمى بالجرائد القومية واسعة الانتشار، ثم أنه لا توجد هناك حدود واضحة بين الحزب وصحيفته كأحد أجهزته وأدواته.

فرئيس الحزب هو نفسه رئيس الصحيفة كما أن قيادات الحزب العليا Top Elite der Parteien يعبرون عن رؤيتهم وتوجيهات الحزب السياسية بصفة منتظمة تجاه المواقف والأحداث السياسية اليومية، وبالتالي قد يوفر تحليل مضمون الجرائد الحزبية مؤشرات هامة لمستوى الحوار السياسي.

في الفقرات القادمة ملخص لتحليل المحتوى لعينة عشوائية من جرائد المعارضة (من يونيو 1990م إلى يونيو 1993م) عبارة عن كل مقالات الافتتاح الرئيسة والربورتاج (التحقيق) الرئيسي، والكاريكاتير السياسي عن طريق إجراءات التقنية لطريقة تحليل المضمون أمكن استخلاص النتائج التالية:

بداية يطرح تساؤل في هذا السياق، ما هي الجرائد التي ت مثل الأحزاب المختلفة وإلى أي مدى يمكن لجرائد الأحزاب التأثير في البنيان السياسي العام.

بالنسبة للحزب الوطني لا تعتبر جريدة مايو وسيلة الاتصال الجماهيري الوحيدة فهو يتحكم في الجرائد القومية بخلاف الإذاعة المرئية والمسموعة اللذان يعبران عن رؤية الحزب... ويبقى لمايو محاولة تفنيد مقولات أحزاب المعارضة والدفاع عن مواقف الحكومة. ويضاف إلى ذلك وجود مجلات إقليمية في عواصم الأقاليم وإن كانت تعبر عن رؤية الجهاز البيروقراطي والإداري في الإقليم إلا أنها في النهاية تخضع لتوجهات قيادات الحزب في المحافظة.

في مقابل ذلك يمتلك حزب العمل جريدة أسبوعية واحدة تعبر عن آراء الجناح الإسلامي في الحزب... فجريدة الشعب وسيلة الاتصال الوحيدة، لا تعبر عن الجناح الاشتراكي وإن كان الجناح الاشتراكي يعبر عن آرائه واتجاهاته في كثير من الجرائد ذات الانتماءات المختلفة.

أما حزب الوفد فيرصد له نجاحات في مجال الاتصال الجماهيري، حيث أن جريدة الوفد يومية وواسعة الانتشار بالإضافة إلى جريدتين أسبوعيتين في بورسعيد والإسكندرية على المستوى المحلي، أما حزب التجمع فيملك الصحيفة الأسبوعية (الأهالي) بالإضافة إلى العديد من الدوريات والنشرات الشهرية والفصلية؛ فالحزب يمتلك موارد بشرية من المثقفين الخبراء ذات الانتماءات اليسارية والتي تنعكس كتاباتهم على جدية الحوار وحيوية الموضوعات التي تتناولها صحفهم.

أمـا حـزب الأحـرار فلـه أربـع جرائـد ومجـلات أسـبوعية وهـي الأحـرار، الحقيقـة، شـباب الأحـرار، والنـور، بالإضـافة إلـى المجـلات الأسبوعية التي يمتلكها أعضاء الحزب من الإسلاميين.

يلاحـظ مـن نتـائج تصـنيف البيانـات التحليليـة لمضـمون مقـالات العينـة، أن أهـم المجـالات التـي ركـزت عليهـا اهتمامـات الجرائـد الحزبيـة ثـلاث قضـايا، وإن هنـاك اختلافـا جوهريـاً فـي طريقـة إعـداد الأخبـار بـين الصـحف الحزبية والقومية.

بالنسـبة لأولويـة قضـايا المجتمـع المطروحـة فـي الصـحف تشـير دراسـة مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية إلـى القضـايا الاقتصـادية ومشـاكل الإصـلاح الاقتصـادية.. فقـد أوضـحت الدراسـات التـي أجريـت 1989 علـى 2504 وحـدة معالجـة Items (كانـت كلهـا عبـارة عـن مقـالات أو تحقيقـات) أولويـة فائقـة للقضـايا الاقتصـادية حيـث بلغـت جملـة المعالجـات 1263 معالجـة، أمـا القضـايا الاجتماعيـة فقـد حصـلت علـى 727 وكانـت فـي المرتبـة الثانيـة، أمـا قضـايا الإصـلاح السياسـي فحصـلت علـى 514 تكـرار، هـذه الإحصـائيات والبيانـات تظهـر لنـا الخـط العـام لترتيـب القضـايا العامـة فـي المعالجـات الصـحفية والاهتمـام العـام بهـا، ولكنهـا بـدون شك لم تظهر نوعية المحتوى التحليلي الخاص بالجرائد منفردة.

على العكس من هذه الأولويات تطرح نتائج دراستنا لتحليل المضمون ترتيباً مغايراً تماماً سواء في ترتيب القضايا العامة أو محتوى وخصوصية المعالجة فعلى قمة المعالجات الصحفية ومطالب المعارضة تتربع القضايا السياسية وخاصة الإصلاح السياسي وقضايا الحريات العامة بـ (85) وحدة معالجة من 176 مجموعة الوحدات الكلية. وتمثل الاقتصادية القضايا المرتبة الثانية (62) وحدة معالجة بينما القضايا الاجتماعية تمثل المرتبة الثالثة بـ (29) معالجة صحفية.

من ناحية أخرى يمكن فهم الفروق بين الدراستين في ضوء تقنية اختيار العينة ومصادرها فدراسة مركز الأهرام وضعت الصحف القومية في المرتبة الأولى (على أساس نسبة التوزيع) أثناء أخذ العينة، والتي تركز في العامة على تحليلات القضايا والحوادث الاجتماعية والفردية ونظراً لتبعية الصحف القومية للحزب الحاكم فإنها تعالج القضايا السياسية حسب أولويات رؤية الحكومة وتدافع عنها (بعض النظر عن بعض الكتاب المستقلين) ولهذا السبب اقتصرت دراسة تحليل المضمون في دراستنا على الصحف الحزبية حتى يمكننا فهم أولوية تناول القضايا المختلفة ومرتكزات الأحزاب.

ويمكن القول رغم الاختلافات في ترتيب القضايا والمحتويات وكذلك طريقة التحليل بين الدراستين، فقد تتفق الدراستان في كثير من الاستنتاجات... لو اقتصرت العينة على الصحف الحزبية في دراسة مركز الأهرام.

وفي الصفحات القادمة سوف نستعرض ملخصا سريعاً لأهم نتائج تحليل المضمون مرتباً حسب الموضوعات الرئيسية في التصور العام للتحليل:

1- بالنسبة للمجال السياسي فكانت أهم القضايا التي شغلت أحزاب المعارضة هي قضية تحديد قوانين الطوارئ التي احتلت وضع متقدم في جدول أعمال المعارضة المصرية في السنوات السابقة، أما قضية العلاقة غير المتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتأثيرها على التزام مصر في الصراع العربي الإسرائيلي فكانت أهم قضايا السياسة الخارجية التي شغلت تحليلات الأحزاب ورؤاها الفكرية فاحتلت 36 وحدة معالجة من 85 وحدة متكررة في القضايا السياسية إلا أن هناك تباينا واضحاً في سياق حيثيات التبريرات والحجج، وقد يفهم هذا التباين في موقف الأحزاب إلى اختلاف الرؤية الأيديولوجية والخلفيات الاجتماعية؛ فحزب الوفد والتجمع انتقدا إجراءات وقوانين الطوارئ، وأظهرت أولويات المعالجة التحليلية لديهم التناقص بين أقوال القيادة السياسية عن تعميق الديمقراطية وما يطبق من سياسات وتدابير يومية. فالقوانين الاستثنائية من وجهة نظرها تعتبر تراجعا عما يسمى بعمليات التحول الحذر نحو الليبرالية السياسية، ويعتبرونها إحدى سمات "اليد الحديدية للحزب الحاكم"، ومن هذا المنطلق بينت حيثيات رفضهم للحوار الوطني مع الحزب الوطني الديمقراطي في السنوات الثلاث الماضية، وإن كان هناك بذرة أمل في فتح ملف قضايا الحوار الوطني بين الأحزاب المصرية في أوائل 1992م.

وبالرغم من رفض حزب الأحرار لقوانين الطوارئ إلا أنه يرى أن الحوار الوطني بين كل القوى الوطنية بما فيهم الحزب الوطني ضروري في المرحلة التي مر بها النظام السياسي المصري الآن.

أما جريدة حزب العمل تسوق حيثيات رفضها وإدانتها لقوانين الطوارئ بطريقة مغايرة تماما فهذه القوانين- وفقاً لوجهة نظر حزب العمل- وجهت في المقام الأول ضد قوى التيار الإسلامي نظراً لأن الحزب الوطني يخشى تنامي حركة تعد الإسلامي السياسي فهو يحاول تحت مظلة هذه القوانين الإجهاز على جماعات المعارضة الإسلامية.

أما الجرائد الرسمية (القومية) وجريدة الحزب الوطني فدافعت بحماس عن الإجراءات والتدابير الأمنية وقوانين الطوارئ مدعمة وجهة نظرها، بأن ذلك هو الطريق الوحيد لمكافحة مافيا المخدرات والمتطرفين الدينين والمحافظة على النظام العام.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتفق الرؤى التحليلية لصحف حزب العمل وحزب التجمع، فبالرغم من إدانتهم لما يسمونهم بالسلام المشروط وعلاقة التبعية في السياسة الخارجية وتأثير ذلك على دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي وحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة، ينطلق كل حزب منهم من خلفية سياسية مختلفة، فبينما ينطلق حزب التجمع من الخلفية الأيدولوجية القومية العربية لمشروع ناصر السياسي وخليط من المواقف

السياسية لشتات اليسار المصري، ينطلق حزب العمل من أبعاد إسلامية أخلاقية وخليط من مبادئ الاشتراكية والقومية العربية (أو ما يطلق عليها بالاشتراكية الإسلامية)، في مقابل ذلك لا يوجد اهتمام مناسب بعلاقة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية في معالجات وتحليلات صحف حزب الوفد والأحرار: ولكنه كيفية الأحزاب يرفضون كل أشكال التعاون مع إسرائيل قبل أن تحل القضية الفلسطينية.

القضية التي تشغل حولها حدة الخلافات في معالجات الصحف الحزبية وتتفاوت رؤية القيادات الحزبية بشأنها هي موقف الأحزاب من ثورة يوليو، فبينما لا يزال حزباً العمل والأحرار يقتصران على بعض النظام: ينتقد حزب الوفد بشدة ثورة يوليو ويركز خبراؤه السياسيين ومؤرخيه على سلبيات التحول السياسي في عهد ناصر وما اعتادت على تسميته (بالأيام السوداء في تاريخ مصر)- أما جريدة حزب التجمع تعكس دفاعاً مستميتاً عن ثورة يوليو وما تسميه بالإنجازات الاجتماعية ومكاسب العمال والفلاحين مع إدانتهم لمواقف الوفد واتهامه برغبته في عودة مصر لعهد الإقطاع الوفدي القديم.

حول تيارات الإسلام السياسي ومجموعات المتطرفين لا توجد نتائج تتمتع بمصداقية في العينة العشوائية إلا أنه يمكن من خلال استخدام أدوات ومصادر ميدانية أخرى تقرير أن الجرائد الحزبية تطالب بحوار ديمقراطي مع هذه الجماعات والبحث عن حلول سلمية جذرية للتناقض السياسي الذي نشا من إبعاد قوى اجتماعية كثيرة عن المشاركة المشروعة المنظمة في سياق النظام السياسي.

وتشترك الأحزاب جميعها (مع اختلاف الأهداف وتكتيك العمل السياسي) في إدانة استخدام العنف والضبط القهري ضد هذه الجماعات: وإن كان حزب التجمع له وجهة نظر أخرى بإدانته للجماعات الإسلامية أو ما يطلق عليه بطليعة الإسلام السياسي في الجامعات وخاصة جامعات الصعيد لاستخدام العنف كوسيلة لتنفيذ مطالبهم وفرض آرائهم بالقوة على التيارات السياسية الأخرى، على عكس الجرائد الحزبية يتسم موقف ما يسمى بالجرائد القومية بالتحيز ضدهم في محاولة لإقناع الرأي العام بخطورة هذه التيارات وضرورة وجود قوانين الطوارئ لمواجهتها.

2- في المجال الاقتصادي: توجد ثلاث قضايا تشغل المحللين وتعتبر العامل المشترك لردود أفعال قادة وكوادر الأحزاب هذه القضايا هي- إشكالية شركات توظيف الأموال، الارتفاع المستمر للأسعار، وإصلاح القطاع العام.

قضية ارتفاع الأسعار حصلت على 32 وحدة معالجة من 62 مجموع وحدات المعالجة التي حصلت عليها قضايا المجال الاقتصادي في العينة المختارة- وبذلك تظهر بوضوح أولوية هذه القضية في المجال الاقتصادي بصفة عامة.

فالجرائد القومية تلقى أسباب ارتفاع الأسعار على النظام الاقتصادي العالمي والعوامل الخارجية اللإرادية بالنسبة للحكومة بالإضافة إلى قلة الموارد المتاحة في مصر وبالتالي طالبت الشعب بتحمل مزيد من

المطويات والتبعات حتى تنتهي هذه الأزمة بعكس هذا التفسير تذهب الجرائد الحزبية إلى أن أسباب ارتفاع الأسعار يعود وبالدرجة الأولى إلى خطأ في البرنامج الذي تتبعه الحكومة وكيفية تنفيذه بالإضافة إلى الفساد الإداري المتفشي والتناقض بين البرامج المقترحة وآلية التنفيذ..... إلخ.

أما قضية شركات توظيف الأموال: فاحتلت المركز الثاني من حيث الأهمية في المجال الاقتصادي وتظهر في نفس الوقت اختلاف الرؤية الحزبية ومدى إمكانية استخدام الدين كأداة أيدولوجية لكسب تعاطف جماهيري ومؤيدين للأحزاب.

فبينما تؤيد وتبرر الجرائد القومية- باستثناء بعض التحليلات الفردية- رؤية الحكومة التدابير التي اتخذت ضد هذه الشركات، وبالتالي نجد تأرجح التحليلات والمعالجات حسب تغيرات موقف الحكومة غير الثابت، ولذا لا توجد مصداقية لموضوعية المعالجة أو وضوح للرؤية الفكرية التي تلتزم بها. تشترك أحزاب المعارضة في تفسيرها لازمة شركات توظيف الأموال بغياب القواعد المنظمة لعمليات الاستثمار بصفة عامة والإجراءات والتدابير الحكومية التي تحمي حقوق المودعين بصفة خاصة.

وحزب الوفد والأحرار يذهبان إلى أن الإجراءات المتخذة ضد شركات توظيف ما هي إلا عودة عن الخطوات الليبرالية التي بدأ بها النظام.

أما جريدة الشعب فتذهب في دفاعها عن شركات التوظيف إلى بعد أخرى وتحاول كشف ما وراء القرار السياسي والتدابير المتخذة ضده هذه الشركات لضغوط غربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي؛ لرغبتهما في مكافحة وتحجيم حركة الإسلام السياسي، أما حزب التجمع فيقرر في رؤيته لأزمة شركات توظيف الأموال بأنها جزء لا يتجزأ من إفرازات النظام الرأسمالي العالمي وبالتالي فهي أحد مساوئه، التي نبهوا وحذروا من نتائجها، وطالبوا بإجراءات أكثر حسنا لتحديد وتهميش النشاط الاقتصادي لهم، وخاصة رؤية الجريدة لهذه الشركات تتعدى الجانب الاقتصادي على الجانب السياسي واستقرار النظام بل تغييره جذرياً إذا ما نشطت هذه الشركات في مساندة جماعات الإسلام السياسي.

أما القضية الثالثة التي كانت محورا لمعالجات في العينة العشوائية فهي إشكالية القطاع العام فتشترك الآراء على أهميتها إلا أن هناك رؤية مختلفة حول حدود وظيفته وحجمه نلخصها في الآتي:

أ- جريدتي الأهالي والشعب يشتركان في رؤية فكرية واحدة بخصوص القطاع العام وإن كان هناك اختلاف نسبي حول وظيفته- بداية يقرران أن التخطيط هو الشرط الأساسي لتنمية مستقلة وعادلة للمجتمع وبالتالي يرون في القطاع العام قاعدة للتنمية المستقلة بل يرون فيه محدودات الأمان الوحيدة للغالبية من الشعب التي تعيش تحت خط الفقر..... ومن هنا يرون احتمال حل مشكلات القطاع العام دون تغيير جذري في وظائفه أو بنائه الهيكلي.

ب- جريدة الوفد يرى في القطاع الخاص البديل الوحيد لتنمية اقتصادية سريعة، إلا أنه لم يحدد هوية هذه التنمية أو ما هي الشرائح الاجتماعية التي تتحمل تكاليف هذا التحول السريع ويقرر هنا الوفد بأن القطاع العام بكل ما يتضمنه من متغيرات لا يستطيع القيام بدور فاعل في التنمية ويجب إعطاء القطاع الخاص الفرصة كافية بالإضافة إلى تسهيلات انتمائية ليحتل مكانته.

ج- الحزب الوطني وحزب الأحرار يذهبان برؤيتهما في هذه القضية بأن كلا من القطاع العام والخاص ضروريان لاقتصاد قومي وتنمية اجتماعية شاملة للمجتمع. إلا أن حزب الأحرار لا يرى في القوانين الحالية أرضية مناسبة لذلك ويطالب بمراجعة القوانين الموجودة لتتيح انفراجا هيكليا ومشاركة حقيقية للقطاع الخاص.

3- في المجال الاجتماعي الإفرازات الاجتماعية غير المرغوبة تتربع قضية الفساد بمختلف صورة على قمة اهتمام ومعالجات الجرائد الحزبية، وباهتمام أقل بكثير تتبعها معالجة قضية البطالة وإدمان المخدرات.

ومشكلات وقضايا (الصحة والتعليم والانفجار السكاني) تحظى باهتمامات ضعيفة من صحف المعارضة، وإن كان هناك ما يبررها فالأحزاب المعارضة لا تريد الدخول في قضايا قد لا تتفق رؤاها مع الرأي العام بشأنها.

أمـا عـن سـمة الحـوار السياسـي للأحـزاب المصـرية فـيمكن تقـديم تلخـيص لهـا فـي إطـار التحلـيلات والمعالجـات الهامـة فـي الصـحف الحزبيـة والتي استنتجت من العينة المختارة في النقاط الرئيسية التالية:

1- مستوى لغـة الحـوار السياسـي بـين الأحـزاب سـواء كـانوا أحـزاب المعارضـة أو الحكومـة منحـدراً جـداً.... إنهـا ظـاهرة التعصـب الحزبـي Parteifanatiker تحـددت ملامحهـا مـن خـلال عـدم الاكتـراث بالمفـاهيم والعبـارات المسـتخدمة (عبـارات تظهـر العصـبية السياسـية Agressivitat فسـاد، احتكـار، قـذف) وخلقـت ظروفـاً سياسـية غيـر سـوية Politischeklima تسـببت فـي بلـورة مـا يمكـن تسـميته "بأزمـة ثقـة" عـدم ثقـة متبـادل بـين حـزب الحكومـة وأحـزاب المعارضـة، فحـزب الحكومـة يرمـى أحـزاب المعارضـة الدموجوجيـة Demagogen والذاتيـة... إلـخ وفـي المقابـل تـدين أحـزاب المعارضـة حـزب الحكومـة بمحاولـة الهيمنـة والسـيطرة علـى النظـام والفسـاد المستشـري والطـابع الديكتاتوري للنظام السياسي.

هـذه اللغـة السياسـية التـي لا تتصـف بالدقـة أو الموضـوعية تقودنـا إلـى أزمـة ثقـة لـيس فقـط بـين الأحـزاب كمـا سـبقت الإشـارة إليهـا ولكـن بـين الشـعب والنظـام السياسـي كلـه بمـا فيـه أحـزاب المعارضـة فـأفراد المجتمـع ينظـرون لهـذه الاختلافـات وكأنهـا مصـالح شخصـية فرديـة خاصـة وليسـت اختلافا حول المصالح القومية العليا.

1- لا تعكس أولويات القضايا المثارة على صفحات الجرائد وداخل الأحزاب أهمية هذه المشاكل لعملية إعادة الهيكلية وتأسيس نظام ديمقراطي (قوانين الطوارئ الحقوق السياسية للمواطنين- الأزمة الاقتصادية) بل تظهر مساحة كبيرة من تسيس هذه المشكلات واستثمارها إعلامياً- ولهم في ذلك وجهات نظر- إلا أن ذلك لم يلق أثرا في جذب انتباه أو خلق مؤيدين فاعلين ونشطين للأحزاب المعارضة التكيف وإعادة النظر في أسلوبها في إدارة العمل السياسي حتى يمكنها كسب ثقة المواطنين، أم ستتحول الفئات النشطة سياسياً لصالح الجماعات الراديكالية من الإسلام السياسي.

2- إذا حاول الباحث عقد مقارنة بين برامج الأحزاب وأيدولوجيتها السياسية مع رؤيتها وسلوكياتها وتفاعلها مع القضايا اليومية، يمكن بسهولة تقرير الاختلاف والتناقض الواضح، هذا ما يمكن تسميته بعدم الاستقرار في الرؤية الفكرية أو الأيديولوجيا الحزبية.

ففي المعالجات والتحليلات الصحفية وكذلك ردود أفعال القيادات الحزبية القدر الضئيل حول المشكلات السكانية.... إلخ فعلى الرغم من أن الانفجار السكاني على قمة مشكلات مصر لا توجد معالجات حقيقية تبحث جوانب الموضوع وتتفاعل مع الرأي العام أو تدخل في حوار سياسي موضوعي حول القضايا الملحة تلاشيا لأي مواجهة قد تختلف مع الرأي العام أو جماعات الإسلام السياسي.

1- يلاحظ من نتائج تحليل مضمون العينة العشوائية أن الطبقات والشرائح الاجتماعية الدنيا (صغار الفلاحين والمزارعين، العمل، صغار الموظفين) يستغلون سياسياً من الأحزاب في كل المناسبات وعلى كافة المستويات. وفي هذا الشأن توجد فروق شاسعة، بينما تحاول الأحزاب الترويج لها في برامجها وتصريحاتها وسلوكها وما تقوم بتنفيذه، فهي تهمل قضايا التفاوت الاجتماعي الصارخ ومشكلات الطبقات الهامشية في المجتمع.

كل هذه العوامل المشار إليها سابقاً تؤثر سلبياً وبنسب متفاوتة على عملية التطور الديمقراطي والتحول نحو الليبرالية السياسية تلك والتي تعتبر في وضع استاتيكي منذ فترة غير قصيرة.

المراجع

1- علي الدين جلال وآخرون، التطور الديمقراطي في مصر – قضايا ومناقشات القاهرة مكتبة نهضة الشرق عام 1981م.

2- قارن المرجع السابق، ص 133.

3- حول مفهوم طبقة الدولة وأزمة الصفوة يمكن الرجوع لهارت موت اليزهانز في:

- Hartmnt Elesemhans: Staatstatiegkeiten und Staatsklasse in Entwicklungslandern, Munchen- Zurich in pipers 198.
- Hartmnt Elesenhans: Ungleichheit untereniwicklung, staat wirtschaft in der unterntwicklten welt, scheindele verlag, Rhcintetten 1977.

4- علي الدين هلال وآخرون: مصر وتحديات التسعينيات "إهمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية: العنف السياسي في مصر بين احتمالات الاستيعاب وإمكانية المواجهة، الناشر: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991م.

- سعد الدين إبراهيم "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1987م.

5- Hartifiel Gunter und K. Hillmann: Wortbuch der sozilogie Kroner velag stuttgrat, 1982.

6- Barnhard schafers (Hrag): grundbegriffe der sociologie UTB Leske 1986.

7- Haritfiel Gunter Ibid, pp. 572. 573.

8- حول استخدام هذا الاتجاه يمكن الرجوع إلى:

- Reinhold Roth, parteien, parteien System in: W. Mickel (Hersg) Hanjlexikon zur politikw issensechaft Bonn 1986.

9- لمزيد من التفاصيل حول الصور هينتجتون يمكن الرجوع إلى:

- S.p Huntigtion Politishe Entwicklungung politischer verfall in: Junikle (ed) politische systemkrisen, koln, Berlin 1973.
- S.p Huntigtion: Political order in societies, New Gaven 1969 p. 194.
- S.p Huntigtion: Democratization in the late Twentieth Century University of Oklahoma press: Normal press: Norman and London.
- Bassam TIBI: Schwache institutionalisierung "als fall Agypten in: verfassung und Recht in ubersse I, Quartal 1980.

صدرت له ترجمة عربية قام بها عبد الوهاب علوي القاهرة عن دار سعاد الصباح للنشر 1993م.

10- Bassam TIBI Ibid, pp. 8.
11- S.p Huntigtion: Politische Entwicklung- Ibid.
12- Bassam TIBI Ibid, pp. 10.
13- Peter Pawelka: Herrschaft und entwicklung in nahen Osten Agypten UTB MULLER 1985. S. 27.

14- بالإضافة للأعمال السابق الإشارة إليها لتعتبر المؤلفات التالية من أهم الكتابات المتخصصة في دراسة النظام السياسي المصري.

- Buttner Friedman: political stability within stable institutions, the retraditionalzation of Egypts policy, in orient Leverkusen, 20 (1979).
- Buttner Veronika, und Friedman.
- Landeranalyse in Handbuch der Dretten welt Band 6. Nordafrika und Nahen ostem, Nohlem nuschler, Hoffmamm and compe velag 1983.
- Clement Heary Moore: Authoritanlen palities in unicoeparted Society: the case of nassers Egypt in Comparative politics 6(1973/ 74).
- Robert Speingborg: patterns of Association in the Egyptian political Elite in: George lenczowki (ed) Political Eliters is the middle East Washington 1975.
- Cf, Rene Lemarchand and keith legy: political Clientism and Development A preliminary Analyse in comparative polities 4 (1977)
- Bassam TIBI: Die weiderentdekung der agyptische-National Kulturellen identitat unter Sadat in: orient Leverkusen opladen 19 (spt) 1978/3.
- Warenury, john: Egypt the wage of dependency ODSF. 1976.
- Vatikiotis, panavitotis: Nasser und his feneration London 1978.
- R. Hrarr Dekmejian: patterns of political leadership Egypt Isreal, Lebanon New York state Univ of New York pr. 1975.

- Robert springborg: family power and politics in Egypt Sayed Bey Marei his clan, clients, uni of Pennsylvania pr 1982.

15- Kramer Gurden Ibidi, S. 132.

16–حول نشأة الأحزاب السياسية والاتجاهات الحزبية قارن: السيد يس وآخرون: تحليل انتخابات 1984 صادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 1986م.

17–السيد يس وآخرون: المرجع السابق ص 21.

18- Peter pawelka Ibidi pp. 51.

19- Kramer Gurden, Die wahlzum agyptischen abgeortentem haus Von mai 1984 parteien, wahlprogramm und Ergebniss in: Orient jahrgang 1984 BRD.

20- Kramer Gurden: Ibidi, Helf 3.

21- S.p Huntigtion: politischen Entwickung und politischer verfall in 1973.

22–قارن التقارير الاستراتيجية العربي لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من 1985– 1992م للوقوف على الأحداث التاريخية لتفاعل الأحزاب في الفترة الماضية وكذلك.

- علي الدين هلال وآخرون: تحليل السياسة العامة المصرية القاهرة 1988م.
- علي الدين هلال وآخرون: مصر وتحديات التسعينيات مركز الدراسات السياسية جامعة القاهرة 1991م.

23- S.p Huntigtion Ibid, S18.

24- Hartfiel Gunter und K. Hillmann, worterbuch der soziologie knoner verlag Stuttgart 1982.
25- Bassam TIBI Ibid, pp. 13.
26-حـــول مفهـــوم "الشـــللية" Shlalism فـــي السياســـة المصـــرية، مفهـــوم "الدفعة" Dwfa قارن:
- Robert Springborg: patterns of Association in the Egyptian political Elite in George Lenczowki ed. Polities in the Middle East, Washington 1975.
- Robert Springborg: family, power and politics in Egypt sayed Bey Marei, his clan clients Uni of Pennsylvania pr. 1982.
27-حول نتائج انتخابات 1987 قارن.
28-علـــي أمـــين درغـــام: فـــي علـــي الـــدين هـــلال تحليـــل السياســـة العامـــة المصرية القاهرة 1988م.

الفصل السادس

الحراك السياسي الحزبي بعد ثورة يناير 2011م

مقدمة:

تأتي ضرورة تطوير الأحزاب من حيث الفكر والبناء والأداء والممارسة في كونها شروط موضوعية حتمية لتطوير النظم السياسية في أي مجتمع لتكون قادرة على التعامل مع كافة المتغيرات والمستجدات بالكفاءة والفاعلية لتحقيق الاستقرار السياسي، وتلك حقيقة تؤكدها خبرة المجتمعات الديمقراطية ، فقد لعبت الأحزاب دورا هاما في تطوير النظم السياسية ومواجهة الأزمات المجتمعية على كافة الأصعدة والمستويات .

ورغم تباين رؤى الباحثين حول واقع العمل الحزبي في الحقب الماضية، تلك التي أعقبت إجراءات التحول السياسي تجاه الليبرالية السياسية منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى قبل تحولات ثورتي يناير– ويونيو ، وفقا للتوجهات الفكرية أو المناهج البحثية المستخدمة ، إلا أن هناك توافق حول وجود خلل في بنى ووظيفة الأحزاب السياسية المصرية دون استثناء، مما أبطأ عمليات التحول الديمقراطي وأسس تحديا جوهريا لتطوير النظام الحزبي، كان سببا في انغلاق النظام وتحول المطالبات نحو الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ، تلك التي أودت بالنظام وأحدثت زلزال التحولات السياسية التي شهدتها مصر غداة ثورتي يناير – يونيو .

إنه وفقا لطبيعة ومحددات التحولات السياسية السريعة فهي تعد فترات تغيير عنيف وجوهري في المجتمع ، فسقطت خلالها أعراف وتقاليد كانت مستقرة لحقب طويلة، ووجد خلالها الفاعلون الرئسيون أنفسهم وكأنهم أمام قواعد جديدة تماما للعملية السياسية، قد لا يملكون أدوات أو مهارات التعامل معها ، حيث أظهرت تلك الفترة هشاشة التنظيمات السياسية وإعلاء قيمة الأشخاص على التنظيمات وأضحت طبيعة الحياة السياسية واستمرارها بشكل عام في المجتمع على المحك .

لقد شكلت صيرورة التحولات السياسية والمجتمعية تلك مشهدا مثيرا للتأمل والتحليل، أن تقود ثورة أظهرت شدة هشاشة وانحسار دور الأحزاب السياسية إلى الإقبال المتنامي لتأسيس أحزاب جديدة بلغت أكثر من مائة وثلاثة حزب خلال العام الأول .

ورغم الزيادة المطردة لتأسيس الأحزاب الجديدة ، لم يرافقها زيادة حيوية دينامية الحياة الحزبية، حيث أظهرت الأحداث قصور في أداء الأحزاب سواء في تفاعلها مع

قضـايا المجتمـع وأزماتـه أو قـدرتها علـى اسـتقطاب شـرائح وفئـات منتمـين أو متعـاطفين معها، يرصد ذلك حقيقة أن أقل من 3% من المصريين ينتمون أو لديهم النية للانتماء للأحزاب سياسية.

إن ثمـة مؤشـرات لإمكانيـة لعـب المـال السياسـي دورا حاسـما فـي الاسـتحقاقات الانتخابية البرلمانية ، فقد اعتبره كثير من المراقبين أبرز العوامل التي أثرت على العملية الانتخابية في دولة تشهد ارتفاعا في معدلات الفقر والبطالة وضعف بنى وأداء الأحزاب ، مما فرض تساؤلات حول حدود تأثير توظيف المال السياسي على السلوك السياسي والتصويتي للأحزاب المصرية في حقبة ما بعد ثورة 25 يناير .

أولا : أهمية وأهداف الدراسة

ترتيبا على ماسبق ، جاءت أهمية دراسة وتحليل واقع ومستقل الأحزاب السياسية الجديدة ومسار تطورها ، حيث صاغت نموذجا جديدا للخريطة الحزبية ، ثم توظيف المال السياسي بكثافة في العمل الحزبي، وتصارعت فواعل ومصالح متضاربة لامتلاك القدرة على صياغة القرار السياسي مستقبلا، وقوض ثالوث المال السياسي والأحزاب والإعلام فرصة بناء نظام حزبي ديمقراطي، يستحقه بجدارة شعب قام بثورتين ، متخلصا من الاستبداد السياسي والهوس الديني .

ووفقا لهذا الفهم ، تستهدف الدراسة محاولة الكشف عن تأثير عملية توظيف المال السياسي على واقع الأحزاب السياسية الجديدة ومسار تطورها في إطار تحليل معوقات تطوير تلك الأحزاب ، إضافة إلى مستقبل الأداء الحزبي في سياق صراع القوى والمصالح والفواعل الجديدة في مرحلة التحول السياسي بعد ثورة يناير وثقافة سياسية تقليدية ، ساهم في تأزمها أبعادا إقليمية ودولية .

1– اهتمام الدراسة بالحزب كوحدة تنظيم سياسي – مؤسسة سياسية– ويمكن دراسته هنا في سياق المعايير التقويمية " **لصموئيل هينتجتون** " كمؤشرات لرصد وتحليل البناء والأداء الحزبي ، تلك التي تمثل قدرة ومستوى الحزب على التكيف " التوافق " ، درجة ومستوى التنظيم ، مستوى الاستقلالية ، والتماسك ، ويمكن إضافة معياري القاعدة الجماهيرية ، ومستوى وقدرة الحزب على الحوار وبناء التحالفات .

2– الكشف عن تأثير الظرفية التاريخية في سياق التحولات السياسية والاجتماعية غداة الثورة .

3– الكشف عن البعد الإقليمي والدولي وصراع المصالح الإقليمية وتحالفاتها الداخلية ومدى تأثيرها على الحياة الحزبية .

4– الاهتمام بالميكانيزمات غير الرسمية في دائرة العلاقات داخل وبين الكيانات السياسية ، فهي ذات أهمية في التحليل الاجتماعي والسياسي وقد أصل لها " **Robert Spring Borg** " بمفاهيم الشلة والدفعة ، والعلاقات الشخصية والعائلية وعصبية الدم والمكان ، وتم تطويرها لمفاهيم رأس المال الاجتماعي ومدى القدرة على استخدامه في تأسيس وإدارة العمل الحزبي .

ثانيا : تساؤلات الدراسة

1– ما طبيعة بنى وأداء الأحزاب المصرية بعد الثورة ؟

2– ما تأثير دوائر العلاقات غير الرسمية والثقافة السياسية التقليدية على تشكيل وآداء الأحزاب ؟

3– ما تأثير توظيف المال السياسي في تغيير السلوك الحزبي ؟

4 – ما تأثير التحولات الثورية على السلوك السياسي للأحزاب غداة الثورة ؟

ثالثا : الإجراءات المنهجية للدراسة

وترتيبا على ماسبق يمكن توظيف تلك الرؤية إجرائيا لتوجيه الدراسة نظريا وميدانيا واستخدام الأدوات البحثية التالية :

أ– العمل الميداني

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من مصادرها الأولية على الطرق الكيفية وأدوات المنهج السسيو– أنثروبولوجي المختلفة ، تلك التي تعتبر أكثر ملائمة لفهم آليات العمل والأداء داخل الأنساق السياسية في مجتمعاتنا التي يستخدم فيها بكثافة العلاقات غير الرسمية ورأس المال الاجتماعي في تأسيس وإدارة الأحزاب وقد استخدمت الدراسة ما يلي :

1- الملاحظة بالمشاركة :

والتي استهدفت معايشة مجتمع البحث في موسم العمل السياسي وهي الفترة الزمنية من يوليو – إلى ديسمبر 2015 ، والتي شهدت إعداد قوائم المرشحين والتحالفات والدعاية الحزبية للانتخابات ، حيث عمدت كتابة تقارير منتظمة حول كيفية اختيار المرشحين والتحالفات وأسلوب العمل داخل الحزب ، وثقافة إدارة العمل الحزبي بإستخدام الأساليب غير الرسمية والرأسمال الاجتماعي.

2- الجماعات البؤرية :

سواء التنظيمية أو التي تمت بطرق تلقائية أثناء الاجتماعات الدورية التي تنفذها الأحزاب والأمانة العامة طوال فترة الإنتخابات تلك التي ساعدت على تعميق فهم الباحث بكثير من خلفيات السلوك السياسي لتعامل القوى السياسية مع الأحداث في مجتمع البحث .

3- دليل مقابلة مفتوحة :

طبق على ثلاث وعشرين من قيادات الأحزاب مجتمع البحث والمرشحين على قوائمهم وأجريت بشكل معمق وفي جلسات متعددة ، وتضمنت تلك العينة عدد 5 رئيس حزب ، عدد 2 أمين عام للحزب ، عدد 2 أمين تنظيم ، عدد 2 أمين صندوق ، وعدد 12 مرشح على قوائم الحزبين .

رابعا : مفاهيم الدراسة

1- الأحزاب السياسية :

يتطلب الحديث عن سوسيولوجيا الأحزاب عرضاً لثلاث قضايا الأولى : مفهوم الحزب كمؤسسة سياسية ومدى توافق واقع الأداء الحزبى لمعايير المؤسسية ومفاهيم تحليل تلك الإشكالية ميدانيا ، والثانية : حدود وإمكانيات مفهومات علم إجتماع الأحزاب فى فهم الواقع الحزبى ، وما تطرحه من مقولات تفسيرية ، والثالثة : مفهوم السلوك السياسى الحزبى وما يقدمه من محاولات لفهم الإستجابات الداخلية والأفعال التى يمكن ملاحظتها للفاعل السياسى الفرد فى سياقه المجتمعى والثقافى العام .

كانت بداية علم اجتماع الأحزاب أو سوسيولوجيا الأحزاب ، مع ظهور الأعمال الكلاسيكية الأولى لكل من **Mosisei Dstrogorsks** و **Robert Michlels** ،

ومنذ ذلك التاريخ ورغم إستحداث مفهومات تفسيرية عديدة ، الا أن تلك الأعمال الأولى ظلت أساس الجهد العلمى السوسيولوجي ، ومحدداً لإطار تساؤلات وقضايا دراسات الأحزاب [1] .

تمحورت أعمال علم إجتماع الأحزاب متأثرة بأعمال " روبرت ميخائيل " لعشرات السنين حول قضايا البناء الداخلى للأحزاب ، مثل ديمقراطية وتنظيم الحزب ، الهرم التراتيبى للقيادات والأعضاء المنتمين أو ما اسماه Oligrchie ، آلية السلطة والتحكم داخل الحزب ، إختيار وتصعيد النخب الداخلية ، فضاء التجنيد والتعبئة ، وكذلك البنية الطبقية للأعضاء المنتمين له [2] .

إن الجدل حول قانون ميشيل لنشأة حكم الأقلية أسس أكبر حركة لبحوث ودراسات علم إجتماعى ذات خلفية تاريخية يهتم بالأحزاب ، إلا أن تزايد الاهتمام المنظم بالاتجاهات الحديثة لقضايا الأحزاب ، هيئت لجرأة توجيه مقولات نقدية لاذعة للأعمال الكلاسيكية وأدواتها المنهجية ، تمثلت فى الطبيعية الجديدة لمقولات علم الاجتماع السياسى فى المحيط الانجلو – أمريكانى ، فيما سمى بالنظرية الواقعية للديمقراطية والتى انطلقت من مفاهيم المجتمع الجماهيرى كأساس لتفسير الديمقراطية الحديثة .

بمرور الوقت تم التغلب على أزمة الوعي بالأعمال الكلاسيكية، فتحولت الاهتمامات إلى شروط ومحددات كفاءة الوظيفة، واستقرار النظم ، وضعف الشرعية، وحتى مع ظهور الجدل فى علم الاجتماع السياسي حول الاتجاهات الحديثة Politics of New masses كسبت الأعمال الكلاسيكية لـ" **Michles** " و **Ostrogosrsks** "

" تماسكها وعاد بريقها؛ حيث أثبتت دراسات واقع الأداء الحزبى المعاصر، صحة ما أظهرته تلك المقولات بشأن تحكم الأقلية وبنية القيادة فى الأحزاب الحديثة ، وكيفية توثيق آلية سلطتها ، مع تزايد فقدان الجماهير بما فيها قواعد وأعضاء الأحزاب التأثير على

(1) D. Claessens, O.stammer : Die Krise der parteiendemokratie und die parteiensoziologie, Berlin 1979 s. 71

(2) Alf. Mintzel : parteiensoziologie, in pipers worterbuch zur politik, Munchen, Zurich, 1989, s. 661- 665

عملية صنع القرار داخل الأحزاب [1]، ولقد تكرس هذا الشعور العام بتراجع أهمية الجماهير مع تنامي عمليات المؤسسية داخل الأحزاب، إضافة إلى انحسار دور ووظيفة البرلمان فى مواجهة الجهاز التنفيذي للدولة القومية ، وسيطرت نفس النظرة على رصد تراجع فى الحق السياسي الطبيعي المورث للجمهور العريض ، كما صاغته أسس وقواعد البرلمانيات الديمقراطية ، وهو ما يتعارض مع ما يعلن من تدابير وإجراءات .

فى مقابل نموذج " **ميشل** " ، تبنى S. Barnes " مفهوم لامركزية بنية الوحدات السياسية ، والتى تتوثق من خلال توافر العديد من قنوات الاتصال تلك التى تحدد أو تقلل سلطة قادة الأحزاب ، إلا أنه يربط قدره المشاركين أو المنتمين للحزب على التأثير فى عمليات صنع القرار ، بتأكيده على قيمة العلانية ونظام الإعلام المستقل وشفافية قنوات الإتصال .

فى سياق متوافق مع " **S. Barnes** " يذهب كل من " **S.J.Eldarsveld** **S.M Lipset**" إلى قدرة المجموعات القيادية فى الأحزاب على إحداث التوازن ، حيث يمكنها تحقيق التحالف مع جماعات فرعية ، بالإضافة إلى تعدد الارتباط والتباين الإجتماعى مما يؤدى إلى تقليص حكم الأقلية ؛ [2] .

تلك الرؤى تذهب إلى إمكانية تحقيق أو قيام معارضة داخل الأحزاب ، لأن التباين الإجتماعي وصراع القوى والرؤى ، وبصفة خاصة الانقسامات الأيديولوجية تؤسس لفرصة قيام معارضة شبه مؤسسية أو منظمة ، أو ما يطلق عليه بالأجنحة المعارضة داخل الحزب ؛ وذلك لتؤدى وظيفة التعبير عن اهتمامات ومطالب الأعضاء المنتمين أو المؤيدين لتلك الرؤى .

فى سياق تأكيده على تأثير الظروف التاريخية على تشكيل الديمقراطية الحديثة يشير "**ماكس فيبر MaxWeber** إلى أن المجتمع الجماهيرى Massengesellschaft

---

(3) Rolf. Ebbighausen : Die krise der parteicndemokratie und die parteinssoziologie, Berlin, 1969. bib . s.73 .

(1) E,wiesendahl : parteien und demokratie . Eine soziologische Analyse paradigmatischer Ansatze der parteienforschung, Opladen 1980 .

وكـــــــذلك حالـــــــة المجتمـــــــع البيروقراطـــــــى الرشـــــــيدDie burokratische Rationalisierung der gesellschaft لا تنبثق من تصور خيالى ، فنجد أنه حاول الإجابة على التساؤل الذى أثار الجدل العلمى آنذاك ، كيف يجب أن تتشكل أو يعاد تشكيل نظم الحكم حتى يمكن وصفها بالنظم الديمقراطية ، ومع بقاء الحوار مفتوحاً حول الشروط والمحددات ، الكفاءة الوظيفية ، الفاعلية والتأثير والاستقرار ، تظل أهمية شروط إنجاز Durchsetzung وتأمين مبادىء شرعية الديمقراطية فى ممارسة النظم السياسية وحكم الشعب من وجهة نظره باقية .

والسبب كما يذهب الرواد الأوائل فى الإتجاهات الكلاسكية، هو أن النمط السائد للسلوك السياسى فى الأحزاب السياسية يتركز فى يد النخبة الا أن ذلك لم يعطيها الشرعية ، كما دلل على ذلك " ماكس فيبر " ؛ فقد فرق فى علم إجتماع السلطة بين أحزاب الأعيان Patronage والأحزاب العقائدية Honoratioron والأحزاب الجماهيرية [1] . وبالرغم من أن جلّ الدراسات المهتمة بالأحزاب – فى الوقت الراهن – تعطى أهمية للشروط الضرورية لانجاز التنظيم الداخلى وتأسيس ديمقراطية الأحزاب الداخلية ، لا تنكر مقولات القدرة الوظيفية أو كفاءة الأداء الحزبي والتى تتطلب مستوى مناسب من الفاعلية والاستقرار لتدعيم التنظيم الديمقراطى الداخلى للأحزاب .

ويرى "**F. Naschold**" أن تلك المقولات تواجه صعوبات عديدة ، إذا ما خضعت لمعايير نظرية صنع القرار فى المجتمعات الحديثة ، حيث لا يمكن تحقيق مبدأ القدرة على التأثير فى صنع القرار فى المنظمات أو الكيانات كثيفة الأعداد أو التى توصف بالجماهيرية [2] .

فالأحزاب السياسية في المجتمعات تعد أحد أشكال الحريات الفردية والجماعية تلك التي تندرج تحت طائلة الحريات السياسية , حيث تقوم الأحزاب السياسية في المجتمعات التي تسير وفقا للركب الديمقراطي الليبرالي بدورا مهم في العملية السياسية

(2) Fischer , Naschold: organisation und Demokratir m stuttgart Berlin, Koln, Mainz 1979 s 62.

(3) Frieder, Naschold : Organistion und Demokratie , bib, s. 51 .

والاجتماعية , وذلك يأتي في ظل أرضية قانونية تكفل حرية التعبير عن الأفكار، وتحقيق برامجها عبر القنوات المشروعة والمسموح بها دستوريا في المجتمعات, حيث يمكنها ذلك من أن تؤدي وظائفها السياسية التي تسهم في تعزيز الديمقراطية على اعتبار أنها حلقة الوصل بين الحكام والمحكومين بما يسمح بتحريك المياه الراكدة في الحياة السياسية ، إنها بذلك تعمل على مساعدة جمهور الناخبين في تكوين آرائهم السياسية كما تؤدي دورا هاماً في حماية حقوق الإنسان وتؤسس لبناء دولة عصرية يسودها القانون والأمن باعتبارهم أهم ركائز المجتمع المدني.

وقد عرف الفقهين الفرنسيين **(فرانسوا جونبترك) و(تران فان مينيه)** الأحزاب السياسية بقولهما : **(...كل تنظيم يستحوذ على كوادر حزبية موزعة داخل إقليم الدولة وهي كوادر محترفة للسياسة وهدفها صالح المجتمع كما أن هذه الكوادر تضع نصب أعينها الوصول للسلطة منفردة أو بالانضمام إلى التنظيمات الأخرى أو على الأقل في حالة عجزها عن تحقيق هذه الغاية التأثير على السلطة القائمة أو التأثير في قراراتها...)**[1].

ووفقا لذلك تكتسب الأحزاب السياسية أهميتها كظاهرة اجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ، بيد أن هذه الأهمية تكون أكبر وأعظم في المجتمعات التي تسير وفق الديمقراطية ، والتي تعتمد على التعددية السياسية والحزبية ، وتكفل لكل جماعة أو فئة من المجتمع حق وحرية التعبير السياسي عن نفسها، والمشاركة، بشكلٍ أو بآخر، في النظام السياسي القائم، وبالتالي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف جوانب حياة المجتمع .

وتقوم حرية تكوين الأحزاب السياسية على بعض المبادئ التي يعد وجودها ضرورة في مجتمع يعتنق التعددية الحزبية كنظام حزبي والديمقراطية كمذهب سياسي لأن تأسيس الأحزاب استنادا على هذه المبادئ من شأنه أن يعزز أسس الديمقراطية وما يستتبعها من

([1]) رجب حسن عبد الكريم: الحماية القضائية لحرية وأداء الأحزاب السياسية, دار الكتب القانونية, مصر, 2008 , ص 17 .

تداول سلمي لمقاليد الحكم ، كما أن وجودها يحقق الحفاظ على وحدة الدولة ويحقق التعايش السلمي بين مكونات شعب الدولة .

لذلك نجد أن التشريعات الحديثة المنظمة للأحزاب السياسية تتجه إلى إعتماد بعض المبادئ الأساسية لحرية تكوين الأحزاب السياسية ومن أهم هذه المبادئ مبدئي المواطنة والانتخاب في تأسيس الحزب السياسي لما لهذين المبدأين من أهمية بالغة في ترسيخ أسس النظام الديمقراطي لأية دولة .

وفي سياق هذا الفهم السابق يمكن عرض بعض من المفهومات الشائعه في المحيط العربي

يذهب " **Bengamin Constont** " في تعريفه للأحزاب السياسية على أنها جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين ، أما " **جون جيكال وأندري أوريو** " فيذهبا إلى: "...**أن الحزب هو تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي ، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة...** ".

وفي ذات السياق تظهر إشكالية أخرى في تعريف الأحزاب السياسية وهي إلتباس المفهوم مع بعض من المفاهيم الأخرى المرتبطة حيث يأتي مفهوم جماعة الضغط في مقدمة تلك المفاهيم ويمكننا التفريق بينهم بناء على كيفية الاشتراك في الحياة السياسية . وفي هذا الإطار تسعى الأحزاب إلى الحصول على السلطة بالمؤسسات الانتخابية ". ويأتي مفهوم جماعات الضغط في إطار عدم السعي للفوز بالسلطة، ومن ثم لا تتصارع على الانتخابات، ولكنها تسعى للتأثير في السياسة العامة [1]. كما أن الأحزاب السياسية

([1]) جمال محمد أبو شنب : أصول الاجتماع السياسي " النشأة – القضايا – التطبيقات " ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 273.

تسعى إلى الممارسة المباشرة للسلطة لفترة طويلة وعلى نطاق واسع جداً من القضايا، كما إنها الوسيلة الأكثر شيوعاً للتعبير عن إرادة الشعب وتوجيهها[1].

ويذهب الفكر الماركسي في تعريف الحزب على أنه " تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي " ويذهب الحزب الشيوعي في تعريفه " طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصورة بهدف الوصل إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا [2] .

والفكر العربي يتفق في تعريفاته مع الاتجاه الليبرالي ويذهب " **سليمان الطماوي** " في تعريفه للأحزاب السياسية بأنها " جماعة متحدة من الأفراد ، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ، لتنفيذ برنامج سياسي معين [3] .

أما" **رمزي الشاعر**" يعرف الحزب السياسي بأنه " جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها [4] .

وفي سياق البحث عن العناصر المفترض توافرها في الحزب السياسي يرى " انطونيو جرامشي ضرورة وجود ثلاثة عناصر رئيسية :

1-عنصر واسع الانتشار يشمل أفرادا عاديين يشاركون بانضباطهم وبإيمانهم.

2- التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فاعلة .

([2]) Bruce S, Yearly S , the sage dictionary of sociology ,sage publications ,London ,2006, p234.

(2) كامل الزهيري: موسوعة الهلال الاشتراكية، نقلا عن طارق فتح الله ، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي ، دراسات مقارنه، لبنان، 1986، ص40 .

(3) سليمان الطماوي: السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي " دراسة مقارنة "، دار الفكر العربي، لبنان، ط5، 1996، ص ص 7- 62.

(4) رمزي الشاعر: الايديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة، القاهرة، 1979، ص 104.

3- العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا معنويا [1] .

إن خلاصة ماسبق يشير مفهوم الحزب في الأدبيات السياسية إلى التكتلات المنظمة من المواطنين لهم مصالح واهتمامات اجتماعية مشتركة ورؤية سياسية واضحة حول تشكيل نظم الدولة ، ووفقا لذلك تختلف عن جماعات الضغط أو جماعات المصالح المختلفة والتي تحاول التأثير على القرار السياسي ، إلا أن الأحزاب بالإضافة إلى تأثيرها على القرار السياسي فهي تهدف لتولي وممارسة السلطة أو المشاركة في الحكم .

2- الثقافة السياسية :

يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها مجموعة المعتقدات والمواقف والقيم والمثل والعواطف والتقييمات المهنية عند شعب حول النظام السياسي في وطنه، ودور الذات في ذلك النظام، وهي نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى ، يجب أن نميز بين النخبة وثقافة الجماهير في ضوء اختلاف توجهات صنع القرار السياسي عن توجهات المواطنين، وقد تتضمن ثقافة الجماهير عدد من الثقافات الفرعية المدنية وفقا للاختلافات العرقية، والطبقية، والدينية، والإقليمية .

وقد عرض " **لاري دايمون** " تصنيفا لعناصر الثقافة السياسية كما يلي :

* توجيه معرفي : يشمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات بشأنه.

* توجييه عاطفي : يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي.

* توجيه تقييمي : يتضمن التزامات بالقيم والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بالقيم .

وإذا كان الكثيرون يرون في الثقافة السياسية حتمية سببية، بمعنى أنها تحدد مسبقا البنى السياسية والسلوك السياسي، لأنها لا تتغير بسهولة لتجذرها في التاريخ المميز للأمم وتتشكل من خلال تجارب قوية للمشاركة الاجتماعية المبكرة ، كما إنها سابقة سببا وتغيرها حاسما في تقرير مسار التطور، إلا أن السببية تلك تصح في الاتجاهين أيضا.

---

(1) انطونيو جرامشي: قضايا علم السياسية في الماركسية، ترجمة : واهي شرفان وقيس الامي، دار الطبيعة ، بيروت ،1970، ص ص 49-50 .

بمعنى أن الثقافة السياسية تؤثر في البنية والسلوك، والبنية والآداء يؤثران في المواقف، وإذا كانت الثقافة تؤثر في البناءات الديمقراطية، فإنها تتشكل ويعاد تشكيلها بواسطة مجموعة من العوامل مثل التغيرات العريضة في البنية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات الدولية، وأداء النظام السياسي من التجربة التاريخية والتحولات المؤسساتية والمشاركة السياسية .

ما نود التأكيد عليه هنا، أنه لا يجب أن تجعلنا الرؤى السابقة نقول بأن الثقافة السياسية شرطا مسبقا ووحيدا لظهور الديمقراطيات، أو إجراء تغييرات في بنية النظام السياسي تستهدف ذلك، حيث يمكن للديمقراطية أن تستمر في ظل وجود ثقافات فرعية لفئات أو شرائح هامة معادية لها، لأن استمرار الديمقراطية سيؤدي إلى إضعاف قوة تلك الفئات أو تخفيف حدة عدائيتها للديمقراطية مع الوقت ، ومع إسقاطنا لأي شروط مسبقة للديمقراطية إلا أن الاستثناء الوحيد يكمن في الالتزام بالمشترك بين النخب السياسية بشرعية الديمقراطية ومبادئها الإجرائية ، وترجع أهمية الاهتمام بمعتقدات النخب والناشطين وفقاً لرؤية " **روبرت دال** " لأنها تكون حاسمة ومؤثرة خاصة في السنوات الأولى من تشكيل البناءات الديمقراطية وذلك للأسباب التالية :

1- يتمتع هؤلاء بنفوذ أكبر من سائر الفاعلين وتأثير متزايد على الأحداث السياسية.

2- وهم أكثر قابلية لتكون لديهم معتقدات سياسية ذات توجهات أكثر اعتدالا وشمولية.

3- وأن أعمالهم تكون أكثر قابلية لتنفيذ بهذه التوجهات.

3- المال السياسي :

يعد مفهوم المال السياسي من المفهومات التي باتت تستأثر باهتمام العديد من الباحثين في الحياة السياسية المعاصرة ، خاصة فيما يتعلق بالنظم الديمقراطية ولتأثير المال السياسي على فاعلية السياسية الخارجية وفي المحافل الدولية . لقد بات المال يلعب دورا فاعلا في شراء الأصوات وتوجيه الناخبين للأحزاب والشخصيات الفاعلة، ووفقا لذلك أصبح المال أحد أهم مؤثرات الصراع السياسي مما أنتج حالة من عدم الاستقرار للحياة الحزبية في مصر في الفترات الانتخابية خاصة المصاحبة للتحولات السياسية السريعة .

فضلا عن الدور الذي يلعبه المال السياسي في دول الثورات بشكل عام ومصر بشكل خاص وكيف أن مليارات الدولارات بدلا من أن تذهب إلى التنمية ولتحقيق مستوى معيشة أفضل لقطاعات واسعة من المجتمعات العربية ، تذهب إلى تدمير الاستقرار سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، من خلال تسخيرها لعمل سياسي يستهدف تحقيق مصالح إقليمية وكرس العنف المجتمعي .

يشير في هذا السياق الاقتصاديين إلى ضرورة التمييز بين المال الفني العيني، والحقوقي، والحسابي، كما ذهبوا إلى تقسيم المال لثابت ومتداول، ووفقا لهذا التمييز فإنهم يرون أن المال هو " مجموعة من الموارد غير المنسجمة من حيث النوع والشكل وتدخل في دورة اقتصادية لإنتاج سيل من المداخل وإلى ميلاد تجهيز واستهلاك جديدة [1].

بشكل أكثر تحديدا للمال السياسي ، فإنه لم يعرف بشكل مباشر وذلك لحداثه استخدام المصطلح ، وإذا ماعرف فإنه يركز على السياسة الداخلية ، حيث يذهب البعض لتعريفة على أنه توظيف المال لتمكين شخص ما، أو حزب ما للوصول لمكانة ما في العملية السياسية ، وفي نفس السياق عرف على أنه استخدام المال لأغراض وأهداف سياسية، أو المقابل الذي يدفعه شخص أو جهة أو يدفع إليهما مما تميل النفس إلى تملكه أو الانتفاع به غالبا نظير تقديم المدفوع إليه للدافع مصلحة يحمي الأمن والاستقرار ويعزز التعاون من ناحية ، والاعتماد على العصبية التي تستمد أصولها من النسب والقرابة والإحساس بالجماعة والمصالح المشتركة [2] .

في إطار الحديث عن المال السياسي يمكن استدعاء ما كتبه "**جيمس .ك.بولوك** " حول ممارسات التمويل السياسي في النصف الأول من القرن العشرين ، حيث يؤكد على أن العلاقة بين المال والسياسة تظل إحدى أكبر المشكلات للحكومات الديمقراطية ، بل

---

(1) فتح الله وعلوا: الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت، 1989، ص358 .

(1) James Kerr Pollok .Mony and Political Abroad University Of Machigan press ,1962,p63.(

إن سلامة الحياة السياسية لن تكون ممكنة طالما كان استخدام المال غير مقيد، فالنظم الديمقراطية في تلك الحالة ستنتج نظاما سياسيا لا يمثل الشعب حتى وإن تم اختيارها عبر صناديق الاقتراع ، بل تمثل أصحاب المال الذين وجهوا الأصوات لهذا المرشح أو ذاك وهذا ما استند إليه " **توماس فيرجسون** " في نظريته التي وضعها في عام 1995 عن الاستثمار في التنافس الحزبي حيث أوضح أن الشركات العملاقة الداعمة لأحد المرشحين باتت تمثل لها عملية الانتخابات نوعا من الاستثمار الذي تسعي من ورائه إلى جني الربح أو حماية المصالح ، مؤكدا أن النخب الثرية من رجال الأعمال هم من يضطلعون بالدور القيادي في النظم السياسية المعاصرة[1] .

كما يشير" **موريس دوفرجيه** " في هذا السياق للدور المؤثر الذي تقوم به المؤسسات الخفية في صناعة القرار في منظمة أو حزب أو دولة، إذ يقول " إذا كان ينبغي عدم إهمال تحليل البنى الرسمية الظاهرة في الكيانات المجتمعية " منظمات، أحزاب، دولة " كما يحاول بعض علماء الاجتماع ، فإنه ينبغي دوما تجاوزها بالبحث في البنى الخفية الأعمق من حيث الدور الأقرب إلى الحقيقة بصناع القرار في تلك الكيانات، وتلك إشارة واضحة لقدرة رأس المال على التأثير في المؤسسات والكيانات المجتمعية بما فيها الأحزاب السياسية [2].

إن القضية الأساسية التي أشار إليها " **دوفرجيه** " هي تحديد عناصر صنع القرار فيما وراء البنى الرسمية ، فالبنى الخفية هي تلك التي تسهم من خلال أموالها في التأثير على صناعة القرارات في الأمور الداخلية ، فالمال السياسي يشتري الأصوات وخاصة في المنظمات الإقليمية والدولية ، ومؤسسات المال الدولية هي الأخرى لا تعطي قروضها إلا ضمن شروط تضمن من خلالها القدرة على السداد من قبل الدول المقترضة .

---

[2]) Tomas Ferguson :Golden Rule – The investment theory of party competition and the Logic of Money – Driven Political System .Chicago press 1995,p42 .

(2)) موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، ص184.

وإذا ما تعرضنا هنا بشكل أكثر تحديدا لدور المال السياسي في الحراك العربي، يتضح ذلك الدور من خلال واقع الأحداث بشكل قاطع في بروز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية على الساحة العربية بشكل جلي، فالحديث عن مدى تلقائية موجة الأحداث التي عصفت بالنظم العربية السلطوية القائمة بتونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين مع ما تلاها من زلزال، يستوجب الإشارة إلى تفسير للسلوك السياسي لمعرفة الدوافع، لبيان الحقيقة من وراء تلك الأحداث بمقتضى دوافع صنعها فاعل خارجي بمال سياسي حرك الشعوب لتقوم بالحراك، ومطلوب في كلا الحالتين الكشف عن علاقة سببية .

الأول: يستبعد من قاموس تلك الحركات تعبير " مخططات خارجية حتى وإن كانت حقيقة تأثير المال السياسي مؤكده " معللا ذلك أن تلك الشعوب قد عانت جراء الممارسات الاستبدادية لتلك الأنظمة طيلة عقود من الزمان ، فكان من البديهي أن تثور تلك الشعوب بل أن ثورتها جاءت متأخرة سنوات عدة حسبما يرى أصحاب هذا الاتجاه [1].

يؤكد أصحاب هذا الاتجاه بأن الغربي الذي تشير إليه أصابع الاتهام بمد الحراك السياسي، بماله وخططه السياسية لا يستطيع أن يطلق ثورة مهما أوتي من قوة وتخطيط، فقد يستطيع التخطيط لانقلاب عسكري، ولكن ليس لحركات شعبية، لذلك لا يمكن الحديث عن مؤامرة سياسية لقصور الدلائل المؤكدة [2].

الثاني: يرى أن قراءة الحراك العربي تفضي إلى نظرية المؤامرة، فما أفرزته هذه الثورات من عدم استقرار وفوضى أمنية وتعطيل للمصالح والتراجع في الأداء الاقتصادي وانقسام مجتمعي لم تستطع تلك الدول حتى الآن أن تلملم مكوناتها أو تعيد هيبة السلطة بمفهومها

---

(1) عبد الإله بلقزيز وآخرون : إلى أين يذهب العرب ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، 2012، ص223 .

(2)عبد الإله بلقزيز وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 209-210

القانوني، أو تعيد التوافق المجتمعي على أسس بناء نظم الدولة، دليل ومؤشر قاطع على تدخل تلك القوى الإقليمية والدولية في صناعة ما حدث في المجتمعات العربية .

4- المؤسسية:

يأتي مفهوم المؤسسة كتعبيرا عن مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، وقد عرفها " **صموئيل هنتنجتون**" بأنها " أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر بين الأفراد "، فالمؤسسة هي الكيان الذي يضم العديد من الأشخاص مثل مؤسسة عامة أو جامعة خاصة و يكون لديها هدف جماعي يرتبط ببيئة خارجية كما أن المؤسسة هي شيء شديد الأهمية عند القيام بالعديد من المشاريع الجماعية. وكذلك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات السياسية التي تعتبر مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي والتي تشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، والمؤسسات البيروقراطية .

ومع مطلع الثمانينيات عاد الحديث مرة أخرى عن أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات في تفسير الظواهر السياسية وهو ما تمثل في ظهور " المؤسسية الجديدة " " New Institutionalism ، والتي ارتبط ظهورها بأكثر من دافع يتعلق بسياقات الواقع والتي تمثلت في:

- تجدد الاهتمام بدراسة الدولة في إطار المدرسة التي سميت بـstatism
- الاستجابات المختلفة التي قدمتها الدول في التعامل مع التحديات والأزمات الاقتصادية خلال السبعينيات والثمانيات من القرن الماضي، والتي لعبت المؤسسات دورًا كبيرًا فيها.
- مراجعة السياسات العامة للدول الكبرى خلال الثمانييات، وما تطلّبته من الحديث حول إعادة البناء المؤسسي، وأثر ذلك على دور الدولة وإصلاح القطاع العام [1].

(1) Stephan Bell, "Institutionalism old and New", OP.Cit.

أما مفهوم المؤسسة كما يذهب " **هارت فيل Hartfiel** " فيعنى " أى منظمة أو هيئة Oranisation أو مرفق Betrieb أو جهاز أو منشأة Einrichtung تقوم وفقاً لقواعد محددة لمسار وطريقة العمل وتوزيع الوظائف على المشاركين فى العمل بتحقيق وظيفة اجتماعية معينة "؛ بمعنى آخر تشير إلى منشأة اجتماعية تحدد بإستمرار ما يجب أن يُفعل[1] .

" Institution ist eine soziale Einrichtung, die auf dauer bestimmt, was getan werden muss .

فالمؤسسة وفقا لذلك تحدد أفضلية الفعل الاجتماعى ، وتتحكم فيه وتمارس بالضرورة تأثير معيارى Normativ wirkung ، وبذلك تؤدى وظيفتين رئيستين ، أولهما للناس (أعضاء المجتمع) والتى أنشأت من أجل حاجاتهم الطبيعية ، Bedurfnisnatur وثانيهما للمجتمع ، حيث تؤمن استمراريته وبنائه Strukturen und Bestand.

وترتيبا على هذا الفهم عند " **هارت فيل** " يعتبر تكرار السلوك المنتظم Regelmassigkeiten Wiederkehrende ذات الوتيرة النمطية من الناس والجماعات والمنظمات لا تحدد أو تعرف عضوياً أو بالصدفه ، ولكن فى الأساس من النتاج الإنسانى الثقافى وإستخلاص الحكمة منه ؛ حيث تُنتج التفاعلات والعلاقات الإجتماعية وتحدد قواعد وأسس مراكز السلطة والقوة وإحتمالات الفعل وتفتح مجالات وفرص حرية الأفراد بصفة عامة .

وانطلاقاً من هذا التصور يمكن إعتبار عمليات الاستتباب والتوثيق Verfestigung لنماذج سلوكية معينة ومتكررة بإنتظام فى ظروف ومواقف محددة على أنها إحدى عمليات المؤسسية، حيث تُرى على أنها نمط من السلوك الإنساني يتكون من تفاعلات اجتماعية مُبينة داخل إطار من القيم والمؤسسات السياسية على المستويات المحلية والقومية والدولية، مثل الدساتير وغيرها من الوثائق الأساسية،

(2) Hartfiel Gunter, bib, s. 341.

والعادات والعمليات الرسمية التشريعية والتنفيذية والإدارية والقضائية [1]، وبهذا المعنى تشكل المؤسسات إطار المخرجات فى العملية السياسية عن طريق وضع الحدود والقيود التى تمارس القوة فى إطارها، عن طريق التأثير على كثافة وإتجاه الاتصالات السياسية.

وتسود أدبيات علم الإجتماع مفهوم المؤسسية كل ما يشير إلى عمليات توثيق وإستقرار السلطة السياسية عن طريق البناء البيروقراطى ، وكذلك إقامة نظام متكامل يستند على الهيئات والمنظمات أو المؤسسات المتخصصة أو ما يطلق عليه دولة المؤسسات وسيادة القانون .

خامسا : التفسير السيسيولوجى للبناء الحزبى

تسود أدبيات العلوم الاجتماعية مدخلان نظريان لتحليل وفهم طبيعة وأداء الأحزاب السياسية؛ مدخل نظرى تنطلق مقولاته من أهميه دراسة الحزب السياسي كمنظمه أو مؤسسه، وترتيباً على ذلك يتمحور الاهتمام على البناء الداخلي ويعالج موضوعات تطور الحزب، نشاطه بناءه وتشكيلاته التنظيمية، التمويل، الأهداف، التفاعلات الداخليه ومدى ديمقراطيه الحزب وسير الإجراءات الداخلية، إضافة إلى إطاره السياسي والاجتماعي . فى مقابل ذلك يركز المدخل النظري الثاني على اعتبار الحزب مشارك نشط فى عمليه التنافس الحزبى Aktiv Teilnehmer ، ووفقاً لذلك يكون محور تركيزه على تحليل العلاقة التفاعلية بين الأحزاب فى ضوء السياق العام للنظام السياسى للدولة .

وترتيباً على الإنتقدات المنهجية لتلك المداخل التحليلية لوجود اختلافات جوهريه فى المعطيات الاجتماعية الاقتصادية، إضافة إلى تحديات البحث الاجتماعي لتلك الظواهر فى المجتمعات النامية، جاءت رؤى " صموئيل هنتنجتون ": المنهجية S.P.Huntigton ومفهوماته التحليلية بشأن المؤسسات السياسية لمجتمعات ما قبل سيادة الصناعة لتقلل كثيراً من سلبيات المداخل السابقة وتطرح أدوات إجرائية تيسر عمليه تحليل وتقييم تلك المؤسسات الحزبية .

---

(1) على الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 1994، ص162.

وعلى الرغم من أن "**هنتنجتون**" أغفل العوامل الاجتماعية والاقتصادية وكذا الأبعاد والشروط الدولية، إلا أنه طوع مفاهيم بحثية مناسبة لدراسة النظم الحزبية والبناء الداخلى للكيانات السياسية بصفة عامه؛ وتعتمد رؤيه "**هنتنجتون**" التحليلية بالأساس على معايير مؤسسية المنظمات السياسية، وكذلك نظم وقواعد إجراءات العمل الداخلى فيها، ووفقاً لذلك يمكن تحليل أو دراسه مستوى مؤسسية الحزب أو المنظمه فى ضوء إنجازاتها وتأسيسها لمعايير القدره على التكيف Anpasungs fahigkeit ، ومستوى البناء التنظيمى الداخلى Komplexitat und Verflechtung in der innestrukturK والاستقلالية Autonomie der Partein ، إضافه إلى مستوى ودرجه التماسك الداخلى للأحزاب Partein Koharenz ؛ ووفقاً لذلك لا تعتبر الأحزاب أو المؤسسات التى تعتمد على "الشخصنة " أو القيادات الكارزميه ،أو الأتوقراطية مهما كان مستوى بناءها أحزاب تتمتع بسمة المؤسسية ؛ حيث يذهب إلى أن الانهيار السياسي سيكون نتيجة حتمية لأى تحديث يتم دون بناء مناسب ومتزامن للمؤسسات الفاعلة ؛ لأن التحديث– وفقا لتلك الرؤية – سيطلق العنان لقوى اجتماعية وسياسية ، تلك التى لا تستطيع المؤسسات التقليدية حجزها والسيطرة عليها ، وعليه لا يمكن تجنب الانهيار السياسي المؤكد .

وتمشياً مع تلك الرؤية فإن الأحزاب السياسية شرط ضروري لإتمام عمليه المؤسسية، حيث لا يمكن التغلب على إشكالية الفساد السياسي إلا إذا وجدت مؤسسات مستقره ومستقلة. ويشترط هذا الفهم أن يبدأ البناء السياسي المؤسسي مبكراً ومتزامن مع عمليات التحديث،حيث تتأكد نتائجها الإيجابية وتنخفض التكلفة الاجتماعية ، في المقابل يرى أنه إذا تعقد البناء الاجتماعي دون تطور مؤسسي مناسب تتعقد عمليات التطور وتكون التكلفة الاجتماعية باهظة ولأنه يعتقد بأن الشرائح الوسطى للبناء الطبقي فى المجتمع هي الأقدر على تحمل تبعات التطور السياسي وبناء الأحزاب السياسية وبذلك لا يقر إمكان حدوث هذا التطور المؤسسي فى سياق قيادة كارزمية ؛ ووفقاً لذلك يرى أن نظام تعدد الأحزاب فى المجتمعات النامية لا يؤدي وظائفه ولا يحقق أهداف التطور والتحديث السياسي بسبب الضعف المؤسسي.

فى السياق ذاته يؤكد **بسام طيبى**" **BassamTibi**" على أهمية المحددات الاجتماعية والاقتصادية وأبعاد النظام الدولى فى فهم وتحليل الاحزاب السياسيه خاصه فى المجتمعات الشرق أوسطيه ،إنه يتفق وكثير من مفاهيم" **هنتنجتون**" التفسيرية ؛ حيث يربط بين غياب المؤسسات السياسية ووجود درجة عالية من التسيس Politisierung، ووفقاً لتلك الرؤيه فإن غياب المؤسسات الحزبية النشطة والفاعلة سوف تشتت مصدر القوة السياسية وستجعل السلطة آلية متناقلة Transitorisch بما يعنى سهولة الحصول عليها وفقدانها، لأن الولاء فى تلك الحالة يكون مرتبطاً بالأشخاص ولايرتبط بالمؤسسات وتمارس السلطة فى سياق ومفهوم شخصي يتنافى ومفهوم المؤسسية المتعارف عليه [1].

فى مقابل ما سبق من رؤى ينتقد " **بيتر بفالكا** "**Peter Pawelka** " تركيز منظرى التحديث على أبعاد المشاركة ومؤسسات النظام فى مجتمعات ناميه ، حيث أدى ذلك لإقصاء دراسه تشكيل بنيه ونظم العمل لجهاز الدوله والمجتمع ، ويدلل" **بيتر بفالكا** " لرؤيته فى سياق نتائج دراسته الميدانية المتكررة حول النظام السياسى والحزبى المصرى، وفقاً لفهمه بأن مصر تتمتع بنظام مجتمعى شديد التباين،كما تشير مقوماته فى المجالات السياسيه والاقتصاديه والثقافية ، إلا إنه قطع مراحل متقدمه فى التطور، وبالرغم من ذلك فإن نتائج الدراسات الميدانيه تشير إلى أن تنظيم الاهتمامات والمصالح الاجتماعيه مازال ضعيفاً وفى أضيق الحدود ، وذلك فى إشاره لمستوى اداء الاحزاب السياسيه لوظائفها.

فى سياق رافض وناقد لمجمل الرؤى النظرية المفسرة للظاهرة الحزبية سواء فى البنىً أو الوظيفية تبدو رؤية " **Robert Springborg** " ، تلك التى لا تجد فى مفهومات النظريات الشائعة إطاراً موضوعياً لتحليل السياق السياسي أو النظام الحزبي فى المجتمعات النامية ؛ حيث طور من واقع معايشه ممتدة لأداء النظام السياسي المصري مفهومات يعتقد بقدرتها على تفسير واقع المؤسسات السياسية المصريه ؛ حيث يركز على مفاهيم مستمده من دوائر العلاقات غير الرسمية فى المنظمات السياسية المصريه وما أطلق عليه جماعات "الدفعة " ،" والشلة " ، بذلك يشترك فى النتيجة – رغم اختلاف

([1]) Bassam Tibi : schwache insitutionalisierung ' als fall Agypten in verfassung und Recht in ubersse 1 , 1980 .

مفاهيم التحليل– مع **فريدمان بيتنر" Friedman Buttner** " الذى يذهب إلى عدم إستقرار المؤسسات السياسية فى مصر بالرغم من وجود نظام سياسى شبه مستقر لحقبه زمنيه طويله قبل أحداث يناير 2011.

ترتيباً على ماسبق من مقولات ورؤى نظرية ومنهجية لتحليل واقع وطبيعة الأحزاب إضافة إلى مستوى أدائها لوظائفها وتفاعلها مع الأحداث فى المجتمع ، يمكن ترجمة تلك المقولات النظرية إلى مفهومات إجرائية تتضمن تساؤلات حول الإبعاد التالية :–

1– القاعدة الاجتماعية للأحزاب Die Sozile Basis der Parteien حاول هذا المعيار توضيح ملامح القاعدة الاجتماعية للحزب السياسي، أي صياغة حدود الطبيعة الاجتماعية لأعضائه المنتمين أو المتعاطفين معه Angehorigen ، وتلك تتطلب توافر بيانات ودراسات حقلية عن الجوانب المختلفة التى تساعد فى كشف طبيعة هؤلاء، بينما تكشف الدراسات الميدانية تكشف واقعاً مختلفاً، حيث لا تتوافر بيانات حقيقية تفصيلية عن أعضاء الحزب ؛ ولهذا السبب تكمن الضرورة البحثية فى تحليل مواقف الأحزاب وتفاعلها تجاه اهتمامات ومصالح القوى والشرائح المتباينة فى المجتمع والاعتماد على العمل الميداني ودراسة الحالة سواء للقيادات والأعضاء أو بعض الدوائر التى تظهر هوية القاعدة الاجتماعية للحزب .

2– المعيار الثاني المتمثل فى قدره الأحزاب على التوافق والتكيف مع المتغيرات المجتمعية الداخلية والخارجية يعتبر من أهم المؤشرات تلك التى تكشف مدى رشد Rational عملية المأسسة فى المنظمات السياسية وتلك ماجعلت المنظرين يعتبرون أن درجة المؤسسية فى الأحزاب تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها فى التكيف مع متغيرات ومتطلبات التغير الاجتماعى سواء الداخلى أو الخارجى . وبهذا يكون التساؤل عن كيفية تعامل الأحزاب المصريه مع التحولات المجتمعية ، ورؤيتها لقضايا ومشكلات المجتمع وأولويات طرح الحلول لها، وآليه ومستوى التفاعل مع الأحداث فى المجتمع مؤشرات كاشفة لمستوى ودرجه توافق وتكيف الحزب مع متطلبات التغير الاجتماعى إجرائياً .

3– فى السياق ذاته يعتبر مستوى البناء التنظيمى للأحزاب أحد أهم المؤشرات العلمية لتحديد مستوى رشد النظام الحزبى ، وهنا يتمحور الأهتمام على دراسه اسلوب

العمل والآداء الوظيفى داخل الحزب ، ووفقاً لرؤيه **هنتنجتون** يمكن كشف طبيعه مستوى السمات المعياريه تلك، حيث يذهب إلى أن أى منظمه إما أن تكون بسيطه أحاديه أو تتكون من توليفه منظمات فرعيه فى مستويات مختلفه،تلك التى تحدد درجه تعقدها وتشابكها التنظيمى، وترتبط طردياً بدرجه المؤسسيه فيها، وعليه يخرج من نطاق المؤسسيه "شخصنه" السلطه أيا أن كان حجم الحزب.

وترتيباً على ما سبق من مؤشرات نظريه، لماهية التعقد التنظيمى المؤسسى للأحزاب المصريه، فإن اجابه التساؤل عن مدى التشابك الهيكلى ودرجه الرشد فى اسلوب وطريقه العمل الحزبى تعتبر مؤشرات إجرائيه، وتتمثل فى إمتلاك الأحزاب بناءاً من الوحدات والأجهزه القاعديه Basisorgan على كافه المستويات فى المجتمع ، ومدى ديمقراطيه نماذج السلوك بين وحدات وأجهزه الحزب ، ومقدره الحزب على تجنيد وتعبئه كوادر مدربه جديده فاعله سياسياً.

4- استقلاليه الأحزاب Autonomie der Partein يعتبر هذا معيار من المؤشرات الهامة لتقييم مستوى أو درجة المؤسسية، حيث أن إستمراريه وجود الحزب تحدده بالدرجة الأولى مدى الاستقلالية التى يتمتع به الحزب، ويشدد "**هنتنجتون**" فى ذات السياق على حتمية أن تكون نظم وأوليات العمل والتدابير داخل الأحزاب السياسية مستقلة وذاتيه الطابع ، ووفقاً لذلك فإن أنماط الفساد تعتبر مؤشرات لغياب استقلاليه المنظمة ، والاستقلالية الحزبية تتمثل فى الموارد البشرية والمادية والإجراءات التنظيمية ، إضافه إلى الهوية الفكرية لانها تتشكل فى سياق المصالح والاهتمامات السياسية والاجتماعية للحزب ووحداته ، ويمكن تحليل ذلك إجرائياً من خلال

1- التمويل.

2- تعبئه وتجنيد أعضاء وقيادات وكوادر حزبية .

3- مدى إستقلاليه التوجهات والمبادئ السياسيه للحزب .

4- طرح الرؤى للقضايا والمشكلات المجتمعيه والحلول المناسبه لها .

5- التماسك"Parteien Koharenz" حيث أضحى مفهوم التماسك من المعايير الإجرائية الكاشفة لطبيعة البناء الحزبي، فهو دلالة القدرة الحزبية على تخطى الأزمات "Konfliktfahigkeit "، وفقاً لهذا المفهوم يمكن فهم مستوى قبول الآليات

الديمقراطية فى إطار الثقافة السياسية وحدود وطبيعة التعددية والنظام الحزبى؛ وتوضيحاً لمعنى المفهوم يشير "**هارت فيل**" "**Hart Fiel**" بأنه رابطه الأعضاء النفسية والاجتماعية الطوعية (الاختيارية) التى تربطهم بالجماعة أو المنظمة الاجتماعية بروابط ثابتة وثيقة الصلة بالجماعة، تلك التى تجعل الجماعة قادرة على تخطى التناقض والتحلل الداخلي وكذلك المؤثرات الخارجية [1] .

وفقاً لذلك ينشأ الاختلاف والانقسام الإجتماعى من وجود الاهتمامات والمصالح المتعارضة والتى يمكن أن تهدد بناء الأحزاب ذاتها وتضعها على المحك، وعليه يكون من الضروري خلق مستوى من الاتفاق حول قواعد منظمه لحصر الاختلافات والانقسامات لحدها الأدنى ؛ وهذا ما جعل "هينتجتون" يشدد على أن التماسك يمثل القدرة على تخطى الخلافات والانقسامات، تلك التى تعتبر أهم سمات النظام السياسي المستقر، ووجود إتفاق أو حد أدنى من الإجماع حول النظم والقواعد المنظمة لذلك يعتبر العامل الحاسم لتطبيقها واقعياً [2].

6- وترتيباً على ذلك تعتبر الإجابة على التساؤل، هل تمتلك الأحزاب المصرية آليات وقواعد متفق عليها تستطيع فى إطارها التغلب على الانقسامات والخلافات الداخلية وحمايتها من المؤثرات الخارجية ؛ وكيف تبدو تفاعلات الحزب فى مواجهة الأزمات والأحداث المؤثرة ؛ تعتبر أدوات إجرائية لكشف الواقع الحزبي.

7- معيار قدره الحزب على الحوار وبناء التحالفات السياسيةPolitische Dialogs يعتبر من المفهومات الحديثة فى علم الاجتماع السياسي ، تلك التى تُعد أحد المعايير الهامة الكاشفة لطبيعة أسلوب وتدابير النظام الحزبي للأحداث والأزمات السياسية وكذلك صيغ التشارك الاجتماعي Sotialen Partenerschaft حيث يعكس مستوى الحوار السياسي بين الأحزاب المتنافسة وبين القوى الاجتماعية مستوى آخر من رشد النظام الحزبي والأداء الوظيفي ، إجرائياً يُعتمد على طرح تساؤلات

([1]) Harfiel Gunter und k.hollmann , worterbuch der soziologie knoner verlag Stuttgart .1982 .

([1]) Bassam Tibi : ibid ,pp13 -14.

حول القيم الديمقراطية ومدى تطبيقها فى النظام الحزبي ، حول مستوى لغة الحوار والمفردات المستخدمة ، وطرق حل الخلافات والاهتمامات المتعارضة فى سياق دراسة أسلوب عمل وتدابير الحزب لمواجهة الأزمات والأحداث وصياغة التحالفات.

وهناك عدة اتجاهات نظرية تفسر ظهور ونشأة الأحزاب السياسية ومدى قدرتها على أداء وظائفها في المجتمعات المختلفة تمثلت هذه الاتجاهات:

1- النظرية المؤسسية :

تشير أدبيات العلوم الاجتماعية إلى أن المؤسسية في مجملها أنها أنماط من السلوك الثابت و المقيم و المتواتر بين الأفراد"، فالمؤسسية هي ذلك الكيان الذي يضم العديد من الأشخاص مثل مؤسسة عامة أو جامعة خاصة أو حزبا أو نقابة... الخ من كيانات اجتماعية يكون لديها هدف جماعي يرتبط ببيئة خارجية كما أن المؤسسة هي شيء شديد الأهمية عند القيام بالعديد من المشاريع الجماعية وكذلك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات السياسية التي تعتبر مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي والتي تشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، والمؤسسات البيروقراطية.

وهذه النظرية تركز على العلاقات المتبادلة بين الجماعات داخل البرلمان- النشأة الداخلية- التي ينتج عنها وجود الأحزاب. وقد أكد هذه الفكرة كلاً من " **ماكس فيبر وديفرجيه** " عندما ربطا بين نشأة البرلمانات القومية وتنامي حجم الناخبين وظهور الأحزاب من خلال الزمر الأرستقراطية والنوادي السياسية[1].

كما وتركز نظرية للاقتراب المؤسسي بشقيها التقليدي و الحديث على عدة خصائص من بينها ما يلي:

- تحليل الظاهرة السياسية بشكل عميق من مختلف الجوانب.
- تصنيف معنى و وظائف المؤسسة.
- الاهتمام بالتحليل القيمي للمؤسسات.

([1]) توم بوتومور: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، 1986، ص 28.

- الاهتمام بالجانب الرسمي .
- غلبة الطابع المؤسسي القانوني.
- الاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ.
- اعتبار المؤسسة وحدة أساسية للتحليل.
- القدرة على دراسة المؤسسة كوحدة واحدة أو مجزأة إلى عدة وحدات.

كما أنه منذ بداية القرن العشرين اهتم كل من " **أوستروا مورسكي و روبرت ميشال** " بدراسة الأحزاب السياسية كأشكال تنظيمية ، وقد أعطت دراستهم دور مركزي لمسألة التنظيم ، حيث نظر هؤلاء للأحزاب السياسية على أنها مؤسسات سياسية هدفها الوصول إلى السلطة .

2- نظرية التبعية :

تركز نظرية التبعية على دور العوامل الخارجية في تشكيل الهياكل والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث، وذلك عن طريق رصد وتحليل تأثير علاقات التبعية غير المتوازنة على الهياكل والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالعالم النامي، ورصد التأثير والتأثر المباشر وغير المباشر لبعض الأطراف الخارجية في دعم ومساندة قوي وأحزاب سياسية معينة أو إضعاف قوي وأحزاب آخري في بعض البلدان النامية. وتركز تلك النظرية في سياق فهمها لظاهرة الأحزاب السياسية على أوجهه الاختلاف التي تحدد خصوصية تلك المجتمعات ويمكن رصد أهمها في التالي:

أ- ظهور الأحزاب السياسية في العالم الثالث اقترن بظروف تاريخية مختلفة عما حدث في الدول المتقدمة، حيث ظهرت الأحزاب السياسية في العالم النامي بفعل أزمات أهمها وقوعها تحت سلطة الاستعمار أو تحول القوي السياسية التي تولت محاربة الاستعمار بعد الاستقلال إلى أحزاب سياسية وصل بعضها إلى مواقع السلطة[1]. كما يمكن أن يكون هناك ارتباط بين ظهور الأحزاب السياسية في العالم الثالث وبين

([1]) محمد سعد أبو عامود : الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية ، مجلة الديمقراطية ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، أكتوبر 2001، ص ص 38-39

مواجهة التحديات كتأكيد الذات الوطنية، وخلق قيم المشاركة والفاعلية السياسية، وبناء المؤسسات الحكومية الشرعية، وتحقيق التنمية وإدارة الصراع[1] .

ب- ويمكن القول أن قيام الأحزاب السياسية هو أحد مظاهر الديمقراطية ، حيث يُعتبر تكون الأحزاب السياسية من أهم نتائج الديمقراطية ، وذلك بتوفر الشروط الأساسية للديمقراطية.

ت- إن الأزمات وعدم الاستقرار الذي يصحب التحولات السياسية الجذرية كما حدث في الدول العربية يمثل أحد الدوافع للقوى الاجتماعية والسياسية التي عانت من سيطرة نظم الحكم السلطوية لفترات طويلة لبناء وتأسيس كيانات وأحزاب سياسية، أملا في المشاركة في صناعة القرار أو احتكار السلطة.

ث- خبرة التحديث الصناعي وقيام النظام الرأسمالى في بعض دول العالم الثالث خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، لم يؤد إلى تحقيق التطور الديمقراطي كما حدث خلال التجربة الأوروبية، ولذلك ليس من المفترض أن تنشئة الأحزاب بوجود التحديث الصناعي وأن كان من أهم العوامل السياسية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها[2].

ج- تسعى القوى الرأسمالية الدولية والإقليمية لدعم نشأة أحزاب سياسية في الدول النامية لتكون أذرعها السياسية في إحكام سيطرتها على تلك المجتمعات .

3- السلوك السياسى " محاولات فهم الرؤية الذاتية للفاعل " :

لقد بات السلوك السياسي مدخلاً هاماً فى الدراسات السياسية ، حيث يتخذ من الفاعل السياسي الفرد وحدة التحليل الأساسية ، أى يجعل من تصرفات الأشخاص وجماعات الأفراد وردود أفعالهم فيما يتعلق بشؤون الحكم مدخلاً لفهم الواقع السياسي فى

([1]) نجوي إبراهيم محمود : الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني ، مجلة الديمقراطية ، السنة الأولى، العدد الرابع ، أكتوبر 2001، ص 80.

([2]) عبدالحميد زيد: العالم الثالث والسياسة، دار العلم، الفيوم، 2003 .

مجتمع من المجتمعات . والفاعل السياسي هنا هو ذلك الفرد أو تلك الجماعة الذى يؤثر فى عملية صنع القرار داخل النظام السياسي .

والسلوك السياسي كما يعرفه " **على الدين هلال** " ؛ يتضمن استجابات داخلية مثل التفكير ، والإدراك والتحكم، والاتجاه ، والإيمان أو العقيدة ، إضافة إلى أفعال يمكن ملاحظتها مثل التصويت ، والاعتراض والتكتل والاشتراك فى الحملات الانتخابية، وتدور كلها فى إطار العلاقة مع السلطة السياسية ، وقد يُستخدم للتعبير عن نشاط يقع داخل أو من خلال النظام المؤسسى للدولة ، وأحياناً يتم من خلال مؤسسة الأسرة أو مؤسسة العمل... الخ [1].

ويشير مفهوم السلوك السياسى كما يذهب " **جوردن مارشال** " ، إلى " شكل من أشكال إنخراط الفرد أو الجماعة فى العملية السياسية "، أو أى نشاط يمكن أن تترتب عليه آثار معينة فى مجال الحكم والسياسة، ووفقاً لهذا الفهم يستوعب هذا التعريف كلا من الأشكال والأنماط الشرعية للمشاركة السياسية كالتصويت الإنتخابى أو المشاركة الإيجابية فى جماعات المصالح ، أو المشاركة فى الحركات الاجتماعية، وكذلك الأنشطة السياسية غير الشرعية والانقلاب السياسي، والإرهاب،... الخ [2].

إذا كانت المشاركة الرسمية تستهدف إحتواء الصراع الاجتماعي فى إطار النظام السياسى القائم، بحيث يظل النظام السياسى محافظاً على استقراره، نجد أن المعارضة التى لا تجد لها قنوات طبيعية فى الكيانات السياسية القائمة ، لا تتجه فقط إلى محاولة تغيير السياسة القائمة ، وإنما تتحدى كذلك النظام السياسى نفسه . ويتضمن السلوك السياسى دراسة ظواهر عدم ممارسة النشاط واللامبالاة ، وتحليل الأيديولوجيات ، والقيم والاتجاهات السياسية بوصفها تمثل أساس المشاركة فى المجال السياسى .

---

(1) على الدين هلال: مرجع سابق، ص 129.

(2) جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، محمد الجوهرى وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، الطبعة الأولى ، 200 ص 819 – 820 .

ويحتل السلوك الإنتخابى مكاناً بارزاً فى بحوث علم الاجتماع السياسي وسوسيولوجيا الأحزاب بصفة خاصة ، حيث تعتبر عملية الانتخابات أحد الأنماط الرئيسية للمشاركة السياسية فى المجتمعات الليبرالية، ويشير هذا المفهوم إلى الكيفيه التى يصوت بها المواطن فى الانتخابات العامة ، وعليه تهتم دراسات السلوك التصويتى بالبحث فى الأسباب التى تدفع الناخب إلى التصويت على نحو معين، وتأثير المتغيرات الاجتماعية والسياسية على نمط التصويت مثل الانتماء الحزبي، علاقات القرابة، الصداقة، السن، والدين والمهنة، ومحل الإقامة والاتحادات المهنية، ومستوى التعليم، والموقف الأيديولوجى ، ومستوى الدخل، والمكانة الاجتماعية ... الخ [1] .

إذا كانت أنماط التصويت تعطى مؤشرات على العوامل التى تجعل الناس ينتخبون على النحو الذى ينتخبون به، والتى تقودهم إلى القرارات التى يتخذونها ، فهو يمثل المكون الرئيسى للسلوك السياسى العام للفاعل السياسى سواء كان فرداً أو جماعة .

يُظهر المجال البحثى إختلافاً فى الموضوعات والمنهجية بين علمى الإجتماع والسياسية، حيث يميل علماء الإجتماع، إلى الإهتمام بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية المسئولة عن دعم الأحزاب السياسية، وملاحظة العلاقة بين الطبقة والمهنة والانتماء السلالى والنوع والعمر والتصويت؛ بينما يهتم علم السياسة ، بتأثير العوامل السياسية التى تؤثر على السلوك الإنتخابى مثل طبيعة القضايا المثارة على الساحة السياسية، والحملات الإنتخابية وشعبية القادة الحزبين ، ومع ذلك فإن مساحة الإتفاق كبيرة وتزداد مجالات البحث تداخلاً والتحاماً .

فى هذا السياق يعرض جوردون مارشال أربعة نماذج للاتجاهات المنهجية فى دراسة السلوك السياسي والتصويتى [2] .

أولا: الاتجاهات البنائية التى تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردى والبناء الإجتماعى، وتضع السلوك السياسي أو الصوت الانتخابي فى سياقه الاجتماعي، محاولة

---

(1) على الدين هلال : مرجع سابق ، ص 211 .

(2) جوردون مارشال : مرجع سابق ، ص 813 .

الكشف عن تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية على التصويت، كالطبقة الاجتماعية، واللغة، والقومية، والدين والفروق الريفية الحضرية .

ثانياً : الاتجاهات الأيكولوجية: تلك التى تربط بين أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية مثل الحى أو الدائرة الانتخابية، أو الدولة ... الخ .

ثالثاً : إتجاهات علم النفس الإجتماعى، والتى تربط بين الإختيارات التصوتية والسلوك السياسى بصفة عامة بالميول والاتجاهات النفسية للفاعل السياسى أو المواطن وإتجاهاته من المرشحين .

رابعاً : إتجاهات البحث العقلي الرشيد ، والتى تحاول تفسير السلوك السياسي والتصويتي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة ، التى يقوم بها الفرد بشكل نفعي، وهى الحسابات التى تحبذ درجة الميل إلى إختيارات معينة من واقع القضايا المطروحة والسياسات التى تؤمن بها الأحزاب المختلفة أو المرشحون المختلفون .

ويشير" **آرثرفيشر Arthur fischer وهانز أولريخ كور Heinz–ulrich kohr**" إلى تأخر الإهتمام بالسلوك السياسي فى الدراسات الإجتماعية خاصة فى أوربا ، حيث جاءت تلك الإهتمامات المتأخرة فى سياق إهتمام النظريات الإجتماعية بالقيم والرؤى السياسية الشخصية بشان النظام السياسى فى الواقع اليومى للأحداث السياسية . وأصبحت دراسة قضايا السلوك السياسي كأحد أهم مسئوليات ومهام النظرية الديمقراطية من ناحية أو استراتيجية نقدية أيديولوجية تستخدمها النظرية السلوكية والرؤى الفكرية الأمريكية لمقولات المشاركة السياسية من ناحية أخرى [1] .

وتستهدف تلك الإهتمامات البحثية – إضافة إلى تفسير أنماط السلوك للفاعل السياسى إلى تطوير أدوات بحث ميدانى ، حول مستوى السمات الشخصية والاتجاهات أو مظاهر السلوك المختلفة داخل سياق الثقافة السياسية الأم ؛ معتمدة على مقولة أن مستوى أو كثافة المشاركة تعتمد بالأساس على قناعة المشاركين السياسين بديمقراطية النظام من عدمه ، تلك التى تتوقف على مقاييس أو معايير الاستقرار الديمقراطى والتربية

(1) Arthur fischer, Heinz- Ulrich kohr : Politisches verhalten und empirische sozialforschung , Juventa, verlag Munchen, 1980, S. 9 .

السياسية للفاعلين أو المشاركين من ناحية ، وأن المجتمع المعاصر كما يستهلك القيم السياسية ، يُنتج ويجدد أيضاً مدخلات جديدة . مما يؤكد أن دور المشاركين السياسين يجب النظر إليه من خلال إرتباطه بنوعية التربية السياسية ، وإطار الخلفية التاريخية والخبرة المجتمعية والسياسية؛ بمعنى، يرى هذا الاتجاه أن الاهتمام بالسلوك السياسي للمواطن كفاعل سياسي موضوعاً للبحث، يجب أن يتم فى سياق شروط ومحددات المجتمع بصفة عامة، إلاً أن ذلك يثير تساؤل حول الباحث نفسه بإعتباره لا يمكن أن يكون خارج حدود المقولات العلمية، كما أن المجتمع بظروفه يهىء للباحث الخيال العلمي، مما يؤثر على بناء نظريات أو مقولات علمية حول تفسير السلوك السياسي [1]

ولهذا السبب الذى شغل جدلاً واسعاً، جاء الاهتمام بتطوير أدوات بحث ميداني كمي وكيفي للسلوك السياسي، حيث تعتبر إشكالية محورية فى رؤى وأفكار هذا الإتجاه، وذلك لعدم قدرة النظريات المتواترة على توجيه الجهد البحثي لإنجاز تلك الواجبات؛ والأداة كما يفهمها " **فيشروكور** " لا تخرج عن كونها مؤشراً لموقف أو حالة تطور التفسير أو التحليل للسلوك السياسي . كما أنها ترتبط بشكل كبير بشروط ومحددات السلوك نفسه ومدى مناسبتها، حيث يُعتقد أن الخيال السياسي للفاعل يرتبط بنوعية الواقع السياسي الذى يعيشه؛ وإذا كان من الأهمية فى تطوير أدوات البحث الكيفي أو الكمي وضع مستوى اللغة الدارجة فى المجتمع فى الاعتبار، لا يعنى هذا عودة لغة العلم فى أدوات البحث العلمى والتحليل السياسى إلى لغة العامة الدارجة .

إن مستوى تلك الأدوات البحثية لا يجب ان يقف عند حدود تنوع الأدوات المنهجية لتتناسب مع التباين فى الإستراتيجيات البحثية ، بل يجب أن تتلائم مع المقولات أو النظريات التى تتعرض للشروط والمحددات الموضوعية للسلوك السياسى نفسه؛ لأن جزء كبير من السلوك السياسى يتشكل فى إطار التربية السياسية فى المجتمع . ولذلك يرتبط نجاح التفسير العلمى على مستوى الأداة وكيفية الإستخدام ؛ وعليه تكمن أهمية محتوى الأداة وما تتمتع به من درجة صدق فى تحقيق أغراض التحليل السياسى .

(1) Arthur fischer, Heinz - Ulrich kohr : bib. S. 15

فعلى سبيل المثال ، التصدى لوصف أو تحليل ما يوصف بالمحافظة Konservativ أو المقيد Restriktiv يتطلب ضبط أداة البحث حول السلوك السياسى للفاعل فى سياق تشكلها بالمكون المجتمعى ، وإطار القيمة والمعنى للمكون السياسى Politische Bildung والمؤثرات الممكنة ، مثل التحولات فى البناء القيمى ، أو السمات النوعية للفئات أو الشرائح المستهدفة ، بمعنى آخر أن تطوير أدوات البحث لا يجب أن يركز فقط على مسألة التقنين وقابليتها للقياس الإجرائى ، بل يجب بنفس الأهمية أن تكون سهلة التكوين وقابلة للتطبيق فى كل الأحوال .

إن المهتمين بالسلوك السياسى ، يعطون أهمية بالغة بالرؤية الذاتية أو الموقف السياسى للفاعل فى فهم وتحليل قضايا وتساؤلات النظام السياسى فى سياقه الإجتماعى ؛ Die Bedeutung von Einstellung fur das verstandnis politischen verhaltens .

إن الرؤية الذاتية أو الموقف، تُعنى صور وأنماط التعبيرات والرواسب الشخصية والسير الذاتية فى بيئة الواقع الحياتى الداخلى والخارجى للفاعل السياسى؛ وهى صور من أشكال القرار أو الحكم ، وعليه يجب أن توضع فى إطار تشكله وتعديلاته وسياق سلوكه العام [1] .

إذا كان مضمون وأهمية الرؤية أو الموقف الشخصى للفاعل السياسى تتشكل من خلال تفاعل جميع مكونات المجتمع، أى مجموع الخبرات والتجارب التى يتفاعل معها ويواجهها هؤلاء الفاعلين فى حياتهم اليومية، فإن ذلك الواقع لا يتواجد فقط فى البناء الإجتماعى الإقتصادى السياسى أو موقع هؤلاء الفاعلين فى تلك البناءات، ولكن أيضاً كل العوامل التى ترتبط بها الأبعاد الإجتماعية ذاتها وتؤثر فيها، مثل نظام القيم والمعايير نحو مختلف المجالات، أو تأثير العادات والتقاليد، إضافة الى التناقض بين المواقف والمعتقدات الأيديولوجية للمجتمع والمواقف الإجتماعية، تلك التى تشكل الحالة الظرفية التى يعيشها الأفراد الفاعلين .

ويعتقد " **فيشر** " أن الرؤية الذاتية أو الموقف السياسى فى صياغته الجديدة بإرتباطه بإطار المكون السياسى يُصبح قريب من السلوك ، حيث يُظهر الواقع أن الرؤى

(1) Arthur Fischer, Heinz - Ulrich kohr : bib. S. 20 .

والمواقف الشخصية مزدوجة الطابع Doppelcharakter لأنه يتشكل أولاً من خلال خبرة الفرد وتجاربه فى الحياة ، وثانياً تأثير شعورة بالحقيقة ، ومن هنا يبدأ السلوك . وهذا يعنى أن الخبرة الذاتية والتفاعل مع الواقع تشكل السلوك الفعلى للشخص ؛ وتلك ما تؤكد عليه إتجاهات دراسة السلوك السياسى فى ضرورة بناء نماذج قياس لتفسير المواقف السياسية أو الرؤى الشخصية ؛ إلاً أن تصورات الأفراد الشخصية مع مرور الوقت لا تثبت كفاءة فى التفاعل إلاً حينما تتمتع بالإستقرار وعدم التناقض بين تصورات الذات والواقع الخارجى عنها، لتسهل عليها عملية الإندماج [1] .

فى الواقع أن الرؤية الذاتية تعمل بمثابة مصفاة **(فلتر)** لقبول أو رفض معلومات أو خبرات إضافية، وهى بذلك تنظم عمليات التعلم للفاعلين من خلال واقع وحقائق المجتمع، وتقدم حماية للفرد فى مواجهته لصعوبات، وكذلك خطورة التناقض، كما أنها تؤثر فى عمليات التكامل مع المجتمع .

وخلاصة هذا الاتجاه المنهجى فى دراسة السلوك السياسى، أنه يذهب بعدم إمكان تفسير السلوك السياسى وتفهم أبعاده ودوافعه إلاً إذا تفهمت تناقضات الواقع المجتمعى، وكذلك الإحتياجات المشروعة للأفراد من ناحية ، ومراعاة التفسير الذاتى للفاعلين حول مجالات الإختلاف والقضايا المثارة Spannungsfeld .

للإجابة عن التساؤل الذى طرح نفسه طويلاً للجدل العلمى حول المجالات أو القضايا التى يجب أن يتركز عليها التحليل السوسيولوجى للرؤية أو الموقف السياسى، يذهب " **كور وفيشر** " إلى أهمية تضمين أدوات البحث أربعة مجالات مختلفة :

1- مجال محتوى أو مضمون الرؤية أو الموقف الشخصى للفاعل السياسى نحو السلوك السياسى .

2- شخصية الفرد سواء كان فاعلاً سياسى أو غير فاعل .

3- سلوك الأفراد الموجه بالرؤية Eingestellten Personenen سواء كان فاعلاً سياسياً أو غير فاعلاً .

---

(1) Arthur Fischer : bib . S.23 .

4- معطيات المجتمع ومفرداته ، تلك التى يتفاعل معها الفرد ، ويكّون فى سياقها الفرد رؤيته أو موقفه السياسى [1].

وتكتمل عناصر هذا الاتجاه بالتركيز على صياغة مكونات جوانب الواقع المجتمعى من خلال إختيار وبناء مؤشرات مؤثرة، مثل التعليم، الوظيفة، المهنة،... الخ .

إن اهتمامات الباحثين الميدانية، فى السلوك السياسى يتمحور حول نقطة جوهرية، تتمثل فى فهم وإكتشاف العلاقة بين سلوك الفاعلين ورؤيتهم ومواقفهم الشخصية، الا أن فصل الرؤى الذاتية على السلوك السياسى مسألة معقدة وتستوجب مراعاة أبعاد مختلفة؛ حيث يجب على الباحث محاولة وصف وتحليل الرؤية الذاتية للفاعلين، كما يكون من الضرورى عدم تجاهل وصف أو تحليل صور السلوك الشخصى المقبول الذى يمكن تحقيقه من خلال واقعيته، وعليه يجب أن تركز الأداة وتتبنى صياغة الجمل المختارة حول السلوك السياسى فى إرتباطها مع الرؤى الذاتية ؛ إضافة إلى المعايير المجتمعية التى تحدد شرعية أنماط السلوك Verhalten weisen .

خامسا: الأحزاب السياسية " تطور النشأة... خلفية تاريخية"

لقد أتاح النظام القديم – قبل يناير 2011 – إنشاء أحزاب وأتاح لها فرصة المشاركة فى الحياة السياسية وخوض الانتخابات ، وبالرغم من إمتداد الحقبة الزمنية للتعددية الحزبية لما يقارب من أربعة عقود (36 عاماً) إلا أن عدد الأحزاب السياسية وصل إلى 24 حزباً فقط ، استمد أغلبها شرعيته ووجوده من القضاء ، فقد تأسس عام 1981 ثمانية عشر حزباً معظمها بموجب أحكام قضائية ، فالواقع الميداني لعمليات التحول السياسي حدد طبيعتها وساهم فى نشأتها وتطورها محددات تاريخية وسياق إجتماعي وإقتصادي ، حيث رغبة النظام فى ضمان الطبيعة الصورية للديمقراطية ، فقد تمادى فى وضع القيود والشروط لتأسيس الأحزاب ، ليعطى إنطباعاً بوجود الاتفاقات الضمنية بينهما، بموجبها أتيحت المشاركة للقوى السياسية المعارضة شريطة ألا تتجاوز حدوداً معينة تهدد إستئثار النظام بالحكم والسلطة .

(2) Arthur. Fischer: bib. 23.

ووفقاً لذلك يمكن فهم عدم إمتلاك تلك الأحزاب القدرة على التمثيل داخل البرلمان أو التأثير على صنع السياسات العامة ، حيث إنخفضت قدرتها لأدنى مستوى لتداول السلطة داخل الأحزاب ذاتها أو على مستوى نظام الحكم ، وارتبط ذلك بسياسة توظيف الدولة ومؤسساتها لخدمة الحزب الحاكم والترويج له أو بالتضيق على الأحزاب وتكبيلها والحد من فاعليتها ، أو ماشهدته أغلب الأحزاب من صراعات وخلافات داخلية أدت إلى إستنزاف قدرتها ، حدث ذلك فى سياق ثقافة سياسية ومدنية ساعدت بمكوناتها المختلفة فى وضع صياغة نظام حزبي صوري .

ورغم تباين رؤى الباحثين والتحليلات السياسية حول واقع النظام السياسى فى الحقبة الماضية والتى أعقبت إجراءات التحول السياسى منذ سبعينيات القرن الماضى، إلا أن هناك توافق حول وجود خلل فى دور ووظيفة الأحزاب المصرية دون إستثناء مما أبطأ عمليات التحول الديمقراطي وأسس تحدياً جوهرياً لتطوير العمل الحزبي .

وترتيباً على ذلك ووفقاً لما توافقت عليه رؤى الدراسات الميدانية حول تلك الظاهرة، فقد إعترى الأحزاب المصرية خلل بنائي مؤسسي أقصاها من مفهومه العلمي، وتمظهرت تلك الأزمة فى شيوع ظاهرة الشخصنة فى أنماط وأساليب إدارة العمل الحزبي، حيث إفتقدت لآليات ديمقراطية الآداء وتيسير العمل الحزبي اليومي والذى يحدد كيفية أداء وتوصيف الأدوار على كافة المستويات التنظيمية، إضافة إلى ذلك فقد إفتقدت الأحزاب المصرية القاعدة الجماهيرية، حيث فشلت فى استيعاب القوى السياسية فى المجتمع، و تواجدت القوى الفاعلة خارج الإطار الحزبي، وإتساقا مع ما سبق مثل عدم وضوح الرؤية الفكرية للأحزاب أحد محاور تلك الأزمة، فلم تعكس إتجاهات ثقافية أو إجتماعية تميز فى إطارها الشرائح أو القوى الاجتماعية التى تمثلها .

وفى الإطار ذاته لم تعكس الأحزاب المصرية مستوى مقبول من ضرورات التكيف مع المتغيرات المجتمعية أو الدولي لإنتقادها آليات التوافق والتكيف والتجديد المستمر، وترتيباً على تلك الأسباب أظهرت الأحزاب المصرية مستوى متواضع من الإستقلالية سواء فى التحويل الذاتي اللازم لتنفيذ برامجها أو فى تجنيد الكوادر والقيم والمعايير السياسية التى تشكل رؤى الحزب والتى تميزه عن غيره من الأحزاب المنافسة.

ونتيجة حتمية لما سبق أضحى التماسك الداخلى للأحزاب ضعيفاً لافتقادها آليات حل أو حصر الخلافات والانقسامات فى حدها الأدنى، وأن قدرتها على بناء تحالفات وحوار بين القوى السياسية والاجتماعية الأخرى منخفضة، بل تعكس ثقافة سياسية غير داعمة للتعددية والعمل السياسى الرشيد .

وخلاصة تلك المرحلة... إذا كانت حالة الأحزاب السياسية من حيث القوه والضعف مؤشراً على حالة النظام السياسى ودرجة تطوره الديمقراطى، فإن هشاشة الأحزاب المصرية وإنحسار دورها وإنعدام تأثيرها فى الفضاء العام السياسى، قد أفضى وكان سبباً مباشراً لقيام الحركات الاجتماعية الاحتجاجية فى أواخر سنوات حكم مبارك وذلك لإنغلاق النظام وعدم قدرته على الاستجابه لمطالب القوى السياسية والاجتماعية .. مما عجل بنهايته .

لقد مثلت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 الظرف والسياق السياسى الإجتماعي الذى أفضى لظهور قوى إجتماعية جديدة تحاول المشاركة فى الفضاء السياسي إن لم يكن إحتكاره، تلك القوى قد لاقت فى ظل أنظمة سياسية سابقة أنواع متفاوتة من القمع والاضطهاد السياسيين، ووجدت فى الثوره الفرصة التاريخية لدخول الفضاء السياسي إضافة إلى قوى إجتماعية وسياسية أخرى وجدت نفسها مجبرة على المشاركة بغية الحفاظ على إمتيازاتها القديمة، تلك التى تراكمت عبر فترات زمنية طويلة مثلتها نظم سياسية سابقة مثل رجال الأعمال والسياسيين القدامى .

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن ثورة يناير جاءت لتفتح أفاقاً سياسية جديدة تلك التي جعلت كل القوى الاجتماعية والسياسية تحاول المشاركة فى صياغة واقع ومستقبل البلاد من خلال تأسيس أحزاب سياسية جديدة، بغية الحفاظ على مواطئ قدم بين القوى الاجتماعية الأخرى ، والمحافظة على إمتيازاتها ومصالحها فى مواجهة غيرها من القوى الاجتماعية الناشئة .

إضافة إلى ما سبق ... يمكن إرجاع الطفرة الحزبية بعد الثورة إلى تخفيض القيود القانونية التى اعترضت العمل الحزبي ، حيث بات بإمكان خمسة آلاف عضو ، يتوزعون على عشر محافظات تكوين حزب بمجرد إخطار لجنة الأحزاب مما أدى إلى ظهور 71حزباً بعد صدور القانون المنظم مباشرة .

حالة الإنفجار الحزبي التي أعقبت الثورة صاحبها تحول فى إدراكات المواطنين للأحزاب السياسية واستحوذت تلك الظاهرة على إهتمام جماهيرى كأداة للصراع والتنافس السياسي ، حركته مصالح وإهتمامات عائلية ورأسمالية وقوى إجتماعية وسياسية وجماعات دينية ومصالح إقليمية ودولية ، ولعب توظيف المال السياسي الدور الأهم فى تشكيل الخريطة الحزبية فى تلك الحقبة الزمنية .. وإستناداً لمعيار المرجعية والرؤى الفكرية يمكن تصنيفها إلى أحزاب ذات مرجعية دينية أحزاب ليبرالية ، أوحزاب يسارية وأحزاب مختلطة التوجه والمصالح .

- أحزاب ذات مرجعية دينية فقد تسابقت أغلب جماعات وقوى الإسلام السياسي وكذلك المسيحي عقب أحداث يناير إلى تأسيس أحزاب كأذرع سياسيه لها، ومجال للمنافسة والصراع في المجال العام السياسي .
- فقد أسست الأخوان المسلمين حزب الحرية والعدالة ، كما كشفت الأحداث المصاحبة لها أن المنشقين عنها أو المتعاونين معها أسسوا أحزاباً تدور فى تلك الجماعة مثل (مصر القوية – النهضة – الإصلاح والتنمية – التيار المصري – النور – التوحيد العربي – الفضيلة – مصر البناء – مصر الحرة – الإصلاح والنهضة – الأصالة والشعب) .
- لم تترك الجماعات الإسلامية الفرصة وشاركت بفاعلية بتأسيس حزب البناء والتنمية – حزب النهضة الإسلامي – حزب الاتحاد من أجل الحرية ، إضافة إلى حزب الوسط الذى حصل على حكم قضائي فى مزاولة نشاطه الحزبي وعلى نفس الوتيرة تأسس حزب التسامح الاجتماعي معبراُ عن الطرق الصوفية .
- أحزاب ذات مرجعية مسيحه، كان طبيعياُ بعد إعلان هذا الكم من الأحزاب ذات المرجعية الدينية الإسلامية بمختلف توجهاتها وقيادتها أن يتولد ويتطور التخوف من هيمنة تلك القوى على الحياة السياسية، وهو ما حدث بالفعل وأصبحت تلك الأحزاب قريبة بولاءات وإرتباطات خارجية بإسم الدين وتلك الحالة شكلت تخوفاً موازياً لقوى مسيحية مختلفة وأعطى لها حافزاً لتأسيس أحزاباً مشابهه حيث وصل عدد الأحزاب ذات المرجعية المسيحية إلى(5)أحزاب (الأمة المصرية – أبناء مصر – الاتحاد المصري – شباب الثورة – العهد الجديد) وبالرغم من دعم أقباط المهجر لتلك

الأحزاب إلا إنها لم تلقى مردوداً داخل الأقباط فى مصر، إلا أنها أوجدت حالة من الفزع والتخوف لدى الوطنيين والمهتمين بمستقبل العمل السياسي والاجتماعي، فقد أصبحت الدولة والمجتمع على أبواب استقطاب حاد وصراع طائفي شكلت بيئته تلك الأحزاب الدينية، حيث إنحسرت العملية السياسية فى رؤية عقائدية ضيقة أهملت فى سياقها التنوع الاجتماعي ومصلحة الشأن العام الوطني ، وباتت كل الأطراف مهيئة للدخول فى صراع لخدمة إهتماماتها ومصالحها الخاصة.

- أحزاب ذات التوجه الليبرالى تلك التى أكدت على الحريات والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والهوية المصرية وفصل شئون الدين عن شئون الدولة وضمان سيادة القانون والمساواة بين أبناء الوطن وكل محددات وقيم الثقافة المدنية بالدولة الحديثة وبغض النظر عن تلك التوجهات الليبرالية التى تعتبر أسس الديمقراطيات الحديثة، فإن تلك الأحزاب عازها الخبرة فى تنظيم العمل الحزبي وآليات التفاعل مع القاعدة الجماهيرية إضافة إلى بيئة الاستقطاب السياسي غير المناسبة، تلك التى شكلت عوامل الضعف وعدم القدرة على تطوير الأداء، وقد تأسست أحزاب الدستور بزعامة البرادعي، والاصلاح والتنمية، مصرنا، ثوار التحرير، المستقبل الديمقراطي، المصريين الأحرار، مصر الحرية، المستقبل الجديد، المصري الليبرالي، التحالف الليبرالي، الإرادة المصرية ... الخ – فى سياق مفعم بالأمل بإمكانية التأثير فى المجال العام السياسي، إلا أنه باستثناء حزب المصريين الأحرار لأسباب متعددة منها دعم الأقباط والتمويل الاستثنائي لم تثبت تلك الأحزاب جاهزيتها للقيام بأدوار مؤثرة فى الخريطة السياسية .
- فى المقابل وجدت القوى اليسارية فى الظرف السياسي والاجتماعي الذى أحدثته الثورة فرصة سانحة لإعادة إنتاج السياسيات الاشتراكية وتسويق الفكر المناهض لعولمة الفكر الرأسمالي، ومن أمثلة تلك الأحزاب (حزب التحالف الشعبي الاشتراكي – الحزب الشيوعي – الاشتراكي المصري – حزب العمال الديمقراطي – الحزب القومي المصري – حزب العمال المصرى) وتلك الأحزاب تستند فى شرعية تأسيسها إلى الدفاع عن الطبقة العمالية وفئات المجتمع التى أنهكتها سياسات الإصلاح الاقتصادي وبين شركات القطاع العام .

- أحزاب رجال الأعمال والسياسيين القدامى مثل (حزب المؤتمر – حزب الشعب الجمهوري – حزب الحرية – المواطن المصري – المحافظين... إلخ) وهى أحزاب قامت للحفاظ على مصالحها فى النظام السياسى القديم سواء من كونها أعضاء بارزين فى الحزب الوطني القديم أو رأسمالية خاصة .

فرضت تلك الخريطة الحزبية آلية التحالفات بين القوى السياسية لخوض الانتخابات، طمعاً فى فرص الأغلبية البرلمانية وسعياً وراء تدعيم أركان بعض القوى فى فصائل العملية السياسية من ناحية ، وخوفاً من إتحاد فصائل الحزب الوطني المنحل من ناحية أخرى ، حيث مثلت انتخابات 2012 أول اختبار حقيقى لتلك الأحزاب الجديدة فى سياق سياسي واجتماعي متغير بعد انسحاب الحزب الوطني وقياداته من العملية السياسية بأحكام قضائية ، وتغيير الشروط القانونية والسياسية ، وأصبحت التحالفات والممارسات متحررة من قبضة النظام والسيطرة الأمنية التى عانت منها كثيراً أحزاب المعارضة قبل الثورة .

خاض تلك الانتخابات أكثر من 40حزباً وتنافس فيها أكثر من 10600 مرشح شكلت 4 تحالفات رئيسيه ومستقلين من أهمها :-

1- التحالف الديمقراطى .. كاد أن يكون أهم التحالفات بعد الثورة إلا أن اصرار حزب الحرية والعدالة على الاستحواذ على الأغلبيه تسبب فى انسحاب معظم الأحزاب المتحالفة معه وتقلص العدد من 40حزباً الى 10أحزاب فقط .
2- الكتله المصرية .. وتمثل القوى المدنية والتى ضمت أكثر من 16 حزباً ، تلك التى بسبب الاختلاف حول نسب الاستحواذ على توزيع المرشحين أدت إلى تراجع عدد الأحزاب إلى 3 فقط وهم (حزب لمصريين الأحرار – الحزب الديمقراطي الاجتماعي – حزب التجمع) .
3- الثورة مستمرة .. وضم الأحزاب التى انشقت من الكتلة المصرية ، بقيادة (حزب مصر الحرية – التيار المصرى – التحالف الشعبي الاشتراكي ....إلخ) .
4- التحالف الاسلامى .. بعد انسحاب العديد من الأحزاب الاسلامية من التحالف بقيادة حزب الحرية والعدالة الإخواني ، شكل حزب النور تحالف اسلامى ضم

(النـور – الاصـاله – البنـاء والتنميـة) وغالبيـه أحـزاب التيـار السـلفى والجماعـات الاسلامية .

التمثيل البرلمانى لتلك التحالفات لم يكن مفاجاة للمحللين السياسيين حيث حصلت الأحزاب ذات التوجهات الدينية على غالبية المقاعد، كما شهدت إنتهاء تلك التحالفات بعد أن تنامت الاختلافات، وأصبحت الاهتمامات والمصالح الخاصة لتلك القوى أو تلك التى تتحالف معها وتمثلها هى العامل المؤثر فى تشكيل مقاعد البرلمان ، والذى لم يدم طويلاً حيث حُل بحكم دستورى لعدم دستورية القانون الذى أجريت على أساسه .

ووفقاً لما جاءت عليه نتائج تلك الانتخابات ، فقد أكدت مجموعة من الحقائق توضح مدى تغيير واستمرار دوافع التصويت والثقافة السياسية للمجتمع المصرى وحجم التأثير الذى أحدثته ودفعت به أحداث يناير :

- فقد تراجع عدد الأعضاء المستقليين فى مجلس 2012مقارنة بكل المجالس السابقة ، حيث بلغ 22 عضواً بنسبه 4.35% من إجمالى أعضاء المجلس(1) ويعود ذلك إلى حرمان المستقلين على المنافسة على القوائم الانتخابية ، وإتساع الدوائر الفردية بشكل مبالغ فية ، إضافة إلى أن النسبة الأكبر من المستقلين فى المجالس السابقة كانت من الأخوان ، تلك التى شكلت لنفسها حزباً وتحالفاً خاضوا الانتخابات على قوائمه .
- شكلت نتائج تلك الانتخابات علامة فارقة فى إعادة توزيع الأوزان النسبية للقوى السياسية والاجتماعية داخل البرلمان، حيث حصلت أحزاب التيار الاسلامى(الحرية والعدالة – النور – البناء والتنمية – الوسط – الأصالة) على 335 مقعداً بنسبة 69.7% وتلك النتائج فرضت حالة من توجس كافة القوى السياسية الأخرى لتشابه تلك الأحزاب فكرياً وإن اختلفت سياسياً، وإمكانية تحالف تلك القوى فى مواجة القوى المدنية الأخرى، وذلك ماحدث بالفعل فى تشكيل مكاتب اللجان النوعية، وكذلك التنسيق فى مواجهة الأحداث السياسية أو بشأن القوانين التى يصدرها المجل .

أظهرت تلك النتائج أيضاً أن 12 حزباً من الأحزاب الممثلة فى المجلس يقل الوزن النسبى لكلاً منها عن 2% من أعضاء المجلس مقارنة بالحرية والعدالة والتى حصلت

على 216مقعداً بنسبة 42.7% فى المقابل حصل التحالف الديمقراطي بأحزابة الـ5 على 227مقعداً بنسبة 44.8% وحصل حزب النور 22.1% .

لقد شجع السياق السياسي والاجتماعي الذى دفعت به الثورة لواقع العملية السياسية بعض المنظرين بتوقع تطويراً جوهرياً للنظام الحزبي، وتغيير جذري فى موازين القوى والتأثير فى صناعة القرار، إضافة إلى توقع إستقراراً سياسياً على أسس معايره لما قبل يناير، إلا أن نتائج الانتخابات وتفاعل القوى الفائزة فى الانتخابات خلف ستائر التحالفات هو ذاته من وضع بذور الانقسام وشكل قيوداً على تطوير الأحزاب لبنائها التنظيمي ولأدائها فى العملية السياسية ، وإذا كانت الخلفية السياسية الدينية سبباً مباشراً فى قدرة الأحزاب على التأسيس والنفاذ للقواعد الجماهيرية والحصول على نتائج غالبية المقاعد ، إلا أن ذلك السبب نفسه هو من أفضى إلى خسارة تلك القوى للقاعدة الجماهيرية ، لها حيث ترتفع نسبة مؤيديهم مما لا يجيدون القراءة والكتابة ، وممن لا يعملون بالجهاز البيروقراطي للدولة ، وتلك الشرائح يمكن التأثير عليها برسائل إنتخابية مختلفة . مما جعلها غير قادرة على الاستمرار أو تكرار التجربة التى خاضتها فى أول إنتخابات بعد الثورة .

كما أن إصرار التيار الإسلامي على الاستحواذ المطلق على الفضاء السياسي وتضييق الخناق على القوى المدنية هو ذاته الذي قلب الرأي العام ضده ، وأخرجهم من المجال العام بعد صراع لم يدم طويلا وضعت نهايته 30يونية 2013 .

سادساً: الحراك الحزبى والخريطه البرلمانيه بعد يونيه2013

ثلاث سنوات فقط كانت كافيه لإجراء تحولات جذرية فى الخريطة الحزبية ، ذلك بين الإنتخابات البرلمانية 2012م والتي تسيد فيها القوى الدينية مشهد حصد أغلبية التمثيل النيابي إلى ظهور قوى وأحزاب أخرى كانت لها الدور الفاعل فى إنتخابات 2015م ، فما الذى حدث ، وكيف حدث ذلك الحراك السريع ، إن إنتفاضة الشعب للمرة الثانية فى فترة زمنية وجيزة وتصويب مسار الحركة الثورية بإقصاء قوى وأحزاب الأخوان كان العامل الحاسم فى تلك التغييرات السياسية .

بعد إقصاء حزب الحرية والعدالة بأحكام قضائية ومطالب شعبية ، أفسحت الظرفية التاريخية المجال لتأسيس أحزاب مدنيه تعبر عن قوى متباينة التوجهات الفكرية والإهتمامات، و كان من أبرزها حزب "**مستقبل وطن، مصر العروبة، السادات الديمقراطي، الحركة الوطنية، حماة وطن، الأحرار الدستورين، فرسان مصر، مصر بلدى**" .

ويتلاحظ أن قيادات تلك الأحزاب وداعميها من قوى وتحالفات " 30 يونيه" وجزء من السياسيين القدامى مماً إختلفوا مع الأحزاب القائمة ، فتلك الأحداث أعادت قيادات الحزب الوطني لممارسة العمل الحزبي مره ثانية لإمتلاكهم أدوات العمل الجماهيري خاصةً بعد إقصاء حزب الحرية والعدالة .

لقد خاض العملية الإنتخابية فى 2015م – 43 حزباً ، حاز على التمثيل النيابي منهم 20 حزباً تصدرها "حزب المصريين بـ 65 نائباً، مستقبل وطن 57 نائباً، الوفد 36 نائباً ، حماة وطن 18 نائباً، الشعب الجمهوري 13 نائباً، المؤتمر 12 نائباً، حزب النور 11 نائباً، المحافظين 6 نواب، السلام الديمقراطي 5 نواب، الحركة الوطنية 4 نواب، المصري الديمقراطي الإجتماعي 4 نواب، مصر الحديثة 4 نواب، الحرية 3 نواب، مصر بلدي 3 نواب" وبقية الأحزاب ممثلين بنائب واحد ، وكانت مفاجأة الانتخابات حصول المستقلين على 351 نائب من جملة نواب المجلس البالغ عددهم 569 نائب.

لقد أعادت تلك الإنتخابات الحراك مرة ثانية وقلبت كل الموازين، وتغيرت الإتجاهات التصويتية الداعمة للقوى السياسية المتصارعة على إمتلاك نسبة التمثيل التى تجعلها قادرة على التأثير فى صناعة القرار السياسي، إضافه إلى إعادة صياغة الخريطة النيابية ومصادر القوى... فكيف حدث ذلك؟ وما الدوافع التى حركت القوى الإجتماعية والسياسية لهذا التغيير .

وفقاً لواقع الأحداث، تداخلت فواعل متعددة أفسحت لها ثورة يونية المجال لممارسة نشاطها فى المجال العام السياسي، وأقصت فاعلين مكنتهم ثورة يناير من تسٌيد المشهد، وعادت من جديد كوادر الحزب الوطني بمساندة التوظيف الكثيف لرأس المال السياسي، ويمكن توصيف تفاعل تلك الدوافع والفاعلين فى الفضاء السياسي فى سياقه الجديد وفقاً للطرح التالى:

أولاً: إن تحليل هذا المشهد يشير إلى أن عمليات الحراك والتحول السياسي الجوهري غير طبيعية، ولا تفسرها مفردات الثقافة السياسية التقليدية المستقرة للناخب المصرى، بل تدخلت فى صياغته قوى إجتماعية وسياسية متصارعة حركتها المصلحة والتوجه الفكرى، وأتاحت لها الظرفية التاريخية فرصة إغتنام توظيف المال السياسية والدعم اللامحدود من القوى الإقليمية والدولي . " وفى حالات الدراسة الميدانية ما يثبت مؤكداً تدفق الأموال لدعم بعض القوى المتنافسة سواء من الداخل أو الخارج " و حول قضية الدعم الخارجي لقوى سياسية اجتماعية خلال تلك الفترة ، تقول نائبه رئيس وزراء مصر (ف. أ) فى ذلك الوقت فى حوار حضره الباحث لإحدى إجتماعاتها مع إتحاد النقابات المهنيه، أن النائب (م . الأرز رد عليها عندما سألته عن التهافت على الحصول على تلك المنح "... **إن الفلوس نازله على مصر زى الأرز... نسيبها لمين ,,, وعن حجم المبلغ... قالت لقد حصل على 25مليون دولار فى العام الاول بعد ثورة يناير ,,,"**

ثانياً: كان لدى قيادات ونواب الحزب الوطني " المعزولين" دافع ورغبة قوية للتغيير والعودة لسدرة الخريطة السياسية، وذلك رداً للإعتبار الذى أهانه بقسوة نشطاء يناير، كذلك محاولة غسيل سمعة الفساد والصورة الذهنيه التى وصمتهم بها التيارات الثورية، إضافه إلى سعيهم للإنتقام النفسي من فصيل الإخوان الذى أذاقهم صنوف التشهير والإنتقام فى سنوات حكمهم، وكذلك رغبتهم بإستغلال الفرصه وجنى ثمن إنخراطهم فى التحضير لأحداث يونيه .

وهنا يشير "ح.ع" رئيس أحد الأحزاب ذاهبا إلى قوله:"...**لقد أنفقت على هذا الحزب أموالاً طائلة ، ومستعد أن أنفق آخر قرش معايا ، حتى أرى نهاية للأخوان، إذا لم نفعل ذلك وإذا تأخرنا وخذلنا الناس، سنكون أول ضحايا الإخوان قتلاً، هم لايعرفون سوى القتل... ".**

ثالثاً: لقد تفاعل المواطن والناخب العادي وفقاً لمفردات الثقافة السياسية التقليدية، فقد ظل صامتاً حتى رجحت كفة العائدون والفواعل الجدد وأدرك أن نهاية الإخوان أصبحت حتمية فاستدعى طريقته فى المهادنة والاستفادة من موسم الانتخابات، وعاد دور العصبية متضافرا مع أنماط توافقية جديدة .

وهنا يقول " أحد متعهدى الأصوات "**.... هو اللى عملته الإخوان فينا شوية... دا وقفّوا حالنا... ملناش أي لازمة في عهدهم، أهو أنت شايف المرشحين والأحزاب بتجرى ورانا وكله برزقه...**"

رابعاً: كشفت تلك الإنتخابات عن ظاهرة عودة "المستقلين" لأن الفرق بين إنتخابات 2012 – 2015 ملفت للنظر، فقد زاد عدد النواب المستقلين من 22 عضواً إلى 351 عضواً ، تمثل مصدر قوتهم في إستغلال التعاطف الشعبي من ناحية ، وعلاقة النواب القدامى وقيادات الوطنى بمفاتيح وأدوات العملية الإنتخابية فى دوائر يحفظون معالمها جيداً من ناحية أخرى ، واستفادوا من دعم أجهزة الدولة العميقة للمرشحين المستقلين، تحسباً من حصول أحد الأحزاب مجهولة الهوية لأغلبية النواب .. إضافة إلى الإستثمار المكثف فى مجال العمل السياسي من قبل رجال الأعمال والمؤسسات الخفية .

وفى هذا السياق ترصد الدراسة الميدانيه " دعم أحد قيادات الحزب الوطنى " أ.ع" لنواب فى دوائر معروفه لم ينكروا حصولهم على دعم مادى مؤثر يفوق دعم الاحزاب والقوى الأخرى .

خامساً: كشفت النتائج عن أن الأحزاب القديمة الراسخة فى تاريخ العمل السياسي كحزب الوفد أصبحت فى مؤخرة القوى السياسية ، حيث حصلت على 36 نائباً، يتفوق عليه أحزاباً ناشئة مدعومة بالمال السياسي مثل حزب المصرين الأحرار، ومستقبل وطن، وقريبة من أحزاب لم تكن معروفة مثل الشعب الجمهوري و المؤتمر، وحماة وطن.

سادساً: شهدت تلك الانتخابات تغيير دوافع التصويت بشكل ملحوظ ، وانخفضت نسبة التصويت لتصل لحدود 28% واختفت صور الحشد و التعبئة العقائدية لأنصار قوى الإسلام السياسي و التي صنعت الفارق فى نسبة التصويت فى الانتخابات السابقة، وساهمت بمقاطعة الانتخابات أيضاً فى أن تكون نتيجة الانتخابات بالصورة التى خرجت عليها فى 2015م.

سابعاً: لعب توظيف المال السياسي أدواراً فارقة ومؤثرة فى تلك الإنتخابات وذلك فى تحديد الوزن النسبي للأحزاب من أعضاء القائمة المدعومة من الدولة، وكذلك فى تحديد قدرة الحزب على إستقطاب مرشحين على قوائمه أو دعم مستقلين تابعين له، إضافة إلى تنفيذ برنامجه فى الدعاية أو توجيه وتعبئة الناخبين وبالتالى كان مؤثراً فى النتيجة النهائية لقوة الأحزاب المتنافسة فى العملية الانتخابية .

ثامناً: أظهرت تلك الحقبة القصيرة نسبياً فى تاريخ الحياة الحزبية المصرية رغبة جهات وقوى سياسية وإجتماعية عديدة للاستثمار فى المجال العام السياسي وسنحاول طرح هذه القضية بشكل أكثر تفصيلاً فى الجزء التالي .

تاسعاً:– تبلورت فى العملية الانتخابية وخلال مراحلها وتحالفتها المختلفة مفاهيم وظواهر لم تكن بهذا الشيوع والمجاهرة وأصبحت نمطاً من متطلبات العمل السياسي، حيث أصبح المرشح ذو الشعبية كسلعة يتم البحث عنها وتقييمها، والإتفاق معه على دعم مادي ومعنوي يتناسب مع تلك القوه التى يتمتع بها هذا المرشح ... وأصبح المرشح نفسه يتعامل مع الأحزاب و القوى المتنافسة و كأنه فى مزاد ... قبول من يمول ويدفع أكثر،

حالات الدراسة لأكثر من 12مرشح من حزبي الشعب الجمهورى والمؤتمر تؤكد أنها تعاملت بتلك الطريقة و تداولت فى المبالغ حتى بلغ دعم المرشح الواحد لأكثر من 300 ألف جنية وتعتبر من الأحزاب ذات الدعم المنخفض مقارنة بأحزاب المصريين الأحرار أو الأحزاب ذات المرجعية الدينية .

سابعاً: الاستثمار فى المجال السياسي

لقد أشارت الدراسة إلى أن المال السياسي يلعب دوراً فعالاً فى عملية الصراع والتنافس السياسي الحزبي ، وأصبح يستأثر على إهتمام الباحثين فيما يتعلق بمتطلبات سلامة النظم الديمقراطية وتتنامي أهمية المال السياسي فى مجتمعات تمر بتحولات سياسية جذرية فى أعقاب ثورات على نظم الحكم فيها ، إضافة إلى معاناتها من مشكلات بنائية إقتصادية كالبطالة والفقر والأمية وإنخفاض مستوى الثقافة السياسية والمدنية ، وهنا تظهر خطورة توظيف المال لتمكين شخصاً ما ، أو حزب ما للوصول لمكانة ما فى العملية السياسية ، وهنا تبدوا أهمية وضع قيود لاستخدام المال فى النظم الديمقراطية ، حتى تضمن وصول النخب والقوى السياسية المعبرة عن الشعب لممارسة السلطة .

وفى سياق ذلك، أصبحت الشركات العملاقة ، والقوى الاجتماعية والسياسية الداخلية والمصالح الإقليمية تستهدف البحث عن موالين في مواقع إتخاذ القرار وتكون دائماً مستعدة للدعم بأنماطه المختلفة ، وذلك مايسمى بالاستثمار فى المجال السياسي، بغرض الربح أو حماية المصالح... وتلك حقيقة أشار إليها كلاً من **(توماس فيرجسون، موريس دوفرجية)** توصيفاً لما يحدث فى المجتمعات الأوروبية . فقد أشار للدور المؤثر الذى تقوم به المؤسسات الخفية فى صناعة القرار وأكد على ضرورة البحث عن البنى الخفية الأقرب لصناعة القرار .

وفقاً لهذا الفهم وتطبيقاً على الحالة المصرية فى حقبة التحولات السياسية الجوهرية فى غضون ثورتى " يناير – يونيه "، ترصد الدراسة الميدانية مايؤيد تلك الرؤية، ويمكن تقديم تحليل لأبعاد فارقة ومؤثرة على واقع وبنية وتطور السلوك الحزبي فى تلك الحقبة فى سياق ماحدث فى العملية الانتخابية من حوار وتحالفات بين القوى والأحزاب السياسية وكيفية نفاذ وتأثير المال السياسي فى جميع مراحلها ، مما أثر على قدرة الأحزاب ووزنها النسبي فى تحقيق النتائج النهائية .

1- المال السياسي وتأسيس الأحزاب

يعتمد الحزب السياسي على تجمع الأشخاص، أولئك الذين يتوافقون فى رؤى وأهداف اجتماعية وسياسية معينة ويعملون على نشرها فى المجتمع، ويستهدفون الوصول للسلطة لتشكيل النظام السياسي أو التأثير على السلطة القائمة فى اتخاذ القرارات، ووفقاً لذلك فإن القاعدة الجماهيرية وتنظيم المطالب تعتبر أحد أهم مقومات تأسيس الأحزاب، وإذا ماخالف تأسيس الحزب ذلك أو تجنب مصلحه القاعده الجماهيريه والشأن العام، فلا يمكن إحتسابه مؤسسة سياسية بالمعنى المتعارف عليه علمياُ، إلا أن الأوضاع والظرفية التاريخية فى مصر شهدت تأسيس أحزاب وفقاً لأسس إستثمارية فى المجال السياسي .

فقد أفسحت ثورة يناير المجال لعدد من رجال الأعمال لأداء دوراً سياسياً مباشراً من خلال تأسيس أحزاب سياسية وكان دافعها آنذاك حماية المصالح السياسية والاقتصادية وفى بعض الأحيان بناء دولة مدنية، وليس صدفة أن تشهد الخريطة الحزبية حزب سياسي لكل رجل أعمال، يريد من خلاله السيطرة على الحياة السياسية وضمان حماية مصالحه الاقتصادية، ويمكن طرح بعض النماذج التى تؤكد استهداف رجال أعمال المجال السياسي بقوة منها يلى :

- أسس " ساويريس " بعد ثورة يناير "حزب المصريين الأحرار"، مستهدفاً السيطرة على الحياة السياسية وكاد أن يفعلها فى إنتخابات 2015، لولا جهود الدولة العميقة

، حيث وقف حد تأثيره بحصد 65 مقعداً متصدراً كافة الأحزاب المتنافسه فى تلك الإنتخابات .

- على طريقة " ساويرس " أسس " أكمل قرطام " "حزب المحافظين" وهو رجل البترول الأول وأحد رجال الأعمال الكبار فى مصر . إضافة إلى إهتمامه بمجال الأعلام حيث يمتلك نصيب كبير فى جريديتى مصراليوم والتحرير وغيرها من القنوات الفضائيه .
- أسس أيضا الربان "عمر صميدة" " حزب المؤتمر" وهو أيضاً من رجال الأعمال والقبائل العربية .
- قام المهندس/حازم عمر بتأسيس "حزب الشعب الجمهوري" وهو رجل أعمال ومن كبار مستوردي خام السكر وله مساهمات فى السياحة وصناعة السكر بمصر .
- كما أسس المهندس/معتز محمود "حزب الحرية"، وهو ابن رجل أعمال شهير ويمتلك مصانع للأسمنت وشركات مقاولات فى الصعيد .
- موسي مصطفى موسى " مؤسس حزب الغد" .
- قام " عفت السادات " بتأسيس "حزب السادات الديمقراطى" ، رئيس شركات السادات (الشركة الدولية لإستثمارات الملاحة والتجارة ، والمصرية الألمانية للألمونيوم... إلخ)
- قام " طارق نديم " بتأسيس " حزب الصرح المصرى" ، وهو رئيس مجلس إدارة شركة الوادي للإستثمار ، ويصل رأسمال " نديم " إلى أكثر من مليار و200مليون جنية ، إضافه إلى شركاته السياحية والفندقية ومؤسس ومالك جريدة الوادى .
- أسس " د. محمد أبوالغار " الحزب المصرى الديمقراطى الإجتماعى" .
- " السيد البدوي " يمتلك شركة أدوية وشبكة إعلامية "ورئيس حزب الوفد" .
- تبنى " أحمد أبوهشيمة " "حزب مستقبل وطن"، وأصبح الممول الرئيسي لكل أنشطة الحزب فى السنوات الأولى وحتى نهاية العملية الإنتخابية .

- أسس أيضاً " الفريق/ أحمد شفيق "حزب الحركة الوطنيه" مدعوم من مجموعة رجال أعمال أغلبهم من قيادات الحزب الوطني السابق ، تباينت أساليب الدعم وحجمه ولكنه لم يقوى على مجاراة الأحزاب الآخرى فى عمليات إستقطاب المرشحين وتمويل العملية الإنتخابية ولنفس السبب حصل على مقاعد لا تتناسب مع ما صاحب تأسيسه من ضجة إعلامية .
- الأحزاب الباقية هى أحزاب محترفي العمل السياسي، لكن يعوزها التمويل والدعم، وهذا ما أثبتته الأحداث فى الحقبة ذاتها حيث بقدر إستطاعة الحزب توفير الدعم أو تسويق ذاته سياسياً إستطاع أن يحجز مكاناً فى الخريطة الحزبية .
- الأحزاب ذات المرجعية الدينية لديها موارد مالية عالية، فالمؤشرات تؤكد تلقى تلك الأحزاب دعم من قوى إقليمية بالمنطقة وكذلك من التنظيم الدولي للإخوان.

تلك الأحزاب المشار إليها تعتبر نماذج لأحزاب تم تأسيسها ورئاستها من رجال أعمال وليست كل الأحزاب المدعومة بالمال السياسي فى الحياة الحزبية المصرية... ووفقاً لمحددات التأسيس ورؤية المؤسس مع فقدان الحزب للقاعدة الجماهيرية الحقيقية أو الكوادر التى يمكنها إدارة التنظيم الحزبي بمستوياته المختلفة يصبح الحزب كمؤسسة يعترف بها النظام أو المجتمع أسير رئيس الحزب الذى يموله ويأتى بمن يديره وفقاً لاهتماماته ورؤيته .

وفى هذا السياق يمكن عرض بعض نماذج الأحزاب التى إستعانت بمحترفى العمل السياسي فى النظام السابق لإختيار كوادره أو تشكيل هيئاته بمستوياته المختلفة ، فقد إستعان حزب الشعب الجمهوري ورئيسه بأمين تنظيم الحزب الوطني الأخير فى إختيار بعض كوادر الحزب الوطنى التى عملت معه ، لكنه لم يستطع إقناعهم خاصة بعد وصول الأخوان للسلطة ، إلا أنه إستعان ببعض الوزراء والنواب السابقين وإستطاع من خلالهم تشكيل هيئة مكاتب فى 16 محافظة ولم تتعدى حجم عضوية الحزب لأكثر من 15 ألف فى الواقع .

- بنفس الطريقة إستعان حزب المؤتمر بأحد النواب السابقين وبعض قيادات الوطنى ولم يستطع تشكيل أكثر من 10 محافظات .
- كما استعان حزب الحريه بأمين تنظيم حزب الغد السابق ، ومؤسس حزب المواطن المصرى فى تشكيل الحزب إلا أنه لم يستكمل التشكيلات ولم يكمل أكثر من 5 الآف عضو عامل .
- حزب المحافظين إستعان بنائب عابدين ومجموعة صحفية وإعلامية ولم يحقق على مستوى التشكيل نجاحاً ملحوظاً .
- تلك كانت أمثله فقط لتبيان أن مؤسسى أحزاب المال السياسي لم تكن لديهم الخبرة السياسية الكافية لخوض المنافسة في العمل السياسي الحزبي ومن أجل ذلك فقد استعانوا بمحترفي الحقب الماضية أو نشطاء العمل السياسي فى حقبة الثورة للإستفادة من الصورة الذهنية عنهم وبرزت حاجة كل الأحزاب لأمين تنظيم محترف أو للإيجار يقوم بإدارة تشكيلات الحزب بالوكالة .
- بالرغم من أن هؤلاء لم يمتلكوا الخبرة ولا القدرة على ممارسة العمل السياسي إلا أن الأحداث تشير أن تلك الأحزاب هي التي نالت التمثيل النيابي ، وجاء ذلك بقدرة رأس المال في التأثير علي عناصر العملية الانتخابية الأخرى مثل استقطاب مرشحين يمتلكون شعبية والحصول على حصص من القوائم ، والقدرة على التسويق فى وسائل الإعلام المختلفة ...إلخ وحول سبب تأسيس الحزب و الدخول فى تلك المنافسة يقول رئيس أحد الأحزاب (ع . ص) "... **السبب الأول هو إننا في ورطة سياسية وإن الأخوان "هيخربوا البلد وده واجب وطني على كل واحد بيحب البلد دي أن يشارك في تكوين حزب أو تحالف عشان البلد متضعش...**" .

أما (أ. ف) فيقول "... **من قبل الثورة و أنا بشارك في السياسية ولكن النظام كان مانع أى حد يشارك، بالإضافة إن البلد رابحة فى اتجاه المتشددين... والمصانع وكل الشغل هيقف... مع العلم أنه كان أحد نواب الحزب الوطني...**" .

تبرير 6 رؤساء أحزاب لم يخرج عن تلك المقولات ، ولكن ما بين السطور يُظهر التبرير الأقرب للحقيقه وهو حماية الذات والخوف على المصالح أياً كانت سياسية أو إقتصادية ، فالحزب يعنى لصاحبة تجمع بشري يستطيع تمويله ولو إحتاج الأمر تدليله حتى يكون دروع بشرية فى مواجهة نظام يعتقد أنه يستهدفه.

(2) تأثير المال السياسي على الاندماج والتحالفات

تحتاج دائماً الأحزاب أو الكيانات السياسية المتفاعلة فى الفضاء الاجتماعي و السياسي لدعم وتمويل تستطيع من خلاله إنجاز برامجها وأنشطتها، ذلك فى الأحزاب المؤسسة التى يُحدد منها سلفاً ما يجب أن يُفعل فى المواقف المختلفة، وفق أساليب وإجراءات عمل حزبية متوافق عليها، إلا أن دخول المال السياسي لأحزاب لا تتمتع بقاعدة جماهيرية ولا تنظيم مؤسسي، لا يجعلها مستقلة الرؤية والسلوك السياسي وتكون خاضعة لمصادر التمويل، وذلك ما نستعرض لمؤشراته ودلائلة في الحياة الحزبية المصرية ، فكيف أثر توظيف المال السياسي على واقع التحالفات الحزبية سواء محاولات الإندماج بين الأحزاب المتوافقة فى الرؤى السياسية ، أو صياغة تحالفات حزبية لضمان عدم التفتت وحصر عملية التنافس بين كيانات كبرى تكون قادرة على إدارة العملية الانتخابية على مستوى الجمهورية خاصة فيما يتعلق بالقوائم الانتخابية القومية .

لقد رصدت الدراسة الميدانية سيطرة المال السياسي على التحالفات الانتخابية، حيث تحكم فى تحديد مسار التحالفات الانتخابية وفُكك التيار المدني، مما أعطى الفرصة للقوى الدينية لتحوز على الأغلبية البرلمانية وتتحكم في المؤسسة التشريعية فى إنتخابات 2012م ثم حال بين الأحزاب المدنية وفرصة تشكيل حكومة مدنية بعد إنتخابات 2015م .

إن مجريات الأحداث فى تلك الحقبة وما أظهرتة الدراسة الميدانية يشير إلى أن الأحزاب المصرية خلال محاولاتها للإستعداد للإنتخابات، مرت بنمطين من محاولات التحالف، محاولات الإندماج الكلي بين الأحزاب فى كيان سياسي واحد، أو محاولات التحالف لخوض الإنتخابات فى قائمه واحده وسنشير إليها كما يلي :

أ- محاولات الاندماج

لقد بدأ السعي لبلوغ تلك المحاولات بين الأحزاب متشابهة الظروف والامكانيات، حيث شعرت بخطورة موقفها فى خريطة حزبية تزيد عن مائة حزب ، كما أن إمكانياتها المادية لا تجاري الأحزاب المدعومة بتوظيف كثيف للمال السياسي ، ومع عدم إمتلاكها لكوادر حزبية للترشيح تستطيع خوض المنافسة بها ، إضافة إلى عدم إمتلاكها للقاعدة الجماهيرية كما أن تلك الكوادر من معتادي الترشح تتطلع للفوز بدعم الأحزاب الغنية.

وترتيباً على مجمل تلك الأسباب جاءت المحاولات من أطراف حزبية كثيرة ، كان أبرزها محاولة قادة حزب السلام ، وجبهة الإستقلال، وتشكلت من كل الأحزاب الفقيرة وغير المعروفة إلا أنها إستطاعت من خلال وسائل الاعلام أن تتواجد على الأقل إعلامياً، مع إنها إفتقرت للقاعدة التي يمكن توظيفها لصالح التيار فقد إقتحمت كل التجمعات السياسية ووسائل الأعلام متحدثين عن تحالف يضم أكثر من 30 حزباً .

ورغم توفير جزء من التمويل من رجال أعمال رغبوا فى الترشيح ، لكن لأسباب متعددة فشل التحالف لإصرار بعض قيادته توجيه التحالف لإندماج كامل ، وإحساس الآخرين أن أدوارهم ستنتهي عند حد تأسيس الكيان المزمع تشكيله ، مما يعرضهم لفقدان مواقعهم القيادية.

ويعتبر النموذج الثاني الأقرب للنجاح هو نموذج حزب المؤتمر، حيث سعت بعض قيادات العمل السياسي ووزراء سابقين لتوحيد جهود بعض الأحزاب التى تمتلك قيادات وكوادر سياسيه لها خبرة سابقة ، حيث وقع الإختيار على "عمرو موسى" ليكون رئيساً لهذا التحالف وبمسمى "حزب المؤتمر" لأنه يجمع بين أحزاباً عديدة ، مثل حزب" الشعب الجمهورى" برئاسة م. حازم عمر، وحزب الحريه برئاسه صلاح حسب الله وآخرين، وحزب الربان عمرصميده ، وحزب الحريه برئاسه مهندس/ معتزمحمود،... إلخ

الواقع أن تلك الأحزاب مجتمعه برئاسة عمرو موسى حققت تقدماً ملموساً فى تشكيل هيئات الحزب ولجانه ومقراته، وبدأ الحزب يأخذ مكاناً فى الخريطة الحزبية لإمتلاكه مجموعة من الكوادر ذات الخبرة، ووجود قياده دبلوماسيه، إستطاعت التوفيق فى المراحل الأولى بين رؤساء الأحزاب المكون منها هذا الإندماج، وكان لهذا الكيان دور

واضح فى أحداث 30 يونيه وقدم دعماً ملموساً لميدان التحرير، وحشد قوى ومؤيدين للإطاحة بالإخوان، إلا إنه بعد 30 يونيه ولأسباب متعددة فضل رؤساء الأحزاب أن يستقلوا بأحزابهم ويخوضوا الانتخابات منفردين ، وجاء الإختلاف حول نسب التمويل من رؤساء الأحزاب، ونسب الاستحواذ على المواقع القياديه، وهل سيدخلون الانتخابات منفردين أم فى تحالفات أكبر على المستوى القومي، مع وجود بعض الخلافات الشخصية داخل الهيئة العليا .

وعن سبب الاندماج ، والتفكك يقول لواء (أ. ر) أمين الحزب "....**حاولنا الإندماج لتشابهه الأرضية السياسية ، وكمان الاستفاده من الدعم وخوض الإنتخابات متحدين وكمان مواجهة الأخوان التى تتطلب أموال كثيره ، وكمان قولنا أن شعبية عمرو موسى ممكن تصنع الفارق معانا ، لكن بعد يونيه وزوال خطر الإخوان... كل رئيس حزب شايف نفسه يقدر يدعم عدد من المرشحين ويحقق أهدافه منفرداً، وبصراحه حصل لهم إطمئنان ، ومفيش ضروره لتحمل تكاليف باهظه ...** ".

وفى ذات السياق يقول الوزير السابق (ص.خ) "...**طبعاً كانت فرصة واحدة لتحقيق نتائج غير مسبوقة لكن عدم إتفاق رؤساء الأحزاب... حول كيفية وطريقة التمويل وإدارة الحزب، إضافه إلى فقدان "عمرو موسى" لكثير من توهجه بعد ثورة يونية خاصة لقاءاته السرية مع قيادات الأخوان والتى أذاعتها وسائل الإعلام... جعله غير قادر على إدارته للحزب بشكل فاعل ، كما إنه شعر بعدم قدرته على القيام بدور مؤثر فى الحقبه الحالية وعملياً فقد حماس الاستمرار...**" .

طبيعى أن يكون فشل هذا الاندماج مؤكداً فى ظل عدم الاتفاق على قواعد العمل السياسي وإدارة الخلافات السياسيه، وقد تركز الاختلاف بين رؤساء الأحزاب على عدة قضايا تحدد أولوية العمل الحزبى من أهمها :

الخلاف على نسبة ما يساهم به كل رئيس حزب من الدعم المالي، وتولى المناصب القيادية، والترشح للانتخابات، التحالف مع القوائم، وعدم وجود القيادة المقنعة التى يمكن أن يعمل تحت إدارتها الجميع، بعد اعتذار عمرو موسى عن استمرا، المصالح الشخصية، وترتيب الأولويات، تلك كانت دوافع حاسمة لتردى هذا الاندماج، رغم كونه تجربة كانت أقرب للنجاح فى تلك الحقبة التاريخية الهامة للحياة الحزبية فى مصر .

ب- التحالفات الانتخابية بين قبضة الدولة العميقة والمال السياسى :

تاريخ النتائج الانتخابية المصرية تحسمه دائماً البيئة الحاضنة التى تجري فى سياقها العملية الانتخابية، حيث تقدم الشروط والمحددات التي تمثل مقومات واتجاهات التصويت، بقدر عدالة وحيادية المحددات الانتخابية تقلل من عيوب الثقافة السياسية الحاكمة فى التصويت وتعطى فرصاً لتمثيل القوى الاجتماعية والسياسية وفقاً لواقع توجهاً مع القاعدة الجماهيرية وما تمتلكه من كتل تصويتيه تعبر عنها، إلا أن الظرفية التاريخية لواقع المجتمع المصرى بعد 30يونية بكل ما احتوته من تناقضات واستقطاب سياسي حاد كانت هى الحاكمة لشروط ومحددات العملية الانتخابية، وبناء التحالفات فى القلب منها ويمكن الإشارة لبعض من الوقائع التى صنعت تلك المحددات فيما يلى:

- مر عامين منذ 30يونية وحتى إنتخابات 2015م شهدت تحولات فى الخريطة الحزبية، وتغيير فى إدراكات المواطنين حول بعض ثوابت قواعد العمل الحزبي فقد تم إقصاء الفاعلين المؤثرين الذين يمتلكون الكوادر التنظيمية التى تجيد التعامل مع معطيات العملية الإنتخابية، وهما الحزب الوطنى، وحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي للإخوان المسلمين .
- غياب القوتان خلق فرصاً لفواعل جدد، لم يتم إختبارهم على الواقع ، ويملكون طموحاً بلا حدود صنعه إعلام خاص، فزاد من تعقيدات عملية التوافق حول التحالف على قائمة رئيسية .
- دخول أطراف المال السياسي وإستثماراتهم الكثيفة فى بعض الأحزاب خلقت نوعاً من التعالي على الأحزاب الفقيرة بحجة إنهم قادرون على إستقطاب مرشحين فى كافة الدوائر يحسمون بهم النتيجة الانتخابية.
- تشير الأحداث إلى حدوث تغيير فى معايير إختيار المرشح، فلم تعد شعبية المرشح حاسمه ، بل سبقها فى الاختيار الملاءه المالية والعصبية، مما أفسح المجال للمال السياسي فى إحتلال المعيار الأقوى فى الإختيار .
- لعبت دوائر العلاقات غير الرسمية ، ورأس المال الإجتماعى دوراً مؤثراً فى الحوار وبناء التحالفات الإنتخابية .

- دخل الإعلام الخاص بثقله فى حوار التحالفات ، وساند بقوه بعض القوى السياسية وسوق لبرامجها وصنع من بعض المغمورين الذين لايملكون أى خبرات فى العمل السياسي نجوماً ونخباً سياسية ، وأهال الاتهامات دون دليل أو مبرر على قيادات لمجرد إختياراتهم وقبولهم قوائم منافسه .

ووفقاً لما سبق من وقائع ، تشكل سياق من الفوضى التفاوضية ولم تخلق توافق سياسي حول معايير التحالف أو المحاصة الحزبية،وحاولت الدولة أن تسند قيادة التفاوض لشخصية تحظى بالاحترام والقبول لطرح قائمه انتخابيه تحظى بتأييد القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة، حيث تولى الدكتور كمال الجنزورى رئيس وزراء مصر الأسبق الترتيب لاجتماعات متتالية لخلق توافق، إلا إنه لم يحرز تقدماً ملحوظاً، أو أن إختياراته لم تلقى قبولاً، فأسُند الأمر للواء/ سامح سيف اليزل وبمساعدة أجهزة ومؤسسات الدولة شهدت الانتخابات قائمه من القوى الرئيسية، دون توافق أو مشاركه من أغلبية أحزاب الخريطة السياسية آنذاك .

وقد تحكم فى الإختيارات الملاءه المالية ، فتم البحث عن شخصيات تستطيع تمويل الدعاية والحشد وما يلزم العملية الإنتخابية من لوجستيات، وجاء ذلك إنعكاساً للتخوف السائد من بعض الأحزاب والشخصيات التى أعلنت تمويلها للأحزاب والمرشحين على قوائم منافسه .

ولقد فشلت كل القوى السياسية الآخرى فى إستكمال قوائمها ، أو لإنعدام الخبرة حيث لم تستكمل مستندات الترشح بشكل متوافق بالقانون ، مما جعلها غير مقبوله من لجنة تلقى طلبات الترشيح ، وتعتبر قائمة التحالف الجمهورى الذى ضم النقابات المهنيه وقوى المجتمع المدنى بقيادة المستشاره/ تهانى الجبالى ، ود/ طلعت عبدالقوى أحد النماذج لذلك ، رغم إحتوائها على شخصيات عامه تحظى بقبول مجتمعى قوى .

كما حاولت بعض القوى الوطنية بناء تحالف وقائمة إنتخابيه تحت مسمى " كتلة الصحوة الوطنية المستقلة "، بقيادة د/عبدالجليل مصطفى، إلا إنها وفقاً لإعتبارات إيديولوجية ورؤية القائمين عليها، قامت بإقصاء عدد كبير من قياداتها الراغبين فى الترشح لكونهم شاركوا فى نظم أو مراحل سابقة، لم تستطيع إستكمال القائمة وفشلت فى التوافق . ولم ينجوا من فشل تشكيل القوائم، سوى قائمة حزب النور ، وقائمة "نداء مصر"

لرجل الاعمال طارق نديم . وتلك نتيجه كاشفه بأن كل القوى السياسيه الفاعله فى المشهد السياسى لم تستطع التوافق أو إستكمال قائمه تخوض بها الإنتخابات فى منافسه مع القائمه الرئيسيه المدعومه من مؤسسات الدوله .

وفي سياق الاختيارات وقواعد الترشح على القائمة التى أشرفت على تشكيلها مؤسسات الدولة، حضر الباحث مع أمين إتحاد النقابات المهنية جلسة تفاوض دعُيا إليها من د. الجنزورى " حيث قال لـ (أ. ب) "... **ممكن ترشح شخصيتين نقابيتين أو ثلاثة مع القائمه فرد عليه (أ ، ب) إحنا أقوى تيار مؤثر فى العملية الإنتخابية ... وإحنا أساس 30 يونيه، وبنفكر فى 20 شخصيه، فرد عليه الجنزورى إنت بتهرج ... إحنا بنجمع كل التيارات . ولما أردت الوصول لحل وسط ، قال لنُ يقبل بأكثرمن ثلاث نقابين...**".

وأضاف أيضا "... **مع أن الجلسة والمناقشة كانت بقيادة شخصية محترمة ومقدرة من الجميع ، إلا أن سمة التفاوض لمن أسُند إليهم ذلك ، هى التعالى وعدم قبول المناقشة حول معايير الإختيار أو مدى صلاحية الأسماء المطروحة ... وتلك كانت السمه الغالبية على كل من تولى قيادة عملية التفاوض فى كافة التحالفات بما فيها تحالفات الأحزاب والقوى الوطنية الفقيرة .**

"... **فى نموذج صارخ على فوضة عملية التفاوض بين الأحزاب بتشكيل القوائم فى التحالف المقترح ، حينما عرض ممثلى الأحزاب أسماء مرشحيهم على لجنة الأختيار ، كانت المفاجآه أن الأسماء المقترحه من الأحزاب المختلفة فى الدوائر متشابهة فى حدود 80% منها ، وهذا يعنى أن الأحزاب طرحت الأسماء المميزة أو المعروفة من المرشحين، بغض النظر عن رغباتها أو موافقتها، أو إن المرشحين عرضوا أنفسهم على كل الاحزاب ضماناً التواجد ... وفى كل الحالات مؤشر قوى على هشاشة الأحزاب وفوضة التفاوض...** " .

لقد بات المعيار فى الإختيار كان القدرة على منافسة المال السياسي فى الأحزاب التى تمتلك تلك الملاءه المالية، وقائمة حزب النور بإعتبارها ممثله للتيار الديني فى حالة مشاركة الإخوان أو قبولهم التصويت لها .

عدم المعرفة بقوة الاحزاب الحقيقيه وقواعدها الجماهيرية من جانب القائمين على تشكيل القائمة لتجاهل قوى وشخصيات سياسيه مهمه ومؤثره ، وإختيار ما دونهم ، وفى النهاية تم إنجاز القائمه بقوة الدولة العميقة .

وحول السعى وراء تلك القائمة بالذات يقول رئيس أحد الأحزاب " (ص . ح) "... **إحنا فى العمل السياسي من وإحنا أطفال .. وعارفين إن القائمة اللي بتكونها مؤسسات الدولة والجنزورى لازم تنجح ... ومش هنفرط فى حصولنا على عدد منها حتى وإن كان قليل .. لأن فرص المنافسة صعبه عشان تضمن التمثيل وبقاء الحزب... ".**

خلاصة القول أن المال السياسي قوض معايير الاختيار الموضوعي للمرشحين فيما يتعلق بقوائم التحالفات الإنتخابية وخلق بيئة فوضوية للتفاوض حول التوافق، وساعد على سيادة التعالي والتحكم فى قدرة القوى السياسية على المنافسة، وترتيباً على ذلك جاءت نتائج الإنتخابات بالشكل الذى حدده المال السياسي وقدرته على المواجهة وصناعة الفارق .

(3) المال السياسى وصناعة النواب

تعتبر قدرة الأحزاب على إمتلاك كوادر وقيادات من أهم أسس نجاح تلك المؤسسات السياسية فى أداء وظائفها ، وترجمة واقعية على قدرتها فى تجنيد وإستقطاب قيادات ينخرطون فى الآداء والنشاط الحزبي، ليكونوا مؤهلين لتقلد المواقع الحزبية والترشح لتمثيل الحزب فى المجالس النيابية ... وتلك السمه تعبر عن أحد جوانب إستقلالية الحزب وذلك فى ترجمة قدرته على طرح قوائمه للترشح فى الإنتخابات المحليه والقوميه، إلا أن الأحزاب الجديدة لم تعكس تلك القدرة ، ولم تسطع إمتلاك من بين مؤديها والمتعاطفين معها أعداد كافية ليمثلوا الأحزاب فى الإنتخابات . ويرجع ذلك لأسباب فى بنية الأحزاب والثقافة السياسية الحاكمة للسلوك السياسي الحزبي فى مصر .

وكما أشرنا فى الأجزاء السابقة لقد أفسحت ثورتى "يناير – يونيه" المجال لإنفجار حزبي ضج به الفضاء السياسى المصرى، دون إستناد لمعايير البناء والاستمرار والقدرة على الآداء الفاعل . وزاد تلك الوضعية تعقيداً دخول المال السياسي المجال الحزبي، سعياً للحفاظ على المصالح والتأثير فى صياغة القرار السياسي .

إنه ووفقاً لمستجدات الفواعل الجدد والقواعد الجديدة وتوظيف المال السياسي بكثافة ، تواترت في الفضاء السياسي الحزبي ظواهر حديثة غيرت مفاهيم كثيرة من قواعد الترشح للمجالس النيابية ومحددات نجاح النائب، وقدرة الأحزاب على صناعة وزنها النسبي فى الهيئة التشريعية .

بالرغم من أن غالبية الأحزاب مدعومه بالمال السياسي مع إختلاف درجته، إلا أنها اضطرت قبآليات وأدوات جديده لم تكن شائعة فى الحقب الماضية، فلم تجد سهوله فى تجنيد مرشحين أو متعاطفين دون كلفة مالية وقد تكون باهظة، ولعدم وجود خبرة في التعامل مع معالم ومفاتيح الدوائر الإنتخابية وكذلك توزيع القوة التصويتية بتنوع مصادرها، ونتيجة لتلك المتغيرات أصبحت الأحزاب حبيسة البحث عن "وسيط" أو مرشد للحصول على قيادات تصلح كمرشحين على قوائم الأحزاب . وذلك ما أطلقت عليه الدراسة "الكفيل الضامن" .

حيث كشفت الدراسة الميدانية عن وجود مكثف لظاهرة " الكفيل الضامن"، تلك التى زاحمت بقوة في أدوات العملية الإنتخابية والعائلات ذات الكتل التصويتية، وعصبية الدم والمكان كعناصر بناء شعبيه المرشح ، ومعطيات منطقيه لتوقع قدرته على النجاح، إلا انه بعد توظيف المال السياسى الكثيف ظهرت الحاجه " للكفيل الضامن" لعدم خبرة رؤساء الأحزاب بالخريطه التصويتيه أو إختيار مرشحين أقوياء، إضافه إلى سهولة شراء المرشح، إلا إنه على طريقة رأس المال يجب أن يكون سلعه مضمونه ، فبرز دور الشخص المتعهد بتصدير المرشحين وفتح دوائر العلاقات غير الرسميه مع العائلات ذات الثقل الإنتخابى، وتلك أدوات جديدة ساهم فى تواجدها ورواجها دخول رأس المال فى الحياة الحزبية المصرية.

لقد ساهم فى تنامى تلك الظاهره تشبث الأحزاب بالتمثيل النيابي بأي ثمن ، فتعامل معهم المرشحون وأصحاب الخبرة فى مجال الإنتخابات بشكل يتناسب معهم وهو الابتزاز ، وأصبحت المسألة مزاد حول المرشح .

يقول (ع.م) أحد المرشحين على دوائر محافظة كفر الشيخ سعى حزب الشعب الجمهوري لترشيحه " **أنا معروض علىّ من حزب ساويرس مليون جنية... فى مرحله الإعاده آخد نفس المبلغ... أنتم عارضين ثلث المبلغ ، مش هتلاقوا حد ينجح بالكلام**

ده " وهل إنت بالفعل تفاوضت مع أحزاب أخرى... يضيف... أنا كل يوم عشرات بيكلمونى وفى الأخر اللى دعمه هيكون أفضل هأروح معاه "...

أما (س ، م) فيقول "... **الإلتزام والإتفاق مع حزب من الأول مش وارد ، لازم نكشف إمكانيات وأسلوب كل الأحزاب وجايبين تمويلهم منين ، وبسؤاله عن معرفته بأحزاب تتلقى تمويل خارجى أكد وجود دعم من دول خليجيه لأحزاب يتفاوض معها على الترشح فى قوائمها...** " .

ويضيف (هـ ، ر) القائم بجلب مرشحين لأحد الأحزاب من محافظة الدقهلية "**الحقيقة أنا بأحب حزب الجبهة الوطنية عشان الفريق شفيق، بس حتى الآن مفيش معاهم فلوس لدعم المرشحين بيقولوا، هيجيب من الخليج.. لكن أنا مش واقف على كلامهم..عشان كده أنا جيت الحزب ده ...**".

لقد وصلت درجة المساومة على المبالغ المدفوعة أن أحد متعهدى النواب بالفيوم رفض الإفصاح عن النواب المفترض التفاوض معهم ، أو إعطاء الحزب بياناتهم قبل الإتفاق على كافة التفاصيل المالية والعينية كالمؤتمرات التى يتحتم على قيادات الحزب حضورها بمستوى وزراء ومحافظين سابقين معروفين .

وفى مقابلات ومفاوضات مع 73 مرشحاً خاض بهم حزب الشعب الجمهوري الإنتخابات لم يوافق مرشح واحد على التوقيع على إستمارة الترشيح قبل حصوله على ثلثى المبلغ المقرر للدعم وهو 300 ألف جنية ، وفى بعض الدوائر وصل لـ500 ألف جنية . ولم ينجح منهم سوى 13 نائب فقط فى حزب المؤتمر تفاوض مع 101 مرشح نجح منهم 8 نواب ولم يصل الدعم أكثر من200 ألف جنية للمرشح .

مقارنة بالدعم الذى حصل عليه مرشحي حزب المصريين الأحرار بمتوسط 750 ألف جنية بخلاف الدعاية والدعم العيني ، أو حزب النور أو مستقبل وطن ، نستخلص بنتيجة أن المال السياسي هو من صنع النواب حتى وإن كانت العملية الانتخابية أصبحت مكلفة وباهظة الثمن .

ومن الظواهر التى اختفت من الثقافة السياسية التقليدية عملية الدعم بالتطوع، ومجموعة المتعاطفين مع المرشح يقومون بعمل التوكيلات وإجراءات الفرز والحضور

نيابة عنه فى اللجان بدون مقابل ، تلك الظاهرة لم يعد لها وجود، وأصبحت بمقابل مادي لا يستطيع المرشح التقليدي الوفاء بها .

من الظواهر التى بلورتها الانتخابات الماضية وجاءت نتيجة لدخول المال السياسي الفضاء السياسي، هى ظاهرة فساد المؤسسات الحزبية فى العملية الانتخابية، حيث شهدت انتقال الفساد السياسي من سياق الأفراد لسياقات مؤسسية، فقد أنتقل من شراء الأصوات والمرشحين لبيع الأحزاب السياسية حصتها فى القائمة لمن يستطع من رجال الأعمال أو السياسيين القدامى ، فقد مارسها عدد من الأحزاب التى شاركت فى تحالفات ولا تمتلك كوادر أو قاعدة جماهيرية .

وكشفت الدراسة الميدانية أيضاً وجود ظاهرة البلطجية فى تأمين المرشحين وإرهاب الخصوم واستخدام كافة أدوات القسر، وتلك الظاهرة تتناسب مع هيبة الدولة وقدرتها على مواجهة الخروج عن قواعد النظام .

(4) المال السياسي والدعاية الانتخابية

صنع المال السياسي فى سياق العملية الانتخابية لعام 2012-2015 م فارقا في الدعاية الإنتخابية بين الأحزاب على مستويات متعددة ، من حيث دراسه شعبية المرشح وإتجاهات الناخبين ، والتسويق السياسي وتشكيل الصورة الذهنية للناخبين حول الأحزاب والقيادات التى تخوض الإنتخابات ، أو على مستوى الدعاية التقليدية والتى تتضمن الصورة والملصقات .

فإذا كانت الأحزاب قد خضعت لظاهرة "الكفيل الضامن" بمستويات مختلفة إلا إنها فى الدعايه وجدت فروق شاسعة وفقاً للذمة المالية لتلك الأحزاب ، فحزب المصريين الأحرار الذى يمتلك صاحبه لقنوات فضائية ، وبرامج إعلامية تم صياغتها وفق معايير مهنية من شركات ومراكز متخصصة . وكذلك تعاقد مع مراكز أبحاث الرأى العام لقياس شعبية المرشحين المستهدفين للتعاقد معهم ، لأجل ذلك فإنه لايمكن مقارنته بالأحزاب الأخرى التي إلتزمت بالشكل التقليدي للدعاية والمؤتمرات الشعبية والملصقات .

لقد أضحى تأثير المال السياسي على الناخب وخاصة الناخب البسيط واضحا البته، وساهم في تشكل الإتجاهات لصالح الأحزاب، ففي حقيقة الأمر إنه بدون الاستخدام الكثيف للمال السياسي لن يصلوا المرشحين لتلك المستويات التصويتية ، وفى هذا الصدد أكد" نجيب ساويرس " فى أحد المقابلات أثناء الإجتماعات التحضيرية لـ30 يونية بقوله "... **لقد كلفني نجاح النائب (م. ح) 7مليون جنية من جملة ما أنفقه الحزب على الدعاية الإنتخابية، إضافة إلى 12 مليون جنيه قيمة تكاليف تبرعات إعلانية داخل الدائرة ، نقدية وعينية للدائرة وكذلك ولوجستيا لزوم العملية الإنتخابية في الدائرة ...** " .

وإذا ما تمت المقارنة بين إستخدام حزب المصريين الأحرار لأدوات ووسائل الدعاية المختلفة باهظة التكاليف ومستوي تقني عالي من حيث الجوده والانتشار، وبين الأحزاب الفقيرة ، وطريقة إستخدامها لأساليب الدعاية التقليدية، مثل المنشورات الورقية، والمؤتمرات الشعبية، وزيارة العائلات المنزلية، نجد فروقاً صارخة فى توظيف المال السياسي وكذلك فروق ذات دلالة فى النتائج من حيث التسويق السياسى لبرامج الأحزاب والدعايه للمرشحين، وما ينتج من شعبية أو قاعدة الحزب الجماهيرية .

فى ذلك السياق يقول (ع ، ز) نائب رئيس وأمين تنظيم أحد أحزاب الوسط طريقة الحزب الإعلامية"... **إحنا لا نستطيع مجاراة الأحزاب الغنية فى تحمل التكلفة المرتفعة زيهم... وعشان كده إحنا إختارنا عدد معقول من المرشحين اللى لهم عصبية أو بلاد كبية تسندهم، وده بيعوض حملات الدعاية فى وسائل الإعلام... وإحنا بنركز على علاقتنا القوة بالشخصيات العامة فى المحافظات وبنعمل لهم زيارات منزلية ، إحنا عندنا محافظين ووزراء سابقين ولهم علاقات قوية في المحافظات... وبنستثمر تلك العلاقات، وعلاقة الثقه ديت فى جلب مرشحين أو الدعاية للحزب...**" .

إن ماسبق عرضه من رأى للحالة السابقة يؤكد على إستخدام نظرية الرأسمال الإجتماعي فى العمل الحزبي خاصة فى تشكيل قواعده أو إختيار مرشحيه ، وكذلك ممارسة العمل السياسي الحزبي المصري ، إلا إنه يتوقف مستوى نجاحاتها على ما يحظى به الحزب من شخصيات عامة يحظون بالإحترام ، أو مارسوا العمل التنفيذي أو السياسي ولديهم خبره تجعل الآخرين يثقون بهم، أو تعطى الإنطباع بقدرة الحزب على الإستمرار والتمثيل النيابى .

ولارتفاع تكاليف الدعاية الإنتخابية، رغب المرشحين المستقلين الترشح على قوائم الأحزاب فردى لضمان الدعم المادي والعيني والمتمثل فى الدعايي، وهنا تتلاقى رغبة المرشح والحزب ، وتبقى القيمة المادية للدعم هى الحاسمة فى الإتفاق .

وتظهر تلك الإنتخابات وما أفرزته من الدعاية المختلفة، أن المال السياسي ضرب بقوة وسائل الدعاية التقليدية وقلل كثير من أهمية مفرداتها، وصنع الإعلام الخاص مرشحين سوبر وجعل منهم قديسيين وطنيين، ونموذج للنائب المهموم بالشأن العام، وحط من قيمه شخصيات تتمتع بخبرة العمل الميداني الوطنى، والنماذج كثيره لاتحتاج لسرد وتبيان .

- وهنا يظهر أهمية توظيف المال السياسي فى عملية التسويق للحزب، وصنع صوره ذهنيه قد تكون بعيده تماماً عن الحقيقة وعن آليات العمل داخل الأحزاب، أنها تصنع التوقعات وترسم واقع غير موجود .

وخلاصة هذا البعد أن المال السياسي أفقد الأحزاب المعتمدة على مفردات الثقافة السياسية التقليدية فى الإعلام توازنها ، ولأنها غير قادرة على تحمل تبعات هذا التطور

الجذري والسريع لآليات إستخدام المال السياسي فى التسويق ، أصبح مستقبل العمل الحزبي وصورته الذهنية فى خطر .

(5) المال السياسي وتعميق أزمة المؤسسية للأحزاب الجديدة :

يُعتبر مستوى ودرجة المؤسسية للكيانات والأحزاب السياسية مؤشراً لفاعلية وإستمرار تلك الأحزاب، ومدى أدائها لوظائفها المختلفة، حيث لا يتوقع نجاحاً للأحزاب فى تنظيم المطالب الجماهيرية دون تحقيق مؤشراً متقدماً لعناصر المؤسسية السياسية، وإذا كانت الأحزاب المصرية على مدى أكثر من نصف قرن لم تعكس نضجاً مؤسسياً فى كل مؤشراته سواء على مستوى تحقيق قاعدة جماهيرية أو درجة التنظيم وأسلوب الأداء الحزبى، أو التماسك والاستقلالية إضافة إلى التوافق والتكيف، وكذلك مستوى الحوار مع القوى الاجتماعية والسياسية ، وأظهرت وجود خلل فى بنىٌ وأداءها لوظائفها في جوانب ومستويات مختلفة، إلا أن دخول المال السياسي بكثافة بعد ثورتى " يناير – يونية " في الحياة الحزبية، أصبحت مجالاً من مجالات الاستثمار التى توجه لحماية المصالح والإهتمامات، وإذا كان توظيف المال السياسي قد أفاد بعض الأحزاب فى توفير المقرات والإمكانيات وتوفير التمويل اللازم لممارسة النشاط، إلا إنه قد قوض أسس وأركان العمل الحزبي المؤسسي فى كافة مجالاته الأخرى، وزاد من هشاشة الأحزاب وجعل بناءها وآدائها معتمداً أو متمحوراً حول شخصنة رئيس الحزب، فزاد أزمة "شخصية" الأحزاب تعقيداً فعمق أزمة المؤسسية ولم يعد لها علاج إلا إذا عاد المال السياسي إلى أدراجه وتخلى عن إستثماراته فى المجال السياسى .

وستحاول الدراسة فى الجزء التالى طرح أهم الأبعاد التى أثر فيها توظيف المال السياسي فى سياق عناصر ومفردات مؤسسية الأحزاب المصرية :

أ- المال السياسى وقاعدة الأحزاب الجماهيرية

تنطلق الأحزاب السياسية دائماً فى أدائها لوظائفها من مصالح واهتمامات قواعده الجماهيرية، فتنظيم المطالب والتعبير عنها هو الجزء الأهم لوظيفة الحزب، وكذلك حجية بقاءه واستمراره فاعلاً فى المجتمع؛ ولهذا السبب تعطى أدبيات العلوم الاجتماعية أهمية بالغة لتحليل وصياغة حدود الطبيعة الاجتماعية لأعضاء الحزب أو المتعاطفين معه، أولئك الذين يمثلون القاعدة الاجتماعية له .

يُظهر الواقع الميداني أنه لم يعد هناك حزباً واحداً فى الخريطة الحزبية يخاطب شريحة معينة أو يحدد جموداً بعينه ، بالحديث والبرامج فخطاب الأحزاب موجه لكل المواطنين ولا يتمتع بخصوصية وقد يكون ذلك لأسباب تصويتية، لرغبة الأحزاب إستقطاب الناخبين، إلا انه واقعياً خداع سياسى، فكيف يعبر حزب يمينى متطرف عن مصالح الشريحة العمالية الفقيرة ؟ وعلى الجانب الآخر لا تتوافر بيانات حقيقية تفصيلية عن أعضاء الحزب، وإن توافرت فهى تحتوى على نسبه عاليه من المبالغه.

فى السياق السياسي المصري قلل المال السياسي من أهمية القواعد الجماهيرية للأحزاب، وذلك على مستوى التأسيس وجزء من عناصر ممارسة النشاط، وقد يكون تأسيس الحزب أحد الأمثلة الدالة على ذلك، فقد إستطاع المال السياسي توفير توكيلات مؤسيسين بما يتوافق بالأعداد المطلوبة وفي وقت قياسي، وبالتالى إستعاض عن عملية البحث عن متطوعين يؤمنون بالحزب ومبادئه يجولون المحافظات بحثاً عن مؤسيسن يوثقون ذلك من خلال توكيلات رسمية، الأمر تكفل به متعهد فى كل محافظه بتكلفه ماليه لا تتعدى 200 جنيه لكل توكيل .

وحول هذا الأثر يبرر (م ، ش) رئيس شرفى لأحد الأحزاب الممثلة فى البرلمان، الزيادة السريعة فى عدد الأحزاب، " **الحقيقة أن الأمور أصبحت بسيطة، الحزب محتاج فى حدود5000 مؤسس ، بتكلفة200جنيه... يعنى المسألة لمؤسس الحزب بسيطة ، وده وفر وقت وجهد ولف على المحافظات ، ومناقشات فى كل خطوه نمر بها...**"

كما قلل المال السياسي أيضاً أهمية القاعدة الجماهيرية، فيما يتعلق بإدارة العملية الانتخابية فأصبح يعتمد على إدارة محترفه، وشركات علاقات عامه للدعاية والإعلان لتعديل الصورة الذهنية للمواطنين، وكذلك وكلاء محترفين فى اللجان ، ولم تعد تلك الأنشطة تعتمد على متطوعين يعملون فى لجان الحزب وكياناته.

ويوضح (ع ، ز) أحد النواب القدامى قدرة المال السياسي تخطى عقبة المتطوعين فى إدارة العملية الإنتخابيه حيث يقول"...**هو ليه المرشح بيجرى وراء الأحزاب ؟... عشان التمويل وكمان يوفروا مندوبين اللجان... لكن اللى معاه فلوس وعنده وكلاءه فى كل اللجان مش محتاج أحزاب " وعن الفارق فى التكلفة بين الانتخابات البرلمانية بعد الثورة وما قبلها يقول "ممكن أحسبها لك فى بند واحد فقط وهو توفير مندوبين فى**

لجان الآدلاء بالأصوات ولجان الفرز... بتحتاج 3 مندوب لكل يوم يبقى 6 مناديب فى يومى التصويت و 6 مناديب فى الإعاده وإذا كانت اللجان فى المتوسط 250 فى الدائره الواحده يبقى إحنا عاوزين3000 مندوب ، وحسب السعر فى الدائره يتراوح من 200 جنيه إلى 1000 جنيه فى اليوم يعنى إحنا بنتكلم فى حد أدنى 5 مليون جنيه فقط للمناديب يوم الإنتخابات... " .

الواقع الميداني يجعلنا نميل لرأى الحالة السابقة فى قدرة المال السياسي، على توفير وكلاء للمرشح، إلا أن قدرته تقف عند هذا الحد، ويكون الفيصل فى النتيجة هو إتجاهات الناخبين، وربما يكون قادراً على اختراقها بوسائل أخرى .

إشكالية المال السياسي هنا تكمن فى تبخر القاعدة الجماهيرية بعد التأسيس حيث لا تتواصل مع الحزب وليس الحزب بإستطاعته التواصل معهم، وبالرغم من إنقطاع تلك العلاقة يظل رئيس الحزب أو الممول فى دفع إشتراكات سنوية لهؤلاء . وتلك المشكلة التنظيمية تحتاج إلى وقت طويل حتى يعوض الحزب هؤلاء المؤسيسين بأعضاء تحكمهم الرغبة والانتماء .

ب- المال السياسي وتكيف الأحزاب

تعتبر قدرة الأحزاب السياسية على التوافق والتكيف مع المتغيرات المجتمعية الداخلية والخارجية من أهم المؤشرات التى تكشف مستوى المأسسه فى المنظمات السياسية ، وعليه تصبح كيفية تعامل الأحزاب مع التحولات المجتمعية ، ورؤيتها لقضايا ومشكلات المجتمع وأولويات طرح الحلول لها ، وآلية ومستوى التفاعل والأحداث مؤشرات كاشفه لدرجة توافق وتكيف الحزب مع متطلبات التغيير الإجتماعى .

إجمالاً ، الواقع الميدانى يكشف مستوي منخفضاً لدرجة وعى الأحزاب بضرورة التكيف مع متطلبات التغيير فى المجتمع ، فمازالت الأحزاب اليمينيه تنظر لقوى المجتمع المختلفه ومطالباتها وفق منظورها التقليدي وتقدم ترتيباً لأولويات المجتمع من مشكلات وقضايا وتطرح حلول لها بفهم تقليدى لايضع فى إعتباره حجم التغيير والمطالب المستجده ، كما أن القيادات والقوى اليساريه مازالت تنظر برؤية الستينيات رغم كل التحولات التى ضربت جذور الإشتراكيه فى كل دول العالم

ولا يختلف تعامل الأحزاب التى تتمتع بالدعم وتوظيف المال السياسى عن نظيرتها فى الرؤية العامه ، إلا إنها تزيد عنها فى تكريس الإهتمامات و المصالح فى سياق رؤية رئيس أو ممول الحزب ، من الطبيعى أن تختلف طريقة التعبير عن تكييف الحزب نظرياً ، علـى خريطـه التصـريحات والإعـلام و الخطـاب الموجهـه للجمهـور، إلا أن حمايـة المصالح تظل هى الحاكمه فى خطوات التكيف الحزبى فى ظل سيطرة رأس المال، كما تتمتـع الأحـزاب الغنيـة بمرونـة فـى قـدرتها علـى عـرض وتسـويق نشـاطها فـى مواجهـة الأحداث لقدرتها على الظهور فى وسائل الأعلام.

ت- المال السياسي وقدره الأحزاب التنظيمية .

يعتبر مستوى التشابك الهيكلى ودرجة الرشد فى أسلوب وطريقة العمل الحزبي مؤشرات إجرائية على المؤسسية ، وتتمثل فى إمتلاك الأحزاب بناءاً من الوحدات والأجهزة القاعدية على كافة المستويات فى المجتمع ، ومدى ديمقراطية نماذج السلوك بين وحدات وأجهزه الحزب ومقدرة الحزب على تجنيد وتعبئة كوادر مدربة جديدة فاعلة سياسياً .

واقع الأحزاب المصرية يعكس إنخفاضاً حاداً فى درجة التنظيم الحزبي فى مؤشراته المختلفـة، مـن حيـث التشـكيل والكـوادر والانتشـار واللجـان النوعيـة وأسـلوب وإجـراءات وديمقراطيـة العمـل الحزبـي، ومـع وجـود توظيـف رأس المـال السياسـي فـى الحيـاة الحزبيـة استفاد التنظيم فى بعض مقوماته، وضرب المال السياسي كثير من عناصره ومفرداته الأخرى، حيث استفادت الأحزاب من المال السياسي فى توفير المقرات وإمكانيات تجعل الحد الأدنى من ممارسة النشاط الحزبي ممكن، مثل الاجتماعات والندوات وورش العمل والتواصل، كما ساعد عملية التواصل بين أعضاءه عن طريق القدرة على تنظيم الفاعليات لأعضـاء الحـزب وقياداتـه مـع تـوفير وسـائل مواصـلات، أو عمـل مـؤتمرات وندوات فـى الأقاليم .

ورغـم مكاسـب تـوفير الإمكانيـات فـى تيسـير إجـراءات العمـل، إلا أن تـأثير المـال السياسي يظل حاسماً فى جعل أسس تنظيم الحزب معبرة عن وجهة نظر أحادية غير قابلـة لحوار ديمقراطي أو تغيير، وتلك هى رؤية مؤسس وممول الحزب مما يجعله فى النهاية مؤسسة شخصية فى بناءها التنظيمي وطريقه وأسلوب إدارة عملها .

حيث يبدأ بإختيار القيادات والكوادر والمواقع التى يشغلونها وفق رؤيته وعلى شاكلته، يحدد مساحة وحدود سلطة كل موقع تنظيمي بشكل يجعله متحكماً فى قرارات الحزب، يفتقد الحزب لآليات ديمقراطية الأداء، حتى إقتراح الأنشطة وتمويلها وأولوياتها تخضع لرؤيته ورغبته فى تدبير التمويل لما يراه متوافق، وكيفية ترشيح القيادات للمواقع أو الإنتخابات العامة .

خلاصة ذلك أن الحزب فى تلك الحالة يبُنى وفق أسس وهياكل تتناسب مع القدرة المالية لمؤسس الحزب وتتناسب ورؤيته وإهتماماته ومصالحه، بغض النظر عن كون الحزب مؤسسة عامة مفترض أنها تخوص تنافساً مع مثيلتها من أجل مصلحه الشأن العام .

وحيث يفسر ذلك (ا ، ر) أمين تنظيم أحد الأحزاب الشهيرة ، لماذا ترك الحزب رغم كونه يشغل موقعاً متقدماً فى التنظيم الحزبى "فيقول" الحقيقة بعد ثوره يناير مفيش موقع إسمه أمين تنظيم"... **كان زمان لما كان فيه تنظيم ومهام ومسئوليات بتتوزع على القيادات، انا مقدرش أعين أي كادر فى أي مستوى غير برضى رئيس الحزب ، ولا أقترح أى مبالغ لأي جهة أو أى نشاط اللى يرضى الرئيس ، وصلت الدرجه أن تحديد الاجتماعات للنشاط الفرعى لازم يوافق عليه .. ايه اللى باقى من شخصية الموقع... ولا حاجه .. مينفعش أكون صوره ...**".

ث- المال السياسي و التماسك الحزبي

أضحى التماسك معياراً كاشفاً لطبيعة البناء الحزبى، فهو دلالة القدرة الحزبية على تخطى الأزمات ، حيث أن رابطة الأعضاء النفسية والاجتماعية الطوعية تجعل الحزب قادراً على تخطى التناقض والتحلل الداخلي وكذلك المؤثرات الخارجية .

وينشأ الانقسام غالباً فى الأحزاب السياسية من وجود الاهتمامات والمصالح المتعارضة ، ولذلك يكون من الضروري خلق مستوى من الاتفاق حول قواعد حصر الاختلافات لحدها الأدنى، الواقع الميداني يكشف أن الأحزاب المصرية تعكس مستوى متواضع من التماسك الداخلي وكذلك عدم القدرة على إدارة الأزمات فى مواجهه الأحداث . فى ظل توظيف المال السياسي فى الأحزاب، إستعاضت الأحزاب عن تربية الكوادر

وإعدادها للمواقع أو الترشيح للإنتخابات العامة بالاتفاق مع كوادر جاهزة وراغبة فى الترشيح ، وذلك قدم حلولاً لإشكالية الوفاء بالصورة العامة للحزب فى استكمال قوائمه، إلا إنها فتحت أبواب الاختلافات والانقسامات خاصة فى مواسم الانتخابات حول أولوية واستحقاق المرشحين.

إن الواقع الميدانى يكشف أن الأحزاب المصرية تعكس مستوى متواضع من التماسك الداخلي وكذلك عدم القدرة على إدارة الأزمات فى مواجهة الأحداث، إلا أن الأمور يتم حسمها فى سياق الملائمة المالية لرئيس أو ممول الحزب الذى يمكن تسوية تلك الخلافات بتزكية من يشاء .

وتظل الرابطة النفسية و الإجتماعية داخل الأحزاب هشه وغير قادرة على إقناع الآخرين أو حتى المنافسين فى مجال العمل الحزبي بالانتماء، حيث تقوم دائماً الاختلافات والاتهامات فى أوقات كثيرة حول إمكانية الاستحواذ على مساحة التقرب من رئيس الحزب ، وكثيراً ما تظهر الفصائل المتمحورة حول الأشخاص ضد الأشخاص الآخرين وتشتعل دائما الخلافات حول السيطرة على المواقع الحزبية، أو قدرة اتخاذ القرار، أو حتى الفوز برضى رئيس الحزب ، وغالباً ما تنتهى الأمور داخل الأحزاب بهروب الفصائل المختلفة فى الرأي والإبقاء على الكوادر والأعضاء الذين على شاكلة رئيس الحزب أو يرضون برؤيته وتصرفاته – وهى إحدى ملامح الثقافة السياسية المصرية فى التعامل مع القيادات والرؤساء .

ج–المال السياسي والإستقلالية الحزبية

إن إستمرارية وجود الحزب تحدده مدى الاستقلالية التي يتمتع بها، وهو ما يعنى أن تكون نظم وآليات العمل والتدابير داخل الأحزاب السياسية مستقلة وذاتية الطابع، تلك تتمثل فى الموارد البشرية والمادية والإجراءات التنظيمية , إضافة إلى الهوية الفكرية لأنها تتشكل فى سياق المصالح والاهتمامات السياسية والاجتماعية للحزب .

الأحزاب المصرية فى أغلبها لا تتمتع بمستوى جيد من الاستقلالية، حيث عدم القدرة على تعبئة وتجنيد أعضاء وقيادات حزبية، أو التوجهات والمبادئ السياسية للحزب فى طرح رؤى وحلول للمشكلات المختلفة مستقلة أيضاُ، إضافة إلى الاحتياج الدائم

للتمويل مما يجعلها غير مستقلة، وتقع تحت حصار المال السياسي، أو مؤسسات الدولة وعليه تكون غير مستقلة التوجه.

بعد ثورة يناير ودخول المال السياسي لمعظم الأحزاب المصرية الممثلة فى المؤسسة التشريعية تغيرت معادلة مقومات مستوى استقلالية الأحزاب السياسية وفقاً لطبيعة المال السياسي وتوجهات داعمية، حيث أستطاع المال السياسي تقديم حلول لمشكلة الاعتماد على الدولة أو المؤسسات الأخرى الخارجية، إلا أنها زادت وكرست التبعية لرئيس الحزب أو الممول ، حيث توسعت صلاحياته فى جميع شئون الحزب وأصبحت محاسبته على قراراته غير مؤثرة، لأنه يقوم بتمويل كل الأنشطة بما فيها إيجار المقرات، ولأنه مصدر التمويل الوحيد، حيث يقوم بدفع إشتركات الأعضاء السنوية أيضاً.

الواقع الميدانى يظهر أنماطاً متعددة من الفساد السياسي داخل الأحزاب ، وتلك تعتبر إنعكاساً مباشراً لغياب الاستقلالية الحزبية ، ونتيجة لذلك تصبح كيانات الحزب ووحداته مرتبطة برئيس الحزب ، وغير قادرة على التصرف ووفقاً للحراك الطبيعي الناتج عن تفاعلات الأعضاء ونشاطهم الحزبي ، وحول مسألة الإستقلاليه يقول (ع ، ز) أمين تنظيم أحد الأحزاب "**... مفيش حاجه إسمها إستقلالية ، الممول أو بصفته الرئيس بينفق كل ده ليه مش ممكن هنتجاهل رأيه فى إدارة الحزب... لكن فى النهاية هى عزبة نطاق عملها فى الشأن العام... ومش هنتكلم عن المفروض يتعمل... عشان يبقى فيه أحزاب مستقلة لازم الدولة تقرر ميزانية لكل حزب يتناسب مع عدد نوابه...**".

وعليه فإن الاستقلال فى ظل توظيف المال السياسي معادلة لا تتحقق فى ظل التمويل الخاص للأحزاب، يجب تحويل التمويل ليقتصر على اشتراكات الأعضاء، ويمكن دعمه من ميزانية الدولة .

قائمة المراجع

المراجع العربية :

1- جمال محمد أبو شنب : أصول الاجتماع السياسي " النشأة – القضايا – التطبيقات " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2011.

2- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع : الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن 1991-2001، رسالة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، 2003.

3- توم بوتومور : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : وميض نظمي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1986.

4- عبدالحميد زيد : العالم الثالث والسياسية ، دار العلم ، الفيوم ، 2003م.

5- محمد سعد أبو عامود : الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية ، مجلة الديمقراطية ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، أكتوبر 2001.

6- نجوي إبراهيم محمود : الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني ، مجلة الديمقراطية ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، أكتوبر 2001.

7- انطونيو جرامشي : قضايا علم السياسية في الماركسية ، ترجمة : واهي شرفان وقيس الامي ، دار الطبيعة ، بيروت ، 1970 .

8- عبد الإله بلقزيز وآخرون : إلى أين يذهب العرب ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، 2012 .

9- كامل الزهيري : موسوعه الهلال الاشتراكية ، نقلا عن طارق فتح الله ، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي ، دراسات مقارنه ، لبنان ، 1986 .

10- رجب حسن عبد الكريم : الحماية القضائية لحرية واداء الأحزاب السياسية, دار الكتب القانونية, مصر, 2008 .

11- فتح الله وعلوا : الاقتصاد السياسي ، مدخل للدراسات الاقتصادية ، بيروت ، دار الحداثه ، 1989 .

12- سليمان الطماوي : السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي " دراسة مقارنة " ، دار الفكر العربي ، لبنان ، ط5 ، 1996 .

13- موريس دوفرجيه : علم اجتماع السياسة ، ترجمة : سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط2 .

14- سمية فلو عبود : النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، بيروت، دار الساقي ، 1993.
15- عبد العالي عبد القادر: محاضرات في النظم السياسية المقارنة، الجزائر، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، 2008.
16- محمد شلبي: منهجية التحليل السياسي، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 1999.
17- محمد نصر عارف: ابستيمولوجيا السياسة المقارنة ، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج. ب،ب،ن: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002.
18- ميلود عروس: "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006 مقترب تحليلي تقسيمي". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010.
19- وفاء لطفي: محاضرات في نظرية النظم السياسية. مصر: جامعة ستة أكتوبر، 2016.

المراجع الأجنبية :

(1) D. Claessens, O.stammer : Die Krise der parteiendemokratie und die parteiensoziologie, Berlin 1979 s.

(10) Rolf. Ebbighausen : Die krise der parteicndemokratie und die parteinssoziologie, Berlin, 1969,

(2) E,wiesendahl : parteien und demokratie . Eine soziologische Analyse paradigmatischer Ansatze der parteienforschung, Opladen 1980 .

(3) Fischer , Naschold: organisation und Demokratir m stuttgart Berlin, Koln, Mainz 1979 .

(4) Tomas Ferguson : Golden Rule – The investment theory of party competition and the Logic of Money – Driven Political System .Chicago press 1995.

(5) Frieder, Naschold : Organistion und Demokratie , bib.

(6) Bassam Tibi : schwache insitutionalisierung ' als fall Agypten in verfassung und Recht in ubersse 1 , 1980 .

(7) Alf. Mintzel : parteiensoziologie, in pipers worterbuch zur politik, Munchen, Zurich, 1989.

(9) Bruce S, Yearly S, the sage dictionary of sociology ,sage publications ,London ,2006.

11) Stephan Bell, “Institutionalism old and New”, OP.Cit.
12) James Kerr Pollok .Mony and Political Abroad University Of Machigan press ,1962,p63. bib .

الفصل السابع

عولمة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

دراسة ميدانية لمجموعة من الحركات الاجتماعية السياسية في مصر

مقدمة:

أضحت المجتمعات العالمية وحدة التحليل الأساسية في مسارح العلوم الاجتماعية بشكل عام والسياسية بشكل أخص، حيث ضاقت المسافة بين المحلي والإقليمي والعالمي، وتهاوت الحدود المحلية وانخرطت في المجتمع العالمي، ذلك لأن المجتمع أصبح مؤثراً فى إعادة تشكيل سياسات الدول المختلفة فى الإقتصاد وفى مجالات السياسة ، لقد تأتى التدخل كنتاج لتطبيق شعارات العولمة السياسية بشكل عام كالديمقراطية التي أصبحت حلما يداعب الشعوب وفتيلا للعديد من الثورات والانتفاضات الدولية والعربية، وأصبحت كونها القضيه التي تتصدر المشهد السياسي في كل المجتمعات [1]. حيث استجابت الدول النامية بنسب متفاوتة لتلك الشعارات إحترام التعددية وحقوق الإنسان إما خضوعاً لضغوط الخارج أو تلبية لمطالب الداخل والمتمثل فى أحزاب المعارضة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدنى المختلفة ، وترتيباً عليه تصاعدت شعارات الإصلاح السياسي [2]. فقد أضحت البلاد العربية أرضا خصبه لنمو الإنقلابات والثورات وذلك لانتهاج حكوماتها القمع والاستبداد في مسارها السياسي وهو ماعجل بطرح المشروع السياسي المجتمعي في كثير منها.

واجهت تلك الحركات الجديدة تحديات جسام تمثلت في بلورة استراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع احتفاظها بقيمها الأساسية، في حين أدرك أنصار البيئة هذة الأهمية وتحولوا إلى أحزاب سياسية كما حدث في ألمانيا. وعلى الرغم من عدم التغلب على هذا التحدي، إلا أن هذه الحركات لا تزال قائمة كعنصر أساسي في الحياة السياسية في العديد من المجتمعات، فقد شغلت ظاهرة الحركات الاجتماعية اهتمامًا بالغًا في الآونة الأخيرة من

---

(1) محمد عبدالعاطي : إشكالية الإيمان بالقيم الديمقراطية في العالم الإسلامي، رواق عربية، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2009، ص117.

(2) السيد يس : الإصلاح العربى بين التحليل الموضوعى وتزييف الواقع. الأهرام 2008/5/8 م

قبل الأكاديمين والباحثين حيث عكست حيوية عكست دينامية المجتمع في مواجهة الدولة .(1)

إن جل ماسبق هو ماأدى إلى تخلق ما يسمى " بالمجتمع ما بعد الجماهيرى " أو مجتمع ما بعد الحداثة، حيث يشير إلى واقع إجتماعي وسياسى معقد وجديد لا يمكن تسطيحه في صورة حكومة وأهالى، أو شرطة ومتظاهرين، لكنه ينقسم إلى فئات لامتناهية ومؤسسات كثيرة وفرق ومجموعات سياسية تشغلها تفاصيل كثيرة، كما أن نموذج السياسة سيكون فى هذا المجتمع تفاوضيا، وقائماً على حلول وسط مركبة ومعقدة، ومن هنا أصبح دخول الجماهيركفاعلين في الحياة السياسية أمر حتمى إذا ما أرادت المجتمعات النامية اللحاق بركب الواقع الذى تطرحه التغيرات السريعة الناتجة عن العولمة (2).

إن بلدان العالم الثالث شهدت ولاتزال تشهد مزيدا من الحركات الاجتماعية ولكنها مختلفة عن البلدان المتقدمة، وذلك لاختلاف مسار وضعية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري لكل منها إلا إنها تظل متأثرة في النشأة والطبعية ووسائل التعامل مع القوى المجتمعية بالمتغيرات الدولية ومصالح القوى الإقليمية والشركات متعددت الجنسيات لتظهر وكأنها أحد تجليات العولمة التي فرضت قسرا على الدول النامية [3] .

لقد شهدت مصر في السنوات الأخيرة مطالبات بالتغيير فيما يتعلق بأجندة القضايا والرؤى المطروحة في المجال العام ،مثل تفعيل ثقافة حقوق الإنسان وقضايا الحريات وأشكال المشاركة السياسية، في محاولة لكسر تابوهات دائرة صنع القرار

---

(1) هانك جونستون : الدول والحركات الإجتماعية ، ترجمة: أحمد زايد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ط1، 2017.

(2)عبد الحميد زيد: العولمة والدولة وعلاقات الملكية الزراعية – بحث منشور ، المؤتمر السنوى الحادي عشر " العولمة والخدمة الإجتماعية "، كلية الخدمة، بالفيوم عام 2000 م.

(3) حليم بركات : المجتع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، ط1، 2000، ص ص 307 – 351.

السياسي، ونمطية أشكال المشاركة السياسية التقليدية، وإضفاء آليات جديدة للحكم من خلال الأحزاب والاتحادات والنقابات، وذلك لرد الاعتبار لرأي المواطن العادي واتجاهاته وقيمه وحقوقه ومصالحة، تبلورت تلك المطلبات في ظهور عدد من القوى الإجتماعية كالحركات الاجتماعية "للعمال، والفقراء، والمرأة، والشباب والطلاب، والحركات الديمقراطية الأوسع" والأحزاب السياسية تحاول الثأر من السلطة السياسية وتخلق قاعدة إجتماعية قوية لأجنداتها [1] ، ذلك ماأثمر تطور سريع لاندلاع ثورة 25 يناير 2011م، وحدوث تغيير متسارع في الصورة التاريخية النمطية للمصري المستكين [2] .

إن شيوع حركات الإحتجاج في مصر في السنوات القليلة الماضيه أتى كتعبيرا لإزاحة سياسيات النظام الحاكم، والذي سعى جاهدا لبقاء ديكتاتوريتة وحال دون أى تغيير لعقود طويلة وفرض سيطرته على المؤسسات الأمنية والعسكرية، كما سيطرعبر ممثلية ووسطائه من رجال الأعمال على توزيع الثروة ومصادرها الطبيعية وقدراتها الإنتاجية تلك التى تم استغلالها بشكل تعسفى لتحقيق رغباتها فيما ظهرت المعارضة في وضع منعدم التأثير بسبب ضعف القدرات التنظيمية والتضييق الأمني والقوانين المقيدة للحريات والمانعة لحق التنظيم الحزبي وكل أشكال التنظيم [3].

1() آصف بيات: الحياة سياسية " كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط "، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014، ص21.

2() إيمان محمد حسني عبدالله: الشباب والحركات الإجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص 11.

(3) جين شارب: من الديكتاتورية الي الديمقراطية (اطار تصوري للتحرر) ترجمة: خالد دار عمر، مؤسسة البرت اينشتاين، ط2، ايار 2003، ص 26.

وفي سياق دولي ضاغط وإجراءات معولمة قسريا برز دور الفاعل التكنولوجي الذي شهده العالم والتدفق المعلوماتي والذي خلق شريحة من الشباب المتواصلة، فقد أسهمت الشبكة العنكوبتية بشكل ملحوظ في حركات الاحتجاج وذاك الانفجار الجماهيري الذي بدأ في تونس وانتقل إلى مصر واليمن وليبيا وهز الكثير من الدول العربية الأخرى ،حيث كان الشباب صلب الثورات أو الانتفاضات العربية في الشرق الأوسط فيما مثل الإنترنت الآداة الأساسية لمقاومة الأنظمة الاستبدادية (1).

وترتيبا على ماسبق تطرح أهمية دراسة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجديد، وتأثير تجليات واقع العلاقات الدولية والاقليمية المعولم الذي فرض سياقا وقدم دعما شكلا بيئة تولدت فيها الحركات الاحتجاجية داخل المجتمع المدني وهو الأمر الذي هدد الحدود القديمة للدولة التقليدية.

إن هذه الدراسة تستهدف تقديم قراءة نقدية لمفهوم الحركات الإجتماعية الإحتجاجية من واقع تراث علم إجتماع الحركات الإجتماعية الجديدة، وتفسيراً علمياً لطبيعة وبواعث قيام تلك الحركات، والحدود الفاصلة التى تميزها عن المؤسسات والحركات المهتمة بالشأن العام والسياسى بصفة خاصة، وتقديم أساس نظري لتفسير واقع الاشكاليات البنيوية لتلك الحركات الإجتماعية، وكذلك محتوى الخطاب التعبيري لها بالاضافة إلى أساليب التنظيم والتعبئة الجماهيرية التى تستند إليها، وقدرتها على الحوار السياسى مع مختلف القوى والتيارات السياسية والإجتماعية فى المجتمع وتوسيع القاعدة الجماهيرية المطالبة بالتغيير ومحاولة الكشف عن مدى فاعلية المثقف العضوي في بناء وتشكيل الحركات الاحتجاجية ومدى تأثير وسائل الاتصال والتقدم التكنولوجي والتأثير الدولي في نشأة الحركات في مصر، في سياق ماسبق تأمل الدراسة توضيح تأثير تجليات

1() مصعب حسام الدين قتلوني : ثورات الفيسبوك "مستقبل وسائل الاتصال في التغيير"، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2014، ص112.

العولمة والمتغيرات الدولية على طبيعة الحركات الاجتماعية وعلاقاتها بالقوى المجتمعية وعلاقة ذلك بأحداث يناير ويونيو.

إضافة إلى استخدام المنهج النقدي مستخدمين كافة المفهومات التحليلية للوصول لواقع الممارسة ، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة باختيار عينات عمدية من أعضاء وفاعلين الحركات الاحتجاجية الاجتماعية المشاركين في فاعليات يناير ويونيو وذلك من خلال إجراء العديد من المقابلات المعمقة باستخدام دليل المقابلات المفتوحة، والتسجيلات الصوتية التي اسهمت بشكل كبير في اجراء تحليلات كيفية نقدية دقيقة.

الخلفية التاريخية ومحددات النشأة

ثمة تباين فى رصد البدايات الأولى لإستخدام مفهوم الحركات الإجتماعية الإحتجاجية بين المفكرين، حيث يذهب البعض أن البداية كانت فى إستخدامه لوصف حركات بعض الجماعات والفئات الإجتماعية فى أوربا عقب حركة الطلبة فى عام 1968م، حيث رفعت هذه الحركات شعارات ومطالب أغلبها سياسية بهدف الدفاع عن البيئة ونزع السلاح والمرأة ...الخ، ثم أنتقلت بعد ذلك إلى بلدان العالم الثالث(1).

يذهب رهط من مفكرى علم الإجتماع إلى أن الحديث عن الحركات الإجتماعية فى المحيط الأوربى بدأ منذ القرن التاسع عشر حيثما يؤكد ذلك **Helmut schoeck** ، فتلك الحركات بدأت على خلفية الخلل الشديد فى تنظيم نسق العلاقات الإجتماعية فى أوربا، وكرد فعل لذلك استهدفت تغيير جزء أو كل النظام الإجتماعى القائم آنذاك (2).

---

(1) فريد زهران: الحركات الإجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007م.

(2) Helmut schoeck: soziologisches worterbuch, 11 Auflage, Basel- wien 1982.

تظهر فحوى رؤية " **Schoeck** " أنه على الرغم من أن الحركة الإجتماعية تعتبر واحدا من أكثر مؤشرات الركب الديمقراطي والتقدم والمعانى الإيجابية وأنها دائما ما تبحث عن كسب أنصار ومؤيدين من كافة الشرائح الإجتماعية فى المجتمع، إلا أنها في أغلب الأوقات تستدعى أفكارها الرئيسية من الماضى.

على الرغم من أن مفكرى أوربا يظهرون الإختلافات بين اليساريين الجدد والحركات الإجتماعية الألمانية حيث الإتفاق فى رفض الكيان المؤسسي القائم فى المجتمع الأوربى، وإختلاف رؤاهم بشأن مجتمعات حلف وارسو. فهم يؤيدون رؤية " **هربرت ماركوزا Herbert Marcuse** " والتى يذهب فيها إلى أن حركة اليسار الجديدة هي مؤسسة الرأى الأيديولوجى للحركة الإجتماعية الألمانية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة، كما أنه بإستثناء حالات قليلة يرون أن الحركات الإجتماعية الإحتجاجية لا تعبر عن الماركسية أو الإشتراكية التقليدية المذهبية Orthodox، فهى تأتت كنتيجة لمناخ عام من الإحباطات وعدم الثقة فى كل الأيديولوجيات بما فيها الإشتراكية. وتنسحب تلك الرؤية أيضا على اليسارين الجدد بإستثناء مجموعة صغيرة حيث لا يتضافرون مع الثوار، لأنهم يتشكلون من المثقفين وحقوقيين وشباب، خاصة الراديكاليين منهم.

وفى السياق ذاته يذهب" **Gerd langguth "جريد لنج جود** " إلى أن الأمر فى الحركات الإحتجاجية يتعلق بالسخط الأخلاقى والعصيان أو التمرد لجماعات هامة من السكان تنطوي على مجموعةً من فئات الشباب وبعض من المثقفين؛ حيث أنهم يظهرون معاً رفضاً لكافة الجوانب السلبية فى السلوك والعلاقات الإجتماعية القائمة. وقد يتعدى الرفض أو النقد لما هو قائم من مشكلات وشأن قومي إلى الشأن الدولي أو العالمي فى إطار الشعور بالمسئولية تجاه المشكلات والقضايا الدولية (1).

([1]) Gerd langguth: Protest bewegung, Bibliothek wissenschaft, u. politik, band.p30

وترتيبا على ما سبق تفسر الحركة الإجتماعية الإحتجاجية نفسها كحركة من خارج كل الكيانات والقوى القائمة فى المجتمع، حتى وإن كانت جزءاً من النظام الإجتماعى القائم، وذلك كما تظهر فى سياق أهدافها وتصوراتها السياسية وإن كانت تصورات شديدة المثالية أو خيالية. فإذا كان ظهور الحركات الإجتماعية الجديدة فى أوربا قد فرضتها ظروف الإستقطاب والتقسيم الدولى بين اليسار السوفيتى واليمين الآنجلوساكسونى، حيث وجد المدافعون عن القضايا والمشكلات المجتمعية الطاغية كالتلوث والتسليح ... الخ، إنهم خارج حسابات اليمين واليسار معاً، وفى ذات الوقت يتهمون أصحاب المصالح بتلويث الماء والهواء(1)0

وفى هذا السياق لم تكن مطالب تلك الحركات الإجتماعية الإحتجاجية مما أعتادت تداوله الأحزاب التقليدية فى أوربا، فأضحت مضطرة للعمل خارج الفضاء السياسي لتلك الأحزاب وكذلك النقابات ، حيث أنها لم تستطع إستيعاب ما يطالبون به من إعادة إنتاج تشريعات جديدة جوهرية فى المجال السياسى أو الإجتماعى العام.

تمخضت إذن الحركات الإجتماعية الإحتجاجية فى العالم الثالث فى أطُر وسياقات مغايرة من حيث البيئة الإجتماعية والإقتصادية المختلفة عن مثيلتها الأوربية فالنمو الإقتصادى غير المتوازن وتزايد معدلات الأفقار وتضييق مساحة الحرية والتعبير عن المطالب، وعليه يمكن القول أنها تأسست كحركات تستهدف مطالب إقتصادية أو مهنية مباشرة كتعبير عن مطالب بعض الفئات الإجتماعية التى لم تندرج تحت التنظيم النقابى أو الحزبى القائم فى تلك المجتمعات، كما أن الظروف الموضوعية لظهور هذه الحركات قد تمثلت فى عجز النقابات والأحزاب وقوى المجتمع المختلفة بما فى ذلك قدرة النظام السياسي على التعبير عن مطالب متجددة فرضتها تغيرات إجتماعية وإقتصادية.

([1]) فريد زهران: مرجع سابق.

وترتيباً على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن الحركات الإجتماعية الإحتجاجية تنطلق من سياق أو بيئة " سيسوإقتصادية سياسية " هو سياق الأزمة والتى قد تظهر في أسس وقواعد الديموقراطية أو هيمنة الدولة على مؤسسات المجتمع الأخرى، بالإضافة إلى الآثار السلبية والتدهور الإقتصادى المصاحب للتحول الرأسمالي.

إنه على الرغم من الحضور القوى الذى باتت تسجله الحركات الاجتماعية فى مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية ، فإن إيجاد مفهوم موحد لها مازال غير محقق وترتيبا على ذلك وجود مفهومات غير نهائية تؤسس اختلافاتها وتناقضها أحيانا على خلفية الأطر المعرفية والتوجهات الايديولوجية وهو مايفضى فى نهاية الأمر إلى عدم وضوح الرؤية وفى تقدير حجم وطبيعة الكثير من الحركات الاجتماعية. فالحركات الإجتماعية من المعالم البارزة في مسيرة التطورالاجتماعي والسياسي لمجتمعات العالم المعاصر، كما أطلق عليها " **توم بوتومر** " بأنها ظواهر المجتمعات الحديثة تلك التي تعمل على إعادة صياغة قواعد السلطة الاجتماعية في الواقع المعاش، ينسحب عليها تماماً (1).

إنه وفي إطار المفاضلة بين الأشكال التقليدية للفعل السياسي والأشكال الحديثة للفعل الاجتماعي في صالح الأخيرة، يرى "**جندر فرانك** "...

"...**إن الحركات الاجتماعية تعيد صياغة قواعد لعبة السلطة السياسية المؤسسية بإعادة تحديد اللعبة نفسها، ودمج قواعد السلطة الاجتماعية – مدينة ديمقراطية جديدة في المجتمع المدني، وتنتقل الحركات الاجتماعية مركز الجاذبية**

1() توم بوتومور : علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1986، ص55.

الاجتماعي السياسي من الديموقراطية السياسية المؤسسي في الدولة والثقافة، وهي بهذا المعنى لاتسعى إلى سلطة الدولة، بل تسعى إلى الاستقلال عن الدولة.... " (1).

وفي تبيان أخر هناك من يرى وجود علاقة مهمة بين الحركات والأشكال التقليدية للسياسة ويرى أن الأحزاب والحركات السياسية ليست إلا رابطا بين المجتمع المدني والدولة، وفي إطار نفي الدور السياسي المباشر عن الحركات الاجتماعيه والتأكيد على الدور السياسي بمعناه الميكروسكوبي، ينفي "آلان سكوت" ضرورة أن يكون للحركات دورا فاعلا لإبعاد سلطة الدولة عن الممارسة السياسية، أو أن يكون لها أطروحات بديلة تطرح على أنها بدائل هادفة كي تصبح رمزا لعلاقات القوة. ويؤكد " سكوت " على أن شرط نجاح الحركة هو وجود فضاء بينها وبين مجرة الدولة وعلى أن تقوم الحركات على قواعد ثقافية وتلعب بعض الوظائف الرمزية، وهذا كله لاينفي أنه يتوجب على تلك الحركات أن تأخذ مواقف سياسية صريحة أو ضمنية فعلى قدر ماهي ثقافية هي أيضا سياسية – بالمعنى الواسع لتعبير السياسية – ويوثق كلامه من خلال إبراز الجهود السياسية الفريدة التي تمارسها الحركات الاجتماعية بمقدار رفع الوعي واللمسات السياسية على الطابع الإجتماعي.

وفي هذا الصدد يتراءى دور الحركات الاجتماعية في التغيير الإجتماعي من خلال تحدي القيم والهويات والفاعلين الإجتماعيين أكثر من تأطيره بالفعل السياسي المباشر، إنة وبجانب التأكيد على دور الحركات الاجتماعية السياسية إذا ماأخذ في الإعتبار المفهوم الواسع لمصطح السياسة، فإننا قد نستكشف بعض الحركات التي مارست دورا سياسيا بالمعنى الضيق للسياسية فقد تمارس أشكالا اعتراضية كالمسيرات والاحتجاجات والعصيان المدني ويمكن اعتبارها أحد صور المشاركة السياسية المباشرة،

---

(1) اندرية جوندر فرانك، مارتا فونتس: الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث، في ايمانويل فالرشتاين، ترجمة: عصام خفاجي وآدلي نعمة، دار الفارابي، بيروت، 1991، ص 19.

وخاصة إن كان هناك صدام مباشر مع كينونة القمع التقليدية للدولة وفي كثير من الحالات وصلت لمستويات مرتفعه من العنف الموجهة، فقد تصل إلى حدالقتل (1).

ولما كانت هذه الحركات تعتبر شكلا من أشكال التطور السياسي، فإنها تشير إلى معاني التفاعل الذاتي الذي قد يترتب عليه إما صدام مستمر أو توافق ظاهري، يهدف إلى تحقيق التغيير الإجتماعي والإقتصادي، ومايرتبط بذلك من تنقلات متتابعه من وضع إلى آخر. إنه بعبارة أخرى قد تعني الحركات الاجتماعية التغيير في مقومات الوجود السياسي، وعلاقات التوازن بين مكونات الكيان السياسي، وظهور قوى اجتماعية جديدة (2).

الحركات الإجتماعية حدود المفهوم والطبيعة

في المعالجات النظرية تتمظهر حقيقة مؤداها وجود خلطا في رصد الإرهاصات الأولى لاستخدام مصطلح الحركات الاجتماعيه الاحتجاجية بين المؤرخين لتاريخ الحركات ويعتبر " فون شتاين " هو أول من طرح تعريفا علميا لمصطلح الحركات الإجتماعية في مؤلفة " تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا " فهو يتناول الحركة من حيث الجهود المبذولة من أجل خلق مجتمع جديد لا لمجرد الإطاحة بالحكومات (3).

---

(2) أحمد ثابت: نخبة رجال الاعمال في مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة النخب في المجتمع العالم العربي، مركز البحوث والدراسات العربية "مصر"، والمركز الاقتصادي التطبيقي من أجل التنمية "الجزائر" 23-25- مارس 2002، ص 31.

2() محمد نصر مهنا: مدخل إلى النظرية السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1981، ص ص 187-188.

3() السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 234.

لقد أفرزت محاولات فهم وتحديد الحركات جملة من المفاهيم كجماعات الاحتجاج، والتي عرفت الاحتجاج في إطارها على أنه نزوع " شخصي أو جمعي " تنتهجه مجموعة من الأفراد ضد السلطة الحاكمة وكتنديدا بممارستها على الجمهور (1)، وجماعة التحدي ، ومفاهيم أخرى كالاعتصام أو التظاهر ، ويعتبر أول من استعمل هذا المفهوم "هنري ديفر ثوراو " في مقاله المعنون بالعصيان المدني بعد أن امتنع عن دفع ضرائب الحرب احتجاجا على العبودية والقمع والاضطهاد والتي استعملتها الولايات المتحدة في حربها ضد المكسيك، وكذلك استعملها كارل ماركس حين حاول أن ينظم حملة لاقناع الأوربين بعدم دفع الضرائب خلال الثورة في أوربا عام 1848م (2).

ويبدو واضحا الاهتمام بدراسة سلوك التظاهر والاعتصام في منتصف القرن العشرين وذلك في إطار أدبيات الرأي العام التي تناقش مااصطلح عليه بثقافة الاحتجاج الشعبي، حيث تباينت حدود المفهومات المتداولة لمفهومي التظاهر والاعتصام بين انحسارنطاق سلوك التظاهر والاعتصام واتساعها فهناك من يعرف التظاهر على أنه خروج إلى المجال العام تنديدا بحقه أو دفاعا عن ظلم ، إنه خروج للتعبير عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص وحملها إلى الحيز العام، وهناك من يعرفه على أنه مظهر احتجاجي ضد سياسية ما عن طريق الوجود والتجمع السلمي أمام مكان أو مقر يرمز إلى

وللمزيد الإطلاع على: Herbert Blumer: collective Behavior in principles of sociology ,Alfred ML(ED), New York , 1969 ,p 121.

(1) موسى الحديد: " ظاهرة الثورات العربية الشعبية: الدوافع والمحددات " في إبراهيم علوش وآخرون، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات والواقع، مجلة الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2001، ص 59.

(2) Per Herngren: Path of Resistance The Practice Of Civil Disobedience, New Society Publishers, 2004.

الجهة التي تمارس السياسية في موضع الاحتجاج ويقدم فريق آخر تعريفا أوسع للاعتصام حيث يعرفه على أنه مرحلة أكثر فاعلية من حركات الاحتجاجات الشعبية حيث تسبب ازعاجا وضغطا كبيرين على الأنظمة السياسية نتيجة لشمولية أهدافها واتساع نطاق المشاركة بها(1)، هو تجمهر لمجموعة من الأشخاص بغرض الإعلان عن آرائهم تجاه أحداث أو سياسات تتبعها ويعمد المحتجون لتلك الآلية من أجل الضغط وإقناع الحكومة بضرورة التغيير إزاء الموقف الذي يحتجون لأجله ربما تكون السياسات الحكومية أو الظروف الاقتصادية أوالعقيدة الدينية، أوالهياكل الاجتماعية (2).

على جانب آخر يذهب مجموعة من المنظرين إلى أن التظاهر يتضمن الشرائح المهمشة وأولئك المدقعون والعاطلين عن العمل واللذين لاينتمون للسلطة ولايعتلون مكانات سياسية ويتوحدون للمطالبة بحقوقهم(3). يرى آخرون أن المقاومة هي تعبير عن العصيان ورفض مشروعات وتوجهات النظام الأبوي بهدف تغييرها، إنه حسب ذلك فالاحتجاج هو الإذعان والقبول، بينما المقاومة تتعدى ذلك لكي تواجه القوة ومفاعيلها، وقد شيع استخدام هذا المصطلح لأول مره ضد الاحتلال النازي عن طريق " **إدموند بيرك** " الذي دافع عن ضرورة المقاومة الثورية في خضم الثورة الفرنسية، وفي سياق آخر يطرح " **ماثيو أرنولد** " مبدأ جديد من المقاومة كما طرحها في كتابه " **الثقافة والفوضى**" عام 1869 والذي يتمثل في المقاومة السياسية للنظام القائم، أما " **ماركس** " فذهب إلى أن

1() أشرف عبدالعزيز: المحتجون كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسيات الدولة، مجلة السياسية الدولية، العدد 187، 2012، ص 11.

https://en.wikipedia.org/wiki/Protest(1)

http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3424300616.html(2)

المقاومة قد تصبح مشكلة من خلال البرجوازية الرأسمالية، وهو يؤل المقاومة إلى الفعل الثوري الخلاق للعالم الجديد(1).

تولدت الحركة الاحتجاجية من رحم الحركات الاجتماعية والتي تعني تيار عام أو حالة عامة تنادي برفض أوضاع معينة، وتعلن رغبتها في إحداث تغيير للأوضاع من خلال رؤى ومطالب محددة وهذا مايدفع فئة أو فئات اجتماعية إلى الإجماع على القيام بعمل مشترك، يتصف بدرجة من التنظيم والاستمرارية والوضوح، أو قد تعمل الحركة على الإبقاء على أوضاع معينة كمواجهة مع قوى اجتماعية أو سياسية مضاده. هذا وتتفاوت درجة تنظيم الحركة واستمرارها وأهدافها من حركه لأخرى، ولابد من تضافر شروط معينة للحركة لتمنحها صفة العمومية والاستمرار والتنظيم ولذلك لايمكن اعتبار المظاهرة والاعتصام والاضراب دربا من دورب الاعتراض (2).

إن الحركة الاحتجاجية تتراءى للمحللين في تجمهر جماعة من الناس كمحاولة لإحداث التغيير الإجتماعي أو السياسي إما كليا أو جزئيا في النمط القيمي السائد أو الممارسة السياسية وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركه آمالهم وطموحاتهم للوضع الاجتماعي المنشود (3).

وهناك من يذهب إلى أن الحركة الاحتجاجية تعد بضعا من عملية التحديث، كما أنها تشير إلى الحس الإجتماعي أكثرمن كونها تعبر عن أزمة اجتماعية ، لأنها في التحليل الأخير تعد فعل رشيد من الجماعات المستبعدة للوصول لنتائج سياسية معينه وقد

([3]) http://what-when-how.com/social-sciences/resistance-social-science/

(2) شهيدة الباز: الحركة النسائية مصر، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعرب أسيا، 2006، ص 5.

3() أحمد سيد حسين: مرجع سابق، ص 23.

يوضح ذلك السبب في انكباب الباحثين على بحث العلاقة بين الحركة الاحتجاجية والنظام السياسي (1).

يذهب " **تلي** " في تعريفه الحركة الإجتماعية على أنها تلك المجهودات التي ينتجها مجموعة من الأشخاص قاصدين طرح أوضاع وسياسات وهياكل اجتماعية جديدة وذلك حتى تكون أكثر التصاقا بالقيم الايديولوجية التي تنشرها الحركة، وهي في ذلك تستدعي خطابا تقصد به كشف النقاب عن عورات المجتمع وتحدى صريح ومعلن للسياق السياسي القائم وحيث يتعالى هذا الخطاب تصبح الحركة الاجتماعية موازية لمفهوم القوة الاجتماعية **Social Force** وفعالا في التأثير في مجريات التغيير (2). وفي سياق أخر يشير "**تلي**" أنها قد تعني السياسية التنازعية والتي تعني تحرك جماهيري للمطالبة بمجموعة رؤى وحينما ينجح هذا التحرك الجماهيري ينتج عنه صراعا مع مصالح الطرف الآخر (3).

هناك من يولف بين تطور الحركة الاحتجاجية والهدف الذي تسعى إليه، وتعد الحركة الاحتجاجية إن كانت اجتماعيه أو السياسية محاولة لجماعات من الفاعلين على درجة عالية من الوعي بالذات تبعث روح التغيير في النظام الاجتماعي برمته، وتختلف الآليات المتبعة تبعا للحركة ولسمات التنظيم الرسمي وغير الرسمي وتعد الحركة السياسية أضيق نطاقا من الحركة الاجتماعية (4).

يراها "**جهاد عودة** " بأنها الجهود المتمثلة في مجموعة أفعال يقوم بها رابطة من المواطنين هادفيين إلى تغير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة وذلك حتى تصبح

---

(1) Kevin mcdonald: global movement action and culture, London, black well publishing, 2006, pp20-22.

(2) تشارلز تلي : مرجع سابق، ص ص 13-14.

أكثر اقترابا من القيم الفلسفيه العليا والتي تعبر عن نوعا من اليوتوبيا التي تؤمن بها الحركه (1).

وفي إيضاحه لمصطلح الحركة الاجتماعية الاحتجاجية يؤكد "**هارت فيل هيلمان**" على أن المفهوم يصوغ من قبل المنظرين في علم الاجتماع للدلالة على نمطين في التحليل العلمي، الأول يستخدم للإشاره إلى تغييرات في مواقع مجرده أو في أوضاع ومكانات اجتماعية ونقصد ذاك التغيير الديناميكي والذي يحمل على عاتقه تغيير المجتمعات من حالة ألى حالة أفضل فلا مستقبل بلا تغيير (2).

إن نموذج طرح الحركة كآليه سياسية يضاهي التعامل معها على أنها مدخلا على النظام السياسي والذي يتصارع من أجل اقحامها في آلياته ويضعها في جدوله السياسي ولايكتفي بذلك بل إنه يخصص لها جزءا من خزينته وهنا تتحول الحركة من مجرد كونها قوى اجتماعية مضادة للنظام إلى مدخلا على النظام السياسي.

وهناك من يذهب في تعريفه للحركات على أنها ذاك العمل الجماعي المتضافر والفعال والذي يهدف إلى التغيير دائما من خلال النشاط السياسي (3).

ووفقا لسياق المقولات السالفة يمكن تصنيف الحركات الاجتماعية السياسية كما يلي :

1() جهاد عودة : الاصلاحيون الجدد تطوير نظام مبارك السياسي، دار الحرية للصحافة والنشر والطباعة، القاهرة سلسلة كتاب الحرية 52، ط1، 2007، ص331.

2() شاكر النابلسي : لماذا أسئلة العرب على الألفية الثالثة، المؤسسه العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2006، ص124.

(1) Yates, L: 'Everyday Politics, Social Practices and Movement Networks: Daily Life in Barcelona's Social Centers '. British Journal of Sociology. 18th Jan 2015.

* **التصنيف وفقا لمدى الأهداف:** وهي هنا تنقسم إلى حركات اصلاحية، وفي ذاك تبني الحركات بهدف تحفيز الواقع، وتغيير بعض القواعد، أما النوع الآخر فيشير إلى الحركات الراديكالية تلك التي تسعى إلى إحداث التغيير الجذري بالمجتمع.

* **التصنيف وفقا لطبيعة الأهداف:** وتضم الحركات السياسية والاقتصادية والبيئية.

* **التصنيف وفقا لعملية التغيير الاجتماعي:** وتتضمن في ذلك حركات المحافظيين، وحركات التجديد.

* **وفقا للايديولوجيات أو الاتجاهات:** وهي إما يمينية وتتسم بالشدة، والحركات اليسارية ونقصد هنا الحركات الثورية الرافضة للنظام القائم، ومابين البيين الحركات التي تتنصف الطريق والتي يمكن أن نطلق عليها التقدمية.

* **التصنيف وفقا للطبقات الإجتماعية:** وتنقسم وفقا لطبقات المجتمع فهي إما حركات الطبقات العليا أو الوسطى أو الدنيا بكافة مستوياتها الثلاث.

* **تصنيفا وفقا للعمل:** وهي إما سلمية أو عنيفة.

* **تصنيفا وفق للنظاق الجغرافي:** تنقسم إلى حركات محلية وقومية وعالمية (1).

مايبدو واضحا في التحليلات أن ظاهرة الحركة الإجتماعية الإحتجاجية في التراث العلمي لايظهر وضوحاً أو إتفاقاً حولها إلا فى سياق الدوافع والأسباب الكامنة فى البيئة الإجتماعية والإقتصادية التى تؤدى إلى عمليات الإحتجاج، حيث يتسع ليتضمن مختلف المسارات والصيرورات الإجتماعية مهما تنوعت أو تعددت ويضيق أحياناً. بحيث يشير فقط إلى سلوك جمعي له فراده تميزه، وله بناء وتنظيم وقيادة، ويهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة أو تغيير بعض جوانبها الأساسية على الأقل (2).

---

(2) Della Porta, Mario Diani, Social movement: an introduction, 2nd. Malden, Wiley-*Black Well, 2006, p166.*

([2]) إبراهيم البيومى غانم: الحركات الإجتماعية. تحولات البنية وانفتاح المجال 2004/5/08 م.

ويذهب البعض الآخر في تعريف الحركة وفقا لحجمها ومستويات تطورها وتنظيمها (1)، هذا وتذهب الماركسية وفقا لرؤية" **كارل ماركس**" إلى أن الحركة الاجتماعية تعني الغليان الجماهيري الذي يوقد نتيجة غوغاء للصراع الطبقي، وعرفها " **لينين** " بأنها الفعل السيجالي الثوري الذي تتخذه الجماهير لتغيير صيرورة الأوضاع القائمة، ولابد أن يعتلي الحركة طليعة تؤمن بحتمية هذا التغيير، وتشير الموسوعة الماركسية إلى أن " الحركات الاجتماعية هي كحركة مستقلة بذاتها بوعيها تماما وممثلة في ذات الوقت اتحادا لمن لهم قناعات موحده – وفي نفس الصدد تؤكد تعريفات ماركسية أخرى أن الحركات الاجتماعية هي تلك التي تنطوي على التغيير الذي يطرأ على المجتمع وتخلق لمجتمعها روابط ووظائف من نوعية جديدة وهي أيضا التيار العام على النطاق العالمي، والذي يحفز طبقة من الطبقات أو فئة من الفئات الاجتماعية إلى إعادة إحياء الصفوف بهدف توحيد العمل لأجل تحسين الأحوال الاقتصادية، وتحقيق التقدم الاجتماعي لكل أعضائها وللمشاركة الفعالة في تصنيع السلطة السياسية، إن الماركسيين يصبوا بؤرة اهتمامهم على الصراع الطبقي **Class Conflict** كدافع رئيس لإنفجار الحركات الاجتماعية وعلى أهمية دور الجماهير في تحقيق التغيير الاجتماعي وحيث لايوجد قطيعة مفاهمية بين الحركة الاجتماعية والسياسية (2).

---

(1) عزة خليل: مرجع سابق، ص29.

(2) http://www.marxists.org/glossary/index.htm

وللمزيد الإطلاع على: رفعت سيد أحمد:ظاهره الإحياء الإسلامي في السبعينات دراسة مقارنة لمصر وإيران، رسالة دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1988 ص 19–21.

يذهب أصحاب التحليل الليبرالي لتعريف الحركة الاجتماعية في قاموس اكسفورد بأنها تلك السلسلة المتضافرة من الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف منشود (1).

يذهب **Gerd Langguth** في هذا السياق إلى أن الحركة الإجتماعية الإحتجاجية جزء من النظام الإجتماعى العام، على الرغم من أنها فى موقف معارض من النظام القائم وتعتبره مجموعة من الكيانات المتجمدة تواجه عمليات التغيير الحيوية، ويرى أن الحركة فى الغالب تظهر توجه عام ورؤية سياسية مع أنها لا تتبنى برنامجاً سياسياً محدداً تستهدف توحيد رؤية المشاركين حوله، ولكنها تتبنى وتعتنق مجموعة من المقولات السياسية تلقى قبولاً واعترافاً ولايثار حولها إختلاف وهذا لايمنع أنه يوجد فى كل الحركات نقاط يكون عليها إختلاف شديد (2).

وفى شأن نشأة وإستقلالية الحركة ينطلق **Langguth** من رؤية مغايرة لكثير من المفكرين ، حيث يرى أن الحركة بمعناها السابق ورغم وجودها فى موقع ضد الكيانات القائمة فى المجتمع، ومع أن من شروطها عدم توحدها مع منظمة أو مؤسسة سياسية محددة إلا أنها قد تقع تحت تأثير قيادة معينة أو حاكم أو تقدم له الدعم والمساعدة.

وعليه يمكن القول أن لكل حركة نقطة تمركز أو زاوية تحركها وقد يكون من بين المنتمين للحركة منظمات لكنها لا تتوحد مع الحركة ذاتها. كما أنه فى داخل بناءات الحركة قد تتحد مجموعة من المنظمات، تلك التى تكافح من أجل السيطرة أو قيادة التأثير على توجهات الحركة. وهناك أمثلة تاريخية على ذلك منها الدور المؤثر للحزب الإشتراكي الآلماني SDS في الحركة الإحتجاجية الألمانية، إلا أن ذلك لا يدعونا أن

---

(3) The shorter oxford English dictionary, oxford university press, third edition, London, 1955, p121.

(2) Gerd Langguth: S.15-23.

نذهب بالرأي أن توحد الحزب مع الحركة الإحتجاجية فى الغاية النهائية من حيث البناء التنظيمي أو الهدف السياسي وأن نجعلها شيئاً واحداً.

وفي الإطار الإعلامي يرى **Langguth** أن وسائل الإتصال والإعلام الجماهيرى تقدم معنى هام فى إعادة صياغة هوية الحركة الإجتماعية وتميزها عن غيرها من المؤسسات والحركات القائمة ؛ حيث يكون للمنظمات القائمة وسائل إتصال وإعلام جماهيري خاص بها، أما الحركات الإجتماعية الإحتجاجية فقد تمتلك الآليات التى يمكن تطويرها كالصحف غير المصرح بها أو المنشورات والكتيبات التى تعرض رؤاها والتى تنسلخ عن مضمون النظام الإجتماعي العام القائم.

وتكمن محددات نجاح الحركة بالمعنى العام في كيفية إستخدام وسائل إتصال مؤثرة، تنشرمن خلالها المعلومات الأساسية والأفكاروالأهداف التى ترغب الحركة في بثها والوصول إليها حيث تكون وسيلة أعلام وتعبئة؛ مثل الراديو والتليفزيون؛ وإستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتلك أهم ما يميزها عن الحركات التقليدية.

وفى سياق تحديد مفهوم الحركة أيضا يجب ألا نخلط بين أدوار وخلفيات قيادتها؛ حيث يكون من المهم أن نفرق بين القيادات الفاعلة فى الحركة ومنظريها، وخلفياتهم السياسية لأن هناك صعوبة بالطبع فى معرفة رؤية المنتمين أو المتعاطفين مع الحركة.

ووفقاً لما سبق وبرؤية أكثر تحديداً حول مفهوم الحركة الإجتماعية الإحتجاجية يركز " **أوتهايم رامشتد**" **"Ottheim Rammstadt** " على قضية الوعي وربط المفهوم بعمليات التغيير، وكذلك التمييز بين الجانب الموضوعي والإجتماعي فى تكوين الحركة وتباين فروق تداول المفهوم بين الفكر الأوربى والتراث الأمريكى؛ ويرى أوتهايم أن الحركة الإجتماعية الإحتجاجية عبارة عن عمليات الإحتجاج ضد الظروف والأوضاع الإجتماعية القائمة، تلك التى يقودها بوعي جماعات متنامية من الأعضاء والكيانات؛ فهو يركز هنا على قضية وعي المنتمين والفاعلين فى الحركة بظروف وملابسات الأزمة والأوضاع

التى تدعو للإعتراض والاحتجاج وكذلك بالوعى بالأهداف والرؤى الخاصة بالحركة كأحد محددات قيامها ونجاحها (1).

وفي نفس الصدد نؤكد أنه إذا كان هناك إجماعا على فجائية الانبلاج العربي المصحوب بمؤشرات الوعي الذي صاحب عديد من الدول العربية إلا أن ذاك أتى كتعبيرا ملحا وضروريا على كافة الأصعدة التي رصدت واقع المجتمعات العربية، ويرتبط الحدث بمجموعة من الدلائل التي وصفت مجتمعاتنا الحداثية كدلالة تسربيات ويكيلكيس تلك التي تقف في أطياف التوتر الدبلوماسي في العلاقات الدولية (2).

يميز "**أوتهايم**" بين الإتجاهات المختلفة فى الجدل العلمى لتراث علم الإجتماع، مشيراً إلى جدل بين إتجاهين لكل منها رؤى متباينة حول الحركة الإجتماعية يعتمدان على معايير مختلفة لتحديد ماهية الحركة وفهم مدلولاتها؛ حيث تُفهم أولاً على أنها خرق أو خروج عن المعايير المألوفة القائمة، أو إعادة ترتيبها بنائيا كمعيار؛ ثانيا عما إذا كان من المفترض أن تتأصل مرجعيتها وفق محددات الإحتجاج الشخصي أو السياق العام للقوى المجتمعية.

يمكن القول عموما أن التراث الأمريكى يعرف الحركة الإجتماعية على أنها سلوك جمعى يتسم بالاستمرار ويستهدف تغيير البيئة الإجتماعية، وعليه تتركز التحليلات على المحددات التى توضح السلوك المنحرف للشخص ولأى مدى تصبح تلك الجماعات مؤثرة، وما هى أنماط السلوك أو التصرف الجمعى التى يمكن أن تفرزها.

فى المقابل تعنى الحركة الإحتجاجية فى التراث العلمى الأوربى حجر الزاوية لمضمون التغير الإجتماعى، حيث يوضع تاريخ وتفاعلات الحركات الإجتماعية دائماً فى

---

(1) Ottheim Rammstadt: siziale Bewegung, Frankfurt 1978.S.39

(1) Bertrand Badie: Dominique vida nouveaux acteurs. nouvelle donne, l et al du monde 2012 paris page 62.

الإعتبار عند تحليل التغير الإجتماعى، وعليه تظل الرؤية المحددة لمضمون الحركة الإجتماعية حبيسة مشهد التماثل مع الديناميكية الإجتماعية، وتعتبر أن الواقع التاريخي للحركات الإجتماعية يظل ممكناً، إذا ما أثر فعلياً على التغيرات أو التحولات الإجتماعية، أو إذ ساعدت قوى إجتماعية رئيسية على التطور.

وفى حالات كثيرة يعاد طرح مفهوم الحركة الإجتماعية على إنه مفهوم تراثى بديهى، وعليه لا يقف الجدل النظري حول إتفاق لمعنى المفهوم، بل يتم التركيز على المعانى المعاصرة لفهم الإدراك الحياتى؛ وإتساقاً مع هذا الفهم يمكن إعتبار الحركة الإجتماعية حدث واقعى تاريخي تقوده جماعات وأفراد تُعَرف نفسها بالحركة، وبهذا التعريف الذاتي للحركة يرتبط بإدارك تلك الجماعات للمعنى الحياتى المعاصر للحركة الإجتماعية؛ وهى تعنى لبعض الجماعات حتمية الاستمرار فى الحركة.

على المستوى الإجتماعى الماكروسكوبي، يوضع فى الإعتبار دائما تلك التحولات الكمية التي تستهدف بإستمرار كسب مشاركين وفاعلين جدد يكونون جاهزين لدفع وتحقيق أهداف الحركة الإجتماعية (1). وانخراطا في المحيط العربي نجد أن الفاعلين الجدد في الفضاءات العربية تمظهروا في كيانا مبعثر ولكنهم تحركوا في كرنفال راقص يملأه التحدي لإعادة إنتاج سردية تاريخية تشيح الخطاب الاستبدادي العربي الذي لاطالما وصم أنظمة الحكم العربية لقد انتفض الشباب وكسروا تابوهات القمع والاستبداد في فعل سيجالي ربما لن يصنعه التاريخ تارة أخرى (2).

([1]) Bernhard Schafers (Hrsg): grundbegriff der soziologie. UTB leske 1986. S.39.

([2]) عبدالسلام بنعبد العالي: الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص ص 73 – 88.

أما على الجانب الموضوعي **Sachliche**r الحركة الإجتماعية تستهدف تحولات تحديثية أو عمليات تجديد **Innovationen** ، تلك التى تتسق وأهدافها فى مواجهة ضد النظام السائد وإجباره على تنفيذها. وهذه التحولات التجديدية تتعدى إلغاء بعض القواعد إلى عملية الضغط المستمر من جانب الفاعلين، حتى وإن كانت تلك التغيرات غير مدركة بالنسبة لهم.

وتعتبر الحركة الإجتماعية الإحتجاجية، إحدى السمات البنائية للمجتمعات الحديثة، طالما أنها تسبب لتلك المجتمعات أزمات مستمرة، وفي السياق ذاته يركز **J. " Raschke"** على بُعد مختلف فى تداول معنى مفهوم الحركات الإجتماعية الإحتجاجية، حيث يعير إهتماماً بالغاً بالمراحل التطورية للحركة الإحتجاجية، والمسارات التى تسلكها حتى ينطبق عليها المعنى المتداول إجتماعياً؛ حيث يذهب **Raschke** إلى أن هناك سبع مراحل متدرجة مختلفة المستويات يفترض أن تسلكها الحركة تبدأ بنشأة الأزمة حتى إنتهاء الشكل التنظيمى للحركة وهي كالتالي (1):

1- الترويج لعواقب الأزمة: **Propagierung der krisenfolgen**

حيث تعكس تلك المرحلة الترويج لنتائج الأزمة التى تعكس حالة وظروف المتأثيرين بها فى إطار التوقعات العامة، تلك التى تحفظ النظام السليم وإصلاح نتائج الأزمات وفقاً لما يراه المتأثيرين بالأزمة.

2- التعبير عن الإحتجاج : **Artikulation des Protestes**

هنا يتبلور إفصاح المتأثيرين بالأزمة، بالإحتجاج والتظاهر بشكل علني وتصاعدي ضد سياسة النظام الإدارى والجهاز التنفيذى مطالبة بإزالة أو إصلاح الآثار المترتبة على الأزمة.

([1]) J. Raschke, soziale Bewegung, Frankfurt, New York 1985.

3- تصعيد الإحتجاج **Intensiverung des Protestes**:

حيث يبدو أن الحركة تكتسب مع الوقت تقديراً عاماً لدى الجمهور أو المواطنين حول اتجاهاتها، من خلال تنامى توضيحها للأزمة والملابسات التى تلازمها وبالتالى يسود اعتقاد الأفراد بإبداء آراء مؤيدة للقضايا التى تتبناها الحركة الإجتماعية.

4- التعبير عن الأيدلوجية **Artikulation der Ideolgie**:

مع تصاعد الإحتجاجات تنتشر وتتسع دوائر رفض البناء الإجتماعي السائد، والمسئول عن الأزمة وما أعقبها من نتائج مؤثرة، وفى ظل هذا الإستقطاب يتطور داخل الحركة الإجتماعية وعى مناهض**Ideolgie) Kontrare sinngebung (** يسود ويستهدف تغييرات مجتمعية ملائمة.

5- الإنتشار **Ausbreitung**:

فى هذه المرحلة من نشاط الحركة المستمر، تحاول الحركة ترويج إيدلوجيتها فى محيط ودوائر جديدة من الجمهور، والعمل على تجنيد وتعبئة مؤيدين ومتعاطفين جدد.

6- التنظيم **Organisierung**:

مع تنامي نشاط الحركة وإنتشار ايدلوجيتها يصعد أعضاؤها شبه المحترفين إلى مركز وصدارة الحركة ليتولوا بعد ذلك صياغة الشكل التنظيمي لها.

7- المؤسسية **Institutionalisierung**:

فى هذه المرحلة والتى يستقر فيها الشكل التنظيمى للحركة الإجتماعية، تتجه إلى أن تكون أحد البدائل للنظام الثقافى القائم.

وعلي غرار ماسبق يذهب " **إبراهيم بيومي** " إلى أن الحركات الإجتماعية تمر بثلاث مراحل هى:

1- تبلور الفكر الجديد واتساع دوائر انتشاره.

2- حشد التأييد الإجتماعي له.

3- تغيير الواقع، أو الإسهام فى تغييره، ويغلب بطبيعة الحال على كل مرحلة نمط خاص من النشاطات والبرامج التى من المفترض أن تسهم فى تحقيق أهداف الحركة، وحول طبيعة مفهوم الحركة يؤكد أنها تتشكل حول مبادىء "ومصالح معينة" بهدف الدفاع عنها، أو للسعي من أجل تحقيقها، وتشمل كلمة المصالح هنا الجوانب المادية الملموسة، والجوانب الأخلاقية والمعنوية والقيمية.

وفى كل الحالات لا تستهدف الحركة الإجتماعية الإحتجاجية، مقاومة كل أهداف المجتمع أو تقف فى مواجهة ضد الكل. لكنها تقتصرعلى مجموعة هامة من الأهداف أو السمات المراد إحداث تغييرات فيها، (المرأة – الشباب .... الخ) أو جزء من القواعد أو التنظيم السائد مثل قانون الانتخابات – حماية البيئة أو الحيوان – مقاومة تجارة السلاح ....الخ) (1).

يعرض هنا**Dieter Nohlen** فى دراسته للحركات الإجتماعية لمسألة إكتمال تنظيم الحركة من عدمه، وكذلك عناصر ومحددات المفهوم الأساسية، إضافة إلى التباين الواضح فى تداول معنى المفهوم بين فروع العلوم الإجتماعية والمدارس النظرية المختلفة (2).

حيث يذهب **Nohlen** إلى أن مفهوم الحركة الإجتماعية، يشير إلى عمليات جمعية غير محكمة التنظيم تعترض على القيم والمعايير والأهداف العامة السائدة فى المجتمع، حيث يسعى أعضاء الجماعة وبخاصة الفاعلين فيها لإحداث تغييرات جوهرية فى المجتمع. ويشترط أربع عناصر أساسية محددة لطبيعة المفهوم.

1- ضعف فى البناء التنظيمى " رخوية أو مرونة التنظيم ".

([1]) N.j.smeler, Theorie des Kollektiven verhaltens , 1972.

[2]() Dieler. Nohlen, piper worterbuch zur politik, Theorie- Methoden Begriffe, piper, Munchen, zurich 3, Auflage 1989.

2- تؤدى وظيفة إحتجاج مجتمعي غير محددة العمليات.

3- الإحتجاج المتدرج واسع الإنتشار والبرجماتي.

4- توجه سلوكى تطوعي.

ترتيبا على ماسبق يكون دور الحركات الاجتماعية في التغيير الاجتماعي من خلال تحدي القيم والهويات والفاعلين الاجتماعيين أكثر من تأطير بالفعل السياسي المباشر (1)، إنه وبجانب التأكيد على دورالحركات الاجتماعية السياسية إذا ماأخذ في الاعتبار المفهوم الواسع لمصطح السياسة، فإننا نستكشف إن بعض الحركات مارست دورا سياسيا بالمعنى الضيق للسياسية هذا من جانب ومن جانب آخر أن بعضها أخذت أشكالا اعتراضية كالمسيرات وغيرها ويمكن اعتبار أنها صورة من المشاركة السياسية المباشرة، حيث أنها أصبحت في صدام مباشر مع كينونة القمع التقليدية للدولة (2).

في سياق مغاير تظهر بعض التحليلات مايطلق عليه الاتجاهات الاجتماعية بمعنى تأجيج المشاعر بين الناس عن تردي الأوضاع الاجتماعية والتأكيد على ضرورة انبثاق التغيير بسبب تعفن النسق الاجتماعي والسياسي وتجمدهما وشيخوختها إلا أن تلك المشاعر المشتركة بين الناس لاتؤثر في الواقع الاجتماعي إن لم تنتقل لمرحلة المصالح الاجتماعية التي يتجمهر حولها الناس ليمثلو جماعة ضغط اجتماعيه قادره على التأثير على النظام السياسي وتوجييه دفة مصالح القوى الممثلة لها.

---

(2) Alan scoot: ideology and new social movement, unwin human itd, London,1990, p18.

2() أحمد ثابت: نخبة رجال الاعمال في مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة النخب في المجتمع العالم العربي، مركز البحوث والدراسات العربية "مصر"، والمركز الاقتصادي التطبيقي من أجل التنمية "الجزائر " 23-25- مارس 2002، ص 31.

كما أن الايديولوجيات الاجتماعية منفردة لاتفرز عصارة الواقع الاجتماعي، في حين نجد أن الحركة الاجتماعية تتحرك باتجاه التعبير المنظم، عن القوى الاجتماعية التي تسعى لإحداث تحول دراماتيكي، إن تلك الحركة هي ذاتها الملاذ للفاعلين الاجتماعيين وهي البوصلة التي من خلالها تصبح مؤشرا للتغيير الاجتماعي إلى أن تصل الحركة لأهدافها المنشوده (1).

تنطلق الموسوعه السياسية في إيضاحها لمفهوم الحركة على أنها ذاك الاتجاه العام الذي يحفز طبقة من الطبقات أو بضع فئات اجتماعية معينة إلى إعادة صف الصفوف للاتجاه بقيام عمل موحد من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية أو الاجتماعيه أو السياسية أو كافة الأوضاع (2) وهي تميل إلى ديمومة أكثر من غيرها من أشكال السلوك الجماعي (3).

ومن خلفية مغايرة ينطلق تعريف عزة خليل لمفهوم الحركة الإجتماعية مستندا على مكونات الحركة ذاتها على اعتبار أنها أنشطة فعلية من قوى اجتماعية تستهدف صوغ الواقع، وتشترط حدوث ذلك في حال تضافر أربعة مكونات وهي:

1() جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، ومراجعة وتقديم: محمد الجوهري، المجلد الثاني – الحركات الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص 622.

2() الموسوعة السياسية: الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981، ص ص 222– 223.

(3) Ashley Crossman: Social Movement , in http://sociology.about.com/od/S_Index/g/Social-Movement.htm

وللمزيد الإطلاع على: السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، 1981، ط2، ص 233.

1- تولد مشاعر وتصورات عند هؤلاء المنتمين لتلك القوى.

2- بزوغ الوعي سواء أكان فطريا أو مكتسبا من الطبقة الاجتماعية.

3-حينما يصبح الوعي الفاعل الرئيس خلف الحركات فقد تكون تحركات عنيفة أو بشكل ديمقراطي وقد تكون من خلال المواجهة المسلحة.

4- الإطار المؤسسي كما هو الحال في النقابات أو المنظمات غير الحكومية ويتضح ذلك في الحركة العمالية وتلك التي ناضلت من أجل الدفاع عن مصالح العمال وأتبعت ذلك النضال بتأسيس الحزب وعلى غراراها حركه الخضر في ألمانيا وفرنسا (1).

ويستند البعض لمفهوم الحركة وفقا للقاعدة الاجتماعية المعبرة عنها والذين يدعمونها حيث يعتبر العمال هم الأساس الاجتماعي للحركة العمالية ، وعليه فإن لكل طبقة اجتماعية توجهها الديمقراطي والسياسي فمثلا حركات اليسار المتطرف أو اليمين وكذلك الوسط تعتمد على الطبقات العاملة والعليا والمتوسطه على التوالي، ومع انتشار الحركة قد تتضح بعض الاختلافات بين الأساس الافتراضي للحركة الاجتماعية والأساس الفعلي لها (2).

وفي السياق ذاته يذهب بعض المنظرين في تحديد الحركة وفقا لحجمها ومستويات تطورها وتنظيمها(3)، مثلما تذهب الماركسية وفقا" **كارل ماركس**" إلى أن الحركة

1() عزة خليل: الحركات الاجتماعيه في العالم العربي دراسات عن الحركات الاجتماعيه في مصر-السودان-الجزائر-تونس-سوريا - لبنان- الأردن، تقديم: سمير أمين، تحرير: عزة خليل، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ط1، 2006، ص ص 509-510.

(2) إيمان شومان: علم الاجتماع السياسي "دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية "، المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996 ص ص 89-90.

(3) عزة خليل: مرجع سابق، ص29.

الاجتماعية تعني الغليان الجماهيري الذي يوقد نتيجة غوغاء الصراع الطبقي، ويعرفها " **لينين** " بأنها الفعل السيجالي الثوري الذي تتخذه الجماهير لتغيير صيرورة الأوضاع القائمة، ولابد أن يعتلي الحركة طليعة تؤمن بحتمية هذا التغيير، وتشير الموسوعة الماركسية إلى أن " الحركات الاجتماعية هي كحركة مستقلة بذاتها بوعيها تماما وممثلة في ذات الوقت اتحادا لمن لهم قناعات موحده وفي نفس الصدد تؤكد تعريفات ماركسية أخرى أن الحركات الاجتماعية هي تلك التي تنطوي على التغيير الذي يطرأ على المجتمع وتخلق لمجتمعها روابط ووظائف من نوعية جديدة وهي أيضا التيار العام على النطاق العالمي، والذي يحفز طبقة من الطبقات أو فئة من الفئات الاجتماعية إلى إعادة إحياء الصفوف بهدف توحيد العمل لأجل تحسين الأحوال الاقتصادية، وتحقيق التقدم الاجتماعي لكل أعضائها وللمشاركة الفعالة في صياغة السلطة السياسية ، أن الماركسيين يصبوا بؤرة اهتمامهم على الصراع الطبقي كدافع رئيس لانفجار الحركات الاجتماعية وعلى أهمية دور الجماهير في تحقيق التغيير الاجتماعي وعليه لايوجد وفقا لرؤيتهم قطيعة مفاهمية بين الحركة الاجتماعية والسياسية (1).

ويعرفها " **هربرت بولمر** " على أنها النشاط الاجتماعي الذي يتمظهر في مجموعه من التصورات والرؤى والمشاعر ويصبح في لحظة معبرا عن أشكال جديدة من الاعتقاد

---

(3) http://www.marxists.org/glossary/index.htm

وللمزيد الإطلاع على: رفعت سيد أحمد:ظاهره الإحياء الإسلامي في السبعينات دراسة مقارنة لمصر وإيران، رسالة دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهره، 1988 ص 19-21.

والسلوك الجمعي والتي تعتبر المتنفس الوحيد لها، فتتحو إلى حركة منظمة تميط اللثام عن الأنماط الاجتماعية الموجودة، وتستبدلها بأخرى تتفق ومصالحها الفعلية (1).

يصوغ " **جيروم دايفيرز** " الحركات الاجتماعية بأنها السلوك الجمعي الذي يأتي كردة فعل لاضمحلال الأحوال المجتمعية وكتعبير عن نقص حاجات أساسية غير مشبعة، ويبين أن الحركة تبدأ بوجود حاجات محسوسة لدى الأشخاص يعبرون عنها لبعضهم البعض وهنا تسري مشاعر التحريض والإثاره والدعاية والمداعبة للشعور الاجتماعي لتلك الحاجات وعليه يتحتم إنشاء التنظيم لهذه المشاعر المضطربة، ويتفق " جميس مكاي " معه ذاهبا إلى أنها الفعل الجماعي الذي يتميز بالديمومه والالتفاف حول مطالب واحده (2).

إنه ضمن هذا السرب يجنح " بل ويلنكسون " لتحديد الحركة الاجتماعية استنادا لثلاث خصائص هي:

1-إن الحركة عمل تشعبي فطري يستهدف التنقيب عن التغير الاجتماعي في أي اتجاه وبأي وسيلة ولايستنكر العنف ولا الوسائل غير المشروعه ولا الثورة، يمكن أن تتجه الحركة إلى وسائل أقرب ماتكون إلى المحاججة السلبية التي تدخل في إطار النزوح بإتجاه مجتمع طوباوي.

2-لابد وأن تشهد الحركة درجة عالية من التنظيم.

3-إن للحركة دلالات تحلق بها وتنعكس على مستوى نموها كالوعي والرموز والمقولات الفكرية والمعتقدات وتحقق مستوى أعلى من المشاركة الفعالة (3).

---

(4) Herbt Blumer: Collective Behavior in Alfred MLd ,principle of sociology ,new yourk,1969,p121

(2) رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص ص 23-25.

(2) The new encyclopedia Britannica ,vol16,p 615

التفسير السوسيولوجي للحركات الإجتماعية:

Thesen zur Protestbewegung

في سياق الطرح السابق تُظهر تلك العناصر الأساسية إتساع دائرة الموضوعات والقضايا التى يمكن أن يتضمنها مفهوم الحركة الإجتماعية الإحتجاجية. حيث يتضح من التراث العلمي المعنى بمفهوم الحركة الإجتماعية إهتمام التحليلات العلمية بالنماذج البنائية الإجتماعية المنظمة والبرجماتية والتغيير الإجتماعى منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن، حيث إهتمت تلك التحليلات بالتأريخ للنظم ذات السمة التنظيمية والبيروقراطية فى ذات الوقت(1).

وعليه إقتصرت إهتمامات التحليلات فى علم السياسة بالعمليات التى تشكل الرؤية فالإدارة فى التغيير مثل (الإنتخابات، والبرلمان) فى إطار منظمات أو مؤسسات التعبير عن الرغبات مثل الروابط الإجتماعية والأحزاب وكذلك التشكيلات والقوى التى تعبر عن المدخلات السياسية للنظام الإدارى، وتلك ما أطلق عليها (Input- **output-Analyse**).

تفرق هنا التحليلات السياسية بين الحركة الإجتماعية والرابطة الإجتماعية حيث تخرج الحركة الإجتماعية من دائرة الإهتمام لإفتقادها الطابع التنظيمي والمؤسسي بالإضافة إلى النظر على أن الضغط الإجتماعي والمؤسسي ليس خرقاً لإهتمامات المجتمع كله.

فى سياق آخر ترصد التحليلات المهتمة بالحركات الإجتماعية الجديدة كالحركة الطلابية، حركة البدائل البيئية، وحركات المجتمع المدنى مثل السلام، المرأة ... الخ أنها

1() D. Gerds; Verhalten oder Handeln, Thesen zur sozialwissenschagtliehen Analyse sozialer Bewegungen, opladen ; 1984.

لم تقدم فروقاً واضحة بين الحركة الإجتماعية وتلك النماذج فى شأن معيار العمل غير الرسمى أو غير التنظيمى(1).

فـي السـياق ذاتـه يـؤدي نمـوذج تحليـل الحركـة كعمليـة سياسـية إلـى أن الحركـة الإجتماعية تفرض مدخلات على النظام السياسى الذى يستقطبها داخل آلياته ويضعها على أجندة السياسة ويخصص لها جزءاً من ميزانيته، وتمثل هنا أحد القوى الإجتماعية التى تطرح مدخلات على النظام السياسى لتصبح جزءاً من العملية السياسية. وفى هذا السياق يذهب (ماكدام) إلى أربع مراحل تفرض بها الحركة مطالبها على النظام (2).

1- ظهور عملية ذات طابع إجتماعي إقتصادي تمنح قدرة الحصول على فرصة سياسية للفئات المحرومة من الموارد والتى تقوم الدولة بتوزيعها.

2- إستعداد الحركات الإجتماعية من إقتناص الفرصة السياسية التى لاحت لهم.

3- ظهور وعي جماعي عند الجماعات التى تتحدى النظام السياسي.

4- القدرة على كسب التأييد من جماعات أخرى خارج أعضاء الحركة، لتوسيع المعارضة ضد القوى الرافضة لقبول مطالب الحركة الإجتماعية الجديدة.

أما علم إجتماع التنظيم مازال يحافظ على المسافة الفارقة بين الحركة الإجتماعية والروابط الإجتماعية والأحزاب، حيث يحدد الفرق بدقة بينهما فيرى أن الحركة الإجتماعية قد تضم تنظيماً ولكنها لا تدخل ضمن التنظيمات الرسمية فى المجتمع (3).

([1]) D.rucht: Institutionalisierungs tendenzen der neuen sozialen Bewegungen in: Hartwich, H 1983.

([2]) Doug Machdam, political process and Development of Black Insurgency 1930-1970 - The University of Chicago Press , 1999,PP.30-40.

[3]() R. Heberle , Hauptprob;eme der politisden soziologie, stuttgart, opladen 1967.

من ناحية أخرى يكمن الجدل العلمى فى التحليلات الإجتماعية، حول أثر الجوانب التكنولوجية (تكنولوجيا الإتصال الجماهيرى) على فاعلية وقدرة الحركة الإجتماعية فى التأثير على المجتمع، وقدرتها على التغلب على مصاعب التكوين والصياغة التنظيمية وبلورة سلوكياتها الخارقة للنظام السائد.

فى مقابل الإتجاهات والمدارس العلمية السابقة تركز بحوث علم السياسة المهتمة بالأحزاب وكذلك علم إجتماع الأحزاب السياسية على الأصول التاريخية للحركات الإجتماعية، تلك التى تطورت منها الأحزاب المعاصرة(1). فى حين ما زال باحثو الحركات الإجتماعية مصرين على عدم التحديد حتى لمجرد نمو أو انعكاس ذاتى لضوابط تنظيمية أو مؤسسية (2)، وذلك لأن الحركات الإجتماعية المعاصرة على أقل تقدير تظل مختلفة عن مثيلتها التاريخية، ونادراً ما يتشكل الصدى المجتمعى المتزايد للحركة الإجتماعية من خلال قيادة كارزمية، كما تعتبر مسألة سيادة التوحد البرجماتي كمرحلة تسبق مركزية التنظيم والمؤسسية المجتمعية سمة أساسية ومعياراً قوياً لدى منظرى النماذج البنائية فى تفسير التغير الإجتماعى فى المجتمعات، وهذا ما يجعلهم مصرين على مواقفهم المتشككة، حيث يذهبون إلى أنه فى إطار ضوابط المجتمع المعاصر خاصة لا مركزية الأسس الديمقراطية تكون مثل هذه الحركات ذات تأثير محدود على تهديد ترابط السلوك الإجتماعى بالانهيار.

فيما يتعلق بمنظرى التبعية والجدلية " **Interdependent** "فقد تجاهلوا بحوث الحركات الإجتماعية سواء من حيث الشكل العام أو المحتوى لفترات طويلة. لكن الإهتمامات بالموضوع جاءت مبكرة وإن إرتبطت بعلم النفس الجماهيرى أو علم الإجتماع

([1]) K. Beyme , Partaien in westhihen Demokatien , Munchen 1982.

([2]) D. Rucht: zur Organistion in der neuen sozialen Bewegungen, in falter 1984.

الثقافي (**Max weber**) وكذلك نظريات الصفوة (**Michels**) أو أبحاث السلوك الجمعي.

والفكر الماركسي فى عمومه يميز بين خمسة أنواع من الحركات الإجتماعية وهى (العمالية، والطلابية، والفلاحية، والنسائية، والثقافية)، ويستند هذا التمييز إلى أن الفئات الإجتماعية الداخلة فيه هى التى تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وفى الوقت ذاته هى القوى الرئيسية للإنتاج، كما أنها أكثر القوى الإجتماعية تخلفاً فيما يتعلق بظروف عملها وأحوال معيشتها(1).

يثير الجدل العلمي فى تفسير الحركات الإجتماعية قضية " المحتوى أو الشكل " " **Form - inhalt - Problem**حيث أصبحت مصدرا لمقولات تفسيرية جديدة، تلك التى تحاول تناول الحركات الإجتماعية الجديدة من زاوية جملة التغييرات فى القيم الإجتماعية المحورية، وبالتالى تصبح الأغراض الأساسية للحركات الإجتماعية بهذا المستوى من التجرد صالحة للتفسير ومقنعه؛ لكنها تكون أقل كثيراً فى القوة والملاءمة التفسيرية للتغيرات الإجتماعية البنائية المألوفة(2).

إن ما يُظهره طابع عمليات الحركة الإجتماعية فى الغالب ونتائج البحوث الميدانية يؤكد ما تمت الإشارة إليه من التباين البرجماتي للحركات الإجتماعية الجديدة، حيث تركز على الهدف البرجماتى بصفة أساسية ولا تعيير الأهداف التنظيمية الإهتمام فى تكوين الحركات الإجتماعية، بل حينما تصل إلى هذه المرحلة أو المستوى من التنظيم لايكون الحديث بصدد حركات إجتماعية وإنما بصدد الحديث عن منظمات أو مؤسسات عامة رسمية أن ثمة حقيقة فى هذا الجدل مؤداها، أن محاولات المنظرين المهتمين

([1]) إبراهيم بيومى غانم: الحركات الإجتماعية، تحولات البيئة وانفتاح المجال 2004/5/08.

[2]() H, Abromeit Parteienverdrossenheit und Alternativbemegung in ipvs 1982.

بالحركة الإجتماعية قد فشلت فى ربط التوجهات والمقولات النظرية ذات المصداقية العلمية بواقع وظروف سلوك المنتمين للحركة وخاصة الفاعلين والنشطاء سواء بإتخاذ الاشتراكية التقليدية أو اليساريين الهجليين نموذجاً.

هذه المناقشات بين الاتجاهات النظرية المختلفة لواقع الحركات الإجتماعية الجديدة، تثير تساؤلات نظرية متوالية فى توصيف ظروف وملابسات أزمة المجتمع المعاصر؛ وفى هذا الصدد يتساءل .**Brand , Kw**)) "**.....هل نحن شهود عيان أو بصدد ثورة إجتماعية؟ وهل أصبحت نماذج القيم المحورية السائدة والتى تشكلت فى سياقها بنية المؤسسات السياسية بالية وعديمة الفائدة ؟ أم أننا أمام مجرد مشكلات تكيف مع المتغيرات المجتمعة؟ تلك التى تتضح من رؤية الشباب المعاصر.....**" .(1)

إننا إذا كنا أمام هذه التحديات المستحدثة والتي تعجز الحلول التقليدية عن مواجهة المشكلات المجتمعية وهو ما أصطلح على تسميته " **C.offr** النظم المتجدة " **Selbstblockierung Des Systems** وفى سياق تلك التساؤلات يذهب **A. Touraine**" إلى أن الحركة الإجتماعية علاقة صراع فى إطار ثقافي يؤدي إلى تحويل أو تغيير شكل التنظيم الإجتماعى الذى تحدده المعايير الثقافية العامة أو من خلال علاقات الحكم والنظام السياسي(2). حيث يرى أنه يجب إحلال الذات كحركة إجتماعية محل الطبقة، لأن الذات كحركة إجتماعية تعنى تحقيق القيم الثقافية وتحقيق الإنتصار على خصم إجتماعي، ومحور هذه الرؤية أن الذات باستمرار مشحونة

([1]) Brand, K.W, Kontinuitat und Diskontinitat in den neuen sozialen Bewegungen, in: R. Roth, D. Neue sozialen Bewegungen der Bundesrepublik Deutschland, Main 1987.

(2) A. Touraine: Soziale Bewegungen: Sozialgebiet oder zentrales problem soziologischer Analyse? In: J. Mathes, Hg., Krise der Arbeitsgesellschaft, Frankfurt , Main 1983- S,94-105.

بالإحتجاج، لأن المجتمع الحديث يميل إلى إنكار إبداعيتها الخاصة وصراعاتها الداخلية، ويقدم نفسه كنظام منضبط آلياً متخلصاً بالتالى من الفاعلين الإجتماعيين وصراعاتهم. فمفاهيم التكنوقراط والليبرالية فى المجتمع الحديث أكثر إرتباطاً بالسلطة القائمة من الدعوة إلى حرية الذات. ولهذا السبب كانت فكرة الذات بالأساس إحتجاجية وهو ما يجعل مقولة الذات كحركة إجتماعية مسألة ضرورية.

ثمة حقيقة هامة تظهر بوضوح فى سياق الكتابات السسيولوجية، مؤداها أن ماتفرزه من مقولات هو نتيجة لخبرة مجتمعات معينة فى سياقات البيئة الإجتماعية والإقتصادية، تلك التى تخلق ظروف وملابسات الأزمة المجتمعية فضلاًعن القيم المحورية السائده فى المجتمعات والمعايير الحاكمة التى تستند عليها فى التعامل مع الأزمة.

وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أنه إذا كانت الإتجاهات الكلاسيكية تتحدث عن التناقض بين الدولة والمجتمع والطبقة، أو بين النظام الإجتماعى وبنائه ومؤسساته، فإن الإتجاهات الحديثة تركز على الفعل الإجتماعى، ويعد ذلك تحولا جوهريا من الإهتمام بفهم وتحليل البنى الإجتماعية إلى فهم وتحليل الحركة الإجتماعية والتركيز على الإنسان كفاعل إجتماعي، وعليه فإن الحركة الإجتماعية تجعل من الإنسان وفعله محور إهتماماتها وهو الطرف الأساسى فى عملية التغيير(1).

وبالرغم من هذا الجدل سنحاول عرض لبعض المقولات النظرية التى تعرضت لتفسير تنامى الحركات الإجتماعية الجديدة فى أوربا وخاصة ألمانيا.

أولاً: الاتجاه الماركسي في تفسير وفهم الحركات الاجتماعية

---

(1) إيان كريب: النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، 1999 ص 373.

إذا ألقينا الضوء على الايدولوج الماركسي ونهجناه كبراديجم لة أهمية خاصة في العلوم الاجتماعية نجد أن التطرق لمفهوم الحركة الاجتماعية لم يكن بوضوح تام، وهذا ما جعل الكتابات الماركسية على الأقل في المناخ الأوربي تطورمنظورا أحاديا للحركة الاجتماعية التي اقترنت بالحركة العمالية كما هو الحال بالنسبة لكتابات " ألان تورين " الذي يؤكد على أن الحركات الاجتماعية الحقيقية هي التي تتجاوز مطالب مجموعة أو طبقة ما، نحو مسألة الهيمنة الشاملة بهدف مراقبة التطور (1).

تأسيسيا على ماتقدم نجد أن " ماركس " يؤمن بأن قوى التغيير كامنة في المجتمع ذاته وليست خارجة عنه ويعود السبب في ذلك إلى ارتباطها بالأوضاع المادية داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية فالصراع وإن كان أمر حيويا لتخليص النظام من أزمته فإنه لايتم بمعزل عن الشروط الموضوعية التي تشكل عوامل الحركة الثورية (2).

ووفقا لم سبق أضحت النظرية الماركسية طرحا لايمكن لمن يدرس الحراك الثوري أن يغض الطرف عنه فلقد أثرت على ايديولوجيات الحركات الاجتماعية المعاصرة تأثيرا كبيرا على المستويين العالمي والقومي وذلك لأن جدل "ماركس وانجلز" نظريتهما عن الحركات الثورية أتت في ميلاد القرن التاسع عشر والتي أضحت معارضة للإمبريالية والرأسمالية وتعادي الاستعمار، فالحركة عند "ماركس" تنشأ نتيجة للصراع الطبقي وهي الحركة الثورية الحاسمة والواعية للبروليتاريا ويقصد بالواعية هي مدى وعي الطبقة العاملة بوضعها وبرغبتها في القيام بالثورة ضد البرجوازية المستغلة للقضاء على النظام الرأسمالي

(2) Mario Diani and Ivano Bison: Organizations, Coalition, and Movements, Theory and Society, Vol.33 – 2004 PP 281- 309 .

(2) أحمد مجدي حجازي: الثقافة العربية في عصر العولمة، دار قباء، القاهرة، 2001، ص 70.

القائم على الاستغلال وعلى ذلك يمكن القول بأن أهم المقولات الأساسية في فكر "ماركس" ترمي للحتمية بحدوث الثورة(1).

إن قوى التغيير الاجتماعي التي تسهم في انتشار الحركات الثورية – وفقا لماركس – كامنة في المجتمع ذاته، وهي ليست راجعة إلى عوامل خارجية " العقل، الأفكار المطلقة، البيئة الجغرافية، تزايد السكان أو التطور المزعوم للعقل أو الفكرة، فالأفكار عند "ماركس" مرتبطة بأوضاع الحياة المادية وفي هذا الصدد يقول "ماركس " "....ليس وعي الأفراد هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم....."(2)، لذلك فإن الأفكار الثورية – لعملية التحول النمطي لا تظهر ولا تنتشر إلا في ظروف موضعية مواتية، ونظام لم يعد يتمشى مع المرحلة الجديدة التي وصلت إليها الأوضاع المادية للمجتمع، كذلك فإن الجماهير هي التي تصنع التاريخ وتحقق التغير من خلال إنتاج السلع المادية وليس القادة أو الرجال العظام(3) .

وعليه يرى " **ماركس** " أن عملية التحول الثوري التي تتبناها تلك الحركات سيتم من خلال الثورة الاجتماعية الحتمية الشاملة التي تسعى إلى إجهاض الرأسمالية لبناء مجتمع العدالة الاجتماعية، فالثورة في نظرة هي ثورة (اجتماعية، اقتصادية، تكنولوجية،

---

(1) إيمان شومان: مرجع سابق، ص 146

(2) جورج بوليتزر وآخرون: المادية والمثالية، ترجمة: إسماعيل المهدي، دار نشر الملتقى، تطوان، المغرب، ط2، 2006، ص189.

(3) محمود عودة: علم الاجتماع مابين الرومانسية والراديكالية، مكتبة سعيد، القاهرة، ط1، 1976، ص117.

سياسية، قانونية وأيديولوجية)، بل إنها أيضا ظاهرة طبيعية لأنها تتضمن السيطرة على السلع المادية التي ينتجها الإنسان، وهي تعني أيضا تغيير الإنسان لذاته " (1).

وعلى ضوء ذلك كله يمكن القول أن "الثورة الاجتماعية " وفق التعريف الماركسي للمصطلح هي عبارة عن تغيير في نمط الإنتاج، يتبعه تغييرات أخرى في العناصر التابعة المكونة للبناء الاجتماعي" ومصداقا لمفهوم الثورة الاجتماعية نجد أن الثورات الاجتماعية الكبرى الحديثة، مثل الثورة الفرنسية كانت ثورة برجوازية على نمط الإنتاج الإقطاعي، وإن الثورة الاشتراكية بدورها ستكون ثورة البروليتاريا على نمط الإنتاج الرأسمالي وهذه الثورات تعبر عن ثورة قوي الإنتاج على نمط علاقات الإنتاج السائدة الذي يجد تعبيرا عنه في الصراع الطبقي على المستوى الاقتصادي الذي يمكن أن يبلغ الذروة حين تتمكن الطبقة الثورية (البروليتاريا) التي تقود الصراع من التغيير الثوري للنظام القائم(2) .

تأسيسا على ذلك ووفق " **علي ليلة** " الذي يذهب إلى أن الثورة البروليتارية تعتبر "واقعة فاصلة في المشروع الماركسي ففيها يتحقق المنهج الجدلي، حينما تشكل الثورة الإطار الذي يتم في نطاقه التآلف، وفيها يتحقق الواقع العيني، حيث يتحقق الإمكان الذي كان مسلوبا في إطار وقع زائف ثم هي بعد ذلك الهدف الذي تتحرك نحوه تكوينات ما قبل التاريخ، لكي يبدأ بها التاريخ الحقيقي للإنسان"(3).

([1]) Kari Marx: The poverty of philosophy. Foreign Language publishing House. Moscow. Undated, p147.

([2])جورج بوليتزر وآخرون: مرجع سابق، ص 286.

([3]) علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة – دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع (الأنساق الكلاسيكي) دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة،، ط2، 1983، ص 189.

بهذا المعنى فإن المقاربة الماركسية تنظر إلى الحركات الاجتماعية بكونها حركات تنشأ كنتيجة لظروف اقتصادية – اجتماعية قاسية، تدفع طبقة من الطبقات الى توحيد صفوفها وراء طليعة مؤمنة بالتغيير وعازمة على القيام به، لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفراد تلك الحركة، وانطلاقا من فكرة التغيير المشار إليها فإن نشاط الحركات الاجتماعية ينطوي على السعي لتغيير القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي التي يقوم عليها، الأمر الذي يرتب توازنات جديدة للقوى وأشكال جديدة للملكية والسلطة. وثمه تحديدات ماركسية أخرى تذهب إلى أن الحركة الاجتماعية تعني التغيير الذي يمس بنية المجتمع وتأتي لمجتمعها بروابط ووظائف من نوعية جديدة، كما يرى أصحاب الاتجاه الماركسي أن الحركة الاجتماعية هي ذلك الفعل الجماهيري الذي ينشأ نتيجة لظروف قاسية والذي يجب ألا يحكم عليه من خلال فكرة مسبقة كما يفعل أغلب المؤرخين بل ينبغي الحكم عليه من حيث الأوضاع التي أنشأت تلك الحركة أو ذلك العمل الجماهيري.

لقد ذهبت الماركسية إلى أن نشأة الحركات الاجتماعية وظهورها يطابق بين مفهومي الحركة الاجتماعية والطبقة ويجعل التناقض بين قوى الانتاج والصراع بين الطبقات القاعدة لنشأة الحركات الاجتماعية ولأفولها بمجردانتهاء الغرض من وجودها، وهو القضاء على الطبقة المسيطرة والوصول الى حالة المجتمع بلا دولة، وبلا طبقات.

ثانيا: نظرية تعبئة الموارد

تلك النظرية التي ظهرت في ستينات القرن العشرين والتي ارتكزت على الحركات الاجتماعية كمفهوم جمعي وتمحور اهتمامها في محاور متعددة حيث يمكن تحليل الحركات الإجتماعية في السياق التالي:

إن الحركة الاجتماعية وفقا لهذه الرؤية ليست عرضا لمرض اجتماعي لكنها جزء من العملية السياسية وهي أيضا جزء من المنظور السياسي، حيث لاتعمد إلى تغيير شامل بل الانتقال إلى وضع جديد أفضل من حيث تعبئة الموارد وتوظيفها لصالح

المجتمع وتطوره أي أن الحركة تقوم بما يطلق عليه الوظيفية التطويرية للنظم السياسية (1).

ووفقا لسياق نظرية تعبئة الموارد للنظر للحركات الاجتماعية على أنها حدث عام أكثر مما هي ظواهر عادية ففي نظرها يعتبر الصراع والعنف أمرين ملازمين للحياة الاجتماعية ،وترتيبا على ذلك تتم مناقشة الحركات الاجتماعية من خلال تلك النظرية كتنظيمات مع التركيز بصفة خاصة على حاجة هذه التنظيمات إلى تعبئة الموارد (2).

تسعى نظرية تعبئة الموارد الى الانتقال من لماذا ؟ الى كيف ؟ أي من لماذا تنشأ الحركات الاجتماعية كما حاولت مدرسة الجمعي إلى كيف تنشأ أو تنجح أو تفشل وومحددات هذا النجاح، وقد تطرح تلك النظرية إجابة على هذا التساؤل حيث تلقي الضوء على التنظيم بإعتباره القادر على وضع الجماعة في إطار هيكل معين وبالتالي يسهل من عملية تعبئة الموارد حيث أشارت تلك النظرية إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه.

وتتمحور مبررات منظري تعبئة الموراد للموجات الاحتجاجية تلك التي شهدتها فترتي الستينيات والسبعينيات والتي أدت إلى تحول جذري في النظرة باتجاه الحركات الاجتماعية، حول النظرية الاقتصادية للعمل الجماعي كمصدر إلهام لظهور مدرسة تعبئة الموارد كنظرية جديدة تتناقض مع النظريات التقليدية السابقة في دراسة الحركات الاجتماعية، ووفقاً ل " **Olson** " تعد الحركات الاجتماعية فواعل راشدة وعظيمة الفائدة،

(1) تشارلز تيلي: مرجع سابق، ص205.

2() إيمان شومان: مرجع سابق، ص160.

وبدأت تظهر مصطلحات جديدة حيث الحديث عن حركة رجال الأعمال التي أنشأت تنظيمات الحركات الإجتماعية للصناعات وغيرها (1).

ويعتبر أول ماألقى طرحا لنظرية تعبئة الموارد لأول مرة في شكلها التأليفي كلا من " **زالد Zald ومكارثيMcCarthy** " ، وسرعان ما لقيت قبولا واسعا وتوافقا من قبل المجتمع العلمي وقد مأسس " **زالد** " و" **مكارثي** " رؤتهما وفقا لثلاث أفكار وهي:

1 أنه لا يمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعا للسيكولوجيا، ذلك أنه يعمل عقلانيا.

2 لا تعد واقعية النظرية التقليدية مسألة ملائمة، ذلك أن التحولات الاقتصادية الاجتماعية متجاهلة عند ظهور الفعل الجماعي.

3 تعد التنظيمات، على عكس فرضيات نموذج مجتمع الجماهير، المفتاح الذي نفهم من خلاله عمليات التعبئة.

تعتبر نظرية تعبئة الموارد التنظيمات، على عكس فرضيات نموذج مجتمع الجماهير، المفتاح الذي نفهم من خلاله عمليات التعبئة، ويكمن الاختلاف الأساسي بين النظرية التقليدية ونظرية تعبئة الموارد في اعتقاد الأولى، على حسب تصور صاحبها" **كورنهوزر** "، إن عماد الفعل الجمعي يعود إلى غياب التنظيمات الوسيطة، في حين تعتقد الثانية أنه على العكس، أن التنظيمات الوسيطة هي عصب الفعل الجماعي. كما شرح " **كورنهوزر**" مسألة أن غياب علاقات التضامن التقليدية تم تعويضه من خلال خلق علاقات تضامن أخرى أكثر تطورا أفرزتها المدينة وأدارتها تنظيمات جديدة. هذه الأخيرة هي السبب الأساسي في ظهور التعبئات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة،

1() وفاء دواد: الحركات الاجتماعية:المداخل والنظريات " الثورة والانتفاضات الجماهيرية، الحوار المتمدن، 2013 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369068.

فـي السـياق ذاتـه. انتقدت نظريـة التعبئـة المقاربـة السـيكولوجية واهتمـت أكثـر بالمقاربـة الاقتصادية التي أصبحت عماد تحليلاتها(1) .

ثالثا: نظرية السلوك الجمعي

تلـك النظريـة أطلقهـا بعـض المنظـرين فـي الأربعينـات والخمسـينيات مـن القـرن العشـرين والتـي ربطـت مفهـوم الحركـات بحـدوث أنشـطة مثـل الهبـات الجماهيريـة، والمظـاهرات وأشكال من الهيستاريا الجماعية، أي مايعني بردود أفعال ليست بالضرورة منطقيـة تمامـا فـي مواجهـة ظـروف غيـر طبيعيـة مـن التـوتر الهيلكـي بـين المؤسسـات الاجتماعيـة الأساسـية، ومـع أن تلـك النظريـة تـربط بـين السـلوك الجمعـي والحركـات الاجتماعية بإعتبار إنها أحد أشكاله إنها تتميز عنه وفقا لتلك النظرية بإعتبار الحركة جهود مقصـودة وهادفـة، ومنظمـة لإحداث التغيير الاجتمـاعي أو مقاومتـه علـى عكـس التعبيرات الأخرى من السلوك الجمعي التي تتسم بالفجائية الامنطقية مثل أعمال الشغب .(2)

وتري نظرية السلوك الجمعي بأن الحركات الاجتماعية تميل إلى التطور والنمو خلال فترات الكساد الاقتصادي أو الهزائم العسكرية في الحروب فهي تعبير عن مجمتع مريض حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية بل تتضمن اشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية ومن ثم تصبح هذه الظروف فرصة مناسبة ومواتية تماما لانضمام الأفراد إلى تلك الحركات(3).

1() ريـاض الصـيداوي، الانتخابـات والديمقراطيـة والعنـف فـي الجزائـر. عنـوان الوثيقـة: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16143

(2) أحمد حسين : الحركات الاجتماعية والاصلاح السياسي"حالة حركة كفاية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2008، ص 53.

3() السيد الحسيني: مرجع سابق، ص273.

وفي سياق تصورات تلك النظرية تطرح معالجات لقضايا الحركات الإجتماعية وفقا للتالي:

الحركات الاجتماعية هي حالات أو أمثلة للعمل المشترك المتعمد لأحداث التغيير أو مقاومته ولذلك يطلق عليها صفة جمعي حيث يتميز السلوك الجمعي عن السلوك الجماهيري بأنه قائم على العمل المشترك.

إن نظرية السلوك الجمعي تعطي اهتماما أكثر لميكانيزمات وسبل المحافظة على التعاون لفترة طويلة بين المؤيدين للحركة أكثر من الاهتمام بالإطار التنظيمي التي تطبق فيه تلك الميكانيزمات.

وتهتم نظرية السلوك الجمعي بعملية الحركة ومن ثم تهتم بالتعرف على التوتر المستمر داخل الحركة ومدى ممارسة الحركة للقوة ومحاولتها لاستقطاب عدد كبير من المؤيدين (1).

في السياق ذاته تتمحور رؤية "**سملسر**" حول السلوك الجمعي على أن السلوك الجمعي يعني بصفة أساسية سلوك غير مؤسسي أو غير نظامي، ترتيبا على ذلك يجب الاهتمام بالأفعال التي تحدث خارج القنوات النظامية المألوفة، إنه وفقا لرؤية " سملسر" فإن الحركات الاجتماعية تعد حدثا غير سوي ينهض على أساس غير عقلاني (2).

رابعا: نظرية هيكل الفرصة السياسية

لقد شهد مجال التحليل السياسي المقارن ظهور مفهوم هيكل الفرص السياسية في ظل التحولات التي شهدتها بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي منذ نهاية الثمانيات

1() نولة درويش: مرجع سابق، ص 2.

2() عاطف فؤاد: مرجع سابق، ص119.

حيث برزت الحاجة الى أداة تحليلية مناسبة لرصد وتحليل التحولات وفهم علاقة الدولة بالجماعات والقوى الفاعلة والمؤثره بالمجتمع في سياق عملية التحول المجتمعي.

هذا ما استدعى استخدام مفهوم هيكل الفرص السياسية كأداة لتحليل الأحزاب والحركات السياسية ويعتبر "**سيدني تارو**" أول من ذهب إلى أن هيكل الفرصة السياسية يعني تلك الأبعاد المتسقة التي ليست بالضرورة أن تكون رسمية أو دائمة للمناخ السياسي وهي التي تدعم البشر من حولنا لأداء أعمالهم من خلال التأثير في توقعاتهم للنجاح أو الفشل (1)، ويتألف هيكل الفرص السياسية من مجموعتين من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة (2)، توصف العناصر الثابتة للهيكل بأنها مستقرة ولا تتحول، وإن تحولت فإنها تتحول تدريجياً ويعود هذا التحول إلى ظروف استثنائية، وهذه العناصر مفيدة لمقارنة أنشطة الحركات(3)، أما في مايتعلق بالعناصر المتغيرة فهي تعتمد بصورة أساسية على تصرفات الفاعلين السياسيين، وهذه العناصر تصلح لتفسير نشأة حركة ما، أو تطورها ضمن التغيرات السياسية وذاك هو مايجعل هيكل الفرص السياسيةً ثابتا ومتغيراً في الوقت ذاته (4).

([1]) Joost Berkhout, Laura Sudulich and Wouter van der Brug: Does Party System Change Matter?: The Effect of Party System Change on Political Claims Making on Migration and Integration in the Netherlands, 1995-2009, paper presented at: University of Amsterdam, Politicologen Etmaal, May 2012, pp. 6-7 .

(2) Katrina Morgan: Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the the Antiwar Movement, Political Science Senior Thesis, April 2006, pp. 16-18.

(3) ناهد عز الدين: مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي، مجلة النهضة، العدد ١، يناير ٢٠٠٥، ص ٦٩.

(4) Katrina Morgan: Ibid., pp. 17 and 21-23.

يتمأسس التغيير في هيكل الفرص السياسية على وجود مكونين أساسيين هما: الحركات والجماعات حيث تستطيع الجماعات والحركات التأثير في الهيكل وتغييره، وإعادة أنتاج الأيديولوجية والفرصة السياسية(1)، وفي ما يتعلق بالفرص السياسية فطرحا يعمد إلى عناصر الهيكل الثابتة ذلك الذي يؤدي إلى ظهور الفرص الكبرى (2) بينما التغير في العناصر المتقلبة للهيكل ينتج منه الفرص المحدودة (3)، وهناك فرص تخلقها الحركة عبر أنشطتها يؤثر على هيكل الفرص السياسية في الجماعات والحركات كليا أو جزئيا ولكن تأثيره متغير وليس ثابتا لكل الجماعات، حيث يختلف من جماعة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر حتى للجماعة ذاتها فيمكن للحركات التأثر بالتغيرات الحاصلة (4).

وعلى ضوء ذلك نجد أن الحركات الاجتماعية تتأثر بوجود فرصة سياسية ملائمة وعدم وجود عوائق كبيرة تحد من قدرتها على الحركة أكثر من تأثرها بالعوامل الاقتصادية

1() محمود عبد الحفيظ المهر : الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٧، ٢٠١٠، ص ١٦٢.

(6) William Gamson and David Meyer: Framing Political Opportunity in: Doug McAdam, John McCarthy, and Mayer Zald, eds., Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framing, Cambridge Studies in Comparative Politics ,Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996 , p. 280 .

(3) ناهد عز الدين: مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي، مرجع سابق، ص ٩.

(2) Melinda Goldner: Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement in: Patrick Coy, ed., Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction, Political Opportunities, Social Movements, and Democratization; vol. 23 London: Elsevier Science Ltd., 2001 , p. 110.

والاجتماعية المحيطة (1). وفي ذات المعنى تعتبر هيكل الفرص هو عملية مزدوجة يبرز فيها دور الجماعات كفاعل في تغيير الوضع القائم عن طريق ما تقوم به من ممارسات وأنشطة عملية وليس فقط من خلال ما ترفعه من شعارات وأهداف معلنة ومن هنا يتضح دور الجماعة كقوة تغيير(2).

أما " **Tarrow** " فلقد حدد أربعة عناصر ومقومات لهيكل الفرص السياسية وهي:

- انفتاح النظام السياسي.
- تغير التحالفات السياسية.
- حالة النخبة السياسية " الانقسام – الحلفاء ".
- وجود القمع أو غيابه ممارسة الدولة للضبط الاجتماعي.

يجب أخذها في الاعتبار عند محاولة فهم أو تحليل الحركات الاحتجاجية وفقا لنظرية هيكل الفرص التي تتمثل في الآتي:

1 – الهيكل الدولي للفرص حيث أنه ليس محصلة لخصائص السياق الداخلي فهو لم يعد أكثر من نقطة أولية ينطلق منها العمل الجماعي في مراحل التأسيس المبكرة لا يلبث في المراحل التالية أن يتأثر نشاطه بالمتغيرات الخارجة الكامنة في سياق الدولة التي تعمل على تعزيز مراكز بعض الجماعات في مجتمعها وتدعيم موقفها في مواجهة الدولة.

---

(1) نادين عبدالله: مرجع سابق، ص5.

2() ناهد عز الدين: خريطة محدودة ثبات الفاعلين وتغيير الادوار بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، ابريل ،2005، ص100.

2- التحول في النظام السياسي " الانفتاح أو الانغلاق المؤسسي " فرص المشاركة السياسية – فرص التحول من جماعة ضغط إلى حزب سياسي.

3 – هيكل التحالفات والصراعات السياسية شبكة التفاعلات هيكل التحالفات والصراعات الداخلية والخارجية

4 – التحول في مضمون السياسية العامة وقدرة الدولة على تنفيذها (1).

خامسا: نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة... اتجاهات حديثة في التفسير السوسيولوجي

تم تأصيل هذه النظرية في أوربا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي عرفتها الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، كما بدأ مصطلح الحركات الاجتماعية في أوربا الغربية في أواخر الستينيات من القرن العشرين، عقب حركة الشباب والطلبة التي رفعت شعارات نزع السلاح، وتحرير المرأة، والدفاع عن البيئة، وعن الهويات.. الخ، إن طبيعة المطالب التي رفعتها تلك الحركات قد شكلت نقلة نوعية في الحركات الاجتماعية، حيث طرح للمرة الأولى بشكل يصعب تصنيفه تحت أي تيار سياسي وتشير هذه النظرية إلى طرحا من الإرشاد لإعادة تأويل نشأة الحركة الإجتماعية والفعل الجمعي .(2)

إن بزوغ نظرية الحركة الاجتماعية أتى كتعبيرا لإعادة طرح آلية جديدة لتحليل الحركات الاجتماعية الجديدة ، واعتبرت نقيضا من حركة الطبقة العاملة "القديمة" التي حددتها النظرية الماركسية بإعتبارها المنافس الرئيسي للمجتمع الرأسمالي، وأنصب اهتمام

(1) نادين عبد الله: مرجع سابق، ص 13 -14.

2() سيد فارس: صناعة الاحتجاج والثورة "حركة 6أبريل نموذجا "، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016، ص10.

تلك الحركات حول الجنس أو العرق أو الانتماء العرقي، والشباب، والحياة الجنسية، حماية البيئة، حقوق الحيوان (1)، وعلى عكس الاتجاهات الكلاسيكية ألقت هذه النظرية الضوء على التناقضات بين الدولة والمجتمع، أو بين الدولة والطبقة أو بين النظام الاجتماعي ومؤسساته، كأساس لبروز الحركات الاجتماعية جاءت نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة لتنقل الاهتمام إلى فهم وتحليل «التفاعل الانساني» كفاعل اجتماعي يشكل الطرف الاساسي في عملية التغيير الاجتماعي(2).

لقد أتت هذه النظرية كتنظر جديدا بسبب تفشي العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة ويتم التشديد دوما في اطارها على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة، التي تشير إلى الانتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الانسانية الكونية وهو ما يعبر حسب منظري هذه المقاربة عن أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلا من الطبقة العاملة، وفي ذات السياق يشير بعض المنظرين أن لنظرية الحركة الاجتماعية على أنها ذاك العمل الجماعي، والذي يمتاز بالالتفاف حول استراتيجيات وأهداف محددة، في مقابل آخرون يرون أنها تعبيرا عن صورة جديده للمجتمع المدني والذي يصبو للتغير الهيكلي، وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تلك التي جاءت كصورة مغايرة للثورة(3).

---

(3) Steven M. Buechler: New Social Movements and New Social Movement Theory , Blackwell Publishing Ltd , 2013 in **http://onlinelibrary.wiley.com/doi/**

2() عبد الرحيم العطري: سوسيولوجيا الحركات الإجتماعية، إضافات، العدد الثالث عشر ،2011، ص17.

([1]) Social Movement Theory: New Social Movement Theory Research Paper Starter in https://www.enotes.com/research-starters/social-movement-theory-new-social-movement-theory

وما يميز هذه النظرية هو ابتعادها عن إطار الطبقة، وتبنيها للهويات المتنوعة عابرة الطبقات، ويشكل المكون الثقافي فيها جوهر العمل والنشاط حيث يركز على الهويات والقيم والاعتبارات الثقافية التي تبتعد عن تلك الأبعاد المادية والاقتصادية التي دعت اليها الحركات الاجتماعية (التقليدية)، يضاف إلى ذلك إن تكوين الحركات الاجتماعية الجديدة لا يتأسس بالضرورة على إطار ايديولوجي واحد يجمع بين أفراد تلك الحركة. فالأهم لتلك الحركات من المرجعية السياسية قدرة الحركة على المزج بين القضايا الاجتماعية والسياسية والبيئية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الهدف العام والمتمثل في محاولة تخليص حالة الاغتراب التي يعيشونها (1)، ويرجع البعض نجاح ذلك الطرح إلى أن نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة أسهمت في تقديم نظرية شاملة في المجتمع في مرحلة تاريخية معينة (2). ويلح العديد من الباحثين المشتغلين بهذا على التذكير دوما بأنها تضم ثلاثة عناصر أساسية هي:

- الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة.
- النضال ضد الخصم.
- الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد.

فالحركات الاجتماعية في طبيعتها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح ودفاع عن حقوق، مع ما يعنيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الانتاج والإكراه، وآخرين غير مالكين وكل هذا يتطلب حدا أدنى من التنظيم

---

(1) صالح ياسر: الحركات الاجتماعيه" الجوهر والسياقات المفسرة"، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 371، 2015 http://yanabe3aliraq.com/index

(3) Sarah Waters: Situating Movements Historically: May 1968, Alain Touraine, and New Social Movement Theory. Mobilization: An International Quarterly: February 2008, Vol. 13, No. 1, pp. 63-82.

والرؤية وقواعد اللعب، ونظرا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم بين من يملك ومن لا يملك، فإن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لانبثاق الحركات الاجتماعية. من هنا، فانه يمكن اعتبار العمال فاعلين تاريخيين، وأصحاب الحركات الاجتماعية فاعلين جددا في انتاج المجتمع وإعادة انتاجه(1).

لقد حاولنا من خلال هذا الطرح عرض لأهم الاتجاهات السوسيولوجية في التنظير لمصطلح الحركات الاجتماعية السياسية على الصعيدين المحلي والعالمي، وحيث أنه لاطالما لايمكن الفصل فيما يختص موضوع البحث والاتجاه النظري استدعينا أهم المقولات التي أبحرت في جذور تلك الحركات حتى دراسة في سياقاتها المختلفة.

أولا: هناك من يرى أن الحركة الإجتماعية الإحتجاجية أحد نتائج أزمة الديمقراطية الغربية، والتى تتجلى فى، أزمة القدرة والإمكانية، أزمة فى القيم المحورية الأساسية من ناحية، فى إطار التغييرات الإجتماعية والإجتياح التكنولوجى بالغ الأثر على الشباب من ناحية أخرى(2).

وتأسيساً على ذلك ظهرت التحديات مبكرا من خلال المعارضة خارج المؤسسات البرلمانية ووسائل التعبير السائدة فى المجتمع. وخلاصة القول في هذا الاتجاه أن الحركات الإجتماعية فى الوقت الراهن تُظهر عجزاً عميقاً فى معايير الديمقراطية الغربية وبصفة خاصة فى ألمانيا، تلك التى لا تُرضِى أو تتوافق مع قيم الشباب المحورية.

ثانيا: إن واقع ممارسات الحركات الإجتماعية وتحليلات معظم المهتمين بها، تؤكد على أن هدف الحركات الإجتماعية لم يعد الاستيلاء على السلطة، وإنما تأكيد الذات

---

(1) ألان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، مصدر سابق؛ كذلك: ألان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1997.

(2) Richard Lowenthal: Der romantische Ruckfall, stuttgart 1970.

من خلال الدفاع عن القيم الثقافية التى تحفظ للإنسان حريته، وترتيباً على ذلك يصبح الإنسان ذاتاً لاموضوعاً، عضواً فى حركة تتضمن أبعاداً متصلة بالهوية والثقافة وتأكيد الذات فى مواجهة الهيمنة والسيطرة من جانب القوى المتحكمة فى المجتمع المبرمج أو المجتمع الصناعي.

ثالثا: يؤكد بعض المنظرين على التراكم الخبراتي التاريخي للحركات الإجتماعية، حيث أن الحركات الإجتماعية لجيل 1968 تحت قيادة الطلاب الإشتراكيين الألمان (SDS)، أثرت على نهضة الحركة الإجتماعية الإحتجاجية الجديدة (1). وحتى بعد حل (SDS) عام 1970 دخلت مجموعات إحتجاجية ضد السلطة وجماعات برجماتية لينية، وفى كل الحالات تشكلت هذه الحركات كعصيان أو تمرد ضد سلوكيات ومعايير المجتمع الصناعي، وبالرغم من عدم تبنيها لبرامج سياسية واضحة ومحددة، إلا أنها تميزت برفض نسق العلاقات والسلوك الإجتماعى القائم، والوعي بالجوانب والقضايا السياسية والأهداف ووسائل تحقيقها.

رابعا: إن الحركة الإجتماعية لا تظهر بمجرد أن النظام الإجتماعى لا يعكس مصالحها كقوة مجتمعية وإنما لابد من وجود قوى إجتماعية تعبر عن هذه المصالح لتظهر الحركة من الكمون إلى الوجود، ومن القوة إلى الفعل، فهى لا تظهر ولا تعمل بذاتها ولكن عبر قوى مجتمعية وتعمل بالناس الذين يمثلونها.

خامسا: الحركة الإحتجاجية امتلكت دائما وتمتلك وهلة أو لحظه النموذج المثالي حيث إن الحركة الإحتجاجية كانت ولازالت فى المقام الأول حركة من المنتمين للشرائح الغنية تتضامن مع العمال أو المتأثرين بالأزمة مثلما كان الحال فى حركة الطلاب عام 1968(2)، حيث كانت تحت قيادة واضحة من المثقفين والطلاب.

([1])Gerd Langguth bib. P. 277.

[2]() Gerd Langguth, bib. P. 279.

ويمكن القول أن الحركات الإجتماعية الجديدة منذ ذلك الحين وهى تعتمد بدرجات قليلة على العمال بل أن القواعد الإجتماعية لها تكمن فى شرائح المثقفين وتراءى إلينا صور المثقف المتجددة من الملتزم إلى العضوي ثم المثقف الطليعي ذاك الذي حفر في الفكر النصي للخطابات العربية وهدم كافة حصون الثقافة التقليدية؛ وعليه فإن الحركات الإجتماعية الجديدة لا تتقيد بأطر طبقية محددة فهى تسعى لتغيير أنماط الحياة أكثر ما تسعى إلى التأثير البنيوى فأهدافها ثقافية بالأساس. وتتميز بمستوى وعى مرتفع.

سادساً: تكونت وتأثرت الرؤية والأهداف السياسية للحركات الإجتماعية لجيل 1968 فى سياق العديد من الأيديولوجيات المختلفة.

تبنت المنظمات السياسية اليسارية الجديدة خاصة التى تشكلت بعد عام 1970 شعارات الأيديولوجية المتشددة؛ إلا أنها رفضت التنسيق فى نشاطها مع منظمات اليسار المتشدد خارج حدود المنطقة. وعلى نفس المنوال فى مرحلة " حركات ضد السلطة " رفضت تلك المنظمات التنسيق والعمل العابر الإقليمى إلا أن هناك وقفات أيديولوجية تُظهر التحولات فى الحركة الإحتجاجية القديمة لجماعات كادر (طليعة) Boleschewistischen منها:

- التعصب للمذهب السياسي العقيدية Dogmatismus
- الطبقة العمالية كقائدة للثورة Die " Arbeitklasse " als Fuhrer der Revolution، خاصة بعد حل SDSأصبح الإدارك الفعلى يتجه إلى وجوب أن تكون الطبقة العمالية على قمة الحركة الثورية وليس المثقفين.
- الإعراض عن التلقائية والعفوية Abkehr von der spontaneitat فبدلاً من الإعتماد على الحركات التلقائية تدخلت الكوادر التى تتسم بالصرامة العقائدية وصاغت خطط عمل كاملة لاتقبل الجدل.

- تفضيل التنظيم **Bejahung der Organisation** حيث بدأت بإعداد وتثقيف جماعات الكادر على مبادىء الثورة وأفكار لينين المطورة بشأن الديمقراطية المركزية.
- العودة للكفاح فى مواجهة واقع السياسة اليومى **Ruckkehr zum Konkreten tagespolitischen Kampf** حيث أضحت الأحداث السياسية المجتمعية محور التفاعل التي تتخذ منه الحركات الاجتماعية لردود أفعالها تجاه السلطة وبخصوص الشأن العام.

سابعاً: لقد جاء تشكيل أو تأسيس الحزب الشيوعى الألمانى (DKP) ومنظماته المساعدة وبخاصة رابطة الطلبة الماركسين فى سياق إخفاقات الحركات الإحتجاجية القديمة، وكان لذلك دور حاسم فى ظهوره فى ذلك الوقت، وظلت استراتيجية الحزب الشيوعى مدة طويلة متأرجحة وغير ثابتة.

ثامناً: أهم نتائج حركة الإحتجاج " ضد السلطة " هى تنامى ثقافة العمل السرى، العمل تحت السطح **Undergrund Kultur** سواء كانت ذات اهتمامات سياسية أو غير سياسية فيما يمكن أن يوصف بالاتجاه ضد الثقافة " **gegenkultur** أو ثقافة الإحتجاج السري، لقد قدم إنتشار الولع بحركة الإحتجاج " ضد السلطة " البيئة والنموذج فى العمل للشباب؛ مما ساعد على تكوين شبكات وجماعات من الشباب تحمل أو تنتمى لثقافات فرعية ذات طابع معين على منوال ضد الثقافة، خاصة فى النصف الثانى من السبعينات.

تاسعاً: لقد تشكلت أعداد كثيرة من الإرهابين من خلال المدرسة الفكرية للحركات الإجتماعية ومثال ذلك الإرهاب العسكرى للجيش الأحمر عام 1977 (RAF) والحركة المتحدة 2 يوليو؛ وكذلك عمليات الخلايا الثورية **Revolutiionaren**

zellen والتى هددت الأمن بشكل عام فى ذلك الوقت، واخذت العمليات الإرهابية شكل مؤثر وفعال من خلال التنسيق الدولى بين المنظمات الإرهابية.

عاشراً: تأسست الحركات الإجتماعية الجديدة فى الوقت الحاضر (حركة السلام، البدائل، أحزاب الخضر .... الخ) على تقاليد وتراث الحركة الإحتجاجية لعام 1968م، حيث كان معظم أعضائها الفاعلين من الطلاب الإشتراكين الألمان (SDS) على إعتقاد مؤداة، إنه بالإمكان تغيير العالم، ودارت كل الحوارات الأيديولوجية حول تلك الرؤية إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن الحركات الإحتجاجية الجديدة بعيدة تماماً عن الإرتباط بالنظريات السالفة؛ بل تأسست وفق وفى سياق تشخيص تشاؤمى للمستقبل؛ وعليه فإن تلك الحركات نشأت من خارج مؤسسات الدولة، ومثلت قطيعه مع جهازها البيروقراطى، كما أنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة أو مزاحمة الأحزاب والمؤسسات السياسية مجال نشاطها بل تستهدف المشاركة الإجتماعية الفاعلة والمؤثرة.

حادى عشر: بعدما دخلت أحزاب الخضر البرلمان، كما حدث فى البرلمان الألمانى؛ إكتسبت الحركة الإحتجاجية الجديدة فى ألمانيا مرحلة نوعية جديدة. حيث تراجع جزء من المعارضة غير المؤسسية، وأصبحت أحزاب الخضر فى مأزق خطير بالرغم من دخولهم البرلمان، حيث التشتت بين ثقافة المحافظين التقليدية، وإنتقادات المجتمع المدنى واليساريين فيما يتعلق بقضايا الإقتصاد والسياسة الإجتماعية.

ثانى عشر: إن عودة النهضة والإزدهار للحركة الإجتماعية الإحتجاجية، يتحتم أن يقابل بمجتمع ديمقراطى ودرجة عالية من التسامح فى مقابل الرؤى المختلفة للعالم، ونماذج الحياة الأخرى المختلفة ؛ بالاضافة إلى تماسك داخلى وإستعداد وروح سياسة عالية للحوار والتفسير.

ثالث عشر: لقد استفادت الحركات الإحتجاجية الجديه من السياق الدولي الجديد، والتقدم التكنولوجي لوسائل الاتصال، حيث سهلت عمليات التواصل والتنظيم سواء على المستوى القومي أو العالمي حيث استحدثت آليات جديدة في التنظيم ومواجهة السلطة والنظام، مما أكسبها مقومات جديدة في التأثير على صناعة القرار وقضايا الشأن العام.

الحركات الإحتجاجية الجديدة مقاربة واقعيه فى مصر

شهدت العشر سنوات الأخيرة ظهور عدد من الحركات الاجتماعية، ذات الطابع الاحتجاجي وتعددت اهتمامات تلك الحركات وإن طغى عليها الاحتجاج واتسمت جميعها تقريبا بطابع مطلبي حقوقي، وشملت مجالات المطالبة بحقوق النساء والعاطلين عن العمل، والدفاع عن حرية الرأي والمسجونين السياسين وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعيه، والتصدي للتعذيب والفساد وتزوير الانتخابات وحماية الأرض الزراعية.

وإذا كانت هذه الحركات قد حرصت في مراحلها الأولى على تنظيم صفوفها وفق مقتضيات القوانين المحلية، وذلك عبر التشكل في جمعيات مشهرة على الرغم من تعسف الحكومات وسعيها لمصادرة حرية التنظيم، مما أسهم في تجاوز الحركات الاجتماعية الحاجز القانوني، وذلك من خلال ممارسة حقها في العمل دون انتظار مشروعية النشاط، وهو مادفع بمنظمات غير حكومية وبعض التيارات السياسية إلى التفاعل مع هذه المبادرات العفوية (1).

تجدر الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعيه السياسية أضحت آلية من آليات التعبير في الدول الديمقراطية حيث أنها تأتي معبرة عن الرفض أو الاحتجاج أو المساندة،

1() صلاح الدين الجورشي: ثورات الكرامة العربية ومفهوم الحركات الاجتماعية، ثورات الكرامة العربية " رؤى لمابعد النيوليبرالية، منتدى البدائل العربي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص62.

إن تلك الحركات التي أسهمت بشكل فاعل في أحداث الربيع العربي (2011) جعلت الرأي العام في العديد من الدول العربية يحطم الطوق الذي يكبله ويخلع عباءة الخوف ويرفض مقولة "القابلية للاستبداد" وأصبح سيد المجال العام " عبر الساحات العامة، تلك التي تحولت إلى رمزا للتعبير عن مطالب الحرية ورفض الأنظمة الأبوية ذلك ماعبر عنه "علي حرب" بثورات القوة الناعمة التي هشمت رؤوس الاستبداد، لقد أسهمت الحركات الاجتماعيه السياسية في تأجيج الرأي العام وتدرجت المطالب وتعالت أسقفها من المطالبة بالإصلاح والحرية ومحاربة الفساد ليبلغ سقفها إلى حد المطالبة بإسقاط النظام، مما أسهم بإعادة إنتاج صورة مغايرة للمجتمع المدني (1).

يمكن توصيف الحالة المصرية فى تلك الأثناء بأنها حالة إنغلاق النظام كما أشرنا إليها سابقا حيث عجزت الحلول التقليدية عن مواجهة المشكلات والتطلعات؛ وحتى أنه لم يشهد حركات إجتماعية فى مواجهة المجتمعات التى تعانى من الركود السياسى ظلت كافة أشكال الإحتجاج متوافرة لاستقطاب دوائر الصراع الإجتماعى، فقد ظهرفي أشكال متنوعة من الإحتجاج غير الواضح، والذى يستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم والالتفاف حولها أو التحايل عليها.

وتلك الحالة دعت بعض المهتمين بالحركات الإحتجاجية فى أن تفرق بين نوعين من الإحتجاجات، بين الإفتراضي والذى يظهر على الأنترنت ورسائل الهواتف المحمولة والفضائيات، والحقيقى الذى يجرى عملياً ويشارك فيها آلاف المتأثرين بظروف وملابسات الأزمات المجتمعية (2).

---

(1) علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي " نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات "، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011، ص 19.

(2) عمرو الشوبكى: مصر بين الأحزاب الإفتراضى والحقيقى، مصر اليوم بتاريخ 2008/4/10، القاهرة.

انعكست حالة الإنغلاق فى النظام هذه على حالة المشاركة السياسية والمجتمعية بوجهه عام، حيث اتسمت بالظاهرية والمحدودية سواء كانت فى الانتخابات أو الاستفتاءات العامة والمحلية وداخل الأحزاب أيضا، حيث تتم المشاركة فى الشأن العام فى أضيق الحدود فقد بلغت نسبة المشاركة فى أعلى معدلاتها 23 % من إجمالى المقيدين فى جداول الإنتخابات؛ وفى ذات الوقت وجدت التيارات السياسية النشطة نفسها خارج الإطار القانونى للنظام السياسى حيث لم يسمح لجماعات الإخوان المسلمين بتكوين كيانات أو مؤسسات سياسية مستقلة؛ ومع تزايد تأثير تلك التيارات وميلها أحياناً كثيرة لإستخدام أنماط من العنف السياسى (1)، بالاضافة إلى فوزها فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة باغلبية مقاعد المعارضة (88 مقعداً)، حيث أثبتت قدرتها على المنافسة، أصبح ظهور حركة الإخوان المسلمين كمنافس قوى على الحكم من خارج الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى النظام السياسى العام أحد العوامل الحاسمة فى تطور عمليات الإحتجاج، حيث رفعت مع غيرها من الحركات سقف الإحتجاج وكسر حاجز الخوف من تحدى السلطة وإنتزاع حق تنظيم الإحتجاج العلنى.

يستكمل مشهد الخلل فى بنى ووظيفة الأحزاب المصرية عنصراً هاماً من ملابسات أزمة البيئة السسيو – سياسية المصاحبة لتطور عمليات الإحتجاج؛ فالأحزاب المصرية لايمكن إعتبارها مؤسسات سياسية بالمعنى المتعارف عليه، حيث يشيع ظاهرة " الشخصنة " والتى تظهر ملامحها فى أهمية دور الأفراد فى صنع القرارات ورسم معالم السياسة الحزبية وإدارة العمل الحزبى وبالتالى لاتوجد مشاركة حقيقية من كوادر الأحزاب مع إفتقاد آليات التجنيد والحراك بين القيادات وأساليب العمل وعدم إمتلاك الرؤية الفكرية الواضحة المستقلة وعليه أفتقدت القدرة على الحوار السياسي مع الشرائح الإجتماعية والتيارات

(1) عبد الحميد زيد: البناء الحزبى وأزمة المؤسسية. بحث منشور. فى مؤتمر البعد الإجتماعى فى سياسات التنميه، كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم، 11–13مايو 1994م.

المختلفة فى المجتمع، ولم تستطع إستقطاب قاعدة جماهيرية خاصة من الشباب، تلك القاعدة الجماهيرية التى يمكن تعبئتها لصالح مواقف الأحزاب السياسية.

لقد تمظهرت الأحزاب كأبنية خاوية أو ماسمي ب" أحزاب جرائد "؛ حيث أضحى عدم التفاعل مع القضايا المجتمعية والدولية وطموحات الأجيال المتجددة سمة من سمات الأحزاب وذلك ما أعطى الفرصة بشكل أكثر وضوحا للحركات الإحتجاجية للتفاعل مع تلك القضايا من خارج البناء الحزبى المشارك فى النظام السياسى العام. إضافة إلى أن عدم تفعيل لآلية المُساءلة، وتظهر فى عدم قدرة المواطنين على ممارسة مبدأ ممارسة عقاب السلطة بالاضافة إلى إختلال العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لهيمنة الثانية. كما ساهم البعد الدولى بدرجة كبيرة لفترة زمنية محدودة فى صياغة ملابسات الظروف المصاحبة لتطور الحركة الإحتجاجية، خاصة فيما عُرف بالرؤية الأمريكية فى شأن إعادة صياغة مجتمعات المنطقة العربية، حيث أسست الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها على محاور تعتقد أنها عقبات أمام التحول الديمقراطى مثل نقص الحرية السياسية ونقص فى المعرفة وعدم تمكين القوى السياسية والإجتماعية وبخاصة المرأة معلنة بذلك أن سيادة الدول ليست مطلقة وأن التدخل فى شئون الدول لحماية إحترام حقوق الإنسان والأقليات لا يتنافى مع إحترام السيادات الوطنية بل هو تأكيد لها، حيث أن هذه السيادة لم تتقرر الا لحماية هذه الحقوق (1).

يعطى بعض المهتمين بالحركات الإحتجاجية وزناً كبيراً للتحولات فى البنية الطبقية للمجتمع المصري بصفة عامة وللشرائح الوسطى والدنيا من الموظفين فى تشكيل ظروف تطور الحركات الإحتجاجية فى المجتمع المصرى؛ حيث أن التغيير فى الطبيعة الطبقية للنظام السياسى، وإنحياز السياسات العامة لمؤسسة الملكية الخاصة وإستمرار سياسات

(1) هالة مصطفى: المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى – مجلة الديمقراطية – السنة الثالثة – العدد التاسع سنة 2003م.

التمكين لقواعد الإنتاج الراسمالية تضمن بالضرورة طرح صيغة جديدة للعلاقات المتبادلة فيما بينها. وعليه تبدو الشرائح الوسطى والدنيا من الموظفين قد وصلت إلى حالة من الوعى بعدم توافق طموحها ومصالحها فى ظل الشكل الانتقالى للدولة المصرية وطبيعة تحالفات النظام السياسى الطبقية (1) ،مؤكدة فى هذا الشأن أن الإنتماء الطبقى لجهاز الدولة يمكن أن يمارس دوراً حاسماً مع أو ضد الطبقات الإجتماعية فى المجتمع.هذه الرؤية أحيتها النتائج السلبية لسياسات التحرر الإقتصادى وإخفاقات السياسات الإجتماعية فى مواجهتها، مما كرس رؤية شائعة مؤداها إنسحاب الدولة من دورها الإجتماعى إستجابة للمؤسسات الدولية والتنصل من الدور التقليدى فى مساعدة الفئات والشرائح غير القادرة على مواجهة أعباء الحياة. ورصدت هنا المؤشرات الإحصائية متغيرات أوضاع الموظفين العاملين بأجر ثابت ما يؤكد إقترابهم من فقراء الدخل فى مصر وعدم قدرتهم على توفير فرص الغذاء والصحة والتعليم الأساسية والمناسبة؛ بالاضافة إلى عدم قدرة سياسات التوظيف على إستيعاب الأعداد المتزايدة فى قوى العمل مما انعكس على شكل مشكلة البطالة بوضعها الحاد الآن.

كل ذلك جعل مطالب صغار ومتوسطى الموظفين بالدولة لتحسين أوضاعهم ومستوياتهم الحياتية ذات أولوية فى سياق أنماط حراك القوى المتطلعة إلى التغيير الإجتماعى الشامل؛ ورسم ملمحاً جديداً من ملامح ملابسات الأزمة التى صاحبت تطور الحركة الإحتجاجية فى مصر.

رغم أن ماطرح سلفا إلا أن واقع الحال لا يعدم بعض التداعيات المهمة التى تؤكد أن الساحة السياسية أصبحت أكثر إنفتاحاً وشهدت استقرار بعض أشكال الممارسات الديمقراطية، وإن كانت غير مكتمله وتنوع الفاعلين حيث لم تعد النخب الحاكمة تحتكر الممارسة المشروعة للسياسة، بل زاحمتها بقوة تيارات سياسية من خارج النظام ،

(1) عماد السبع: الدلالات الطبقية لصحوة الموظفين فى مصر، الخميس 7 فبراير 2007 م.

بالاضافة إلى إعادة إكتشاف القوى السياسية للشارع ولدينامية التعبئة الجماهيرية حيث تولدت ثقافة محاسبية شعبية بإتجاة النخب الحاكمة ودفعها إلى تبرير سياستها فى سياق خطابات رسمية. تلك الحالة التى ظهر عليها النظام أكثر اعتدالاً وتسامحاً فى مواجهة الحركات الإحتجاجية عن ذى قبل، حيث واجهتها أجهزة الدولة بإجراءات مختلفة سواء لبعض المطالب خاصة المطالب الفئوية (الضرائب العقارية وعمال غزل المحلة وكفر الدوار) أو التصدى للبعض الاخر أو السماح بالتنظيم الإحتجاجي العلني، تلك الحالة كسرت مستوى الخوف لديها، حيث يمكن رصد تواتر العمليات الإحتجاجية المتفرقة وإن كانت غير متضامنة ومتفرقة وأفتقدت كثيرا للتنسيق اللازم إلا أنها فى النهاية بلورت حالة من العدوى الإحتجاجية وصفت بأنها حالة إحتجاجية عامة، فقد تم رصد تزايد مستمر للاحتجاجات، ففي عام 2006م كان هناك 222 حالة إحتجاج وصل إلى 1100 حالة إحتجاج فى عام 2007 م.

استغلت النقابات المهنية تلك الحالة وبادرت بالضغط بإتجاه الدفاع عن مصالح أعضائها والدخول فى معترك الشأن العام مثل نادى القضاة ونقابة المحامين والصحفين والمهندسين... الخ، فى مقابل تلك الحركات الإحتجاجية المتفرقة حاولت مجموعات المعارضة والنشطاء السياسين ورموز المجتمع المدنى تأسيس صياغات توحد بينهم فيما يخص الشأن العام؛ إلا أن تلك المحاولات لم يُكتب لها الإنتشار والاستمرار كما فى الحالات الفئوية والنقابية.مما جعل البعض يصف هذا المشهد الإحتجاجى بأننا أمام حركات إحتجاجية جديدة يعبر فيها المتأثرون وخاصة الشباب عن أنفسهم وأمالهم وعن هويتهم الفردية والجماعية فى سياق فرصة ثقافية تواكبت مع غلاء الأسعار وانخفاض الأجور، وقوة إجتماعية معارضه لم تبلغ مرحلة النضج والاكتمال لتدافع عن مطلب

التغيير (1). وقد جاء انخراطهم من أجل التأثير في إعادة صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أجل الاشتراك في مستويات النظام السياسي(2).

وبناء علي ما سبق يمكننا التمييز بين شكلين أساسيين من أشكال المشاركة السياسية ألا وهماالمشاركة السياسية الرسمية تلك التي يقوم بها أي سياسي يتقلد منصب رسمي بالدولة، والذين يحاولون دعم استقرار النظام السياسي الذي يسيطرون عليه من واقع الحفاظ على مصالحهم الخاصة، والنوع الثاني وهو المشاركة السياسية غير الرسمية وتتمثل في جماعات المصلحة والضغط والأقليات، فالمعارضة في أي نسق سياسي تعبر عن شكل من أشكال المشاركة السياسية غير الرسمية) (3).

وهنا أتت كصورة غير تقليدية للمشاركة السياسية مايسمي الحركات الاجتماعية الجديدة **New Social Movements** التي تمثل أساساً نوعاً من جماعات الضغط أو جماعات المصالح ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط (4).

نلاحظ من العرض السابق، أن الحركات الاجتماعية الجديدة أصبحت تمثل ضرورة مجتمعية بإعتبارها واحدة من أهم مصادر التغيير السياسي بالمجتمعات البشرية المعاصرة فمن الطبيعي أن يعرض تجاهل وإهمال السلطة الحاكمة للحركات الاجتماعية

([1]) كمال حبيب: حركات الإحتجاج الجديدة فى مصر، مرجع سابق، ص51.

(2) شعبان الطاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 175.

(3) المرجع نفسه : ص 177.

(4) طارق محمد عبد الوهاب : سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب، القاهرة، 1999، ص ص 30–31.

المتصاعدة المجتمع المصري للكثير من المخاطر الاجتماعية، والتي أبرزها "أنتوني جيدنز" في تناوله لمفهوم " مجتمع المخاطر"؛ إذ يري أن الاهتمام داخل مجتمع المخاطر أصبح منصب على الكيفية التي يمكن بها تجنيب البشر تلك المخاطر، التي نتعرض لها كل لحظة؛ ومن ثم يمكن الإعتماد على الحركات الإجتماعية في تكوين "شبكة من العلاقات الاجتماعية الكبرى" القائمة على "التضامن الإنساني الكوني" لتحقيق السلامة والأمن الكوني للإنسان.

كما تبين تعرض المجال العام بالمجتمع المصري للاضمحلال نتيجة استعماره من قبل القوي السياسية المسيطرة والتابعة للصفوة الحاكمة خلال السنوات الماضية، الأمر الذي ظهر في التضييق على الأحزاب السياسية المعارضة وتهميش المجتمع المدني والتنظيمات التطوعية والأهلية والحركات الاجتماعية المتعددة، علاوة على مصادرة الحريات وضعف قدرة المواطنين في التعبير عن رأيهم بحرية، الأمر الذي ترتب عليه ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوياتها بالمجتمع المصري خلال الفترة الأخيرة. " لقد ترأس هذا الحراك جيل من الشباب الحداثوي المتأهب، الساخط على الأوضاع القائمة .(1)

ومنذ ذلك الحين شهد المجال العام تحولا بالمجتمع المصري، إذ انتقلت المشاركة السياسية من الواقع المعاش إلي الواقع الافتراضي ممثلاً في شبكات التواصل الاجتماعي المتعددة علي شبكة الإنترنت، فظهرت العديد من التجمعات الشبابية ذات التوجهات السياسية المتنوعة تلك التي عملت على حشد وتعبئة جهود المشاركين والمتعاطفين معها فيها لتنظيم حركة الاحتجاجات بالشارع المصري من مظاهرات واعتصامات وإضرابات وتكفي الإشارة إلي بأن الدعوة للمظاهرات التي أفرزت ثورة الخامس والعشرين من يناير

(1) حسن المحمود: حول سوسيولوجيا الجمهور السياسي في لبنان، 2014، متاح على الرابط http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/94468/nna-leb.gov.lb

بـدأت علـى موقـع التواصـل الاجتمـاعي **Facebook** ، بـدعم مـن مـوقعي **YouTube** و**Twitter**، ومن خلال صفحات بعينها مثل: كلنا خالد سعيد، وصفحة حركة 6 أبريل، وصفحة حركة كفاية، وغيرهم من الصفحات، الأمر الذي يثبت أن الشعب المصري لجأ للمقاومة بالحيلة، تلك التي أسهمت في إسقاط رأس النظام والذي امتد لمدة ثلاثين عامًا، وولدت حراكا عبر مظاهراتٍ هائلةٍ حاشدة امتلأت بها الميادين، ورفضوا المغادرة ثمانية عشر يومًا حتى سقط النظام، حيث انقضت ثلاثون عاما في ظل هذه الظروف المثيرة كان طبيعيا لكثير من المشاركين أن يشعروا بالقوة، وهو ما لم يكن من السهل ترجمته في الممارسات السياسية اليومية التي كانت ضرورية لإنشاء أحزاب قابلة للحياة، متمايزة ببرامج أيديولوجية مختلفة، تستهدف مجتمعات انتخابية سياسية محددة وأجندات إصلاح مختلف (1).

ووفقاً لم سبق فقد أتت الحركات الاحتجاجية في مصر قبل ثورة 25 يناير بعد حالة من الاختمار الثوري ذلك الذي يعني تزايد موجات السخط الشعبي سواء بين النخبة أو الجماهير إزاء الاستبداد السياسي وخرق حقوق الإنسان من ناحية والظلم الاجتماعي الفادح الذي لحق بالطبقة الوسطى والطبقات الدنيا في عصر «مبارك» الذي امتد حتى تجمد وتكلس لمدة ثلاثين عاما كاملة فهي لم تنشأ فجأة ولم تندلع لأسباب غير مفهومة، بل إنها عادة ما تكون حصيلة عمليات تفاعل معقدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية (2).

1() السيادة المنقوصة الدولة العربية بعد الثورات العوامل الدافعة لعودة الدولة العثمانية القديمة، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، يوليو 2016 متاح على الرابط http://rawabetcenter.com/archives/29499

(2) السيد ياسين: إرهاصات الثورة في المسح الاجتماعي للمجتمع المصري، 2016 متاح على الرابط: http://omandaily.om/?p=386176.

سمات الحركات الإحتجاجية المصرية

ثمة حقيقة ترصدها الخبرات المختلفة للحركات الإحتجاجية الدولية والمحلية، أن خبرة الحركات الإحتجاجية المصرية تختلف فى الكثير عن مثيلتها الأوربية ولكنها قد تتشابه أيضاً فى العديد من عناصر ظروف النشأة والتطور وما تستهدفه من تغييرات فى سياق العلاقات القائمة فى المجتمع، حتى بلدان أوربا الشرقية التى شهدت تحولات ليبرالية فى وقت متقارب تعرف تلك الإختلافات الجوهرية إلا أنها تتسم بالعديد من الخصائص المشتركة التى أمتد تأثيرها إلى مناطق متفرقة من العالم.

ويمكن التأكيد على رؤى بعض المهتمين بالحركات الإحتجاجية (1)، والتى تذهب إلى أن بلدان أوربا الشرقية صنعت نُظمها الإشتراكية لعبة تقسيم النفوذ بين السوفيت والأمريكان بعد الحرب العالمية الثانية، وأنهتها أيضاً البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث لم تعرف هذه المجتمعات نموذجاً واحداً للثورة الشعبية أو العصيان المدنى من أجل التخلص من إستبداد نظمها الإشتراكية، إن تلك الأنظمة مهجنة سياسياً، بمعنى أن تلك المجتمعات تمتلك فعاليات سياسية مُستقلة عن تسلط الدولة وهيمنتها مما أتاح هامش ديمقراطي لحركات التغيير السياسى من خلال بناء التحالفات وتعبئة الجماهير والإفادة من قواعد اللعبة القائمة مثل إمكانية عقد إنتخابات حرة. عضد من موقف تلك الحركات بحثها الدائم عن تحالفات من خلال إئتلاف قوى المعارضة بإختلاف أطيافها فى إطار قيادة كارزمية تساعد على تحقيق هذا التحالف؛ إضافة إلى ذلك شهدت الحركات الإحتجاجية فى تلك المجتمعات مشاركة نشطة من شريحة الشباب؛ وسعت إلى إنتخابات ديمقراطية وسعت لضمان نزاهتها عملاً على تعزيز الديمقراطية. وفى هذا السياق يمكن التأكيد على وجود تباين بين ملابسات وظروف نشأة الحركة الإحتجاجية فى تلك المجتمعات والمجتمع المصرى ومع ذلك تتسم تلك المجتمعات ببعض الخصائص

(1) عمرو الشوبكى: وهم الثورة الشعبية، مصر اليوم 2007 م.

العامة التى أثرت بشكل مباشر على الحركات الإجتماعية الإحتجاجية يمكن إيجازها فى الآتي (1):

أولاً: إن الديمقراطية كهدف سعت الحركات فى أوربا الشرقية لتحقيقه كان واضحا، حيث لم يتواجد عداء للغرب، بعكس الحال فى الخبرة المصرية التى حملت وجداناً منقسماً تجاه الغرب حيث التقدير لتقدم الغرب وديمقراطيته ومقت سياساته الإستعمارية، فقد كمنت فى الخبرة المصرية تناقض واضح بين الإستقواء بالغرب الديمقراطى واللجوء إليه وطلب الدعم فى مواجهة النظام السياسى، وفى الوقت ذاته تتنصل منه وتميل إلى هجائه فى خطابها السياسى.

ثانيا: فى أوربا الشرقية كان التحول الديمقراطى برنامجاً متكاملاً وهدفاً فى حد ذاته، أما فى الخبرة المصرية تلازم الهدف الديمقراطي بالوطنية، حيث لم يكن مقبولاً أن يتم إستهداف الديمقراطية دون التأكيد على قضايا الوطنية ومكافحة الاستعمار والعدوان الإسرائيلى والتدخلات الغربية، والهوية القومية والسعى لتحقيق العدالة الإجتماعية، إضافة إلى تعارض جزء من تلك الرؤى للصياغة الدينية لمستقبل الدولة ونظام الحكم في مصر خاصة وأن الحركة الإحتجاجية رفضت فرضية الاستقطاب ممن التيار الديني.

ثالثا: ابتكرت الحركات الإحتجاجية فى أوربا الشرقية وسائل جديدة للتواصل مع كافة قطاعات المجتمع وشرائحه، وبذلت جهداً كبيراً فى مخاطبة إهتمامات المواطن العادى حيث وضعت إحتياجاته فى صميم أهدافها، بعكس الحال

---

(1) سامح فوزى: أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى. التقرير الختامي لورشة العمل 19–20 مايو 2007م، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 235 – 259.

فـى الحالـة المصـرية حيـث فشـلت الحركـات الإحتجاجيـة فـى إسـتقطاب الجمـاهير العازفـة عـن المشـاركة لنخبويـة الخطـاب السياسـى والبعـد عـن إهتمامات وإحتياجات المواطنين، كما أن التناقض كان واضحا بين خطاب قيادات الحركة وواقع تصرفاتهم في مواجهة قضايا الشأن العام.

رابعـا: وفقـاً لحالـة التطـور السياسـي والثقـافي والإجتمـاعي التـى عاشـتها تلـك المجتمعات لم تشكل علاقة الدين بالدولة مشكلة، فى المقابل مثلت علاقة الدين بالدولة وعدم الإتفاق على جوهر العلاقة بينهما مصدراً للإختلاف السياسي بين التيارات الإحتجاجية من ناحية، وتوفير غطاء شرعى ديني لبعض الجماعات من ناحية أخرى، وربما استخدمه النظام أيضاً للدفاع عن سياساته.

وفى سياق ما تم طرحه من عناصر الإختلاف والتباين مع الحركات الإحتجاجية الأوربية وتوثيق تطور الحركات الإحتجاجية فى مصر من خلال تطورها وتفاعلها مع الأحداث والقضايا المجتمعية، طبيعتها والبيئة الإجتماعية المحددة لسيرورتها، يمكن عرض لبعض الإعتبارات التى تُظهر أهم سمات تلك الحركات فى الآتي:

أولا: ينطبق على معظم الحركات الإجتماعية الجديدة، معيار السعى لتحقيق المطالب من أعلى من خلال أجهزة صنع القرار، وليس السعى إلى إحداث التحول من خلال الهيمنة الإجتماعية والثقافية والتغيير فى أنماط الحياة(1).

ثانيا: إن مؤشرات واقع تطور الحركات الإحتجاجية، تبرهن على أن الحركات المصرية أستفادت من ظرف الدعم الدولي الإستثنائي خلال عامي 2004 م، 2005 م وأثناء أحداث يناير، حيث كان تشجيع الحركات الإحتجاجية التى تستهدف التحولات الديمقراطية من أولويات الأجندة الأمريكية والإتحاد الأوربي، كما حرك هذه الإحتجاجات

([1]) ALAN Scott, Ideology and the New Social Movement, London 1990.

وأستفاد منه أيضاً إنغلاق النظام وعدم قدرة الحلول التقليدية على مواجهة إحتياجات ومتطلبات المرحلة، حيث كما استفادت كثير من تدخل الأجهزة الأجنبية صاحبة المصلحة وقدمت تلك الدول الاجنبية مئات الملايين لما أسمتهم الثوار للوصول بالبلاد للحالة التي وصلت إليها في أحداث يناير.

ثالثا: بحثت الحركات الإحتجاجية المصرية عن تحالفات وتوافق سياسي واسع، فقد حاولت إعادة صياغة مطالب قوى وتيارات المعارضة المختلفة، إلا أنها أخفقت فى بناء تلك التحالفات، وذلك لغياب الثقة بين هؤلاء الشركاء، وانعدام التوافق حول القضايا الأساسية مثل العلاقة بين الدين والدولة، ناهيك عن عدم قدرتها على إستقطاب مؤسسات المجتمع المدني أو قطاعات الشباب. ولنجاح الحركات الإحتجاجية تحتاج لتحالف مختلف تكوينات المجتمع وطبقاته مثل رجال الأعمال، المؤسسة الدينية، المهنيين. المؤسسات الإعلامية ... الخ حيث تشكل تحالفاً عريضاً يوفر الدعم الشعبى والمالى والغطاء الشرعي اللازم.

رابعا: فقدت الحركات الإحتجاجية فى مصر عنصر الشباب، أولئك الذين أنصرفوا للتعبير عن قضاياهم بوسائل أخرى لا تعرف الملاحقة مثل المدونات على الانترنت، وذلك احتجاجاً منهم على أسلوب إدارة الحركات وسيطرة النخب السياسية المعارضة ذات المرجعيات التقليدية، مع استمرار تأزم الوضع وعناد النظام على تغير الحال وأصبح عنصر الشباب يشارك بكثافة بعد نجاح المراحل الأولى في أحداث يناير خاصة بعد دخول شباب التيارات الدينية من أخوان وسلفيين.

خامسا: إن تلاقي حركة الإحتجاج فى الخبرة المصرية مع ممثلي نادي القضاه، والذى أسُس على خلفية مطالبة نادي القضاه بإستقلال القضاة ونزاهة الإنتخابات، وبالرغم من تعلق آمال المعارضة على القضاة، إلا أن الخبرة أظهرت تراجعاً فى موقفهم وعدم

القدرة على مقاطعة الإشراف على الإنتخابات، ومع ذلك فقد رفعوا سقف التوقعات المطالبة بالديمقراطية وظل دروهم مؤثراً فى دعم الحركات الاجتماعية قبل يناير 2011م

سادساً: إفتقاد الحركات الإحتجاجية فى مصر للعمل الجماعي السياسي، فى غياب بيئة ثقافية مساعدة للتحول الديمقراطي، فقد ساد بين شركاء التحالفات مشاعر الإرتياب والكراهية المتبادل والرغبة فى تسيد سدرة القيادة لحصد مكاسب ذاتية. لم تدرك الحركات الإحتجاجية أن الأمر يحتاج إلى عمل تراكمي متواصل يعتمد على بناء وعى الفرد وإنشاء بنية ثقافية للتحول الديمقراطى يعتمد على قاعدة شعبية مؤمنة بأهمية الديمقراطية وقوى إجتماعية قادرة على حمايتها.

سابعا: الخبرة المصرية تُظهر حاجة تلك الحركات للتربية السياسية، لإعداد قطاعات واسعة من المشاركين والنشطاء والمجتمع بصفة عامة، حيث يستوجب ذلك التخلص من النخبوية والاستعلاء على الجماهير والقوى السياسية والمنظمات المهتمة بذات الشأن، وعدم طرح شعارات غير قابلة للتطبيق عملياً، يضاف إلى ذلك ضرورة البحث عن وسائل جديدة فى التعبئة والاتصال بالجماهير بمعنى ابتكار آليات تعتمد على نماذج ثقافية من البيئة المحلية تحقق التأثير الفاعل فى المجتمع.

ثامنا: على مستوى الرؤى الفكرية التى تحكم صياغة أهداف الحركات وأسلوب تعاملها مع الواقع تحتاج لمراجعة، حتى تتناسب مع واقع المجتمع وثقافته المدنية، لضرورة التخلص من فكرة إحداث التغيير السياسى الجذري السريع، لأنه يحتاج إلى بناء القاعدة الجماهيرية والثقافية المدنية الملائمة ولذات السبب لا يجب أن يستمر الإعتقاد سائداً بأن التغيير قد يأتى بالضرورة بالديمقراطية، حيث ما زالت الجماهير تتعلق بنموذج الدولة التى تقدم لها الخدمات الأساسية بصرف النظر عن مستوى الديمقراطية التى تطبقها. وبنفس الدرجة من الأهمية على الحركات الإحتجاجية ألا تغرق فى تفاصيل إظهار وطنيتها بالشعارات التقليدية التى لا

تتناسب والمتغيرات المجتمعة المعاصرة لأن المواطن المصرى بحاجة إلى الإقتناع بأن الديمقراطية هى الشرط الرئيسى لإحياء الوطنية.

تاسعاً: لكل الأسباب التى سبق طرحها بالإضافة للمستجدات الدولية وقدرة النظام على التماسك والتعامل مع هذه الحركات الإحتجاجية، تراجعت تلك الحركات تدريجيا لأنها لم تعكس تماسك وقدرة على التنظيم الداخلي على أرض الواقع فى مواجهة الأزمات التى تعترضها. كما أنها لم تستفد من قواعد اللعبة السياسية وقاطعت الانتخابات فى حين أنها الفرصة التى يمكن من خلالها التفاعل مع الجماهير وإختبار قدرتها الحقيقية على قيادة التغيير المستهدف، كما أنها لم تستطع تحييد الدعم الدولى الذى يحظى به النظام السياسي، حيث تحولت الرؤية الدولية المشجعة للتحول الديمقراطي بعد نجاح حماس للوصول لسدة السلطة فى فلسطين، ودخول الإخوان المسلمين كمنافس قوى على السلطة بعد حصولهم على 20% من أصوات البرلمان المصرى.

عاشرا: تعتبر مسألة تحديد الهوية حجر الزاوية فى تحديد أطر العمل الإجتماعي والإحتجاجي الذى يستهدف التغيير، وتثير قضية الهوية عدة مسائل هامة منها شعور الفاعلين أوالمهتمين فى الحركة بينهم وبين حدودهم ومواقعهم كجزء من كل أو مايطلق عليه مستوى الإستقلالية. وهذا ما يعنى الوعى بالحدود الفاصلة بينها وبين الحكومة من ناحية، وبين نشطاء العمل السياسى من ناحية أخرى، وهذا يفرض تحدى للحركة يتمثل فى مدى تطابق الهوية التى يحددها الإطار مع المنتمين إليه، وتدعيم طاقات الجماهير على تنظيم أنفسهم بالإضافة إلى التحدى الذي تثيره مسألة الهوية الوطنية والهوية العالمية، وعليه فإن إعتبار الأطر المحلية جزءاً من حركة إجتماعية عالمية لا يتعارض مع هويتها الوطنية (1).

([1]) عزه عبد المحسن خليل. الحركات الإجتماعية فى العالم العربي، بحث لمركز الدراسات العربية والإفريقية، القاهرة، 2003، ص 18.

الحركات الاحتجاجية المصاحبة لإحداث يناير ويونيو

لقد اتسمت الحركات الإجتماعية المصاحبة لتلك للأحداث بعدة سمات أساسية مما جعل لها موقعا مهما بين الحركات الاحتجاجية قبل الثورة وهي «الجماهيرية» أي أنها لا تقف عند حاجز مكاني أو سكاني معين بل تمتد لتشمل أطراف القطر المصري كافة، والسمة الثانية هي أنها «حركات مفتوحة» أي أن عضويتها متاحة أمام أي مواطن، والسمة الثالثة أنها «غير مسيسة في هيكلها» وهو ما يعنى أنها لا تنتمي لأي فصيل سياسي بعينه، والسمة الرابعة هي «المرونة» من حيث الفكر والتوجهات، فهي لا تقف عند حدود إيديولوجيا معينة بل هي حركة عابرة للإيديولوجيات، والسمة الخامسة هي تجاوز القيود والالتزامات السياسية والقانونية التي تفرضها الأحزاب على أعضائها، والسمة السادسة والأخيرة هي «انطلاق الأنشطة خارج نطاق العاصمة.

أ) الاشتراكيون الثوريون

هي حركة ماركسية-تروتسكية مصرية، متحالفة مع تيار الاشتراكية الدولية تلك التي أدت وفقاً لأستاذ التاريخ الأمريكي مارك ليفين « دوراً مهماً في تنظيم ميدان التحرير خلال الثورة المصرية في 2011 "، كما تشارك الآن في تنظيم الحركة العمالية في مرحلة ما بعد مبارك، فقد شاركت في إنشاء حزب العمال الديمقراطي وتحالف القوى الاشتراكية. وقد بدأت المجموعة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين عددٍ صغير من الطلاب المتأثرين بالماركسية، والمعاديين للاتحاد السوفيتي وتبعية اليسار إليه، وقد تم اعتماد الاسم الحالي بحلول أبريل من عام1995 ، وإنما عدد قليل من الأعضاء الناشطين عندما كان اليسار المصري مضطهداً كثيراً (1)، إلى بضع مئات خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية,وعلى الرغم من عدم تمكن المنظمة من ممارسة عملها على نطاق واسع في عهد

(1) "What's left of Egypt's Left". Al-Masry Al-Youm. 26 March 2011.

مبـارك إلا أن عـدد أعضـاء الجماعـة إزداد بسـبب ميـول المنظمـة المؤيـدة للقضـية الفلسطينية والتضامن معها. فقد كان لدى الانتفاضة تأثيراً راديكالياً على الشباب المصري مما أدى بدوره في زيادة القاعدة الشعبية، والذي كان خاملاً لفترات طويلة تحت قمع نظام الحكم فـي حقبـة ماقبـل ينـاير (1).لقـد أدى الاشـتراكيون الثوريـون دورا مهمـا بجانـب حركات أقصى اليسار وحركة شباب 6 أبريل في الحشد للتظاهر يوم 25 يناير 2011، والذي أصبح لاحقاً بداية شرارة الثورة المصرية حيث اجتمعت القوى السابقة واتفقت على استراتيجيات مختلفة كالتظاهر في مناطق مختلفة في القاهرة في وقت واحد قبل التوجه سيراً إلـى ميـدان التحريـر والتجمـع هنـاك، لتجنـب تركيـز قـوات الأمـن علـى المظـاهرة والمسيرات ثم أصدر الاشتراكيون الثورين بياناً في وقت لاحق يدعو العمال المصريين إلى الدخول في إضراب عام على أمل الاطاحة بنظام مبارك، ثم دعت حركة الاشتراكيون الثوريـون فـى بيـان لهـا جمـاهير الشـعب المصـري للنـزول يـوم 25 ينـاير فـي الشـوارع والميـادين لاسـتكمال الثـورة، ورفـع مطالـب تنحـي المجلـس العسـكري ومحاكمتـه، وإعـدام مبارك وعصابته وضباطه الذين قتلوا شهداءنا، وإعادة توزيع ثروة البلاد لصالح الفقراء واسترداد الأموال المنهوبة.

كمـا طالـب بيـان الحركـة بخفـض الأسـعار وتـأميم الشـركات الاحتكاريـة المملوكـة لعصـابة رأس المـال بحسـب البيـان وتطهيـر المؤسسـات الإعلاميـة والحكومـة مـن فلـول النظـام، وضـع حـد أدنـى وحـد أقصـى للأجـور والمعاشـات، ووصـفت حركـة الاشـتراكيون الثوريـون خطـوات المجلـس العسـكرى بأنهـا علـى نهـج مبـارك تمامـا مـن قتـل للثـوار ورفـع الأسـعار وافتعـال الأزمـات وإثـارة للفتـن بـين المسـلمين والمسـيحيين وأعتبرتهـا محاولـة غيـر ناجحة منه لتركيع الشعب ومنعه من استكمال ثورته (2).

(2) "Egyptian revolutionary: ‘We are changed forever’". Socialist Worker (UK). February 2011.

(3) الاشتراكيون الثوريون في 25 يناير كل السلطة للشعب يناير 2012 http://alwafd.org

دعا الاشتراكيون الثوريون إلى الثورة الدائمة في أعقاب تنحي الرئيس مبارك (1)وهتف أعضاء المنظمة في عيد العمال» بثورة عمالية ضد الحكومة الرأسمالية، وتعزو المنظمة الفضل الرئيسي لإسقاط مبارك للطبقة العاملة، لاسيما في القاهرة والإسكندرية والمنصورة، بعكس ماتم ترويجه إعلامياً وهو استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية على الانترنت(2) .

وكتب أحد المنظرين ذاهبا إلى أنه يجب على الماركسيين الثوريين العمل ضد كل الأوهام التي تنافي الديمقراطية وفضح الممثلين السياسيين للطبقة الرأسمالية، ويجب أن نشجع إنشاء هيئات مستقلة للسلطة العمال، ورفع مطالب العمال فوق كل شيء (3).

سعى الاشتراكيون الثوريون بجانب العديد من الكيانات اليسارية المصرية الأخرى، إلى تأسيس حزب عمال جديد في أعقاب سقوط مبارك سمي حزب العمال الديمقراطي، ويتمثل هدفة الأساسي في كون العمال المحركين الأساسي للحزب وقادتهم، بمشاركة عدد من المثقفين إلا أن تأسيس حزباً من هذا النوع في مصر لا يزال غير قانوني في ظل الدستور وقانون للأحزاب السياسية، الذي صدر في 29 مارس 2011 حيث يحظر ويمنع منعاً باتاً إنشاء الأحزاب على أساس طبقي.

ب) الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية "

تشكل الحركة المصرية من أجل التغيير، والمعروفة اختصاراً باسم (كفاية) واحدة من أهم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي مارست الفعل الاحتجاجي في الحقل السياسي خلال حقبة ماقبل يناير، من خلال تحريك المياة الراكدة وانتقدت بجرأة كافة السياسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنظام الحكم المصري، خاصة فيما يتعلق

(1)"Egypt's May Day celebrations end on sour note". Ahram Online. 2 May 2011.

(2) "Egypt's spreading strikes". Socialist Worker (US). 18 February 2011.

(3) Johannes Stern: Three years of the Egyptian revolution, Published by the International Committee of the Fourth International (ICFI), 2014.

https://www.wsws.org/en/articles/2014/01/25/pers-j25.html

بقضية التوريث ، ماجعلها تجتذب أنظار الكثيرمن القوى السياسية النخبوية المنضوية سابقاً في الأحزاب والحركات السياسية التقليدية، إضافة للقوى الشعبية والمواطنين البسطاء الذين رأوا في انتقادات الحركة للحكومة ووقوفها في وجه التجاوزات الرسمية وإهمال حاجات وهموم المواطن المصري تعبيراً عن شعورهم بالقهر السياسي والاجتماعي(1).

فعقب الإعلان عن التغيير الوزاري المصري في يوليو2004، صاغ ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة، التي تمثل الطيف السياسي المصري على اختلاف ألوانه، وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في البلاد، وقف تبعية السياسة الخارجية المصرية. وعقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي في سبتمبر2004، وشهد الشارع المصري أولى مظاهراتها في ديسمبر من نفس العام وفي غضون شهور قليلة، نمت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) من تجمع مثقفين إلى أن انتزعت حق التظاهر السلمي ضد النظام القائم وازداد الموقعون على بيان كفاية ليبلغ الآلاف (2).

هدفت الحركة إلى نشر الخطابات الحقوقية وإعادة إنتاج مفاهيم جديدة خاصة فيما يتعلق بركب التغيير السياسي، وقد حرصت الحركة على إيضاح أنها ليست حزبا ولا جبهة سياسية وهي بسيطة التكوين مفتوحة من حيث المبدأ لكل المواطنين العضوية فردية

---

(1) دينا الأمل إسماعيل: مساهمة حركة كفاية في الحراك السياسي المصري، الحوار المتمدن، العدد 3061، 2010 متاح على الرابط http://www.ahewar.org/

(2) دينا شحاتة: في الانتخابات الرئاسية المصرية 2005، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

من أناس من أحزاب مختلفة أساسا الوسط والكرامة والعمل ومستقلين تختلف اتجاهاتهم السياسية والفكرية (1).

كما أضحى أن هناك تباين واضح بين أهداف الحركة وتنظيمها حيث بنيتها التنظيمية الهشه ويعتقد كثير من المحللين أنها استطاعت أن تحرك الركود في الحياه السياسية ، فحركة كفاية تراهن بالكامل على رمزيتها لا قوتها السياسية (2). كما ارتبطت ولادة كفاية بوسائل الاتصالات الحديثة تلك التي تمثلت فى الشبكة العالمية (الانترنت) أو البريد الالكترونى، كما عمدت الحركة لتعبير شعبى بسيط "كفاية" فى شعارها وملصقها الاصفر الشهير المدموغ بموقع الحركة الالكترونى مطبوعاً فى أسفله (3). وقد تجلّى الشعار كإحدى السمات المميزة لأحداث الخامس والعشرين من يناير، حيث هتف الشباب المصري في أول أيامها بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام" ثم تتابعت نداءاتهم وشعاراتهم في لغة عربية سليمة، ومنذ ذلك أصبحت الشعارات سمة أساسية من سمات الحياة السياسية والاجتماعية في مصر منذ أحداث 25 يناير وتداعياتها، حيث وُظِّف الشعار للتعبير عن الرغبة في رحيل النظام السياسي والتركيبة الاجتماعية الغير عادلة (4).

---

(1) نبيل عبد الفتاح: النخبة والثورة " الدولة والإسلام السياسي والقومية الليبرالية " الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص31.

2() سيف نصراوي وشريف يونس:– حدود الديمقراطية القومية قراءة في حركة كفاية – سامح فوزي محررا – حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص 59.

3() نبيل ربيع: تأملات في حال البرجوازية المصرية: الحوار المتمدن، العدد 1248، 2005، متاح على الرابط http://www.ahewar.org/.

(4) شريف درويش اللبان: دراسة حو ل الفاعلية: الشعارات السياسية ل25 يناير و30 يونيو على شبكات التواصل الإجتماعي، 2016، http://www.acrseg.org/40071

كانت "كفاية" أقرب إلى مظلة تنسيقية واسعة، ضمت عددًا كبيرًا من الأحزاب والقوى السياسية المصرية التي – من المفترض– تعمل على عدم تجديد ولاية مبارك، وعدم توريث ابنه "جمال" الحكم، تحت شعار "لا للتمديد لا للتوريث"؛ كما تهدف أيضًا لإجراء إصلاح شامل" سياسي واقتصادي ودستوري " لإزالة السمة السلطوية التي اصطبغ بها المجتمع المصري سواء كان ذلك من خلال إلغاء احتكار السلطة، إلى المطالبة بسيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء، إلى جانب المطالبة بإنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد وتفشي البطالة والغلاء، ومن اللافت أن العوامل الدولية والإقليمية تركت علامات بارزة في البيان التأسيسي للحركة، وعلى رأسها الاحتلال الأمريكي للعراق، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اتفق ناشطو الحركة على اعتبار ذلك الغزو الخارجي على الأمة العربية جزءً لا يتجزأ من النضال من أجل حقوق المواطن المصري، فالنضال الداخلي ضد الاستبداد والفساد والنضال الخارجي ضد الاحتلال اعتبرهما الناشطون عاملين مترابطين، كل منهما سبب ونتيجة للآخر، عل حد تعبير البيان التأسيسي للحركة (1).

بالنسبة لتطور نشاط الحركة وطبيعة علاقتها بالقوى الاجتماعية والسياسية فقد مرت حركتها بمرحلتين أساسيتين وهما مرحلة النمو والانتشار، والتي يقدر الكثير من المحللين أنها استمرت منذ نشأة "كفاية" عام 2004 ومرورًا بإقرار التعديلات الدستورية، ثم بدأت خفوتًا ملحوظًا وتراجعًا في أدائها في أعقاب انتهاء الانتخابات الرئاسية الأخيرة بالتمديد لمبارك للمرة الخامسة (2). وقد أعدت الحركة ورقتين الأولى بعنوان " نحو عقد

---

(1) البيان التأسيسي للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، من موقعها على الإنترنت، ./http://www.harakamasria.org

(2) فتحي أبو حطب، "حركة كفاية ومستقبل حركات التغيير"، http://harakamasria.org/?q=node/9764

إجتماعى / سياسى جديد، والأخرى " برنامج إقتصادى للمستقبل " حيث تضمنت المحاور التالية (1):

- إعادة تكييف مؤسسة الرئاسة بما يُتيح تداول السلطة دستورياً، وتحديد مدة الولاية، وإنتخاب الرئيس مباشرا من قبل الشعب، وتحديد سلطات رئيس الجمهورية وتخليه عن إنتمائه الحزبى بمجرد إنتخابه، مع ضرورة تحديد سلطات رئيس الجمهورية وخضوعه للمراجعة والمُساءلة من مؤسسات دستورية.
- تمكين السلطة التشريعية من الرقابة على أعمال الحكومة وإصلاح التناقض القانونى من خلال إلغاء قانون الطوارىء والتشريعات الاستثنائية وكفالة إستقلال القضاء إدارياً ومالياً.
- إطلاق الحريات العامة والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ومنها حرية الصحافة والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات النقابية والأهلية ومنظمات المجتمع المدنى والمساواة بين المواطنين، دون تمييز وإصلاح العملية الانتخابية. وفى الشأن الإقتصادى يذهبون إلى رؤية تمت صياغتها فى " برنامج إقتصادى للمستقبل " رفضت فيه مجمل الأوضاع الإقتصادية الراهنة والسعى إلى تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة والعادلة تلك التي تتضمن حديثا حول مكافحة الفساد وإعادة وضع نظام الأجور والمعاشات وتقديم حلولا لتفاقم مشكلة البطالة وما إلى ذلك من مشاكل تمس الطبقات الاجتماعية الضعيفة بشكل مباشر(2). وترتيبا على ذلك تلخصت رؤية الحركة في هذا السياق

---

(1) نحو عقد إجتماعى / سياسى جديد "، كتيب أصدرته حركة كفاية، الطبعة الأولى، سلسلة أوراق الحوار، القاهرة 2005 م.

(2) برنامج إقتصادى للمستقبل ؛ سلسلة أوراق الحوار – مطبوعات كفاية القاهرة 2005 م.

في قيام نظام إقتصادى مختلط يتضمن دوراً فاعلاً للدولة مع توفير نظام للرقابة الشعبية مكافحة الفساد من خلال نظام ديمقراطى كامل عبر جهاز مستقل يقدم تقريره للسلطتين التشريعية والقضائية والرأى العام.

ثم جاءت مرحلة الانحسار والتراجع فاستمرت منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية قبل أحداث يانير مباشرة، ساد هذه الفترة كما يحدث لدى عدد من حركات الاحتجاج السلمي في نطاق النظم السلطوية، التخبط وعدم وضوح الرؤية الإستراتيجية للحركة. وأشار عدد من المحللين إلى الخلافات الشديدة والانشقاقات الواقعة داخل الحركة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالة التخبط وعدم وضوح الرؤية لمستقبل الحركة ، ولاينكر هنا دور العوامل الخارجة وعلى رأسها الضغوط الأمنية القاسية التي تعرض لها قيادات وناشطو الحركة، بالإضافة إلى الثقافة السياسية (اللامبالاة السياسية) ، والموروثة من نتاج ممارسات التضييق السياسي عليها (1)، إضافة إلى تجفيف منابع التحويلات الخارجية وفقدان عنصر الاستفادة من الاستقطاب الذي كانت تمارسة بعض القوى السياسية خاصة قوى التيار الديني ، للاستفادة من تأثير احتجاجات الحركة على استقرار النظام، نذكر منها تظاهرة كفاية في ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي بوسط القاهرة، والتي اعتبرها المراقبون التعبير الشعبي المنظم الأول من نوعه ضد نظام الحكم، بعدما كانت التظاهرات السابقة تكتفي فقط برفع شعارات تتعلق بمناصرة قضايا فلسطين والعراق فقط. تلتها أيضًا تظاهرة أخرى في فبراير 2005 بمعرض القاهرة الدولي للكتاب، في أعقاب إعلان مبارك عن اعتزامه إجراء تعديلات دستورية تتيح للمواطنين المصريين اختيار رئيس الجمهورية

1() حمدي الحسيني، "الإخوان يؤسسون تحالفًا ضد الرئيس مبارك"، إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/arabic/news/2005-06/30/article16.shtml

من بين أكثر من مرشح من خلال انتخابات رئاسية تعددية للمرة الأولى في التاريخ المصري (1).

استهدفت تلك التظاهرة التنديد بالفساد والاستبداد والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية تعددية نزيهة وتعديل الدستور بحيث يسمح لكل رئيس بمدتين رئاسيتين فقط، ورفع المتظاهرون شعارات الحركة الشهيرة "كفاية.. لا للتمديد.. لا للتوريث " (2)، وانضم لها في ذاك الحين قطاعا من الصحفيين المصريين لتحقيق المطالب الفئوية الخاصة بهم إلى جانب المطالب العامة بإلغاء عقوبة حبس الصحفيين في قضايا الرأي (3)، وانضم لهم أيضا حركة الدفاع عن حق المواطن في الصحة تلك التي كانت تسعى إلى توعية وحشد المواطنين لمواجهة خصخصة التأمين الصحي(4) وعلى ذلك الغرار أتت " كفاية " على صورة مغامرة جماعية تجاوزت المجتمع المحلي (5).

وربما تركت إحدى التظاهرات التي نظمتها "كفاية" علامة بارزة في تاريخ الحياة ا0لسياسية المصرية، وهي تظاهرة يوم 25 مايو2005، يوم الاستفتاء على التعديلات

1() أحمد تهامي: خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، متاح على الرابط http://Inko.in/jwn

(2) حمدي الحسيني، "العريان يهز الثقة بين كفاية والإخوان"، إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c

3() أحمد بهاء الدين شعبان: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، متاح على الرابط www.alhewar.org/debate/show.art

4() رغدة سعيد: مواطنون ضد الغلاء متح على الرابط www.horytna.net

5() سميحة سيدهم: تحرر المرأة في مصر كحركة اجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث والجنائية، مصر، المجلد الثالث، العدد الأول، 1977، ص 39.

الدستورية وترجع شهرة تلك التظاهرة ليس فقط بسبب الحجم غير المسبوق للحراك الاجتماعي والسياسي الذي ساد الشارع المصري وقتذاك، ولا بسبب نجاح حركة "كفاية" في خرق "الخطوط الحمراء" أو رفع سقف الاحتجاج السياسي المصري بمعارضة الرئيس ومهاجمة النظام القائم، ولكن أيضًا بسبب الاعتداءات الأمنية شديدة الشرسة على المتظاهرين و الذين يغطون التظاهرة، سواء بالضرب أو بالاعتقال، تلك الاعتداءات التي تجاوزت – هي الأخرى– الخطوط الحمراء، لتصل إلى حد التحرش الجنسي بالسيدات والفتيات المشاركات في التظاهرة، ومن اللافت أنه في الوقت الذي ضيق فيه النظام بشكل قاسٍ وخانق على المعارضة، وتحديدا حركة "كفاية" ، وأيضًا إلى محاولة "استعراض قوة"، أو لجأ إلى محاربة المعارضة بذات السلاح الذي تستخدمه، ففي يوم الاستفتاء خرجت تظاهرة أخرى نظمها الحزب الوطني الحاكم، رافعة شعارات مناوئة مثل "مش كفاية، إحنا معاك للنهاية"، ولم تتعرض تلك التظاهرة– بالطبع– إلى التضييق الأمني مثل مظاهرات المعارضة (1).

وما سبق طرحه يؤكد محدودية قدرة كفاية على تمثيل الجمهور والتى تعكس محدودية قدرتهم وطموحاتهم ؛ ويمكن القول أنه بالفعل انتشرت ثقافة الإحتجاج والتظاهر ، ولكن ليس من أجل مطالب قومية وسياسية عامة ، بل دفاعاً عن لقمة العيش ومن اجل مطالب نوعية ، ومع ذلك ترفض كفاية المطالب النوعية حيث تعتقد قيادتها أن المطالب النوعية لا يمكن تحقيقها الا فى داخل وطن حر .

وفى الختام يمكن الإشارة إلى أن كفاية لم تستطيع تقديم طرحاً سياسياً خاصاً بها ، ولم تقدم بديلاً سياسياً للنظام القائم ، ولم تنجح فى تجميع كل القوى المعارضة تحت موقف واحد أو تأسيس جبهة معارضة شاملة ، كما إفتقرت إلى القدرة على بناء قاعدة إقتصادية وإجتماعية وثقافية وبالتالى لم تتحول إلى حركة جماهيرية ولم يخرج الشارع المصرى لمساندتها ؛ الا أنه يمكن إعطائها بعض الأعذار حيث لم تمتلك الوقت الكافى

(1) http://www.hamasna.com/reform/arrest.htm

قبل إنطلاقها مثل الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة ، كما أن إمكانياتها المحدودة من مقار وجرائد ووسائل إعلام أو عضوية بالآلاف مثلما الحال فى جماعة الأخوان المسلمين ، الا أنها نجحت كما أفردنا سابقاً فى كسر حاجز الخوف وتوجيه النقد المباشر لكل المؤسسات السياسية ، وحفزت قطاعات أخرى كثيرة فى المجتمع على الخروج للشارع ، كما اكتسبت نوعاً من الشرعية لتواجدها الدائم فى الشارع ، ورفع سقف النقد للنظام السياسى فى الصحف والفضائيات، وجعلت من قضايا الإصلاح الداخلى ومشكلات الوطن ذات أولوية فى المناقشات السياسية اليومية ؛ كما طرحت أنماط جديدة من التنظيم وآليات جديدة للعمل السياسى .

ج) حركة شباب 6 ابريل

تمأسست حركة 6أبريل في يونيو 2008 على يد مجموعة من الشباب الذين نشطوا في مراحل سابقة في إطار اللجنة الشعبية لدعم الإنتفاضة (1) هؤلاء الذين يشاركون في مناقشة أحوال مصر الاقتصادية والسياسية في مجموعات على موقع فيس بوك ، تواترت في تلك الفترة اضطرابات عمالية متتالية وقد حدثت أغلبها في المحلة الكبرى تلك التي تضامن فيها بعض الشباب مع الأحداث مع تبنيهم فكرة الإضراب لفترة زمنية طويلة وبدأت الحركة في تشكيل مجموعات لنشر فكرة الاضراب (2)، وقد حدد الشباب أربعة مطالب أساسية لحل مشكلات المجتمع المصري وهي حد أدنى للأجور والتصدي للغلاء ومكافحة الاحتكارات وتحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ومؤسس هذه الحركة " أحمد ماهر" وعقد حوار حول هذه المطالب في لجنة بنقابة الصحفيين (3)،

---

(1) دينا شحاتة: مرجع سابق.

(2) حركة شباب 6أبريل //ar.wikipedia.org

(3) شباب 6 أبريل يحددون 4 مطالب لحل مشاكل مصر، جريدة نهضة مصر ،30-6-2008.

وقد اكتسب موقع الفيسبوك شهرته في 2008 بعد إضراب 6أبريل والذي استجاب له أعداد متنامية من المتعاطفين مع إضراب المحلة (1).

يأتي نسيج حركة 6 أبريل في فضاء واسع من الديمقراطية الافتراضية عبر شبكة الانترنت فهي حركة شبابية يصعب تجاهلها وتميزت ببعض السمات التي شكلت هوية الحركة منها:

- استهدفت الحركة تغيير مصر نحو الأفضل من خلال المطالب السابق ذكرها والتصدي لمشكلات وقضايا الشأن العام المصري وهو هدف مشترك مع ما أعلنته الحركات الإجتماعية الأخرى وكذلك الأحزاب السياسية المشاركة في النظام السياسي وعلى رأسها الحزب الوطني في مؤتمراته السنوية.
- الحركة غير محددة ايديولوجيا فهي ليست يسارية أو اسلامية أو ليبرالية ولكنها هجين تمثل كافة الوان الطيف السياسي، وإن ظهر خلال أحداث يناير سيطرة فصيل الأخوان على مفاصل الحركة حيث كان سببا مباشرا في عدم قدرتها على الاستمرار والنجاح في التحول إلى مؤسسة سياسية فاعلة.
- استطاعت 6 أبريل أن تبنى نفسها ولديها قدرة فائقة على استخدام كافة الأجواء للتغلب على أي معوقات فهي متجددة بإستمرار ولا تتوقف على اشخاص بعينهم لهذا فهي تكتسب أنصار جدد كما أنها مفتوحة على العالم ولديها رؤية تستوعب كل الرؤى المطروحة على الساحة المجتمعية إلا أن انفتاحها على العالم الخارجي في أحداث يناير سبب لها الوقوع فريسة الاتهام بتلقي الدعم المالي والمعنوي من القوى الإقليمية الخارجية التي أرادت استخدامها لتحقيق مصالحها، إضافة إلى محاولة استقطابها من قوى التيارات الدينية.

---

(1) شيماء مهدي: الاحتجاج الالكتروني صوت المعارضة الجديد ،2010 متاح على الرابط http://www.masress.com/dostor/27991

- هؤلاء الشباب لاتربطهم صلات تنظيمية لكنهم يمتكلون قدرة عالية في التعامل مع التقنيات الحديثة ووضح ذلك بشدة من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الحشد والتنظيم (1).

دعي شباب الحركة لاضراب عام في مصر يوم 6 ابريل 2008 وكان شعار هذا الاضراب "خليك في البيت" استخدمت الحركة في نشاطها الرسائل البريدية والبوسترات والملصقات والعديد من الأغاني التي بثتها على نطاق واسع – عبر موقع الفيس بوك واليوتيوب والهواتف المحمولة والمدونات تحسبا لأي هجوم من قبل الحكومة لتعطيل الموقع، لقد ألقت أجواء ونتائج 6 ابريل التي انضمت لها العديد من الأحزاب مدلل والقوى السياسية وحزب الوفد والتجمع التقدمي بظلالها على الساحة المصرية وقد أكدت الأحداث نجاح نسبي للأحزاب مشرا على ذلك بما نشر من صور تكشف عن ارتفاع نسب الغياب بالجامعات والمدارس ومواقع العمل وخلو الشوارع من الازدحام المروري المعتاد (2).

امتدت سلسلة الاضرابات التي مأسست لها 6 أبريل، وكان منها إضراب 4 مايو 2008 إلاأن الدعوة لهذا الإضراب لم يلقي نجاحا وعزفت القوى السياسية عن المشاركة عدا جماعة الاخوان المسلمين المحظورة وبعض المثقفين واستخدمت عبارة "زعزعة الاستقرار" للتخويف من أي تغيير جديد (3)، ويربط كثير من المحللين بين فشل الاضراب ووجود حالة من رضاء المواطنين بسبب العلاوة 30% التي أقرها مبارك في

1() محمد صلاح: القاهرة اليوم وأمس، جريدة الحياة ،2008.

2() جدل في الشارع السياسي حول نتائج إضراب 6 إبريل، جريدة الأحرار، 2008 وللمزيد الإطلاع على: جريدة الدستور 3-5-2008

3()عبدالقادر الهواري: حرب اللاعنف وعلاقتها بالفوضى الخلاقة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2012، ص 45.

مـايو 2008 فـي احتفـال عيـد العمـال حتـى وإن فسـرتها القـوى المعارضـة بالرشـاوي الحكومية، ويعد إضراب 4 مايو اضرابا افتراضيا بشكل كامل ولم تدعمه أي قوة فعلية في الشارع ولم يبدي أي مظهر للاضراب في شوارع القاهرة سوى الوجود الأمني المكثف في بعض أماكن التظاهر المعتادة وسط القاهرة مثل ميدان التحرير ورمسيس حيث انتظم العمل في مصانع الغزل والنسيج وبقية المدن ذات الكثافة العمالية (1).

تراجعت كافة الأدوار التي تبتبها حركة 6أبريل وإن طرحت في مشهد يناير بقوى على أنها أحد الفواعل الرئيسة ، بعد أن عانت من حالة التشرذم في غضون يناير وعقب يناير ، كما تصارع أفرادها للالتحاق بركب الكراسي السياسية ، وضاعت كافة الأفدرا التي طالما تغنى بها أعضاء الحركة ، ناهيك عن أنقطاع الدعم المادي ذلك الذي مثل داعما رئيسيا في نشاط الحركات الاجتجاجية بشكل عام و6 أبريل بشكل أكثر تحديدا .

طبيعة الحركات الاجتماعية في مرحلة مابعد يناير

شهدت الحركات الاجتماعية المصرية تغيرا داخليا ملحوظًا في مرحلة ما بعد رحيل مبارك في 2011 وقد كان ذلك متوقعا بالنسبة لكثير من منظري المشهد السياسي، حيث تشير الغالبية العظمى من دراسات الحالة الخاصة بالحركات الاجتماعية إلى أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين شكل وهيكل البيئة السياسية، وأداء الحركات الاجتماعية داخليًا وخارجيًا، فقواعد اللعبة تتغير وتتغير معها الرؤى حول التعامل مع القواعد الجديدة (2)، وبما أن سقف الحريات يرتفع مع حدوث انفتاح في المجال العام كما هو الحال في مصر بعد رحيل مبارك فقد راهنت الحركات الاحتجاجية على الفضاء العمومي وخصوصا منذ نهاية التسعينات حيث مارست ضغطا كبيرا على الدولة من أجل اكتساح هذا الفضاء بأساليب

1() عبدالحليم قنديل: الأيام الأخيرة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط1، 2008 ،ص165.

([1]) DoowonSuh, "How do political opportunities matter for social movements: political opportunity, misframing, pseudo-success and pseudo-failure", The Sociological Quarterly, Vol.42, No.3, 2001.

مختلفة للتعبير عن مطالبها وتصريف خطابها، وتتغير الأهداف التي تسعى الحركات الاجتماعية المختلفة لتحقيقها كنتيجة لارتفاع سقف التوقعات وزيادة مساحة التعبير، وهو ما يخلق حالة من الاختلاف داخل الحركة عادة ما يؤدي للانشقاق لعدد من التيارات و كما حدث لحركة 6 إبريل.

إن تغير القوانين الحاكمة للحياة السياسية، كقوانين إنشاء الأحزاب أو الانتخابات، تدفع بعض الحركات الاجتماعية للتوجه المؤسسي والتحول لأحزاب، وهو ما حدث مع حركة "تضامن" في بولندا، وظهر أيضًا في عدد من الكيانات السياسية التي أفرزتها تحالفات شباب الحركات الاجتماعية التي قادت المشهد لسنوات طويلة في مرحلة ما قبل 25 يناير، فظهرت كنتيجة لذلك أحزاب مثل "مصر القوية"، و"مصر الحرية"، و"الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي"، و"حزب التحالف الشعبي الاشتراكي". وبالتالي لم يكن مفاجئا أن تشهد الحركات الاجتماعية المصرية عددًا من التحولات الداخلية في الفترة من 2011 وحتي الآن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما حدث للحركات الاجتماعية من تحولات في المرحلة من فبراير 2011 وحتى يوليو 2013، وماعقبها من تحولات في الفترة من يوليو 2013 وحتى الآن، حيث إن التباين الشديد في البيئة السياسية بين الفترتين خلق مجموعة من التحولات داخل الحركات الاجتماعية خاصة بكل مرحلة. فقد خرجت الحركات الاجتماعية الرئيسية من مشهد 25 يناير بعد رحيل مبارك بشعور الانتصار وإقبال شديد من فئة الشباب على الانضمام لهذه الحركات من ناحية، وإقبال شديد من جانب وسائل الإعلام لتغطية هذه الكيانات التي ظهرت فجأة لملايين المصريين. وكان هناك عدد من الحركات التي تسيدت المشهد في الفترة من فبراير 2011 وحتى يوليو 2013، كان أبرزها "6

إبريل"، و"الاشتراكيون الثوريون"، و"لا للمحاكمات العسكرية"، و"أولتراس وايت نايتس"، و"أولتراس أهلاوي"، و"كلنا خالد سعيد"(1).

وأظهرت المؤشرات حجم الإقبال على الانضمام للحركات الاجتماعية خلال تلك الفترة. فزاد عدد متابعي صفحة الفيسبوك الخاصة بحركة "أولتراس وايت نايتس" من 350 ألف إلى 2 مليون، كما بدأت النخب في التعاطف مع هذه الحركات الساعية لتطبيق الديمقراطية، فبدأ عدد من رموز النخبة بالتبرع لهذه الحركات مثلما فعل ممدوح حمزة بتبرعه بفيلا مملوكة له لحركة 6 إبريل لتحويلها لمقر للحركة (2).

وبالرغم من أن زيادة عدد العضويات وتلقي الدعم والتبرعات من أطراف مختلفة يعد نجاحًا للحركات الاجتماعية، إلا أنه كان السبب في خلق عدد من المشاكل التي خلفت العديد من الآثار السلبية. حيث أن الزيادة السريعة في عدد العضويات خلقت تيارات مختلفة ومتصارعة في بعض الأحيان داخل الحركات الاجتماعية، خاصة أن الغالبية العظمى من الحركات الاجتماعية المصرية كانت حركات غير مؤدلجة، بمعني أنها لا تتبنى أيدولوجية بعينها، ولكنها تتفق فيما بين أعضائها على عدد من الأهداف والمبادئ، وبالتالي، ظهرت تيارات متعارضة داخل حركة إبريل، أدت لانقسام شديد داخل الحركة فيما يتعلق بدعم ترشيح محمد مرسي في انتخابات الرئاسة في 2012، هذا بالطبع بعد الانقسام الأول لجبهتين، وعندما استقرت جبهة أحمد ماهر على دعم محمد مرسي انشق عدد من الأعضاء عن الحركة ليعلنوا عن إنشاء جبهة جديدة وهي "6 إبريل الجبهة الثورية". ولأسباب تتعلق أيضًا بتغير قواعد الحياة السياسية، أنشق عدد كبير من أعضاء حركة "الاشتراكيون الثوريون" عن الحركة لينضموا لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي في 2011. كما انقسمت حركات الأولتراس فيما بينها حول دعم المرشحين الرئاسيين وبالتالي، عندما رحل محمد مرسي عن منصب الرئاسة في يونيو 2013، كانت

([1]) Dina Shehata, "Youth movements and the 25 January revolution", Bahgat Korany & Rabab El-Mahdi, eds.,Arab Spring in Egypt: Revolution & Beyond, (Cairo: American University in Cairo Press, 2012).

(2) مقابلة شخصية مع محمد صلاح، عضو المكتب السياسي لحركة ٦ إبريل جبهة أحمد ماهر، القاهرة، 2015/12/8.

الحركات الاجتماعية موجودة بالمشهد، ولكنها باتت تعاني الحركات الموجودة من التشرذم الداخلي، ومن غياب رؤية واضحة لمطالب هذه الحركات في مرحلة ما بعد رحيل حسني مبارك، وهو ما انعكس في صورة تخبط واضح في خطاب الحركات الاجتماعية خلال تلك الفترة، وجعل عدد من الحركات الاجتماعية تتبنى مطالب غير واقعية وغير قابلة للتحقيق، حيث وقعت معظم الحركات الاجتماعية فريسة الاستقطاب من القوى السياسية المتصارعة ، وكثر استخدام تلك الحركات لتحقيق مكاسب للأطراف المتصارعه ، مما أوقعها في براثن التفكك والانقسام.

ومن ثم، دخلت الحركات الاجتماعية في مرحلة "بيات شتوي" بعد 30 يونيو 2013. فمن ناحية، باتت الدولة أكثر قوة وتماسكًا في التعامل مع العمل الجمعي ومن ناحية أخرى، لم تعد الحركات الاجتماعية تمتلك ذات الموارد، سواء مادية أو بشرية، لاستعادة قدراتها التعبوية وفاعليتها السياسية، فضلًا عن صدور أحكام بحظر بعض هذه الحركات مثل حركة 6 إبريل وإدانة بعض رموزها جنائيا، ما أدى إلى خروج الحركة من المشهد ولم تعد فاعلا في الحراك الاجتماعي والسياسي في مصر في الوقت الحالي. لكن ذلك لا يعني أن كل الحركات الاجتماعية قد تفتت أو اختفت من المشهد السياسي ، مازالت بعض الحركات الاجتماعية تعمل وتتمسك برؤيتها وبمواقفها السياسية، فضلًا عن التواجد الافتراضي على شبكة الإنترنت. ينطبق ذلك مثلًا على حركات الأولتراس التي استطاعت التأقلم مع الواقع، وتمكنت من الاستمرار في المشهد ولكن بعد نزع البعد السياسي من موقف الحركة وفعالياتها، فعادت حركات الأولتراس للحشد على أرضية الأندية التي تدعمها كل حركة.

ويشير المشهد الإجمالي للحركات الاجتماعية في مصر لعدد من الاستنتاجات المهمة أولها أن الحركات الاجتماعية لم تعد قادرة وحدها ككيانات سياسية على الحشد أو التعبئة لأية فعاليات جمعية، حيث لم تعد هناك حركة اجتماعية لديها ما يكفي من الموارد المادية والبشرية والتنظيمية للدعوة لأية تحركات جماهيرية. ثانيها، أن الحركات الاجتماعية توجهت لبناء التحالفات مع قوى سياسية واجتماعية مختلفة حتى تصبح قادرة على الحشد، ورفع المطالب. ثالثها، أن تحالف القوى السياسية والاجتماعية، على خلفية موقف عدد من الحركات من قضية ترسيم الحدود بين مصر والمملكة العربية السعودية، عبر عن تحول

مهم في آليات العمل السياسي المستخدمة من قبل الحركات الاجتماعية، فعندما وجدت هذه الحركات أو القوى غير المؤسسية أن تكلفة التحرك الجماهيري سوف تكون عالية، فضلًا عن صعوبتها بالنظر إلى الضعف الذي انتاب هذه الحركات وهذه القوى، لجأت للاحتجاج من خلال الإطار الشرعي للتقاضي في مصر، وهو ما يعني أن آلية العمل السياسي تحولت من التحرك الجمعي واستخدام المساحة العامة إلى التحرك الجمعي من داخل الإطار الشرعي للدولة، وهو ما يعد أيضًا أحد استراتيجيات التأقلم التي اتبعتها الحركات الاجتماعية في مرحلة ما بعد 30 يونيو. رابعها، لقد بدا واضحًا من مشهد الحراك السياسي خلال عام 2016 أن النخب التي شاركت في الاحتجاجات هي النخب التي كانت مُسيسة من قبل ثورة يناير، أو تلك التي تم تسييسها خلال ثورة يناير، وهو ما يعني أن الحركات الاجتماعية لم تعد قادرة علي استمالة وتسييس نخب جديدة نظرًا للتراجع في قدراتها التنظيمية والتعبوية. خامسها، أن استمرار بعض هذه الحركات، مثل الأولتراس، يوضح أن وجود أيديولوجية للحركة بالإضافة إلى بناء تنظيمي قوي يزيد من فرص الحركات الاجتماعية للبقاء والتأقلم مع تغيرات البيئة السياسية.

الخلاصة أن الحركات الاجتماعية لم تخرج من مشهد الحراك السياسي في مصر بشكل كلي، ولكن مما لا شك فيه حدث تراجع كبير في دور الحركات الاجتماعية في المجال السياسي بالنظر إلى التحولات المهمة التي طالت البيئة السياسية من جهة، وسلسلة الانشقاقات التي طالت هذه الحركات من جهة أخرى. لكن بالرغم من ذلك تمكنت الحركات الاجتماعية من بناء بعض التحالفات مع القوى المختلفة . كما أنه من المتوقع أن ينضم عدد من عناصر هذا التحالف لأحزاب ما بعد ثورة يناير كحزب الدستور وحزب مصر القوية، خاصة بعد مرحلة إعادة الهيكلة التي مر بها كل من الحزبين. وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية في مصر تفتقد لرموز قيادية جديدة، خاصة بعد استهلاك عدد من رموزها خلال السنوات الست الماضية، وعدم قدرتها في الوقت الحالي على تقديم وجوه قيادية جديدة.

النتائج الميدانية ودراسة الحالة

لقد عمدنا هنا إلى محاولة الكشف عن تطبيق الإيديولوج المتبع في هذه الدراسة من خلال معايشة الواقع، وعن مدى فهم واستيعاب أعضاء تلك الحركات الاحتجاجية لماهيتهم وخطاباتهم وواقعية تلك الحركات على المجتمع المصري ومدى انخراطها في المجال العام المصري ومدى تأثير تجليات العولمة ،والتدخلات والمصالح الدولية على قناعاتهم وآليات التعاطي مع النظام والمجتمع، وذلك من خلال اختيارنا لعدد من أعضاء تلك الحركات الاجتماعية موضع الدراسة ليتم تطبيق العمل الميداني عليهم وتأسيسا على ماسبق يحاول الجزء الحالي الكشف عن ممارسات الحركات الاجتماعية السياسية في غضون الحدث التاريخي 25 يناير 2011م.

وسيتم ذلك من خلال التحليل لحركة كفاية والاشتراكيون الثوريون و6أبريل،وسوف يتم الإعتماد بشكل أساسى على المادة الميدانية من بيانات توافرت من خلال إستخدام أدوات البحث الميداني، حيث اعتمدنا على المقابلات المفتوحة والمناقشات الجماعية فى جلسات متعددة لقيادات الحركات، وقد إعتمدت طريقة جمع المعلومات وفقاً لهذه الآلية على دليل المقابلة المحدد سلفاً بمجموعات من الأسئلة حول محاور رئيسة لتحليل الخلفية التاريخية ومحددات النشأة، ومراحل تطورها، وكذلك تفاعلاتها مع الأحداث وتطورها فى الميدان. في سياق إجتماعي سياسي يشير إلى ثقافة الإحتجاج فى التفاعل مع القواعد الجماهيرية. ووفقاً لذلك تضمن دليل المقابلة والمناقشات الجماعية التساؤلات التالية:

1- ما هى خلفية نشأة وتطور الحركة التى تنتمى إليها؛ وكيف تواترت وتجمعت أفكار المؤسسين ؟.
2- ما هى عناصر الأزمة التى تسببت فى ظهور الحركة ؟ وما الأهداف التى تسعى الحركة للوصول إليها بشأن التغيير؟
3- كيف تم التعبير عن وجود الأزمة والإعلان عن الحركة ؟ وما الكيفية التي من خلالها تم تصعيد صور وأشكال الإحتجاج الذى مارستموه ؟
4- ما آليات التعبئة والإتصال الجماهيري ؟ والإعلان ومدى استفادة الحركة من إستخدام تكنولوجيا الإتصال الحديثة في تنظيم أو تجنيد أو الحشد ؟

5- ما موقف الحركة من التنظيمات والقوى السياسية فى المجتمع ؟ (أحزاب – نواب – مجتمع مدنى – معارضة)، مامدى تجاوب تلك المؤسسات مع أهداف ونشاط الحركة ؟

6- مامدى إستفادة الحركة من الظرف والدعم الدولي ؟

7- ما هى رؤيتكم لمستوى تجاوب الجماهير مع أهداف الحركة ؟

8-هل الحركة تكرار لنماذج خارج الحدود القومية أو استفادت من خبراتها ومستوى التواصل بين قيادات الحركة وقيادات الحركات الاحتجاجية في الخارج ؟.

9-هل يمكن أن تتحول الحركة لشكل أو كيان مؤسسي ؟

10-هل استفادت الحركة بإدارة احترافية ، أم كانت ذاتية تطوعية ؟

الحاله الأولى :

يرى صاحب هذه الحالة " **خ.ع.**" أن نشأة الحركات الاجتماعية السياسية جاءت مصادفة في المجتمع المصري حيث أنها كانت من الأفكار البعيدة جدا وذلك بسبب الظروف الأمنية التي كان يتسم بها المجتمع المصري قبل 25 يناير ، وإذا كان صاحب هذه الحالة قد وسم الحركات الإجتماعية بقدر عالي من المعرفة التي تم اكتسابها من خلال المشاركة الفاعلة في قضايا المجتمع والدفاع عن الحقوق المجتمعية، وهي من خلال ذلك تساهم في التأثير في الرأي العام أو تحريك القضايا الوظيفية ، وذلك مايعبر عنه من خلال مايلي: "**.... فالحركة الاجتماعية هنا هي حاملة المعرفة– والفاعلة في قضايا المجتمع، ولابد أن يكون لدى أعضائها قدر تعليمي يستطيعون من خلاله أن يكونو آراء تخص قضايا المجتمع وتطوير رؤيتهم فيما بعد والتي تنعكس على المجتمع ، ولابد أن تصبح هذه سمة مشتركة بين جميع أعضاء الحركات..**".

ويحاول " **خ.ع.**" وفقا لطبيعة المكون المعرفي أن يخلع على مفهوم الحركات الاجتماعية اعتبارات جديدة، إذ يفرق بين الحركة التي تتسم بالمعرفة والحركة التي تتسم بالثقافة، فإذا كان مفهوم الحركة يتسع على أدراجه لتصبح مدرسة فكرية وهو في ذلك يذهب إلى أن: "**.. الحركة بشكل عام التي أقصدها هي التي تتميز بقدر عالي من الثقافة والحركة في ذلك الوقت لاتروج للثقافة الضحلة، وعلى أي الأحوال أنا بشوف لفظ الحركة لفظه كبيره جدا....**".

وفي ضوء التعدد الفكري الذي أشار إليه صاحب هذه الحالة فيما يتعلق بإتجاهات الحركات، فإنه يرى أن ثمة تعددا في مجال الحركات ، ذلك ماتعكسه عملية الارتباط بالممارسة، إذ تكون الممارسة هي عين الفكر والالتحام بالواقع بغض النظر عن كونها منتجا للثقافة ذاتها ويقول في ذلك: "**....في ربط بين الحركة والممارسة على أرض الواقع لأنها من المفترض أنها منشغلة بقضايا الوطن على طول الخط بصرف النظر عن المنتج بتاعها عامل إزاي بس هي كده حركة فعلية بالشكل ده..**".

وإذا كانت الحركة تمتاز بعدة خصائص تتمثل في المعارف التي لابد أن يدركها كافة الأعضاء لكي تساعدهم في كسر السلطة الأبوية والثيوقراطية فهي أيضا في الوقت ذاته تسعى جاهدة إلى تحطيم أصنام السلطة التي لاطالما عانى المجتمع من ولايتها كما أن الخطاب التي تنشده لابد أن يمتاز بكافئته لكل فئات المجتمع ويتمثل ذلك في قوله: "....**الحركات اللي نزلت 25يناير نزلت كلها كرفض للسلطة الأبوية، ورفض السلطة الدينية ورفض السلطة السياسية، وعلى ذلك فأنا بفترض أن المجموعة الأولى للي نزلت في 25 يناير تتسم بتلك السمة، نضيف على كده أن الحركة للي نزل في الوقت ده كانت رافضة لكل وأي شكل من أشكال السلطة، والحاجة المهمة جدا برضو أنها لازم تمتاز بيها الحركات أنها تتضمن شخصيات كارزمية، بحيث أن الشخصيات ده تبقى ذكية بتوجهه خطاب لمستويات متعدده بيعرفوا مداخل الكلام ومخارجها وايه الاحتياجات لكل مجموعة ده جزء منه ذكاء من الشخصيات الفاعلين في الحركة وجهل من الآخرين وعليه أحيانا بيكون خطاب الحركات مزدوج..**".

ويذكر صاحب هذه الحالة الراهنة تصورا مغايرا لمفهوم براكسيس الحركة، إذ يجعل لممارستهم طبيعة مغايرة، تلك التي تتمثل في أن ممارسة الحركة على أرض الواقع لاتعد شرطا لنعتها بالالتزام، وهو مايجعل هذا المصطلح محل جدل، أو بمعنى آخر أن يكسر مايغلف التابوهات التي يتضمنها المصطلح وهذا مايتضح في قول "خ.ع. ": "....**مش شرط أن الحركة تتبنى إيديولوجيا معينة لأن كده ممكن يبقى موضوع تاني، فأنا شايف إننا مثلا مش لازم نعترف بتعريف ماركس أو تعريف لينين ممكن أخد من كل واحد تعريف مايروق لي...**".

ويكشف " خ.ع." عن ضرورة انتقائية الحركة للمعارف التي تشكل نبراسا في رؤيتهم تلك التي تسهم بها في تطوير المجتمع، وعلى ذلك تتحول رؤاهم تلك إلى مشكاة للتنوير، مؤكداعلى ضرورة الانضمام لنهج ايديولوجي معين وأنه كلما استطاعت الحركة الارتقاء بالثقافة كلما تمكنت من تقديم صياغة أفضل للإنسانية.

ويـذهب صـاحب الـى أن الحركـات الاجتماعيـة المثقفـة هـي التـي ثـورت أرض الميدان وحولته رمزا للثورة في غضون أيام قلائل، ويؤكد " خ.ع. " على مايلي من خلال **"... مجموعة الشباب للي نزلو في بدايات الثورة بعتبرهم أنا بمفهومي ممارسين التنوير في الميدان بشكل فعلي، والفرق بقى بين الحركات للي نزلت تنور وبين المواطن العادي هو أن المواطن البسيط هو صادق في وطنيته يتأثر بمشاكل عامة في المجتمع زي جوع أو فقر لكن في الوقائع الكبرى قلة الحيلة هي حلة الوحيد ويصبح الدعاء هو منهجه فده أسميه أنا شخص مخلص لبلده مقدرش أقول عليه عضو حركة فاعل..."**

واسـتطرادا فـي توصـيفه للحركـات الإجتماعيـة السياسـية يـذهب "خ.ع" إلـى أن الحركـات الاجتماعيـة السياسـية لابـد أن تحمـل علـى أكتافهـا حمـولا تلـك التـي تتمثـل فـي الـدرس والتحليـل ورسـم تصـرات للخـروج مـن بوتقـة الأزمـات التـي قـد تتعـرض لهـا البـلاد ولـبعض الأيـام العجـاف هـذا مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر أن عالميـة أعضـاء الحركـات وانفتاحهم علـى الآخـر يسـهم بشـكل فاعـل وكبيـر فـي اتسـاع مداركهم والتنقيـب فـي فكرهم وحلـولهم التـي يطرحوهـا لمسـتقبل أفضـل لبلـدهم، وهـذا مـايعتبره توصـيف لعضـو الحركـة ومايفرق به بينه ولبين المواطن العادي وإن كان ثائراً على الوضع.

يضـيف صـاحب الحالـة هنـا أن " الـوطن " مشـترك بين الأثنين لكن تطلعات كل منها هي التي تولد الاختلاف، فذاك البسيط الرؤى مصالحه الشخصية بالمقام الأول وهي التـي دفعتـه للنـزول، بينمـا الحركـات الاجتماعيـة دائمـا مـا يراوضـها حلمـا بمسـتقبل أفضـل، وهنا يذهب للتأكيد على أن ليست كل الحركات اتشحت بالانتهازية فلا علاقة بين ماأملكه من معـارف وبـين اقترابـي مـن السلطة وهنـا يـذهب إلـى أن "... **الـوطن هـم مشـترك بـين الحركة والشخص العادي، لكن الحركات بحكم انخراطها بشكل أكبر في العمل السياسي مـن خـلال القـراءات أو الممارسـات.. ألـخ مـن أشـكال الاهتمـام بشـأن البلـد، نجـد علـى النقـيض الشـخص البسـيط شـغله الشـاغل مصـلحته، وهنـا عـايز أقـول حاجـه امـتلاك الحركـة للمعرفـه لايبـيح لهـا قفزهـا علـى السـلطة وعلـى جانـب أخـر مـش كـل الحركـات انتهازيـة وأنـا أأقـدر أقـول مـن خـلال انخراطـي فـي الواقـع أن فـي مجموعـه كبيـره جـدا وعريضـه جـدا مـش كـده، فالمجموعـات الحركيـة للـي نزلـت يـوم 25 ينـاير مثقفين وغيـر**

حاملين لأي توجه أو ايديولوجيا في أول 8 أيام في الثوره حتى أن في مجموعه نزلت من شباب الأخوان وتحدوا الجماعة.."

ويفصح صاحب هذه الحالة عن رؤيته للمشاركين في الثورة تلك التي تحولت من فعل ثوري إلى دراما مسبقة الصنع وكل الفاعلين في الميدان لم يدركو ذلك إلا بعد فوات الأوان على رغم من تعدد الهويات التي التفت حول ضرورة التغيير للوضع المتردي التي كانت تعيشه البلاد آنذاك ومازالت تعاني منه حتى الآن فإرثا من الأمراض الاجتماعية والطبقية وانهيار البنى التحتية والفوقية كان ضريبة للصمت لسنوات طوال ونجد "**خ.ع.**" يذهب في ذلك قائلا: "**.... تحولت الثورة إلى انتفاضه بعد أن كانت فعل ثوري ولم يكتمل وده كان بفعل فاعل من البداية وبدأنا للأسف نفهم كده من اليوم الثامن للثورة، وكل الأطياف في الميدان فهمت متأخر وبلعنا الطعم.. وعايز أعقب وأقول هنا هو في مجموعة في الأصل آداه وهي أساس في إفشال الفعل الثوري للي بدأ على منهم الأخوان المسلمين والنظام للي كان بيتعاون معاهم على اعتبار إنهم الخط الثاني من قواهم.... ".**

واسترسالا للمشاركين في هذا الاخراج المسرحي يذهب المبحوث إلى أن أحزاب الدولة الكرتونية لعبت دورا فاعلا في إجهاض الحاله الثورية ومحو كل آثار للمخاض الذي أنجبته الثورة، وعلى الوجه الآخر أن تلك الحالة التي تعاني منها النخبه السياسية المصرية والتي تعتلي منابر الإعلام وتلقي خطبا عصماء والتي أظهرت عجزها في إعادة إنتاج خطاب نقدي لمساوئ النظام مما يجعلها في موضع لإعادة محو أميتها السياسية بفقه العمل السياسي لايمكن أن نغض الطرف عن أثر ذلك وهنا يقول: "**.... تعد كل الأحزاب الهرمة الورقية آداة من جانب الدولة لتحطيم أمال وطموحات الشباب في الثورة ومن جانب آخر دخلو ناس الميدان ماتعرفش حاجة عن السياسة والعمل السياسي.. ومن جانب تاني لقينا أن النخبة للي بتطلع في الإعلام ده معندهاش طرح أصيل يطرحوه على الدولة لأنها بالفعل نخبة فاسدة نخبة عديمة الرؤية....**"

ويذهب " خ.ع " إلى أن الثورة أسهمت في تخلق وعيا قد لاتستوعبه الدولة أصبح وعيا مضادا تمثل ذلك في نشوء ثقافه المقاومة كبديل للقمع والقهر التي أصبح كل من

يحمل لواء الثورة والتغيير معانيا منه فكلما تزايد البطش من جانب الدولة ازدادت المقاومة والاصرار على تهشيم تابوه السلطة وفي ذلك يقول.." **بقت المقاومة تطور للفعل للي بدأ وللي أجهضته الدولة أنا كفاعل في حركة مأجهتضوش على المستوى الشخصي أنا مستمر فيه حتى لو كبلتني على كل المستويات انا مستمر فيه حتى لو اعتقلت أصدقائي حتى لو قتلت ناس أنا مستمر فيه ياعني حتى المناطق للي بعبر فيها بشكل أو بآخر على مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك توتير.... أو على المنتديات أو المقالات للي بتتكتب أن بعرف أتصرف وأعبر عن رأي بأي صورة.... وديت فايدة تكنولوجيا المعلومات جعلتنا ننفس عن رغباتنا ونتحاور مع بعض في سياق جمعي مكناش نقدر نوصل ليه أو نستطيع تجميعه بعضنا إلا من خلاله.....**".

قد كان ماسبق هو فهم الحالة للفائدة التي عادت على الحركات الاحتجاجية من خلال التقدم التكنولوجي، كما أنه يرى أن الفائدة الحقيقية لم تأتي من تدريب كوادر الحركات الاحتجاجية بقدر ماهي توفير بنية الأفكار والدعم اللوجستي الذي لم يفهم من أين أتى، لكنه كان كافيا لصمود أعضاء الحركه في الميدان وعدم تخليهم عن أفكارهم.

الحاله الثانية:

صاحب الحالة هو (ع–ع) ويعمل باحثا في أحد دور النشر وهو عضو بأحد الحركات الاجتماعية السياسية، ويذهب إلى أن الحركة لابد وأن تتسم بالالتزام الايديولوجي من وجهة نظره سواء كانت قضية فكرية أو سياسيه ويأتي توصيف الحركة بالنسبة ليا كعضو شاركت في أحد الحركات الشبابية السياسية هو أن عضو الحركة ده لابد أن يكون ملتزم ايديولوجيا وليه دور في التغيير والتحول الاجتماعي يمكن أنا متأثر نوعا ما بصورة الحركات الثورية للي كان ليها قيادات كارزمية الصورة للي هي مستمده من نزعة ماكس فيبر لم وصف الشخص الفاعل المثقف على أنه القائد الكارزمي ودوره في التغيير وبالأخص في مراحل التحول الحضاري زي الثورة والدور للي قامت بيه الثورة بعيدا عن تداعياتها وهل ساهمت في التغيير السلبي أو الإيجابي.

"... بعدين حابب أشير لحاجة مهمة جدا إن نشأة الحركات في المجتمع المصري قديمة قوي مش حاجة جديده لكنها في ظل تطور الأحداث المجتمعية ودخول الانترنت والفضاء المعلوماتي بقى ليها ظهور بشكل أكبر في هنا تحولت وتأثرت بنموذج العولمة الثقافيه للي هو انا هعبر عن كل للي عايز أعبر عنه من خلال السوشيال ميديا واحنا استفدنا كتير كم استفادت الحركة الاحتجاجية في عملية التعارف والحوار فيما بيننا حول الأهداف وتعدى ذلك لعملية التنظيم والاتصال وكيفية مواجهة السلطة وكذلك تغيير مواعيد أو أماكن التجمعات وذلك تفاديا لبطش السلطة لكن عيوب تلك الوسيلة، إنها جمعت أشخاص غير معروفين لبعض من حيث الهوية والانتماء وكانت سببا للتفسخ في النهاية وساعدت على دخول قوى سياسية للحركة... "

".....على وجهه آخر مش لازم أكون واخد موقف من السلطة عشان أثبت التزامي الايديولوجي ولكن يجب عليه أن أكون ذو قدرة على التغيير وإلا هتتحول الحركة هنا لمنبر للسوفسطائيين مجرد بنقول كلام حلو وجميل بدون أي فاعلية في التغيير على ماهو أفضل وده الفرق بين الحركة التي تحمل الثقافة وأي حد قارئ وليه رأي سياسي، وعايز أوضح هنا ليه بقول أنه مش لازم الحركة تاخد موقف من السلطة

لنفترض مثلا أن السلطة بتعمل لصالح المجتمع والسلطة ده بتتفق مع الولاءات الايديولوجية للحركة ايه المانع إن الحركة تتفق معاها أو تتعاون معاها، الفكرة ان الحركة متبقاش واخدة موقف مطلق من السلطة، لأن مافيش فكرة مطلقه لأن إذا كانت الحركات شايفة إن السلطة ده ممثله للمجتمع ومعبره عن قواه الاجتماعيه وإن أنا واحد وجزء من هذه القوة الاجتماعية. على شريطه هنا وهي فكره الضمير فلو السلطة جنحت في بعض الأحيان وبدأت تاخد موقف معادي لموقف الحركة وولاءاتها في الحالة ده المفروض الحركة هنا تجهر إنها غير ممثلة للسلطة وتاخد موقف معارض والمعارضه ده متمثله في مقاومه سلمية للسلطه والمعارضه بكافه صورها بقى، وأكبر مظهر للتغيير بشكل سلمي ثورة 25 يناير والدليل أنها لم ترفع سلاح غيرت بقوة الجماهير بقوة الفعل وقوة الكلمه مش بالقوه القهرية وللي استخدمته الدولة تلك الرؤى هي واقع الحال عند الشباب غير المنتمي للقوى السياسية أو الدينية، لكن الأحداث أثبتت استخدام القوى والعنف غير المبرر في مواجهة السلطة حتى وإن كانت السلطة هي الأخرى استخدمت العنف في كثير من المواقف..."

فيما يتعلق برؤية الحالة عن المؤامرات التي عانى منها المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص يذهب صاحب هذه الحالة إلى قول مايلي: **"..... أنا واحد من الناس للي بأخشى أقع في إشكالية أن 25 يناير مؤامرة ولا ثورة أنا مؤمن كجزء من الشباب للي نزل في 25 يناير وكفاعل في الارهاصات للي قبل 25 يناير وأحداث غزل المحلة وبروز حركة كفاية والحركة الشعبية للتغير وضد التوريث وقبلها ممارسات الحزب الوطني وتزوير انتخابات في 2010 كل ده كان مؤشرات لحدوث ثورة، الكل كان عنده إيحاء إن في ثورة لازم هتحصل، إنما التوقيت والفرصه السياسية امتى محدش كان يعرف لأن الشعب لايمتلك ثقافه الثورة ممكن العوامل تتوافر والأسباب موجوده لكن مش شرط إنها هتقوم في الوقت الحالي – زي مثلا كل الأسباب بتعجل بطرح مشروع اجتماعي لكن حد يقدر يتوقع دلوقتي أن تقوم حركه احتجاجية بناء عليها هتقوم الثورة ؟.**

ومـن الكـلام الفائـت وعـن النتـائج التـي أحـدثتها ثـورة 25 مـن ينـاير، وطبيعـة المشاركين فيها ولايمكن أغفال دورهم في إحداث التغيير المجتمعي الذي وكذلك القوى المجتمعية والسياسية الفاعلة التي أحدثت فارقا في تحقيق الأهداف يستطرد صاحب الحالة بقوله:

".....لذلك أنا أؤمن بشكل كبير أن 25 يناير ثورة نخبوية أو شبابية مش ثورة شعبية وأنا إلى الآن مازلت أؤمن وواخد الموقف ده بمعنى أن الثورة ده كان في مقدمتها الشباب قام بها الشباب كان أكثر ناس والقوة الحية في الشارع وأكثر ناس عندهم قدره على التسبيك السياسي والاجتماعي كانت الشباب مكنوش حزب الكنبة مكنش في الشارع في الأول الشعب انضم للثورة وعزز وجودها، الشباب هم للي أوجدوا فتيل الثورة ونادى بضرورة التغيير وأي نوع من التغيير إن شاء الله يكون تغيير سلبي، وهذه الثورة أحدثت تغيير لكن أنا بختلف في رؤيتي لدرجة التغيير وفي كيفيته ونوعيته على الأقل خرجت سوءات المجتمع كله، خرجت الثوره المسكوت عنه للي مكنش حد يقدر يتكلم فيه على الأقل بقى فيه شباب عندهم نزعة شخصية أن أنا لازم أقاوم السلطة وده بشكل سلمي،أدنى التغيير الذي أحدثته ثورة 25 كسر حاجز الخوف من وزارة الداخلية بدليل أن لو حصل فرصة سياسية ما لحشد شبابي لمواجهة الداخلية هتقوم ثورة، كسرت25 يناير حاجز الدولة الأمنية في النفوس....."

وفيما يتعلق بمواقف الحركات من ال25 من يناير وعن انتماءاتهم وهل من تلك الانحيازات يمكننا أن نطلي على تلك الحركات ماهي سلمية أو للاسلمية، هل أفرزت 25 من يناير جيفارا عربي يقول (ع.ع) مايلي:

".....بالنسبه لموقف الحركات الاجتماعية في 25 يناير أنا شايف إن في ناس كتير انحازة لخيارات الثورة لم حست إن الثورة خلاص انهت المعسكر القديم بعد كده خدوا موقف مختلف، وتختلف الطريقة من حركة لآخرى وعلى رأس هؤلاء رؤساء الأحزاب، لقينا مثقفين منهم انحازوا لخيارات السلطة انحياز أعمى وبيأمموا على

الخيارات ده، وده مش تصحيح لايديولوجيتهم لأن الايديولوجيا انتهت مع سقوط الاتحاد السوفيتي فمبقاش في حاجه اسمها الاشتراكية أو الشيوعية احنا دلوقتي بنتكلم عن مجتمعات متحولة فمبقاش في انتماءات ايديولوجية بقت كلمه كده والسلام وليها معنى ملتبس.....".

هناك إشارات متعددة من صاحب الحالة لمقاومة الدولة العميقة والأجهزة لجهود الحركة في الوصول لأهدافها، ووضع القوى الدينية التي ركبت الموجه وتسيدت الموقف بقدرتها على الحشد والاستقطاب، والقدرة على التمويل الذي أرهق التيار القوي والشباب البرئ الذي استهدف تغييرات جوهرية لإصلاح الشأن العام إنه وعلى الرغم من أن الثورة كانت فرصة تاريخية سياسية لدخول المطبخ السياسي للعديد من القوى السياسية، إلا أنها لم تكن العامل الأوحد الذي شجع الأحزاب على دخول في معمة 25 يناير وفي ذلك يذهب صاحبنا إلى القول بأن:

"**.....وفيما يتعلق بمشاركة الأحزاب وفاعليتها في 25 يناير فمن حيث الفاعلية أأقدر أقول أن فاعليتها مرهونة بعوامل متعددة والخطاب للي تبنوه، برنامج الحزب ورؤيته للتغيير هل هي متسقه مع برامجه ولا لاء ومع فلسفته الفكرية كحزب، وأهم حاجة المحيط الاجتماعي لأنه أحيانا بيكون في قيود كتيره جدا على الممارسة الحزبية وعلى الدعايا الحزبية على أن أنا أقدر أمارس حريتي الحزبية في مجتمع ديمقراطي ولا لاء، وده إلي خلى في تراجع كبير جدا لعدد من الأحزاب التي استغلت حالة الحرية، ودلوقتي بقى فيه قانون بيقيد الممارسات الحزبية زي قانون التظاهر فأنا مقدرش أحكم عليهم لأنه ممكن يكون في قدر من الإجحاف من جانب الدولة أو مثقفي الحزب نفسه يحيط بهم القصور، العجز عن التواصل قد لايكون بسبب بنية الحزب كبناء حزبي ممكن مرتبط كبناء اجتماعي.....".**

وحول الظروف القهرية الأمنية التي جعلت العديد من الفصائل السياسية ومجتمعية عن المشاركة في العملية السياسية وممارسة الفعل السياسي، وإقصاء مشاركة من هم

على خلاف مع السلطة، حتى يبقى الحزب الحاكم هو الحزب الأوحد وصاحب الخطاب الأعلى يقول صاحب الحالة:

"**.....أما عن الفئة المشاركة في الثورة في الأول هم الشباب، وهم شباب الصفوة المختارة من المجتمع المصري خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية مختلفة جدا لكنهم مختلفين عم من يسمون بملح الأرض، معظمهم من طبقات وسطى أو وسطى عليا، معظمهم جايين من أماكن راقية مش من أماكن فقيره أو تجمعات عشوائية، وحتى للي جاي من أحياء فقيره كان عنده تطلعات وكان من ذوي التعليم المرتفع وكان بيجمع قاسم ثقافي مشترك وهو السعي لحلم التغيير وكلهم اتحدو حواليين هدف واحد مكنتش ثورة، كانت مظاهرة احتجاجية كبرى ضد حلم التوريث وكان عشوائي مش منظم، وعندما أتت الفرصة السياسية تحولت المظاهره الكبرى إلى ثورة واللحظة ده كانت لم نجحت الثورة التونسية.....**".

حول مستقبل الحركة يرى أن "**..... الظروف المجتمعية تغيرت كثيرا، حيث تكتشف القوى الانتهازية التي حاولت سرقة مجهود الشباب، لم تستطع الحركات الصمود بطبيعة تكوينها لفقدانها القيادة الواعية المخلصة لأهداف الثورة ومصلحة البلد، وكذلك فقدان التمويل والامكانيات لتجفيف الدولة منابع التمويل سواء الداخلي أو الدعم الخارجي، لقد استفادت الحركة من الحركات الدولية من خلال الإطلاع على تجاربها ونال بض القيادات الخارجية مع بعض القيادات التي تداخلت بشكل أو بآخر مع الحركات لكن تلك الأوضاع زادت من حدة الانقسامات حينما تفاعلت المصالح الإقليمية مع الأحداث وأرادت اجترار الحركات لمصالحها الاقليمية.....**"

الحالة الثالثة:

صاحب الحالة الراهنه (ر-إ) وهو شاعر وكاتب وهو ينتمي للإشتراكيين الثوريين، وله العديد من المنشورات الثقافية السياسية التي تتسم بالرؤى بعيدة الأفق، هو أيضا في حقل الحركات الإجتماعية السياسية واحدا من أهم المنظرين، ومن هذا المنطلق كان له

باعا طويلا في توصيفاته المختلفة هو مايصطلح بالحركات الاجتماعية يذهب في رؤيته إلى أن:

".... الحركة الإجتماعية بالنسبة لي هي تجمعات من أشخاص على قدر عالي من الثقافة وبيكونوا أشخاص قاربين كويس عندهم قناعات انسانية طبعا بالنسبة لمجتمعاتنا وبالضررة يكون عندهم مشكلة مع المجتمع لأننا مجتمعات بايظة خالص لازم طول الوقت بيبقى متريب من السلطة، لأن السلطة طول الوقت عايزه تتهرب لعدم وجود مايمسة بالسلطه الرشيدة...."

وفي معرض الحديث عن الحقول الثقافية ولما لتلك الحركات من تأثير في طرح الرأسمال الثقافي على الآخر، بأشكال مغايرة فتارة تطرح رأسمالهم في صورة خطابات، وتارة في رموز، وتارة يجمع بين هذا وذاك، إن كل تلك الخطابات تمثل أحد صور دور الحركات الإجتماعية حيث يذهب في سرده لهذا الواقع من خلال خبرته إلى مايلي:

".....دور الحركات هنا أنها تملي توعي الناس إنهم يكونوا ضد السلطة، يكسروها يوعوا الناس بشتى الطرق، كل واحد يقدر يفكك المنطقيات للأفكار المسيطرة على الناس يمكن الطريقة التي بيشتغل بيها الشخص ده لاتناسب العامة ولكن تناسب الخاصة، دور حد تاني بقى أنه يأخد الأفكار ده ويشتغل عليها ويطلع منها حاجات تانية بشكل أبسط، شريطة أن الناس ده كلهم يشتغلو مع بعض مش كجزر منعزلة.....".

ولم من وقع المجال العام الذي طرحه "**هابرماس**" من تأثير وتضافر مع مسببات 25 يناير، حيث الفضاء المعلوماتي والالكتروني وسرعة انتشار الأخبار، ولم لتأثير وسائل الاتصال الجماهير من تنمية الوعي، ونشر ثقافات مغايرة كحقوق الإنسان، المرأة.... الخ تلك جمعاء أسهمت في وقوع الكيان المتآكل للنظام السابق وهنا يذهب "ر.إ" للقول بأن:

".....وانا اعتقد أن أهم حاجتين وقعوا النظام في البلد ده الدش والانترنت فمثلا احنا اتربينا من واحنا صغيرين أن مصر ده أحسن بلد في الدنيا لم أجي أشوف أنا بقى

في التلفزيون بلاد تانية أحلى وأنضف أأقدر أعرف الفرق، أما الانترنت ده عمل طفره شديده في إنك تقدر توصل لكل الناس من خلال أشكال عده عن طريق السوشيال ميديا وده مؤثر جدا، والتأثير ده مش هيظهر دلوقتي ولا هنشوف النتيجة دلوقتي لأنك بتحارب نظام قديم قوي وغادر جدا وماسك لناس من زمارة رقبتها ومسيطر على الإعلام وعلى قوانين فمهمتك في المقاومة صعبة، فلازم أنت كعضو حركي تشتغل على تغيير الناس، وهما بعدين يبقو يخرجوا واستخدم شتى الطرق عشان توصل لكل الناس الكتابات على تويتير والفيس بوك، والرش على الحيطان، وأنت مطالب إنك تنزل لمستوى الشارع كمثقف لكن في الحقيقه مافيش مثقف بيعرف يعمل ده....".

وعن الاستشراف بحدوث التغيير القريب المدى في ظل مايعانية المجتمع المصري من تردي للأوضاع أكثر مما شهدناه فيما سبق 25 يناير، إننا هنا الآن نشهد إفراطا في القهر، إفراطا في الاختفاءات القصرية، إفراطا في انعدام الإنسانية ويؤكد صاحبنا مايلي:

".....واذا كنا نتوقع التغيير في الوقت الحالي مش هيحصل، نسبة كبيرة جدا بسبب الداخلية كانت السبب الرئيس في نزول الشارع، وده لأن مفهوم الناس عن الدولة متمثل في الداخلية، فالدولة حاليا بتشيل ايديها من كل حاجة عايزة تحافظ بس على حق القبض على المواطن عايزة تتحل من كلها حقوقها ناحية الشعب.....".

وعن أسباب فشل الحركات في آداء الأدوار المنوطة بهم واختفاء تلك الهالة التي تحيط بتلك الجماعة الإجتماعية يقول صاحب الحالة:

"..... وانا اعتقد إن الدور الغايب عن كافة الحركات الاجتماعية للي بتطالب الناس بالتغيير اصلا إنهم مش متنبهين أن الشعب مافهوش بني آدم عارف ياعني إيه دولة وده قديم لأن فهم الناس للمفهوم هيساعد في ان الناس تفهم مامدى علاقتها بالسلطة، لازم تشتغل كافة الحركات بلا استثناء على تبسيط الأفكار ونشرها.....".

وعن الخصائص الإجتماعية التي اتسم بها المشاركين في الثورة كان لصاحبنا رأي هزلي وذلك وفقا لرؤيته الإيديولوجية، فهو عضو حركي لايفصل بين رؤاه وتوصيفاته وهنا يقول:

".....الناس للي نزلت 25 يناير والناس اللي اعتصمت في الميدان لخصها الراجل جلال عامر"اسمعو صوت الناس للي عندهم لاب توب قبل ماتضطرو تسمعو صوت الناس للي عندها انيميا" ده ناس في الحقيقي مش جعانة ده ناس عايزه حرية، شوية وهينزل الجعان للي عايز ياكل، والناس الجعانه ده نزلو في محمد محمود وكانت مصيبة لأنها ناس بايعة نفسها تماما لأنه مش هيرتاح إلا لم يحقق اشتباكه مع الشرطه.....".

وعن رؤيته لتحسين الأوضاع كفاعل وممارس للفعل الإحتجاجي يطرح صاحب الحالة تغيير النمط الإنتاج للبلاد والذي من خلاله يرى أن أوضاع البلاد سوف ترتقي وتتحسن وتقضي على كافة الأمراض الإجتماعية وهنا يقول صاحب هذه الحالة:

"..... لازم يعاد تشكيل الدولة ومش أي دولة، دولة زراعية لو أسست دولة زراعيه أنت كده بتضرب الرأسماليه في مقتل، دولة مافيهاش أي مصانع لأن الرأسمالية اشتغلت ضد الاقطاع فمرروا القوى العاملة من المزارع على استعبادهم في المصانع، فهو بقى مسلسله بشكل مختلف مش محتاج حد يربطه، وكونك موجود في المدينة ده هيربطك هتعيش من فين أي حاجة محتاج تستخدمها محتاجة فلوس فأنت كده على طول إللي محتاجه مش هو إللي محتاجك هو شكل من أشكال العبودية فلو عملت زراعه هتاكل من الأرض، فطول الوقت مهمة الدول الرأسمالية هي تفريغ الريف من البشر وملأ المدينة، الدول الكبرى تعمل ميكنة حديثة عالية جدا فالزراعة تقل ويقل احتياجها للعمالة الزراعية فيحول الريف لمنطقة طاردة في البلاد، المهم إنه يحول الريف لمنطقة طاردة للمدينة عشان يستعبده برحتو.....".

أما بالنسبة لتصورة عن أفضل الفصائل السياسية تلك التي سوف تسهم في إحداث التحول المجتمعي الذي تصبو إليه العديد من الفصائل السياسية الآن، أو من هو الأقدر على طرح المشروع الإجتماعي يذهب "ر.إ" إلى القول بأن:

".....حاليا مافيش نموذج يصلح لأنه يقودنا، و25 يناير كانت صدفه ولو ليها تجهزيات مكنش هيحصل بالمشهد ده الكل اتفاجئ، كان في إرهاصات وكانت الناس بتحلم بده بس مكناش مجهزين لده لأن يوم 25 يناير يحصل كده، وكل مرة كانت الناس بتنزل كان نفسنا تكمل المرة ده ضبطت بس لأن مافيش بنى جيد من الأول وصلنا للي احنا فيه مكنش فيه رؤية للي هيحصل، ودلوقتي للي ماسكين السلطة عندنا الجيش والشرطة القضاء والمعارضة عبارة عن مجموعة من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، الوضع ثابت تماما وفكرة أن النظام هيسقط ده خيال علمي. هل تصورت للحظه إن مبارك هيمشي ؟ الوضع عند الجميع كان فيه ثبات وعدم جود منافسه مخلاش الدولة محتاجه لتصعيد كفاءات مأأنا كده كده موجود، بقى محتاج يعمل تربيطات تقوم على المعارف مش خطط ذكية – فلم فجأه قامت الثورة،وبقيت الناس إللي قاعدة بتوع المجتمع المدني ودول غير أكفاء .....".

وعن أسباب فشل ثورة 25 يناير على الرغم من توفر الفرصة السياسية التاريخية يقودنا"ر.إ" إلى رؤى جديدة تلقي بنا لرسم رؤية مستقبلية لأهمية تفعيل الدور الثقافي في بلادنا يذهب صاحب الحالة إلى القول بأن:

".....الثورة جاءت فجأه فعرت الجميع فكلنا غير أكفاء لا الحكومة كفء ولا المعارضة كفء ولا المجتمع المدني كفء وفي الأخر كسب إلي معاه عنف، وفي الأخر 25 يناير لاتسمى ثورة بالمعنى الأكاديمي فمفهوم التغيير مرتبط بمستوى الوعي وأكون حرحرية رأي وتعبير عنه دون أحساس بقمع من أي أحد في المجتمع.....".

الحالة الرابعة:

(س– د**)** وهو مدير لأحد المراكز البحثية وحاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسة ومن المنتمين لأحد الإتلافات الثورية التي شاركت وبقوة في 25 يناير، هو ناشط سياسيا من قبل أحداث 25 يناير وإلى الآن، وفيما يتعلق برؤيته حول 25 يناير يشير لينا باستفاضة عن أحداث الثورة فيما يلي:

".....يوم 12 يناير 2011 كان في حد عندنا اسمه زين العابدين بن علي وكان في نفس الوقت ابتدت حركة خالد سعيد تشتغل، ابتدينا نعمل حركات وكانت الحركات ده بتقول إزاي ننزل نطالب يوم 25 يناير نحاول نهز فيها السلطة وكان أقصى طموحنا وقتها إننا نشيل حبيب العدلي، الثلاثاء يوم 25 يناير حصل إن بعض الناس نزلت من ميدان التحرير وناس نزلت عند نقابة الصحفيين للي وصل كان من بعض الشخصيات المهمة إلي اتهتمت بالعمالة بعد كده، وحصل إن المجموعتين اتقابلو ودخلو ميدان التحرير فعلا وكان في مظاهره جاية من شبرا، كان في ناس أول مره تدخل الميدان وأول مرة عندها القدرة على الاشتباك وأول مره يحصل اشتباك على المدرعة وأطلع فوقها لأن كان فيه هيبه خطيرة جدا بين الشعب والرمز المدرعة ده، ثانيا شباب الثورة اتعاملو بشكل مختلف مع الموقف، لكن الأخوان المسلمين وقتها اعترضو وقالو مينفعش إلي حصل على الرغم إن كان في ناس كتيره منهم متواجدين وسطينا كأفراد مش كمجموعات لأن قيادتهم كانت بتخون إلي نزلوا الميدان في البداية وفي يوم 28 يناير بالتطور إلي حصل واليوم ده كان مأساة ناس كتيره شافت الموت بعنيها والمشهد ده هيفضل محفور في راسه طول العمر، نجحت الثورة ويوم2 فبراير حسني مبارك أعلن تنازله عن السلطة وبذلك تنازلت السلطة عن رأس السلطة حتى تستمر.....".

ويرى صاحب الحالة أن تلك الحالة الثورية التي اتسمت بها 25 يناير لم تكن تصبو لمناصب سياسية، مشيرا إلى أن انعدام القدره على القدرة والكفاءة هما أسباب

مباشرة في فشل الحركات الإجتماعية والسياسية للوصول ب25 يناير إلى بر الأمان وفي ذلك يذهب:

".....ولحد الوقت ده كان الموضوع بالنسبه لنا صراع شباب لايبتغي السلطة ومكنش القدرة على القياده وقتها، والثورا مكنش ليهم حد يوجههم يمين أو شمال في ناس دخلت الميدان وسرقت الميدان وفي ناس اتخدت مننا والنتيجة إن في ناس اترمت في السجون...."

يستعرض هاهنا صاحب الحالة تصوره عن الحركة التي الذي يراه مشيرا إلى أن الحركات لابد أن تنأى بنفسها بعيدا عن السوفسطائية كما يستوجب على كافة الأعضاء مطالعة شتى المجالات والتخصصات وفي ذلك يقول:

".....الحركة الإجتماعية الحقه للي انا شايفها لابد ان اعضاها بينأوا بنفسهم عن المهاطرات السخيفة لم ميلقوش حد يتكلم...."

وعلى الرغم من تعدد الفصائل العمرية التي شاركت غداة الخامس والعشرين من يناير إلا أن صاحب هذه الحالة قد رأى أن الشباب هم الفئة الأكثر مشاركة فيها، والأكثر فاعليه بها وهو يؤكد على ذلك بقوله:

"..... الثوار كان متمثلين في الشباب والفكرة إن لم أقول الشباب لأن صغار السن هم كانو الأكثر تواجدا، فلم نقول شباب يبقى عشان المجمل....."

وتماشياً مع التصورات التي تذهب إلى أن 25يناير ثورة أم فورة أم انتفاضة قادنا الجدل مع صاحب هذه الحالة إلى طرحة حولها، فهو يزعم أنها ثورة حقيقية وذلك مايتنافى مع قناعاته الإيديولوجية التي ينمتي إليها ومايجعلنا نلقي الضوء على بعض من الانفصال الذي تعانيه الحركات في أرض الواقع بين مايزعم ومايفعل وهنا يذهب للقول بأن:

".....يناير ثورة شاء من شاء وأبى من أبى ويرفض من يرفض العالم كله اعترف بيها، يناير هتظل موجودة في ضمير وعقل ملايين مصرية، فتعريف رئيس الجمهورية 30 يونيه أنها امتداد في الموجه لثورة يناير، أقولك على حاجه فرنسا فضلت 20سنه عشان يبقى فيها نظام 20سنه اتدبح من اتدبح واتقطعت رقابيهم يافندم ثورة يناير مضى عليها 5سنوات اتعرضنا فيها لموجتين موجة ضد نظام مبارك والحزب الوطني حرق مقرات الحزب الوطني واحتلال ماتبقي من مقراته، ثم الموجة الثانية ضد فصائل الثورة يناير شئنا أن أبينا الأخوان المسلمين وإسقاط هذه الجماعة والناس للي بتزعم أن 30 يونيو انقلاب أحب أقولهم إن ده مش انقلاب 30 يونية إرادة شعبيه لأننا كنا بنشتبك مع الأخوان المسلمين والجيش والشرطة وهما بيتفرجوا علينا كنا بنموت أنا شفت الكلام ده بعيني إحنا في ظل موجات متتابعه غصب عني وعن عين أي سلطة التاريخ بيقول كده لومتفاوضتش وقعدت مع الناس وغيرت من الإطار الموجود دلوقتي هيبقى فيه موجه 3 بس هي الفكرة كلها هل هناك من يريد فعلا ثورة في مصر ؟ أو هي ضغوط سيسساية ؟ هل الموجودين دلوقتي عايزين ثورة ولا لاء ؟ ومين هم الموجودين....."

وبسؤالنا لعضو الحركة حول ماحيك من تصورات أن 25 يناير مؤامرة مسبقة الصنع وذلك ماقد وأد تلك الانتفاضة التاريخية التي قد لاتتكرر على مدى أزمنة بعيدة خاض بينا صاحبنا إلى الحكي عن أن:

".....اه كان فيه ناس متحكمين بالثورة زي جماعات الأخوان المسلمين وتنظيمات زي تنظيمات حمدين صباحي، اليسار الشيوعي، التجمع، وكان فيه قوى مجتمعيه كبيره جدا تفاعلت مع كل دول وقوى شعبيه وكانت ثورة تتسم بالتنظيم أومال احنا أسقطنا إزاي النظام....."

وعن المميزة بين المثقفين في الحركات الاجتماعية ذهب "س – د" إلى هناك من المثقفين من هم يعلتو المنابر ويسكنو الأبراج العاجية، وينتشرو ركوب أمواج النجاح

والصعود على كتف الآخر وهناك من هو غير مرئي ومخفي ومغضوب عليه من الدولة إلى مايلي:

".....في مثقف ثائر ومثقف مش ثائر وكان فيه انتهازيين وفيه للي مكنوش انتهازيين ولو مكنش فيه انتهازيين مكنش بقى ده حالنا كان فيه انتهازيين وبشكل كبير جدا، المثقف الثائر هو للي شارك من الأول في الأول إحنا ثورنا عشان نسقط الظلم وبعدين لم اتكسر حاجز الخوف ضد الدولة والسلطه وآليات القمع بتاعتها الداخلية تحديدا بدأنا نثور ونفكر، إننا متحركناش إلا لم يسقط النظام لأن كنا موجهين واستخدمنا لتحقيق مآرب المؤسسة العسكرية وده للي لعبته المخابرات الحربية...".

وعلى الرغم من حديثه السابق وتصنيفه وتميزه بين من هو مثقف ثائر وغير ثائر يوشح صاحبنا نسبة ليس بقليلة لم تتسم بالانتهازية التي تحدث عنها في نعرض حديثه السابق ذاهبا إلى أن:

".....ماأود قوله أن 99.9%من شباب الثورة لم يطمح في مركز وهنا عايز أقولك حاجة توضح ده بشكل أكبر وده مهم قوي شوف الفلاح البسيط نزل امتى والعامل نزل امتى، وهل الشباب إلي نزلو في 18 يوم الأول كانو محتاجين اجتماعيا أو الغالبية العظمى ولا كانو أصحاب فكر ! هنا هقولك أنهم كانو أصحاب فكر بدليل أن الولاد كانو من شباب الجامعة شباب من جامعة القاهرة ناس كبيرة وصغيره، هنلاقي بقى في 18 يوم الناس للي ارتضوا هذا الكفاح ناس اتفقو على الكفاح اتفقو ضمنيا إن فيه ظلم موجود وفيه سلطة بتستخدم بشكل خاطئ، والظلم ده وقع على الآخرين وهما جزء منهم ياعني أنا كمواطن في مصر بيقع عليا بس درجه وقوعه إيه هل أنا اتحمل ولا لاء، كام من الناس للي تقدر تتعامل مع أي مشكلة من خلال علاقات، هتلاقي منهم إلي رجل أعمال هتلاقي منهم إلي حزب وطني، في ثوار نزلو ضد الداخلية وممارستها ومشكلته انتهت بمجرد زوال الداخلية ومنزلش تاني، وفي نوع كان نازل ينتقم وده يمثل أخطر أنواع العيال وده لأنه ابن منطقة شعبية ده اللي يقدر يلعب

ويتنطط ويهرب من الداخلية وده تعب الداخلية في 4 أيام الأولين لغاية الجمعة كان مين بتعامل مع الداخلية في المناطق الشعبية اللي هيه أخطر مناطق التماس على مستوى المحافظات....".

وعن الدور الذي لعبته السوشيال ميديا ومدى تأثيرها في انتشار ثقافة الاحتجاج والثورة في الفضاء العام، حتى أنه تحول إلى آداة فاعلة بشكل كبير يذهب صاحبنا إلى القول بأن:

".....كان في حالة رعب والفيسبوك تمكن أنه ينشر الفكرة في أيام، التعامل الغاشم والصور للي اتصورت الشباب إلي قدر يطلع فوق المدرعة أدت قوة للشباب قوة لاتتخيلها يوم الجمعة مبدئيا عشان نكون متفقين الأعداد إلي نزلت ده في القاهرة مقابل بقيت المحافظات كان سببها قطع الاتصالات وهو سبب رئيسي في نزول الأهالي للاطمئنان على ذويهم وده بسبب زياده الأعداد لأن إلي نزل خايف على ابنه وأبوه خاله عمه..الخ، فهما تعاملو بغباء لم قطعوا الاتصال قلتلي مافيش وسيلة اتصال مابينك وبينه. هنا بقى للي كان موجود المواطن المصري المثقف وغير المثقف إحساسه بالظلم والضغط الاجتماعي والمهني هو إلي خرجه.....".

وفي سياسية حديثة السياسي كمثقف يخوضنا الحديث إلى تلك المؤشرات التي سبقت أحداث يناير والتي تجاهلها النظام مما ألمحه بشئ من الغباء السياسي يؤكد صاحب الحالة ذلك بقوله:

".....وكان في مؤشرات خطيره جدا محدش خد باله منها كلها كانت بتقول إن ده مؤشرات ثورة زي تونس، وقفة البرادعي في شهر 10 كانت مؤشر في منتهي الخطورة لأن هذا المؤشر قالنا إن العدد إلي كان موجود في اليوم ده مكنش طبيعي 120 ألف وأكتر ده كان مؤشر خطير جدا مخدوش بالهم منه، رقم 2 كانت الداخلية ابتدت تتعرض لمطاردات داخل المناطق الشعبية مكنش بيحصل أن الداخلية تيجي تقبض على حد من الأهالي ويطلعو يجرو وراها، رقم 3 ابتدى طلبة القوات المسلحة

يشتركو مع الداخلية في الهجوم، ده كلها مؤشرات مهمة يتعبها بعد كده تقرير عمر سليمان إلي قال فيه إن الحالة الأمنية في مصر خطيره جدا ومحدش خد باله ضيف على كده الفساد إللي خلى المواطن الجعان هو إلي يطلع وهنا بقى كانت بداية الحرب الأهلية لأن بتوع السياسية هيطمعوا في إنهم يركبو هذه الموجة الغاضبة وفي اللحظة ده هندبح معاهم.....".

صاحب الحالة لاينكر استفادة الحركات الاحتجاجية في مصر بالمتغيرات الدولية، وأن الحركات الأجنبية وكثير من منظمات المجتمع المدني كان لها دور فاعل مع حلفاء مصريين استطاعوا بقدر كثير من المساعدات للجوء سببه وثم ضخ تحويل أضخم، استقاء منه بعض السياسين وقيادات الأحزاب وقيادات المجتمع المدني وفقا العلاقات هؤلاء بمصادر التمويل.

وفي مجمل الحديث عن الحركات والأدوار المنوطة بها، تتطرقنا إلى الحديث عن استشراف المستقبل وهل للحركات مكان به؟ ومن هي الطلعية القادرة على تغيير الوضع المتردي الذي نعاصره في الأيام الحالية فما كان من صاحب هذه الحالة إلا الذهاب إلى أن:

"..... الحركات في الوقت الحالي عاجزة عن الحلول حاطين حلول خياليه من الكتب، أنا أقرأ كتاب عشان احط استراتيجيه آه، لكن مقرأش كتاب واكتبلي كلمتين على الفيس بوك وافتكر نفسي سعد زغلول في كم حد عنده استعداد يضحي من أجل أفكاره، في تصوري أن العمال هما إلي هيعملو كده...."

الحالة الخامسة:

صاحب هذه الحالة يعمل مهندسا ولكنه حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية وهو إلى جانب عمله فهو كاتب اجتماعي وناقد، ويدمج صاحب هذه الحالة بين الأصالة التي اتشح بها المثقفين والحداثة، وكان من ضمن المشاركين في أحداث 25 يناير (أ– ف)، كما أنه كان ينتمي لأحد الحركات التي كانت موضعا للدراسة.

جاءت 25 يناير تلقي لنا الضوء بالعديد من الأطروحات السياسية التي غفلنا عن درسها وتحليلها لبعض الوقت، وقد كان موضوع الحركات الإجتماعية أحد تلك المواضيع المهمة وفي الحديث مع صاحب الحالة حول ذلك، ذهب إلى أن للحركات سمات اتشحو بها في إطار الدول النامية، فالحركات في الدول النامية بشكل عام وبالتطبيق على الحالة المصرية بشكل أخص لايمكن أن تنفصل عن السلطة تلك التي تشبع رغباتهم واحتياجاتهم في البقاء بمظهرهم الذي اعتادوا على الظهور به إلى العامة وهو هنا يقول:

".....في مشكله للحركات خصوصا في الدول الناميه بتاعتنا، إنها بتتكون من الشريحة الدنيا في الطبقة الوسطى غالبا ياعني وبطبيعتها في الشريحة الدنيا طبيعتهم إنهم مبيلقوش نفسهم إلا في أحضان السلطة عشان يقدروا يوصلو، وخصوصا إلي ناس منهم صنعتهم الكتابة والأدب فطمحو إزاي ينشرو إنتاجهم، وفي الغالب دول بيعملو كده عشان يقدروا يحافظو على وجودهم وذاتهم بيبقى عندهم قدر كبير من التنازل مبيقدرش يبقى المثقف منهم ثوري إلا قليل، إلا إلي كان وعيه أو ظروفه الاجتماعية خليتو أقرب للطبقات المقهورة، ياعني مثلا الشباب منهم تلاقيه في طليعة الثورة، لكن المثقفين تلاقيهم مترددين، لذلك تلاحظ الكتابات بعد 25 يناير أغلب الناس للي التحقت بركب الثورة كانت كلها مع مبارك وكانو مستهوبين إلي بيحصل أغلبهم فيما عدا ندرة قليلة هي إلي حست إن ممكن يبقى فيه أمل بتغيير بشكل أو بآخر وانتمت لحركة الشارع للي كانت موجوده.....".

وعلى الرغم من ان هؤلاء الجماعة الملتصقة بقضايا المجتمع ومعايشه له إلا أنهم غالبا مايفشلو في استيعابه وفهم دهاليز مايفكر به، وهذا مايؤكد الانفصال التام بين أعضاء الحركات والعوام مما يجعلهم في حالة دائما من الانتباذ للآخر، وكل محاولات التنضيد التي طالما يصبو إليها تفشل، وتجعل من خفي حنين قدوة لهم وفي ذلك يذهب صاحب هذه الحالة إلى القول بأن:

".....أعضاء الحركات دايما مش حطين في الاعتبار أن الشعب ده شايل فوق كتفه حضاره بيبصوا بشكل مش عميق ومش سياسي، في حين إننا لو شفنا تحرك الشارع في مصر على مدار التاريخ وخلينا في التاريخ الحديث والثورات للي إحنا عرفناها 19 وعرابي وبعد كده و52 تلاحظ أن الشعب متحركش مع الثورة خالص أو مابدأت ومبدأش الشعب ينتمي إلا لم بقى في حاجات حقيقة بتتحقق على أرض الواقع وده وعي وكان ممكن لو حصلت الثورة ده بتاعت 52 أو الحركة ده في بلاد تانية كان ممكن الشعب ينتمي ليها على طول، لكن الشعب المصري فضل متردد لحد ماحصل 56 وتأميم القناة والاصلاح الزراعي، بقى فيه مكاسب حقيقية والناس ابتدت تنتمي للثورة ولذلك هقولك حاجة تبين الفرق بين موقف أعضاء الحركات وبين وموقف الشارع، دايما الشارع بيبقى سايق في 9 و10 يونيو بعد ماعبدالناصر نتحى بعد الهزيمة 67، الناس خرجت لكن المثقفين بتوع حركات الاشتراكيين والتجمع مثلا كانو مترددين مش عارفين يعملو إيه، الناس خرجت مش زي الناس إللي عيطت على عبد الناصر وخلاص، الناس خرجت عشان حست أن البلد في ضيقة فعلا على عكس بتوع الاتحاد الاشتراكي قاعدين يشوفو هيحصل ايه وكان خايفين حتى إن الجماهير تطلع، ده مثلا المثقف إلي مش فاهم حركة الشارع بيعمل إيه.....".

تقوم رؤية صاحب هذه الحالة للفاعلين في الحركات على أنه لايمكن أن تتحدث عنه دون أن نصبغة بالانتهازية وفي ذلك يقول:

".....عندنا في مصر أعضاء الحركات للأسف مبيتحركوش غير لم يبقو متأكدين إن الحاجة ده هتنتصر والانتهازية هنا واردة وبشده، طبيعة البرجوازية زي مابيقولو الماركسيين يميل حيث يميل ميزان القوة وده حصل بالفعل لو قعدنا نتتبع حركة المثقفين دول من أول 25 يناير الناس إلي مهتمش بالثورة واستنت لم بقت الثورة بتحقق أهداف، وبعد كده وقفوا مع الأخوان، وبعد كده لم لقيو الأخوان اتغيروا سابو الأخوان والنماذج ده قطاع كبير....."

وعن التصور الذي يقدمة لنا" أ.ف."عن الذات الحركية وبإعتباره واحدا من أكثر الممارسين للفعل الثوري يقدم لنا في مسرح الثقافة والسياسية تعريفا للمثقف على أنه:

"..... إحنا لو بنتكلم على الذات في الحركات وأثرها في الحراك الاجتماعي هنلاقي أن عندنا أمل في ان يظهر لدينا المثقف الطليعي أو الثوري أو العضوي إللي هو فعلا عنده قدرة عالية وقراءه نقدية للتاريخ وقراءة عميقة للحركات السياسية، وعنده انتماء للشريحة الدنيا أو للناس بشكل عام ومبادئ الثورة جواه، مش مهم يبقى منظر، المهم يبقى ممارس ويبقى عنده الحدس وده يبقى واعي سياسيا وتاريخيا واجتماعيا وحدسه يدله على الظروف التي قد تكون موضعية للتغيير، ولا يعني إن المثقف ده يبقى في الشارع مش شرط يقف ضد حركة الشارع، مش شرط يطلع مظاهره مش شرط يبقى بيأيد المظاهرة، أقصد أن ده وقت مثلا لايصلح للتظاهر وهقول مثال هنا فضلو مدة طويلة لحد ما الأمور تتضبط مين إلي كان موجود في التحرير بعض الثورا الأنقياء، ومجموعة من إلي انضمت للثورة "الحرافيش" إلي هم الناس إلي عندهم بطالة مش عايز أقول بلطجية بس عايز أقول ناس معندهمش وعي أبدا، أقوم أنا واخد آراء الناس ده تعتصم ولا لاء، فلازم يبقى عندك وعي الناس ده صحيح منتمية للثورة بس فين الوعي السياسي فهنا المثقف الواعي بيقى عنده حدس وعنده قراءة للظروف الموضوعية والوعي هنا لازم يكون ممارس وهو كان فيه أنقياء وكان فيه غير أنقياء وكان فيه الانتهازيين إلي قولنا عليهم وكان في ناس ليهم تجارب ثورية في الفتره إلي فاتت مع الحركات الطلابية، بس برضو مش كلهم عندهم الوعي كان في ناس عندها اندفاع زي الاشتراكيين الثوريين مثلا، والدولة كانت بتنوب عننا في حاجات هو عايز يخليك في عصر استبداد وتسمع مقولة لسه بدري على الديمقراطية، مكنش زمن جميل، الزمن دلوقتي أجمل، والشباب دلوقتي أجمل عندهم وعي.....".

وفيما يتعلق بطبيعة تكوين الحركات وقواعدها الجماهيرية يذهب إلى أن معظم هؤلاء بيتمثلوا في المثقفين والطبقات التي ينتمي إليها هؤلاء يذهب صاحب هذه الحالة إلى القول بأن:

"..... كان الأول طبقة متوسطة ومثقف وناس بتتعلم واعيه بإللي حواليها، دلوقتي مافيش طبقة وسطى، دلوقتي بقى فيه حاجة خطيرة دلوقتي بتحصل هي تجريف العقول ومافيهاش رافد تاني لأن التعليم مبيطلعش حاجة فبقى عندك فجوة بين إنك تتعلم وتقرأ وفيه أغلبية ساحقة بتعاني من أمي فبالتالي زاد الإفقار المستمر وغلاء الأسعار وتدني المرتبات والناس الصامتين كل ده بيخلي الطبقة الوسطى تتقلص خالص ودة هي الكارثة، وعلى الرغم من ذلك الشباب دة لو لقى حاجة حقيقية تحركه هيتحرك ولو لقي حاجة ينتمي ليها زي الألتراس مثلا والشباب إلي بيتجمعوا لمجرد الهتاف ولقو قمع من الداخلية خلتهم يعملو رد فعل. ماأود قوله أن معندناش منفذ فالدولة بتعمل أحزاب كارتونية سلطوية من بتوع الأمن وبتاع مش عايزين ناس تشارك في حاجة، وهنا يجي التساؤل فين الحاجةإلي بتاخد طاقة الشباب، الشباب ده مجرد ماهيلاقي حاجة حقيقة تاخد طاقته شوف هيبقى عامل إزاي.....".

وعن طبيعة الطليعة التي تقود التغيير ودور الحركة بذلك والفاعلية التي يجب أن يتحلى بها، يؤكد لنا صاحب هذه الحالة على أهمية الوعي والدور الذي يلعبه في التغيير الإجتماعي يحكي لنا صاحبنا فيما يلي:

"..... الشباب هم الأمل لأنه ده شباب واعي بس مش وعي نموذجي، واعي أن مافيش حاجة بتتحققله، واعي بلقمة عيشة، عارف كل الكلام إلي بيتقال ده متقدرش تضحك عليه، ومابعد الوعي إنهم دول هيبقوا طليعة الثورة لوكانت الطليعة واعية هتقول الثورة عيب 25 يناير إن مافيش عقل مفكر حاجة اتحركت بس مافيش حد مفكر ناس دي زي إلي اتكلمنا عنهم ولم شافت قمع من الشرطة أكثر وده وعي كان ممكن الناس تخاف، في ناس تانية في بلاد تانية مبيخرجش يقولو لاء .....".

وعن أسباب نكوص الحركات عن تلك الأدوار التي يجب أن يتحلو بها، يرى أن انعدام الرؤى واسعة الأفق لعب دورا جوهريا، وانعدام هذه الرؤى كان سببا من أسباب فشل

25 يناير، كمان أن الانتهازية التي دائما تلاحقه كانت سببا من جانب آخر وفي ذلك يذهب إلى أن:

".....احنا مشكلتنا فيما صدر من الطبقة المثقفة في فكر التغيير وده كان عقبة ياعني أنا كان ليا رأي في الكلام ده فمن أول نقطة المثقفين مكنوش فاهمين إيه إلي هيحصل د.علاء الأسواني مثلا هو خد موقف حقيقي ووقف بوعي بطريقة ما ماكنش انتهازي من بداية الثورة ياعني مثلا ماشاركش في المجموعة إلي انضمت لتحضير الوثيقة السلمية للواء طارق البشري كان بيعملوها، من وقتها أنا كمان اعترضت وكان رأي الناس لازم تكتب وفي ثوار قالو نعم من ضمنهم وائل خليل بتاع الاشتراكيين الثوريين فقلنا لاء ،كان في ناس كتير رأيها تقول آه عشان البلد تمشي وعملو حاجة اسمها لجنه الحكماء، وبعد كده مجلس استشاري كل ده كان المقصد منه قمع حركة الشارع إنها تعطل أن الثورة توصل لحاجة وهما فعلا عملو كده وبدأو يقولو طب إيدلو فرصة هي ده الفكرة هو هنا مش واخد باله ياإما مش واعي من قراره هو خايف وماصدق يلاقي فرصة يروح ناحية السلطة تحميه، وهما كانو مستعجلين وكانت المسألة مسألة وعي وهنا أنا بتكلم على الكويسين كانو مستعجلين مش مصدقين ومش محللين كويس، ياعني مثلا في أول مرة لم الثورة ابتدت تتراجع شوية وابتدى بيتعمل 100 إتلاف، وفي أوقات الثورات مافيش حاجة اسمها اتلاف في حالة مد الثورة، كان في حالة حركة كبيرة في الثورة فالطبيعي هيجيلك ناس كتيرة بالعكس لم الثورة بقى بتبقى في حالة جذور تضرب والناس تبقى عايزة تقف معاك، المثقف لايكفي أن يكون شخص نضيف لازم تبقى أنت ليك إسهامات....".

وعن الأدوار التي مارستها الحركات خلال بعض الحركات يذهب"أ.ف" إلى القول بأن:

"..... إلي عايز أوصفه إن الحركة إلي كانت في 25 يناير على الأرض لعبو دور على أرض الواقع زي كفاية و6أبريل الحركات ده قدرت تطلع صوت والناس شاركوا

وقت الثورة لكن المسألة في رأي أن 25 يناير أهم حاجة فيها الناس إللي التحمت هي إللي أدت الزخم للثورة، لدرجة أن الشباب مكنوش مصدقين إن الناس هتطلع بالأعداد ده، مبقاش عند الناس خوف، لاشك أن الحركات لعبت دور بس مش الدور الأساسي، إلي لعب الدور الأساسي تم الاعتداء على الناس العاديه شافت ده وطبعا الجزيرة لعبت دور كبير في الموضوع ده بغض النظر عن دورها إلي اتغير بعد كده.....".

الحقل السياسي يمتاز بالتشعب وكثرة الملامح، وفي ظل حالة انفتاح المجال العام وكثرة الفاعلين فيه طرحت الفضاءات الالكترونية كواحدة من أكثر المؤثرين فيه وقد كانت القنوات الموجهه وذات مصلحة إقليمية في إحداث تنامي للحشد واسقاط النظام يذهب صاحب الحالة إلى القول أن:

".....لاشك أن القنوات الفضائية لعبت دور مهم وفعلا التواصل الاجتماعي كسر حاجز الخوف وساعد على نشر الشعور بهشاشة النظام ساهمو بجزء من ده وصدقني المصري من الناس إللي مابيقلش إلي جواه لكنه في اللحظة الحقيقة بيعمل إلي جواه فالمثل الشعبي يقولك إيه " الحاكم غريمك لم تطيعه يضيمك "فهو عارف نمرة واحد إنه غريمة بس ميقلش عليه، هذه الفلسفة هي إلي موجودة، كفاية أنه يقول عليه غريمة لم يلاقي فرصة هيضربة ولم تيجلو الفرصه هيعبر، دول مش الناس إلي كانت تنزل تقول تسلم الأيادي.....".

لقد كان الحركات الاحتجاجية عظيم الأثر في تأجيج الأرض وتحريك المياة الراكدة، وساعدت في فتح عيون الأخر على سوءات النظام ومظالمة التي لم يجرأ أحداً مما سبق أن يتحدث عنها وفي ذلك يقول صاحب الحالة:

".....كل حاجه لعبت دول 6 أبريل والناس ده إلي هم قدحوا الشرارة، إلي هم نزلوا أول ناس، وطبعا بعض الحركات الثورية وبعض الناس إلي قالو لازم ننزل بعدها بأيام زي حزب الوفد والاشتراكيين الثوريين والتجمع برغم إن قيادتهم مكنوش موافقين على الكلام ده، الناس حست إن فيه أمل، فالناس مبيضحكش عليها والناس جات على

حس الأمل في حاجات تانية يمكن مبيرحش فيها خالص فرحان وفي محاذير إن الشرطة كانت بتضرب بس برضو مهموش ده.....".

وعن أدوار بعض الحركات في 25 يناير والخلفيات التي تبنتها والتي قد تكون سببا في انفصالهم عن الواقع يذهب صاحبنا للتأكيد إلى أن:

".....ياعني بعض الحركات كانت سلبية في 25 يناير، لكن بعض الحركات العادية بسيطة التجمعات كانت غير مؤثرة وغير فاعلة، لكن الحركات الثورية كانت بتعترض وأنا في رأي في نموذج كويس للحركات بغض النظر عن اتفقنا واختلفنا معاها زي كفاية مثلا في كل مواقفها وكتاباتها من أول لحظة، كانت من أول الحركات التي قالت يسقط مبارك في الشارع وده كانت سابقة.....".

".....مثلا الأخوان عندهم مثقف بس مش مثقف حقيقي يقدر يقود وينور لأنه بينور لناسه وفصيله فيما عدا ذلك هو عدوك مهما قال أنا ضد اقصاهم لكن يبقو موجودين بس بشروطنا ويعترفوا إنهم غلطانين وممكن كمان يشاركوا، على الرغم من مبقاش في حاجة اسمها اخوان ومكتب إرشاد وهم مش هيوافقوا بالكلام ده ولا بأي شروط، لكن هم لازم يعترفوا إنهم لعبو دور في تدمير الثورة هم وحزب الوسط ده مثقف رجعي طالما عنده تابوه ميقدرش يبقى حر عنده حتت بيقف فيها ودينه هو المرشد إلي عملهولو وفي قيود دايما مفروضة عليه ومثقف حزب التجمع نفس الكلام، وعايز أقول أن مبقلش أن دول مثقفين وهنا لازم نرجع للأدبيات السياسية عشان نفهم الواقع لكن في رأي أن الديموقراطية والحرية والمجتمعات النامية ممكن يبقى ليها حاجات تانية عن النظريات الجاهزة وهتنتج حاجات تانية هنلاقي مثلا في بلد زي البرازيل فيها كل شيء، الفكرة الأساسية عندهم أن الحاجات الأساسية زي العدالة الاجتماعي، الحرية حاجات كده ده لازم تبقى موجودة، نصيغ إحنا بقى نعمل إلي نسميه اشتراكية.....إلخ".

وعن الدعم الدولي والتاخلات الأجنبية يرى أن الميدان كان مفتوح لكل أصحاب المصالح ولأن الانتهازين كثيرين فقد حدثت علاقات ونفذت أجندات بالفعل، وكانت أحد أسباب تدمير الثورة بالإضافة للأخوان وحزب الوسط والسلفية.

الحالة السادسة:

ينتمي صاحب هذه الحالة إلى 6أبريل ويعد أحد الفاعلين المهمين فيها ومن المشاركين وبقوة على أرض الواقع وهو يعمل مهندسا مدنيا (م–ش)، وهو من ضمن المثقفين المنتمي للحركات الإجتماعية السياسية اللذين تعرضو للمطاردات عدة مرات من قبل الأجهزة الأمنية، وهو مستمر بنشاطة السياسي بعد 25 يناير وفي إطار تصوره لعضو الحركه يذهب"م–ش" إلى المميزة بين المتحدث السياسي ومثقف الحقل السياسي المتمثل في الحركة الإجتماعية السياسية بالقول بأن:

".....المثقف هو شخص لايمتلك الإجابات ولكن يمتلك طريقة البحث الجيدة عن هذه الأسئلة، ولابد أن يتسم بقدر من التسامح مع الأفكار المختلفة وبيتعايش معها ويقدر يحط نفسه مع الأفكار المختلفة عنه المثقفين بقى في المجال السياسي أنا كان رأي إن كان فيه في مصر أربع وسائط هو وسط سئ ووسط الجمعيات الأهلية والمدنية والوسط الأعلامي"صحافة إعلام تلفزيون " والوسط العلمي للي هم نص مثقف ونص إعلامي، المثقفين إلي أنا شفتهم بقى مثقف سياسي ولا بشكل بحت وهنا نفرق بين السياسية كممارسة وبين واحد بيقعد يخترع ويفكر بشكل مطلق وحر ويكتب بشكل جميل، المثقف لم يمد ايدو في السياسية وتبقى طرق يطوع بيها ثقافته أو لغته الجيدة في إن هو ينصر الفكره إلي في دماغه، زيادة على كدة المثقف دة بيكون صنايعي لغة بيعرف يتكلم كويس لكنه أحيانا مابيغير موقفه وكلامه وفي اللحظة ده بيتحول لأنة مش مثقف ياعني بيبقى حلانجي....".

وعلى رغم توصيفه وتميزه بين الحركة بشكل عضو الحركة بشكل عام وعضو والحركة السياسية إلا أن صاحب هذه الحالة يتفق مع مايطرحه"سارتر"من معيار للإلتزام بأفكاره وانتماءاته وفي ذلك يذهب إلى أن:

"..... صاحب فكر ياعني يبقى رجل ملتزم لأفكاره وتوجهاته ومثقف نصاب، إنما المثقف الحقيقي هو المثقف الملتزم لأفكاره وتوجهاته وايديولوجيته وعشيرته، الملتزم بأفكاره حتى يتبين ليه إذا كان ده خطأ ولا صح يغير اتجاه تماما، ده أهم سمه لازم تبقى عند المثقف إنه إذا اكتشف إنه غلط يغير اتجاه، وده سمه عند الشباب لم يفضل إنه يفضل محافظ على إنه يغير أفكاره بسهوله هو كده بيحافظ على إنه صادق في فكره أن هو يفضل ملتزم بإلي طلع عليه ونشأ عليه، غير فكرة إنه يطوع ده لمصالح شخصية يتراءى ليه مصالح مادية بكل ما، فمثلا إحنا من بعد 30 يونيو لحد دلوقتي ناس كتيره شافت أن إلي حصل جميل وكان لازم يحصل وبعد شوية اكتشفنا أن حاجات جت بالغصب وحاجات جات بالخديعة في مثقفين قالو إحنا كنا غلطانين وقياسنا كان خاطئ هل دول ينفعوا نموذج للملتزمين!! وكده كده المثقف السياسية داخله معاه في كل حاجه....."

ويختلف صاحب هذه الحالة مع تأكيد"جرامشي"على ضرورة انتماء المثقف للحزب وفيما قد يتمثل في الانتماء للحركة فيما اسماه"جرامشي"بالمثقف الجمعي" مستندا إلى رؤية خاصة وهي كما يلي:

"..... أنا بشيله من أنه يبقى عضو في حزب، لأنه صعب هو ممكن مثلا يبقى مستشار في هيئة تستشير بأفكاره ياعني يبقى ايديولوج، إنما هو إلي ياخد قرار أو الموضوع يتوقف عند رأيه في التنفيذ أنا رأي إن ده بيضر الثقافة بشكل ما لأن المجموعات زي الأحزاب مثلا أو الحركات بيبقى فيها نظام بيمشي عليه الكل المفروض بقى أن المثقف راجل حر ميبقاش ملتزم بالحزب، فلو مثلا الحزب طلع قرار وهو مش عاجبه هيكسر الحزب ويعمل شق صف، ده غير أنه يبقى بعيد عن السلطة.....".

وعن الطرق التي تؤثر بها الحركات في الواقع وفيمن حوله يشير صاحب هذه الحالة إلى أن للخطابات الكتابية التي أنتجتها الحركات دائما ماتثري وتساعد في إعادة إنتاج أفكار أخرى وبرؤى أخرى وهو هنا يقول:

".....أنا رأي إن مافيش حد بيكتب أو ينتج وأثره مبيبقاش موجود في مثال بيقول أثر الفراشه لايرى أثر الفراشة لايزول الفكر أيا كان بيؤثر ولو بشكل غير مباشر مثلا محمد حسنين هيكل كان وزير للإعلام بس فضل على مدار 60 سنه أهم شخص في مصرعلى الإطلاق من وجهة نظري فمقالاته العامة والقراء الجيدون لايجيدون استهالكها مش هياخد فكرة مباشرة التقاطها، والراجل ده من الناس إلي فتنتهم اللغة، إزاي هو راجل مؤثر وهو مش ماسك منصب تنفيذي أو منصب مهم وكان كلامه صعب على العامة ؟!! لأن أفكاره كانت بتصب في نطاق العامة يروح صحفي بقى يقرأ لأفكاره ويتغذى عليها ويكتب مقال تاني، فالمثقف مش لازم يكون تأثيره مباشر مش لازم يمسك منصب أو ينزل يتظاهر هو ممكن يقول جملة الجملة تتاخد وناس كتير ترددها وتتأثر بيها....." .

وعن تصنيفات للحركات الإجتماعية السياسية يذهب صاحب الحالة إلى أن:

"..... في أنواع من الحركات كل جهدهم ووقتهم متركزين على فكرة البحث والتنظير للوقائع السياسية، والنزول للجماهير بشكل فردي هيبقى تضيع وقت ليهم فهم ممكن يقعدوا يوعوا 10، في حين أنه لو قعدوا يتفرغوا لكتابة مقالات وتدوينات هينوروا 100، فأنا انزل أدافع عن كل إلي بتنادي به الأنظمة، إحنا في أحزاب فكرية، خنادق فكرية كل مثقف من المثقفين ينتمي لخندق من الخنادق ده بيدافع عن فكر معين وبالتالي هو بيدافع عن جيوش من الجماهير إلي بتعبر عن الفكر وبالتالي لو مكناش كده وعلى خطوط تماس على أرض الواقع ميبقاش مثقف عضوي يبقى مثقف تقليدي أو تقسيمه تانية مثقف الأمير ومثقف الجماهير فلو أنا قريب من السلطة غير واحد

من المطحونين المدقوقين في الأرض ودمهم وعرقهم وتكوينهم من ملح الأرض، وبعيد عن هذا الملح في واحد بينادي بالصعلكة والجماهير، والمثقف الملتزم هو مثقف منشق مع ذاته مايعشش في الرأس هو الذي يمارس على أرض الواقع وإلا يبقى احنا كده بنضحك على بعض.....".

وفيما يتعلق بالصفة التي لاطالما تلاحق الحركات والتي ولا يمكنهم أن يبتعدوا عنها يذهب صاحب هذه الحالة إلى أن:

"..... كل المحللين إللي اتصدوا لفكرة الحركات الانتهازية بتحث دائما عن مصالح شخصية، وبتلهث دائما لفوق وقالو كتير دائما أعضاء الحركات بيتشعبطوا في أهداب الرأسمالية مايسمح له بأن يؤخذه ويتعايش به وحينما تكبر تزمجر عن أفكارها وجوعها ومستقبلها هم أول ناس في صدارة الصف، وده للي حصل في 25 مع احترامي لبعض الناس، احنا معندناش أعضاء فاعلين قوي احنا عندنا دعارة فكرية بالمعنى الحقيقي، ناس بترفع لواءات معينة والصبح يغيروها والضهر لو طلع كرنفال يركب أول واحد عشان كده احنا بنقول فكرة المثقف ده فكرة معمولة من كل التناقضات....".

وفي الحديث عن الأدوار التي تمارسها تلك الحركات يذهب صاحبنا إلى القول بأن:

"..... كان فيه حراك طبقي فيه جزء من الطبقية، إلي حركة جماهير معينة عندها قدر من المعيشة الكريمة وانضمت ليها في 28 يناير قطاعات أخرى زي جورج اسحاق مثلا مش مثقف لكنه اندمج مع ناس أخرى في كفاية، كفاية كان فيها ناس من مختلف الأطياف اتفقوا على حد من الأفكار والمطالب بشكل ما، هما بقى ناس مخلصين مش مخلصين ده بقى موضوع صعب الحكم عليه، وهقولك على مثال أحمد ماهر مثلا مكنش مفكر ولا منظر هو راجل مهندس مدني والمهندسين دايما بينجحوا في التنفيذ وهو عارف وفق خطط معينة هيعمل إيه، وده من أسباب ضعف الحركة لحد دلوقتي وبنحاول

نتداركه لأنه مهتمش بالأدبيات قوي، لكن أحمد ماهر كان بينزل يشتغل بطوله لمده أيام وشهور في الشارع ويصور مقالات بتاعت إبراهيم عيسى ويوزعها في الشارع والكلام ده كان في 2008 قبل التأسيس، وكان بيتضرب على ضهره بالكرابيج، لكن احنا في الحركة مبنحبش نقول الكلام ده قدام الناس وبنسمع شتيمة أحمد ماهر بودنا وبنسكت، أحمد ماهر بعد 30-6 كان يقدر ياخد لجوء سياسي لأي دولة ويطلع بره مصر لكن هو مرضيش ولم جالو أمر الضبط والإحضار قالنا بالنص " أنا مش ههرب من قانون بلدي حتى لو القانون غلط أنا نزلت ضد القانون "، وقبل مايطلع المظاهرة بتاعت قانون التظاهر اتصلو بيه من مجلس الشعب قالولو قول بس أن انت خدت تصريح بالمظاهرة أو اكتب أي حاجة رفض واتضرب واتسحل وطلعله أمر الضبط قولناله اهرب قالنا أنتو مجانين أنا هروح أسلم نفسي بكره قدام الكاميرات، أحمد ماهر كان يقدر يهرب بره مصر لو فعلا الاتهامات بتاعته ده سليمة كان زمانه دلوقتي في الزنزانه الكلام ده احنا مبنحبش نقولو عشان نقول الراجل بتاعتنا بطل.....".

ويذهب صاحب الحالة إلى أن الجماعة المثقفة التي نزلت إلى أرض الميدان في 25 يناير تم تصنيفهم من وجهة نظره كما يلي ولذلك يذهب إلى أن:

"..... كان فيه المثقف السلطوي إلي اقترب من سيف السلطان إلي بيقولو ذهب السلطان وده مثقف الأمير إلي هو بيقترب من فلوس السلطان وعطياه ونفوذه. لكن مكنش فيه العضوي إلي طرحت تصوره من شوية...."

وفي رؤيته الشمولية عن 25 يناير، يرى صاحب هذه الحالة أن 25 يناير لم تكن ثورة بالمعنى الدقيق، فهي لم تكتمل لتصبح ثورة وفقا لأي طرح من الأطروحات العلمية التي وصفت للثورات وفي ذلك يذهب صاحب هذه الحالة إلى القول بأن:

".....ثورات كتيره كانت بتبقى طالعة من الكتاب وحركات اجتماعية نفس الكلام بمعنى أن في حد منظرلها وعلى ضوءه الكلام ده 25 يناير ملهاش علاقة بالكلام ده، إنما 30-6 طالعة من الكتاب المشكلة بقى أنا رأي بقى أنها هي المفروض إلي

تعمل الكتاب وتبقى حاجه فريدة من نوعها في التاريخ، فيه حدث حصل هوالثورة وسيل الوضع البائس، ناقص إيه الفكرة الفكرة بقى في إزاي بتتحط التجربة بقى مع الوقت والشغل وللأسف إننا لازم نعدي بكل التجارب بمعنى إننا نثق في مجموعة وتطلع مش قد الثقة وكل مانثق في قدراتنا الشخصية نكتشف إننا صفر، نرجع نثق في فكر معين نكتشف بعدين أن فيه ثغرات ولازال بيحصل، السبب في ده إن إحنا عندنا جهل في التاريخ، وده إللي بيخلي في انتهازيين بيحتلو الكادر والمشهد وده إلي خلى فيه تشرذم على الأرض الوحده إن كل الناس عايزة تزيح النظام بقى كل فصيل عايز يزيح النظام بطريقته هو، ويسابق وينازع التاني ده إلي شفته في ميدان التحرير كل منصه بتعبر عن رأيها عن فئوية معنية وكل واحد يعلى الميكرفون ويزود عدد الميكروفونات عشان يغلوش على إللي جنمبه ومبقتش تيار عام بيلعب ولكن كل فصيل هو إلي بيلعب.....".

وفي الحديث عن طبيعة الميدان الثوري والمجموعات التي كانت انتمت للميدان لم يستطع صاحب الحالة أن يوصف بشكل مطلق تلك المجموعات يحكي صاحب الحالة إلى القول بأن:

".....أهم مجموعة في 25 يناير التحالف اللي اتفك ده كان اسمهم إيه إلي كان منهم (ع–ف) هنا هفتكر اسمهم وأقولكم التشكيلة دي كانت حلوة أوي كانو عيال من مشارف مختلفه وكانو مثقفين وكان صوتهم بيتسمع يعني كانو يقولو للجماهير ننزل ينزلوا كانو يقدروا يحركو ناس و6 ابريل كانو بيحركو ناس بس مش عايز أقول مؤثرين أولا علشان معرفش وكمان أنا انقطعت من آخر 2011 لغاية 2013 كنت عسكري في الجيش، يعني حاجات كتير علي الأرض معرفهاش والعيال دول كان إسمهم ائتلاف شباب الثورة الولاد دول فكوا الائتلاف تبعتهم في وقت، ومعرفش ليه قالو خلاص دورنا انتهي وخلوا الآخرين يكملوا وده كان أكبر غلط والعيال دي كان ليها وزن حقيقي محدش كان بيهزر معاها ومحدش يقدر يتكلم معاهم.....".

ويؤكد ويذهب صاحب الحالة إلى أن إلى أن جيل الثورة الحقيقي، ليس هو من قام بثورة 25 من يناير ولكنه الجيل الذي عاصر الثورة وشكلت وعيه بشكل كبير وهنا يقول:

"..... ممكن يحصل ونلاقي مثقف بشكل رئيسي في المرحلة دي يشبه إلي حشدوا للمرة إلي فاتت وده أكيد هيحصل جيل الثورة الحقيقي مش الجيل إلي قام بالثورة يعني أنا مش جيل 25 يناير أنا كنت بدأت اقرأ جرايد من 2003، 2004 فأنا جيل 2004 ل2015 أول ما بدأ أيمن نور يكتب ال 10 – 15 سنة دي أنا غالبا شكلي اتحبست فيهم هفضل أتمثل في الحالة دي طول عمري، وأنا من رأيي بقى إن جيل 25 يناير هما العيال اللي كان عندهم والثورة قايمة 15 سنة، 12 سنة العيال دي محدش هيعرف يقف قدامها علي الإطلاق لأن العيال دي تفتح وعيهم ومحدش هيعرف يقف قدامهم العيال دي كتيرة وبتزداد ونضوج وعيهم باللي عملته 25 يناير بشكل أساسي هو كسر القداسه الأبوية وإحنا مجتمع أبوي من زمان أوي والكبير ده عندنا بنقدسه أكتر من اللازم ف 25 يناير من أهم مكاسبها كسر تابوه الأبوة ده والعيال بقت تقل أدبها علي الكبير وأنا شخصيا أقعد أقول عيب وبتاع حد يقولي لا دي ظاهرة صحيه خليهم يقلوا أدبهم شوية بعدين يكتشفوا إن الكبير ده فعلا ليه قيمة وبعدين يحترموه بس مش هيعبدوه، وحصل بقا لما التابو اتكسر مش بس الأبوة دي في التعامل في البيت لا في تلقي المعرفة ومبقاش مستني أبوه هو إلي يقوله الفكرة إلي يعتقدها بقى هو إلي عنده فيس بوك وبيختار مصادر المعرفة إلي هو عايزها والحاجات إلي يتابعها بمزاجه وأبوه ملوش دعوة....."

يضيف صاحب الحالة للحقل الثقافي توصيفا جديدا للحركة وهو ماأسماه الحركة الافتراضية ولكنها ليست افتراضية خالصة وذلك بسبب تأثير هؤلاء الفاعلين من الحركات الذين اعتلو المواقع الالكترونية والسوشيال ميديا وفي ذلك يذهب إلى أن:

"..... حركة افتراضية دلوقتي اللي هي بتاعت السوشيال ميديا وانا شايفهم مش افتراضيين خالص هما ليهم تأثير بشكل ما في واحد مشهور جدا في السوشيال ميديا اسمه محمود حجازي بتاع ملخص الاسبوع ده شاب أكبر مني ب 3 سنين مثلا كان عندي فرند وأيام كان بياخد 15 لايك و17 لايك وكده وكان بيتكلم كلام جميل جدا ومترتب جدا وكنت أدخل أقوله في الكومنتات انت السوفت باور بتاعنا دلوقتي البوست اللي بينزله بيجيب مثلا 3 الاف شير شير مش لايك ومثلا 25 الف لايك وده بروفايل شخصي في البداية يتراءى ليك إنه زيه زي ملايين بيكتبوا، بيشيروا كلامه ويستنوا آرائه وبوستاته واندمجوا تماما في كلامه رغم إنه تقريبا 6 ابريل يعني بيقول نفس الكلام اللي بنقوله بالظبط لكن هو عنده قدرة الكلام والناس بتسمعله أنا من رأي إن ده مؤثر البوست بتاعه بيفرق في الرأي العام يعني مش افتراضي تماما أنا رأي الافتراضي ده إلي بيبقى قاعد وبيكتب لأصحابه وأصحابه يردوا عليه لاء الولد ده يتفرضله مساحات لتفنيت أفكاره..."

وعن المجموعة التي من الممكن أن تحدث التغيير على أرض الواقع في المستقبل وتقود الجماهير وتلحق بركب التغيير أكد صاحبنا إن هذه الحركة الافتراضية الحقيقية هي التي تستطيع أن تحدث تأثيرا ويقول صاحب الحالة أن:

".....نموذج الحركة الافتراضية ده هي إللي هتقود الجماهير وهو كان من الأسباب إلي خلت 25 ابريل فكرة قابلة للتطبيق مش فكرة عبثية وتقدر تحشد جمهور فده مش افتراضية في المقابل مثلا عصام الزهيري وشريف يونس بيعملوا لايكات لبعض وشير لبعض وعايشين في قوقعه ، وهنا عايز أوضح الفرق بين المثقف الحاشد والمثقف المتقوقع ممكن نقول الحاشد ده علي المدي يفعل منابر تانية ، وحتى لو اتقفلت السوشيال ميديا وايه ياعني إيران قافلينه فيها ودول تانية والعيال بتدخل برضو يعني هيبقى غباء فظيع ده كده بيعد لانفجار في وشه، هو بينظملها وأحمد المسلماني بقاله 3 سنين بينخرب في الحته دي اقفلوا الفيس بوك سنتين.....".

الحالة السابعة :

(م–ح) وهو أحد المنتمين لثورة 25 يناير وفاعل على أرض الواقع ومن الحاملين على عاتقه التنوير، وشارك في العديد من الفاعليات السياسية، وفي مسمى 25 من يناير يصف صاحب هذه الحالة يناير بتوصيف خالص وهنا يذهب إلى أن:

"..... أنا ليا تصور وتحفظ الأول على كلمة ثورة يناير هى ممكن نسميها هيجان شعبى أو هبة لأن هى مش ثورة بالمفهوم العلمى المتعارف عليه ليها قيادة منظمة وإنها كانت بتسعى للتغيير على غرار الثورة الفرنسية أو الأمريكية مثلا فهى الشعب نزل أو تجمعات من الشباب وبعد كده التحمت مع الشرطة انا عاصرت الاحداث دى وكنت على وعى بيها أول ب أول فكان الهدف إحراج الشرطة يوم عيدها بتاع 25 يناير وتوصيل رسالة اعتراض على الممارسات اللى بتعملها الشرطة مع الشعب المصرى، توصيل رسالة لما حصل عنف متبادل حصل ايه حصل تصعيد للمطالب لأن دايما كان النظام متأخر 48ساعة فى رد فعله حصل بعد كده بقى تدخل قوى تانية أو ناس نزلت الميدان أو مطالب تصاعدت حتى وصلت لإقصاء وسقوط النظام أو رحيل النظام وكان فيه مطالب وقيادة المثقفين هو جزء منه بس أنا وجهة نظرى إنه هو تم التوجيه يعنى ميدان التحرير كان مساحة دائرية نفترض إن هو 1ك ونصف الطاقة الاستيعابية للبشر فيها إن 50ألف أو 100ألف لو تم الاكتظاظ مش ال100ألف هما إلي وقعوا النظام مع إن هما فعلا قوى كانت بتسعى للتغيير بس فيما بعد موضوع التغيير يعنى دايما في مصر ثورة تقوم أو الهبة تقوم وبعد كده النظام يمشى وبعد كده نروح إحنا إيه عاملين صياغة للي حصل ونحطلها مطالب أو أهداف زى إلى حصل فى ثورة يوليو، نرجع ليوليو حركة قام بيها الجيش الملك ساب السلطة ومشي تمام بقت ثورة فكان لازم يتعملها أهداف كان لازم يبقى لها تاريخ الصورة إلى احنا درسناها بعد كده لكن يناير كانت الناس نزلت الشوارع وبعد كده طوائف من الشعب نزلوا في الميادين مع ممارسات الشرطة العنيفة نزلت قوى تانية والجيش كان ليه دور استفاد من الوضع اللى حصل ده كله أو وظفه.....".

وعن رؤيته الخاصة فيما يسمى بالحركات يذهب صاحب الحالة إلى أن الحركة من وجهة نظره هي مايلي:

".....هي تجمع كبير يضمن مجموعة من الفاعلين على ان كل الأفراد فيها لابد أن يعي ما الوطن يعنى بيدور على المصلحة العامة وميكنش فرد اللى بيوجه لمصلحته الخاصة، ويصبح انسان على وعى بالقضايا اللى بتمس الوطن كلها وبيحاول يبقى ليه رأى سواء فى التغيير أو بالتعبير عنه بدون ما يكون ليه مصلحة خاصة، حتى لو كان قاعد في بيتهم، فهو ممكن يكون قلقان أو حذر من اللى بيحصل فى الميدان مش عارف، فمثلا أنا كنت بتفرج على الصورة العامة إلي بتحصل كلها جزء منها ثورة يناير لو قلنا عليها إنها ثورة جزء من الحدث دا إلي صنع مبارك نفسه جزء التكنولوجى إلي هو بتاع تعبئة الشباب والحشد استخدمت مواقع التواصل الاجتماعى، إلي أنشأ الموضوع دا هو أصلا مبارك من أواخر التسعينات وهو موجود في كل بيت تكنولوجيا دخلها للناس خدمات شبه مجانية أنشأت أجيال جديدة قادرة على التغيير بالصورة فهو ليه دور غير مباشر فى نشأة الوضع دا إنما الوضع الحقيقى لأ هو مكنش قارئ الصورة ده خالص هو مكنش عارف إن ده هيوصله لثورة هو كان المواقع دى الغرض منها إيه دعاية وإعلان لناس لكن بعد فترة الناس بدأت تستخدمها في البحث....."

وعن الأدوار التي لعبتها التكنولوجيا الحديثة في ثورة الخامس والعشرين من يناير ومدى إسهامها في تفعيل الثورة فعليا ومن هي الفئة التي انتقت استخدامها يذهب صاحب الحالة إلى أن :

"..... الشباب استخدموها التكنولوجيا الحديثه ده عشان يتحايلوا بيها على النظام والشرطة وتحقيق تعبئة وتواصل من غير ما يعرفوا وهى دى بقى المشكلة إلي في تصورى النظام وقع فيها إنه أوجد التكنولوجيا أو اتاحها للناس بأسعار شبة مجانية فالناس بعد فترة، على غرار السادات وإلى عمله مع الجماعات الاسلامية فى السبعينات

إنه هو أطلق القوى دى عشان يحارب الشيوعيين وفى نفس الوقت قتلهم، لكن التصور الصحيح إن ثورة يناير قامت لقصور فى أجهزة جمع المعلومات، يعنى إلي أنهى النظام بصورة فعلية هو مباحث أمن الدولة والداخلية لأنها انحرفت عن الدور بتاعها بتاع جمع المعلومات والتنبؤ بإلى هيحصل وبدأت توظف القدرات بتاعتها لمصالح خاصة والعنف، يعنى مظاهرة تقوم مش هقول إذا كان فى تمويل خارجى والجهاز دا أهم جهاز فهو يإما مش عارف وسكت، يإما عارف ونايم على ودانه وف كلتا الحالتين هو سبب رئيسى في سقوط النظام يعنى كل العوامل التانية عوامل ثانوية، ومن هنا عايز أوثق الأول إيه هو مفهوم المثقف هو أى شخص على وعي بإلى هيحصل حواليه من قضايا أو غيره حتى لو قاعد في البيت، ومش معقول الثورة تقوم بالترتيب ده من غير تمويل خارجي وجهاز زي أمن الدولة مايبقى مش عارف يا إما عارف وسكت يا إما مش عارف ونايم علي ودانه وفي كلتا الحالتين هو سبب رئيسي في سقوط النظام يعني كل العوامل التانية عوامل ثانوية.....".

وعن أسباب نزول الحركات إلى أرض الواقع والمشاركة في أحداث 25 يناير يذهب صاحب الحالة إلى أن:

"..... ممكن يبقي زي ظاهرة الفوران إلي بتحصل كده ظاهرة طبيعية يعني الناس اللي نزلت يوم 25 يناير بعضمة لسانهم والكلام دة اتقال بعد سقوط النظام إنهم كانو نازلين يعملوا هزة لجهاز الشرطة وإحراج لجهاز الشرطة في العيد بتاعهم السنوي ويوصلوا رسالة بعد كده في نهاية اليوم بدأ سقوط حبيب العادلي وبعدين تغيير الحكومة، 28 يناير وبعدين موقعه الجمل بدأت تبقي المطالب كلها بسقوط النظام نفسه..."

وتمثل الحركة التي تنتمي للإعلام جزءا مهما لكن صاحبنا له رؤية خاصة حول الفضاء الإعلامي ذلك الذي نعته بإنعدام صفة المحايدة، والدور الذي تؤديه الحركات من خلال الإعلام وفي المجتمع وهو هاهنا يقول أن:

".....هو مفيش إعلام محايد أولا كل الإعلام الموجود خاص ومستقل أو شبه رسمي هو إعلام موجه دايما بيحاول يوصل رسالة فبتكون لصاحب القناة أو صاحب المحطة، انا بعتبر نقطة الانقلاب أو التحول بدأت يوم 28 يناير المفروض إلي استلم الملف ده جهاز تاني خالص والمفروض كان في حالة غليان حول نظام التوريث وجمال مبارك وخلاص الناس نزلت الشوارع وكان لازم نلبي النداء، وفعليا وفي 28 يناير كان كله بيتوجه بطريق غير مباشر والمثقف كذلك، وكان في ناس مثقفين كتير وعندهم وعي ونزلو بس بعد فترة كانت الصورة أكبر من كده يعني إحنا نتكلم عن الميدان عن عملية تسخين ليل نهار وبعد فترة خرجت اللعبة عن ايدين المجموعة إلي نزلت بهدف الإحراج وتغيير الحكومة وتصاعدت المطالب ونزلت قوة تانية دينية وكذا وكذا.....".

وعن توصيف الحركات وايديولوجياتهم يذهب صاحب هذه الحالة إلى القول بأن:

".....خلينا نقول إن في كتير جدا من الشباب ملوش توجه سياسي زي الحركات اللي كانت علي الفيس بوك، والمجموعات الأولي بتاعت 25 يناير كانت نازلة طبيعي اعتراض علي الشرطة وخالد سعيد وكذا ممارسة حصلت قبل كده ليهم بغرض إننا هنحرجك وكدة بدأ الميدان وكان مفتوح ونزلت ناس تانية فإختلط الحابل بالنابل والميدان كان مفتوح أي حد ينزل وانتصبت في الميدان منصات كتيرة كل منصة تعبر عن كتلة وتيار معين، ومكنش فيه زعامة من نوع معين....."

ويلقي صاحب الحالة الضوء على رؤيته للكيان الثوري والحدث التاريخي 25 يناير 2011 في تصويره بأنه كائن حي، فهل العديد من الأبعاد التي لم تكن بالحسبان وفي ذلك يذهب إلى أن:

"..... مفيش كائن حي ليه أكتر من راس لكن الثورة لازم يبقى ليها زعامة ده إلي عرفناه ودرسناه في التاريخ لما تبقي حركة جماهيرية شعبية تنتهي إلي أن أي حد ليه توجه يقدر ياخدها وده إلي حصل ثورة 19 كانت كده كانت اعتراض علي نفي سعد

زغلول وأول ما رجع خملت الثورة فموصلتش وكل الثورات الأخري كانت عسكرية زي ثورة عرابي و1953 ولو تتذكر حصلت محاولات لم شمل كل التكتلات دي في كتلة واحدة وكلهم بيخونوا بعض وبيشككوا في بعض اشمعنا أنا وهكذا....".

وفي معرض الحديث عن أسباب الفشل التي لحقت بركب الثورة وماموقع الحركات من هذا الفشل يذهب صاحب الحالة إلى أن:

".....عمى من المثقفين في الحركات وقاده القوي الاجتماعية وعمى من كل القوي الموجودة في الميدان أو القوي إلي عاملة نفسها ثورية لأن لو في إتفاق علي إنها ثورية كانوا هينتخبوا مجلس أو مجموعة تستلم السلطة لأنهم بيخونوا بعض ومبيعرفوش ياخدوا قرار بإجماع ومفيش تنظيم ممكن أسبابه ضعف سياسي أو ضعف في التنشئة الاجتماعية ليهم وده أدي إلي التخوين الدائم بينهم....."

للحركة أيضا تصورا مستقبليا يساعدنا صاحب الحالة في حياكته ولمس أهم المحكات التي لابد أن نمأسس عليها ذاك التصور وهنا يقول:

"..... ننتقل للحركات إلي قاع بتعمل من خلال الشات وده برضو بتستخدم للتعبئة لأن بعد ما بيقفلوا اللاب توب محدش بيعرفهم يعني مثلا البعض عنده صفحة وعنده متابعين ومؤيدين وهو زعيم ليهم، مشكلته بقى لما ينزل يجيب ساندوتش طعمية محدش يعرفه لو عايز تعرف درجة الوعي هتلاقيها علي القهاوي الشعبية هنا بقى الصورة الغريبة إلي الناس فهماها صح الناس المثقفين بتوع الواقع الافتراضي والقوي الثورية يعني أقرب ما يكون إنك تحط صورة للواقع بتكون من الناس بتوع الواقع الافتراضي وبتكون الصورة صح يعني المواطن العادي أقرب ما يكون لأنه فاهم الصورة صح لأنه صاحب القضية ومن عيوب السلطة في مصر إنها فاكرة المواطن غبي وهو مش غبي وفاكرة الناس بتفتي بس الناس مبتفتيش الناس بتقول رأيها وغالبا رأيهم صح علشان كده يقولك هنعمل واقفه أو مظاهرة في التحرير علشان تبقى مثلا الفزاعة بتاعت 25 يناير كل سنة وكده الناس عمرها ما هتنزل تاني بشكل مخطط كده بس

الميدان مش هو السبب الرئيسي إن الحكم أو السلطة اتشالت ولا الناس إلي نزلوا ولا الكلام ده لا دول جزء استغلته المؤسسة الكبيرة يعني كان تلاقي مصالح بدليل إنه كان هيسلم لمين المجلس الأعلي للقوات المسلحة والناس فرحت إنه اتنحي وإنه مشي طب هو مين إلي مشي هو راس النظام إحنا بنتكلم علي طبقة مش علي شخص الطبقة موجودة....."

الحالة الثامنة:

صاحب الحالة (أ– م) هو يعمل محاميا وناشطا حقوقيا فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان، وهو من أحد أعضاء حركة 6 أبريل، وفي حديثه وتصوره عن المثقف وأدوارهم في الحركات الاجتماعية السياسية يقودنا صاحب الحالة إلى فكره والذي يذهب فيه إلى مايلي:

"..... هو تصوري عن المثقفين إلي اشتغلوا في الحركات السياسية كانت حركة كفاية وهي كانت حركة مصراوية من الطراز الأول معظم الناس إلي كانوا فيه ناس منظمين ونزلوا الشارع إنما معظم الناس إلي عندنا في الحركات السياسية وعملوا بدايات أنت شوفت محدش كان يقدر يعملها يعني المشاهد إلي كانت بتصنعها حركة كفاية في الشارع كان أول مرة أشوفها شوفت ناس واقفين الأمن بيجري وراهم وحصل بقى تفاعل والناس بدأت تشوف بقى الناس دي فين علشان يعرفوا يوصلهم ويشتغلوا معاهم لكن في النهاية الشباب مقدروش يكملوا مع كفاية وكان في انفصال مابين الشارع ولحد 2008 كان في منسق الشباب في كفاية كان محمد عبد العزيز بتاع تمرد، وفي النهاية مكنش في أي نشاط بتعمله حركة الشباب في كفاية، ومثل تلك الحركات الفئوية إلي بتصنع ثورة ودي من الحاجات إلي سبت علشانها 6 ابريل كانوا معتقدين إن المطالب الفئوية لاتصنع ثورة والمطالب ده في يناير صنعت ثورة كانت من أهم العوامل إلي خرجت الناس في يناير إلي كان حاصل من سنة وإن كان حقك منهوب

والمنظر بتاع العمال عند مجلس الشعب ومجلس الوزراء وثورة يناير لو كان في تنظيم مكنتش وصلت للوضع ده..."

وعن مدى الاندماج بين المثقفين والحركات الاجتماعية السياسية، يؤكد لنا صاحب الحالة أنه ليست كل الحركات تحوي المثقفين ويذهب للتأكيد على أن:

".....الجمهور الغاضب هو إلي بيصنع السبب بتاعه لأن لا المثقفين ولا غيرهم يعني في 25 يناير ده يعني تراكمات النظام هي اللي حركت الناس الظلم الفئوي وغيره الواقع علي العمال ومن ضمن التراكمات انتخابات 2010 تراكم عند الناس إحساس انك بقى عندك يقين إن دي مش بلدك إن الحزب الوطني قاعد ينزل في كل دايرة مرشحين قصاد بعض من عنده وانت بتقعد تتفرج عليهم وفي الآخر بياخد 99% من البرلمان وانت تنتخب متنتخبش عادي والداخلية وانتهاكتها يوم بعد يوم ولما جات تونس الناس مستوردتش منها ولا حاجة هي وصلت رساله للمواطن المضطهد في بلده إنك ممكن تعمل ماهي تونس عملت أهي نفرض هنا مين المثقف لما الناس نزلت والشباب وعملوا حراك في الأرض مع الناس.....".

وفي إطار الجدل والتفريق بين الحركات التي تحتوي المثقفين وغير المثقفين يوصف لنا صاحب الحالة رؤية خاصة بها وهو كالتالي:

".....مش كل اللي قرأ كتابين أو رواية هو مثقف أنا لما أقول المثقف فهو الشخص القادر علي الإبداع في مجاله يعني الكاتب مثلا مثقف ومش شرط علشان مثقف اتفق معاه في ناس في الحزب الوطني بعتبرهم مثقفين مش كون إني شايفة راجل نظرته غلط للأمور أو إن نظرته فاسدة أبقى كده نزعت عنه فكرة الثقافة لاء يعني مثلا علي الدين هلال راجل مثقف بس فاسد لكن حرامي مش لازم أكون متفق معاه وأنا بفضل استخدام لفظ النخبة أكتر من قول مثقف، هو بيقول كلام ومش بيعمله بس ممكن يكون الكلام ده حقيقي ممكن يكلمني عن الثورة والظلم وهو أصلا فاسد وأنا كمتلقي إلي حد ما ممكن أستفيد منه كون هو عمل أو معملش ده يخصه، ممكن في

البداية تصدقهم لكن بالممارسة تقدر تكشفهم وأنا ليا نظرة بقول إن في ناس لما بتموت الحمد لله انها ماتت في مرحلة معينة زي احمد فؤاد نجم بقول الحمد لله إنه مات كده كان لسه داخل في السكة ومات...".

وفيما يوصم ويلحق بركب الحركات الإجتماعية السياسية بالانتهازية يذهب إلى أن فكرة انتهازية أعضاء الحركات فكرة قديمة الأزل ولايمكن أن نتحدث عن الحركات دون أن نذكر تلك الصفة الأصيلة تلك وفي ذلك يقول:

".....انا وصلت لتحليل شخصي إنك ممكن تلاقي في شخص انتهازي وعايز يقف في طابور الانتهازيين فيروح يلاقيه طويل وزحمة يعني الطابور بتاع الحزب الوطني طابور كبير علي ما ييجي دورك قدامك ياما بس لو روحت عند المعارضة هتظهر علي طول وده تحليل كل الماركسيين لطبيعه المثقف يا إما يركب يا إما ياخد عطية فأنا شايف إن حمدين صباحي وأيمن نور وغيرهم كلهم انتهازيين، والحقيقة إن أنا عندي فكرة خاصة في الموضوع ده، أنا بقى شايف إن المفروض الناس مهما حاول حمدين أو غيره يظهر نفسه في الصورة مرة تانية أو إبراهيم عيسي حتي بما إنه واخد برشام شجاعة اليومين دول وأنا بعتقد إنه مجند لشخص ما في المخابرات مش مجند للمخابرات نفسها لا لشخص ما فأنا بقول الناس المفروض متتغشش بقى المفروض إنك استوعبت الدرس ولو حد من الناس دي ظهر علي الساحة تانية نقوله بعد إذنك إركن...."

الحالة التاسعة:

(س-إ) هو مدير لأحد غرف العمليات البحثية بأحد مراكز البحوث وحاصل على دكتوراه العلوم الاجتماعيه وأحد المشاركين في أحداث الحدث التاريخي 25 يناير 2011. وفي خضام المصطلحات التي أفرزتها الثورة وإعادة إنتاجها مرة أخرى نجد أن أحد تلك المفاهيم التي أعيد طرحها وبقوة على مسرح السياسية هو"الحركة الاجتماعية "وفي رؤية صاحب الحالة لهذا المفهوم يرى صاحب الحالة أنه هو:

".....لايمكن أننا نعرف الحركة لأنها شيء غير مأطر لكننا يمكن أن نعرفها من خلال تكونات وسمات الأشخاص المنضمين فيها فلابد ان يكون كل شخص في الحركة عنده قدر مامن المعرفة العامة والخاصة واهتمام بالشأن العام، وهو أيضا شخص مشارك ومهتم بالشأن العام، وعندنا نموذج الأعضاء للي بيتسموا بالهشاشه أو المعمول المصنوع هو شخص ملتقط معرفة قاعد مع فلان أخذ منه معلومة ومع فلان أخذ منه معلومة ومع فلان خد منه كلمتين معندوش رؤيته الخاصة فبيتحول هنا لمثقف سماعي بناء على رؤى الآخرين وده للأسف إلي أودى بمشهد يناير، المثقف المصنوع إلي اتصدر المشهد وساهم في إسقاطه لأنه كان عديم الرؤية. والمثقف الحقيقي عنده مشكلة مع الجماهير مش مفهوم في لحظة مبيبقاش ثوري لأنه بيستغرق وقت بيفكر في كل خطوة مكنش فيه مثقف حقيقي في يناير والجماهير انقسمت إما الناس إلي عايزة الدولة الأمنية أو الثورية إلي عايزة الثورة.....".

وعن النماذج التي من الممكن أن نوصف من خلالها الحركة يوضح لنا "س.إ" عدة نماذج من وجهة نظرة تسهم في فهم رسالته التي يلقي بها وهو يتفق مع طرح " كارل ماركس " ذاهبا إلى أن :

".....ولو هنتكلم على نموذج الحركة العضوية بالنسبة اللي مثلها "لينين"سواء اتفقنا أو اختلافنا مع الشيوعية، هو مفكرحركة عنده ايديولوج تشبع بالماركسية بعدين قعد عمل مراجعات للماركسية من وجهة نظرة بعد كده قاد البلاشفة وأصبح الزعيم ورجل الدولة، لكن مثلا ماركس كان مثقف بس مكنش عضوي ،"التوسير"أصبح مرحلة فاصلة فيما قبل ألتوسير ومابعد ألتوسير وفي مراجعة الشيوعيه الماركسية فألتوسير مثقف ومثقف رهيب كان عنده فكر سياسي ومشاغب.....".

وعن أسباب فشل الحركات في أداء أدوار ونكوصهم عن تلك الأدوار يؤكد لنا صاحب الحالة إلى أن طموحات الحركات هي السبب الأساسي في فشل تلك المجموعة عن الصول إلى الأهداف المنشودة وهو في ذلك يقول:

".....أما عن نكوص الحركات والأدوار المنوط بيها وذلك بسبب أنه من الأساس الحركات من الأساس مش متماهية مع ذاتها عنده تطلعات واسعة والذات هنا بتصبح في مواجهة العالم، وفي هذه الحالة بتتحول الحركة لحركة غير حقيقية لأنها لم تقرأ مايمكن أن تفعله الذات في صاحبها،فعضو الحركة التنويري أو الحركي بيبقى مدفوع من جواه ولا فيه دوافع تانية بتلعب دور،هو أكيد في دافع ذاتي مش هننكر وفي تطلعات....."

وعن الإيديولوجيات التي قد تحرك بعض الحركات يرفض صاحبنا أن يكون للمثقف خلفية إسلامية وذلك لأنها تأطر فكر المثقف وقد تعجل عنه عاجزا عن طرح الرؤى التي قد يحتاجها الواقع ويحكي في ذلك مايلي:

".... احنا مش بنستكتر على الأخوان لفظ المثقف على الرغم من إنهم حركيين ومؤمنين بإلي بيعملوه لكن إلي عايز أقوله إن المثقف الحقيقي لايوجد سقف لأفكاره، مفتوحه للسما حتى لو منزلش طبقها على أرض الواقع حتى لو انعزل، وهنا هرجع أقول ليه التيارات ده مبتخلقش مثقف حقيقي لأن التيارات الاسلامية ده تيارات مأدلجة بمعنى إنها عندها أطر في الفكر مبينفعش يعدوها، وهنا عايز أفرق بين الأدلجة الفكرية والأدلجة الدينيه إلي هي حاجة تانية خالص الأدلجة الدينية بتدخلك في ثوب الحلال والحرام في طريق الممنوع والمسموح، ياعني في أفكار في اليسار عن روسو مثلا وسميث ممكن ناخدها وننقدها وتعدلها وتوصل لمرحلة أجدد أو لمرحله يسار وسط، لكن في التيار الاسلامي أنت مينفعش تعدي الخط الأحمر في الحلال والحرام هو بتاع المسموح والممنوع ميوصلش تفكيرك لمرحلة معينة غصب عنه، الوعي هنا مأطر فيه تابو وطالما في مناطق محرمه عليك في التفكير يبقى أنت هنا بتدور في نفس الفكرة، الفكرة الإسلامية لكن في اليسار مختلف الأمر شوية يزي ماقلنا.....".

وفي فاعليات الخامس والعشرين من يناير وحيث أنه كان فاعل احتجاجي من قلب الميدان فهو يضيف لنا أبعادا جديدة من ميدان التحرير بصورة مصغره ويقول هنا :

"..... في 25 يناير مكنش فيه قائد وكانت المسألة ماشية لم بدأت التحالفات ابتدت المصالح هي إلي بتحكم وده ابتدى يظهر لم كل جماعة بدأت تظهر قدرتها على الحشد والحركات كانت حوالي 63 حركة، واحنا إلي انقسمنا كل واحد كان عايز يبقى قائد ومن هنا هنرجع تاني للمثقف، المثقف دايما المفترض أنه يتنبأ بالرؤية ؟ ويفضل السؤال هنا امتى هنستوعب درس التاريخ حدث يناير صعب جدا بيتكرر على مدار أكثر من ربع قرن لأن الدولة المصرية بتتميز بحاجة مهمة جدا غير أنها أمنية وعسكرية متمفصلة في الدولة البيروقراطية العريقة كل حاجه في الدولة البيروقراطية مستحوزة عليها زي العنكبوت في يناير الشرطة انقسمت والجيش كان موقفه غير محدد، والبيروقراطية ماشية زي ماهي والناس مستمرة تروح شغلها وتقبض مراتباتها مافيش حاجة بتوقفها لو مصر اتحرقت البيروقراطية المصرية هتفضل مستمرة، وعشان تغير الدايره كلها ده إلي هيخلق معنى للثورة، مش أن أنت تطلع تهب في الشوارع وتشوف الخلل جاي من فين مين إلي بيحكم مصر.....".

وفي مناقشة الحالة فيما يتعلق بفكرة أن 25 من يناير تعتبر مؤامرة تم تنفيذها بدقة عالية يوضح لنا مايلي:

".....25 يناير لغز بالنسبة لي أنا حضرت اجتماع يوم 24 والاجتماع ده كان في طنطا ل6 ابريل وبعض الحركات إلي هتتحرك في 25 يناير مكنش المقصود يومها الثورة هي بالفعل كانت مظاهرة هتطلع ضد الشرطة وبعض المبادئ الثورية عيش حرية عدالة اجتماعية واتصلنا بحمدين وطلبنا منه ميطلعش من بلطيم، كان الهدف حركة شعبية تطلع تمشي في الشوارع كنا 250 واحد بالضبط في طنطا يوم 25 يناير لم طلعنا بعد الضهر، عدد محدود وحراسة الشرطة حوالينا ومشينا، إلي حصل بقى في ميدان التحرير بليل يوم 25 يناير هو اللغز بالنسبة لي مين إلي نشر فكرة الاعتصام في الميدان !! وامتى طلع شعار "يلا ياجدع نبات في الميدان الجدع جدع والجبان جبان" الكلمه ده طلعت من فين وامتى وإزاي يوم25 بليل والفيديوهات إلي طلعت للأمن المركزي وهو بيضرب في الميدان !! المناطق العشوائية إلي فيه تعاقد

بينها وبين المؤسسة الأمنية و500 ألف بلطجي الكتلة ده مين إلي كان بيحركة !! أنا ليا صديق ضابط شرطي جاتلو أوامر يقلع الميري ويلبس ملكي ويسيب مكانه !! ومين إلي عمل معركة الجمل بالشكل الحرفي ده يرجع التماسك في الميدان متفضيش الميدان؟؟ ومين اللي رجع الميدان تاني يوم 4 فبراير !!...."

ولأن موضوع المثقف والحركات الإجتماعية السياسية متشعب ومتداخل فقد أخذنا الحديث حول مستوى الكتل والتوجهات المختلفة تلك التي لعبت دور في عملية الإزاحة والتغيير أبدى لنا"س.إ."استنكاره لفكرة أن هناك من أدى دورا بالمعنى المنوط به وهو في ذلك يقول:

".....محدش لعب دور بالمعنى الحقيقي للدور وهنا هنرجع لنظرية الدور والمكانه هو ليه الأخوان مثلا سيطروا على البرلمان ؟ هما والحركات الاسلامية والسلفيين؟ نتيجة للدور ليه الأخوان كان ليهم 46 % في البرلمان فيهم 120 نائب والثورة مستمرة 49 نائب، ومش هنقدر نقول إن الانتخابات كانت مزيفة، لكن في ناس عندها القدرة على تحريك الجماهير المشهد ده شوفناه في 30 يوينو بمنتهى الموضوعية كان فيه تنظيم على أعلى مستوى في30 يونيو في قوة أدت الدور فخد الأخوان المكانة والتيارات الحركية ده بفعلها وبفعل قدرتها بفعل حركيتها ساهمت في إنها تبان عند المجلس العسكري إن هي الحركة القادرة على تحريك الجماهير فبالتالي ثم تدبير احتواء هؤلاء عن طريق إعطائهم دور، وإحنا بننتقي ناس نديها دور ممكن تلعبه وفقا للمكانة ثم نجردها من الدور وفقا لرؤيتنا وده إلي يخلينا نقول أن المثقف كان غايب تماما عن الوعي كانت لعبة شطرنج وصراع وكان آداه في بعض الوقت وبالتصور ده ممكن نقول إن المثقف هو المنظر للثورة القادمة لكن في الآخر بيبحثو عن قوت يومهم، لأنه بقى صعب جدا نلاقي المثقف اللامنتمي للي في الآخر هيموت في الشارع، المثقف بيدور على لقمة العيش.....".

الحالة العاشرة:

يعمل (ع – ع) باحث بالمركز القومي لحقوق الإنسان، وهو أيضا في الوقت ذاته رئيس حزب سياسي ومشارك في غضون الأيام الأولى ل25 يناير، ويذهب صاحب الحالة إلى أن:

"..... **الحركات الاجتماعية بالنسبة لي هم أشخاص من وجهة نظري على دراية بواقعهم والواقع المحيط بهم ويكون قادر على تطبيق مايؤمنون به داخل الواقع بتاعهم، فجزء من كوني مثقف أنه لابد أن أدرك تحديات مجتمعي وأدرك واقعي وكيف أتعامل معاه والواقع بيرفضه تحت دعوى إن هذا المثقف منفصل عن واقعه لأنه البني آدم المتعايش بيفترض إن إجراءاته اليومية المهكلة خاصة بيه لوحده وميعرفش إن المثقف ده بتطبق عليه نفس الإجراءات اليومية المهكلة، وحتى من غير ماتطرح نفسك كمثقف هو تملي بيشوفه من طينة تانية وبالتالي لم تيجي تطرح رأي مخالف ليه هو بينتصر لواقعه أكيد مش بتعاني نفس معاناتي وأنت محقق نفس النجاحات، فأكيد أنت عندك واقع آخر عشان توصل للنجاحات إلي المثقف بيحققها، فأنت منفصل لأنه أنت مش عايش واقعة الأليم وده بسبب جزء من ثقافة الزحام والفقر والمعاناة أولا، وده مش عشان نفسه أو مرض السوء لاء عشان أنا مؤمن وقع الزحام والفقر والعوزة في المرتبة الثانية استعلاء المثقف.....".**

وفي الصفات التي تلحق بالحركات في ظل التطورات التي تشهدها المجتمعات يذهب صاحب الحالة إلى القول بأن:

"..... **بعض الحركات بمنتهى الصراحة ملوثة لأنه ببساطة شديدة أحيانا ماتدعو للاستقرار وإبقاء الوضع على ماهو عليه أنا عايز كل حاجة مكانها زي ما الدولة عايزة بس ده دعاوي حتى يبقي صيرروة النظام كما هي، كما بتروجلها الدولة منعا للتغيير منعا لتجاوز الوضع، فتلاقي السؤال الشهير إلي عند التنظيمات إلي عند الأجهزة الأمنية لم يمسكو حد ميقولوش أنت عملت إيه يقولوه أنت مين !! أنت تبع**

مين لأن فعليا عنده ملف عايز يصنفه أنت هتروح لمين فالتنظيمات في بلدنا لم بتبقى قوية دائما ماتسعى لمعرفة أنت مين عشان تصنفك،....".

ويكمل صاحب الحالة وصفه للفاعلين في الحركات على أنها أيضا كما يقول:

".....الذات الفاعله دائما مايتصف بالإحلال والتبديل فلو أنا هأمن من السلطة أنا هطلع أأقول لكن أنا مش هأمن القبض والاعتقال، فكلمة التغيير بتهدد المستقر والآمن وفي الحقيقة إن ده لايتفهمه كل الأطياف بتاعت المثقف الماركسي والبرجوازي والديني لأن مش كلهم عندهم نفس القناعات عندهم نفس قناعات إن السلطة بتلعب دور في وجود ماينا سبها وفي الحقيقة ده راجع بسبب إني أرى أن جزء مش قليل أبدا من تكوين الشخصية المصرية الجيل إلي عايش دلوقتي هو عنده مشكلة في مفهوم الجور على الحق وهربطها بموضوع المثقفين دلوقتي فهو ممكن يكون مثقف وعالي التعليم لكن عند جزء من التحايل على المواقف عشان يوصل لحقوقه بالواسطة بالمحسوبية بالرشاوي بيحل لنفسه حصوله على حقه طالما مش بياخد حق غيره وده بنعيشه في كل المواقف الحياتية حوالينا....."

وعن الأدوار التي مارستها الحركات خلال 25 يناير يذهب"ع.أ" إلى أن:

".....أنا دخلت الميدان يوم 25 يناير الساعة 12 الظهر فكان العدد قليل شوية والطبقة إلي كانت موجودة بتاعني الظلم وعدم العدالة الاجتماعية والتوزيعية واعتقد مع الوقت جزء من المثقفين انضموا بحكم العقل الجمعي فالمثقف شارك بس كان الرعيل الأول وبعد كده بقى فيه تشرذم ومكنش فيه رؤية واضحة لما بعد الرحيل هيحصل إيه مكنش فيه قوى جاهزة وهي إلي مهدت للثورة ياعني تونس مثلا اليسار فيها كان واعي زي المرزوقي وغيره مكنش فيه مجتمع مدني ومافيش قياده فمكنش فيه رؤية، لم تبقى الرؤية واضحة الوضع بيكون أفضل كتير.....".

ويؤكد صاحب الحالة على ضرورة وجود قائد ورؤية للثورة وهذا ما أدى إلى تخلق المشاكل إلي واجهة الثورة فيما بعد وهو هنا يقول:

"..... الرؤية العامة كان فيها خلاف، فلو حالة الوعي العام مثل رفضت الحكم العسكري مثلا يبقى أن حالة إجرائية الناس تختلف عليها بس في الآخر هتصب أن مافيش حكم عسكري، وبالتالي لم كان بيطلع المجلس العسكري يقول أنا همسك فكان يبقى فيه نفس الحراك، قيس على ذلك مثلا السويس تكره السلطة كلها تكره القمع والاستبداد فالحالة العامة فيها التوحد وكان هي شرارة الثورة بالفعل، الرؤية العامة في مصر الظلم لكن هل مثلا لم مشي حد شاف أن ده حكم عسكري، الثورة كانت زي معركة في الأخر المهزوم بيبقى عنده أخطاء وفي الأخر هو مهزوم وبيعيد إعداد نفسه ويقاتل والناس تدرك تماما التغيير، هنا في مصر لو احنا شايفيين إن الدنيا هتمشي من غير تضحيات ده مش مضبوط، وغالبا أصحاب التضحيات هم الطبقة المثقفة مش طبقة العوام، هو ممكن يدخل تحت المثقف فجزء ليس بقليل على الطبقة المثقفة فكل شوية بنعيد ونذكر بذلك، وفالآخر لازم الناس تدرك أن التضحية بدون مقابل واردة جدا.....".

وحول الإيديولوجيات التي تخلق حركات يذهب بنا صاحب الحالة إلى رفض تلك الخلفيات الثيوقراطية مؤكدا أن:

"..... هو احنا مشكلتنا مع جماعه الأخوان المسلمين ايه أو أي جماعة ثيوقراطية إيه أن فيها خطورة، رأي جماعة تانية فيها ذات توجه فيه خطورة، ياعني أما مثلا ورحت قابلت عمرو خالد وقلتله إيه المشكلة في إن أنت تعمل حزب تعمل مسار سياسي وساعه ماعمرو خالد قال هيعمل حزب وصلو ل30 ألف استمارة وتوكيل وقتها حسيت أن لو فضلنا ندعم مسارات تانية غير الأخوان هنلاقي حوار سياسي...".

وعن رؤيته حول الفئات الإجتماعية التي شاركت في فاعليات الخامس والعشرين من يناير أطر لنا صاحب الحالة مايلي:

".....هناك فئة الشباب المنتمي لحركات سياسية وهذه الفئة تمثل طليعة الثورة وصاحبة المبادرة والمحرضة للشارع، وهناك فئة الشباب الراغب في التغيير الذي

تحمس وانضم إلى الطليعة ليزيد عددها ويشاركها في التعبير عن الغضب من جهاز الشرطة ووزير الداخلية، وهناك فئة الإخوان التي انضمت بعد أيام قليلة عندما أدركت جدية التحركات واهتزاز يد النظام في التعامل مع الاحتجاجات بما دفعها إلى المشاركة في الأحداث، هناك فئة منظمة تعدت على أقسام الشرطة في جميع المحافظات بالتزامن مع تأجيج إعلامي وخاصة من قناة الجزيرة، وهناك فئة معترضة على ما يحدث أحدثت شغبا وضررا بالمتظاهرين بما حقق نتائج عكسية وأدت إلى تعاطف الكثير من فئات الشعب مع المتظاهرين، هناك فئة أساتذة الجامعات والفنانين والنخبة والمثقفين التي دعمت التظاهرات....".

وفي سياق الحديث عن فاعليات الحدث التاريخي 25 يناير والفاعلين فيه يذهب صاحب الحالة إلى أن:

".....هذا قول يدعيه الكثير من المثقفين ويستشهدون بمقالات وأعمال رصدوا فيها حالة المجتمع الداعية للسخط وظنوا أنهم هكذا ساهموا في هذا الحراك، وهذا لم يحدث لأن حالة المجتمع نفسها كانت هي الداعية لمن انضموا لاحقا إلى الثورة، أما الطليعة الثورية فكانت صاحبة طاقة حركية وأفكار سياسية بعيدة عن أي دور للثقافة في توليد هذه الطاقة، وببساطة شديدة لو كانت للثقافة دور في صنع هذا الحراك لكانت قد قدمت بديلا وتخطيطا للمستقبل، أو قدمت رؤية واضحة لما ينبغي أن يكون في حالة نجاح الثورة، ولكن الواقع أن الثورة كانت تمرد فقط على الواقع دون أي تفكير في بدائل مستقبلية، وهذا التمرد تولد من الواقع المثير للسخط أكثر من كونه تحريضا ثقافيا نحو تحقيق رؤية مستقبلية واضحة إن الثورة كانت مجرد انفعال وتفريغ للغضب، وكانت المفاجأة الصادمة والمبركة لها بنجاحها في تحقيق أول أهدافها بتنحي النظام، لم تكن الثورة نتيجة لتوهج ثقافي أو انتشار لأفكار فلسفية تستدعي رغبة جماعية في تطبيقها...."

وفي خضام الحديث عن الإيديولوجيات التي تنجب لنا الحركات، يرفض صاحب الحالة البته أن تنجب لنا الإيديولجيات الإسلامية مستندا في ذلك لما يلي:

"..... لا يمكن اعتبار الإخوان إلا جماعة حركية تنتهج منهج القطيع وتخضع للسمع والطاعة لقياداتها، هي جماعة مهيكلة، وشخصية الإخواني هي عكس شخصية المثقف تماما، هو ليس حرا في تفكيره وإنما يفكر ويتناول كل الظواهر طبقا لمسلمات سابقة التجهيز يشترك فيها مع كل أفراد الجماعة، ويخضع لسلطة القادة في التفكير فبدلا من أن يفكر ليتفق معهم أو يخالفهم يفكر في تبرير موقفهم ويصر على موافقته لهم في الرأي....."

وفيما يتعلق بالربط بين المثقفين والحركات الإجتماعية السياسية وعن مدى فاعلية المثقف داخل الحركات يذهب صاحبنا إلى أنه لايوجد اتشاج كما يزعم بين هؤلاء وتلك الحركات ويقول في ذلك:

"..... ليس للمثقف فاعلية لأنه مشغول بمعارك جانبية في أغلب الأحيان بما يضعف أي عمل جماعي يقوم به المثقفون بينما تنجح الحركات في العمل الجماعي وإنكار الذات إلى حد كبير وبالتالي تكون مؤثرة أكثر من المثقف، تحول المثقف إلى تابع للحركات عند مشاركته في الثورة، وتخلى عن دوره في التغيير البطئ الفاعل واستبدله بالاحتجاج الانفعالي الغاضب في الشارع بينما دور المثقف أكبر بكثير من هذا الفعل الذي يشترك فيه الجميع على حد سواء مهما كانت قدراتهم على المشاركة في بناء المجتمع، كانت الثورة دورا سهلا للمثقف يشعر فيه بالرضا والبطولة الزائفة ويتغافل عن فشله في أداء دوره الحقيقي في التغيير، لم يقف الحد عند هذا الانفعال الغاضب وقت الثورة ولكن امتد مع الكثير من المتخصصين والباحثين ليخونوا حيادهم العملي ويتعاملوا مع الثورة بوجدانية تغتال المهنية والحياد العلمي، تحول الباحث إما إلى مؤيد للثورة أو معارض لها وذهب يستخدم علمه وتخصصه في تبرير

قناعاته السياسية وموقفه من الثورة ففقدنا العلماء الموضوعيين بسبب فرط انفعالهم وسقوطهم في الاستقطاب والثنائيات.....".

وعن تصوره لطرح المشروع المجتمعي وهل للحركات دور وهل سيكون لـه دور في إحداث التنمية المجتمعية يحكي صاحبنا مايلي:

".....يفترض أن يكون الأمر هكذا لأنه هو الأولى، ولكن هذا غير موجود في الواقع، وغير متوقع من المجتمع الثقافي المصري المتشذر والمشغول بالمعارك التافهة، يشترط تقديم مشروع جديد أن يتخلى صاحب المشروع عن التعصب الأيديولوجي الذي لا ينتج إلى مشاريع مستنسخة من مشاريع سابقة لم يكتب لها النجاح. كما إننا نحتاج إلى التفكير من جديد؛ والتفكير من جديد يستدعي التخلص من كل تعصب سياسي ومقاومة الاستقطاب والسقوط في مستنقع التفكير الانفعالي الذي يستحضر الخصم حال التفكير ويحاول النيل منه وإثبات خطأ موقفه أكثر من محاولة تقديم منهج موضوعي لا يلتفت إلى الخصوم، نحتاج إلى النقد الثقافي، ونحتاج إلى تجديد الخطاب الثقافي قبل أن نتطلع إلى مشروع اجتماعي يستطيع أن يقدمه المثقف....

خاتمـــة:

الحركات الإجتماعية والسياسية غداة ثورة 25 ينـاير " التحليـل والتفسـير واسـتخلاص النتائج "

أولا: استهدفت تلك الدراسة تقديم تحليل نقدي لطبيعة الحركات الاحتجاجية الحديثة قبل وأثناء يناير ويونيو، والتعرف على بنيتها وطريقة تشكلها وكيفية اهتمامها بالشأن العام المصري ومدى مساهمتها في التغيرات التي حدثت سياسيا واجتماعيا، وبتحليل خطابات تلك الحركات ودراسة حالة لأهم قياداتها الفاعلة والمثقفة التي تبوؤت تلك الحركات، ثم تمحيص آلياتها في الاستقطاب والحشد والتنظيم واستغلالها للبيئة والظرف التاريخي للأحداث وكيفية تفاعلها مع القوى الإجتماعية والسياسية المشاركة على أرض الواقع وماحدث من انقسامات وانتهازية واستغلال المواقف للمصالح الذاتية.

إضافة إلى مدى الاستفادة من التقدم التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي والضغوط والدعم المتواترة من الأطراف الدولية والاقليمية سواء كان تمويلا أو توفير الحماية، حيث أضحت وكأنها حركات احتجاجية كأحد تجليات العولمة.

ثانيا: لقد تآكلت كافة ركائز الشرعية للنظام قبل الثورة، حيث انحسرت الركائز الدستورية القانونية المستمدة من احترام النصوص واعمال القوانين وفرض هيبة الدولة في سياق تحقيق شروط العدالة والمساواة بين المواطنين، ولم يعد سوى دعامتي المؤسسة العسكرية والأمنية، حيث شكلت درعا لحماية النظام وتأمين وجوده، وترتيبا على ذلك بات إسقاط النظام مطلبات بل حلما يراوض الحركات الاحتجاجية الاجتماعية الجديدة منذ بدايتها في معترك الحياة السياسية.

ثالثا: لقد بات واضحا للمنظرين مع البدايات الأولى للقرن الجديد أن الأوضاع في مصر قابلة للانفجار في أي لحظة لأسباب متعددة، نوقشت بالتفصيل وتباينت أيضا استراتيجية النظام الحاكم في التعامل مع الرغبة المتنامية للتغيير وفقا للأجواء التي نشأت فيها وكذلك قدرته عل ممارسة أنماط الضغوط لعمقها ، ظل هذا السجال بين السلطة والحركات الاحتجاجية إلى أن سقط الخوف وتلاشت هيبة الدولة وأجهزتها الأمنية، وحتى

أضحت ثورة الخامس والعشرين من يناير الظرف والسياق الاجتماعي السياسي الذي بلور قوى اجتماعية جدية حاولت المشاركة في الفضاء السياسي إن لم يكن احتكاره.

رابعا: وفقا للتصور والمفهوم الذي تبنته الدراسة للحركات الاحتجاجية ، وفي سياق المقاربة الميدانية، ابتعدت كثيرا الحركات والائتلافات التي عجت بها الميادين المصرية ، عن محددات مفهوم وطبيعة الحركة الاجتماعية السياسية الفاعله، بالرغم من توفر البيئة والظرف التاريخي ودوافع النشأة ورفض النظام ، ولكنها فيما يتعلق بالتنظيم وآليات الحشد والخطاب والتعامل مع القوى المزاحمة لها في الفضاء العام وكذلك التعبير وتمثيل المطالب العادلة لم تحقق سوى نجاحات محدودة، حيث لم تستفد كثيرا من معطيات الواقع .

وقد يرجع ذلك للإنفصال الذي تعانيه الحركات عن واقعها، وانفصال قاداتها عن قاعدة المنتمين إليها من ناحية وعامة المواطنين من ناحية أخرى، حيث تعالو عن النزول بمطالبهم لتحقيق الإصلاح، إضافة إلى التحول نحو العولمة حيث أبت أن تكون حركات قديمة الصبغة ذات خصوصية الاهتمام بالشأن العام الخالص، لكنها انتقلت سريعا للمجال الافتراضي على مواقع الانترنت، حيث تحولت تلك الخطابات إلى سلطة رمزية أُرت على البعض وتجالها البعض الآخر.

خامسا: لقد تعاملت قيادات الحركات الاحتجاجية " كسلطة رمزية "، تارة على وفاق مع السلطة وهي بذلك تعيد إنتاج الهابيتوس السلطوي من خلال المجال العام وتارة تصبغ نفسها بالمعارضة والاستمامته من أجل تحقيق التغيير المنشود، أن تلك التفاعلات والفضاءات التي تتحرك فيها الحركات المصرية، عبرت عن الانتهازية المفرطة تلك التي تسببت في الفرقة بين أعضائها والتشرزم فقد شكلت مئات الائتلافات من بطون الحركات الرئيسية.

سادسا: بالرغم من أن الدراسة تعمدت تنويع الاتجاهات الايديولوجية للحالات الميدانية للمثقفين الفاعلين كقيادات بالحركات الاحتجاجية، إلا أنها خرجت بمؤدى فارق،

وهو أن النموذج الحركوي المصري المعاصر يعاني من خطر تسيس الحقل الثقافي حيثما تتجه صوب نداءات الشارع ومصلحة الشأن العام، حيث تواجد المثقف دائما في سياق الخطاب السياسي المطروح، حيث أضحت فكرة الالتزام الذي دعى إليها سارتر في طيات العدم فليس هناك مثقفا في الحركات الاحتجاجية الجديدة يجمع بين التزامه الايديولوجي وممارسته وتفاعله على أرض الواقع، وترتيبا على ذلك لم يكن هناك مثقفا حق مشاركا في أحداث 25 يناير، بل كانت الفاعلية لقوى اجتماعية من النظام السابق بشقيه مؤيد ومعارض، بغرض الحفاظ على الامتيازات القديمة واقتسام المعطيات الاجتماعية والسياسية الجديدة.

سابعا: رغم تعالي خطاب الحركات الاجتماعية الجديدة موضع الدراسة في كثير من المواقف، إلا أنه أكد على نشر ثقافة الاحتجاج والمطالبة وضرورة رفع الوعي الشعبي.

ثامنا: لقد أضافت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجديدة بعدا جديدا من خلال اقحام الفضاءات الالكترونية، بعد أن تعرض المجال العام للاضمحلال قبل الثورة بعشر سنوات، من جراء ممارسات الحزب الحاكم لتضييق على المعارضة وتهميش المجتمع المدني حيث تدنت مستويات المشاركة السياسية بالمجتمع المدني لأدنى مستوى.

تاسعا: لعبت السوشيال ميديا دورا فاعلا في حشد وتعبئة جهود المشاركين فيها لتنظيم حركة الاحتجاجات بالشارع المصري من مظاهرات واعتصامات واضطرابات، حيث تأثرت الحركات بانتشار المعلوماتية كما يذهب "ألريش بك " حيث حقق الانفتاح والسيولة الذي يمثل سلاحا ذو حدين على كافة المجتمعات العربية في ظل تدني كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية.

عاشرا: لقد أكدت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية إبان فترة الثورات والانتفاضات في الميادين المصرية على السجال بين الافتراضي والعام، فقد بدت الميادين معبرة حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن القيادات المؤثرة في الحشد والتعبئة كانت قيادة افتراضية،

تمتلك ميادين خاصة بها على صفحات الانترنت هم الأكثر فاعلية والأكثر قدرة على الاقناع والحشد، وقد أبدت تلك الحقيقة مقولات بعض المنظرين التي أكدت على انحسار المجال العام وهمينة الافتراضي، مستفيدة من التقدم التكنولوجي لوسائل الاتصال من ناحية وفقدان الثقة في النخبة التقليدية التي مارست العمل السياسي المعارض للنظام من ناحية أخرى وترتيبا على ذلك انتشرت مقولة أن الميادين التي تعج بالمتظاهرين أعدت لها وجهزتها الميادين الافتراضية لقيادات شابة تعلمت ثقافة الاحتجاج من مصادرها المتنوعة.

حادي عشر: الحركات الاحتجاجية في مصر افتقرت للتنظيم والرؤى الفكرية الناضجة، فلم تحدد أهدافها بدقة، فقد فكروا في الاحتجاج والحشد وحينما تحقق سقوط رأس النظام، لم يكن هناك توافق على الخطوات التالية أو آليات التغيير، مستواه ومعدلاته واتجاهاته فحدث الاختلاف، وترتيبا على ذلك أظهرت الخبرة المصرية حاجة كافة تلك الحركات للتربية السياسية لاعداد قطاعات واسعه بين المشاركين والنشطاء، حيث ضرورة التخلص من النخبوية والاستعلاء على الجماهير والقوى السياسية، والمنظمات المهتمة بالشأن العام، فقد ربطت كثير من رؤى المنظرين الحركات في مصر بين تعديل الوعي وتحقيقه كشرط لقدرة الشباب في قيادة الحركة.

ثاني عشر: وصم الفاعلون الثوريون وقيادات الحركات بعضهم بسمات الانتهازية، غير الانقياء وعدم الصدق، والتعالي والتخوين، مما أظهر عدم الثقة بين النخبة من ناحية وصدر تلك الصورة الذهنية للمواطنين ، وأضحى تنامي عدد الائتلافات وتبادلهم التخوين والاتهامات مؤشرا للانتهازية السياسية، حتى بعد أن حاولت بعض الحركات التحول للأحزاب أو مؤسسات لم تستطتع أن تقيم لها قاعدة جماهيرية تعبر عن قوتها في مقابل القوى الأخرى.

ثالث عشر: لم تستطع الحركات الاجتماعية والتغلب على معضلة الهوية وعلاقة الدين بثقافة الاحتجاج من ناحية وتماسك واستمرر نجاح الحركة من ناحية أخرى، حيث عبرت معظم حالات الدراسة من التيارات المختلفة عن اتهاهم المباشر للقيادات وشباب الأخوان

والسلف، وتحميلهم نتيجة ماوصلت إليه الحركات من تشرذم وعدم تحقيق الاستمرار الفاعل، فقدت افتقدت الحركات الاجتماعية للعمل الجماعي في ظل غياب بنية ثقافية مدنية، حيث ساد بين شركاء التحالفات مشاعر الارتياب والكراهية والرغبة في تسيد سدرة القيادة وحصد مكاسب ذاتية، حيث مثل الدين مصدرا للاختلاف السياسي بين التيارات الاحتجاجية من ناحية أخرى، ووجهت الاتهامات لشباب الحركة من التيار الديني بتمسكهم برؤية مرشدهم وعدم قبولهم حوارا من نوع سوى ماتم تحديده لهم، وتسبب قيود المرشد تصديره صورة ذهنية بأن الأخوان وحزب الوسط جوهريا في إفساد وتدمير الحركات الاحتجاجية في مصر.

رابع عشر: لم تخلو الدراسة الميدانية من مؤشرات حول علاقة طبيعة الشخصية المصرية والتفاعل الاحتجاجي الجمعي، فقد شارك الشعب المصري في الحركات الاحتجاجية على طريقته المضادة في التعامل مع السلطة والانتقام من الحاكم، فحينما تأكد أن جهاز الأمن قد سقط هيبة الدولة تلاشت وإنه بقادر على الانتقام فأقدم على تلك الخطوط وجاء برأس النظام في 18 يوما.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب العلمية:

1- أحمد بهاء الدين شعبان: **الحركات الإجتماعية من "بورتو أليجري إلى ربيع العرب"**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2011.

2- أحمد مجدي حجازي: **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار قباء، القاهرة، 2001.

3- ارنستو لاكلاو: **الماركسية وجذور فكره الهمينة أفلاطون هوبرز ماركس جرامشي كتاب مابعد الماركسية** إعداد: فالح عبدالجبار، دار المدى الثقافية والنشر، ط1، دمشق،1998.

4- آصف بيات: **الحياة سياسية "كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط"**، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمه، ط1، القاهرة، 2014.

5- ألان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، مصدر سابق؛ كذلك: ألان تورين، **نقد الحداثة**، ترجمة انور مغيث، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1997.

6- آلان سينجود: **النظرية في علم الإجتماع**، ترجمة: السيد عبدالعاطي السيد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

7- آن شوستاك ساسون: **مداخل إلى جرامشي السيطره السياسية، الثورة، الدولة**، ترجمة: سحر توفيق، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2016.

8- أنتوني جيدنز: **الطريق الثالث تجدي الديمقراطية الاجتماعيه**، ترجمة: أحمد زايد، ومحمد محي الدين، القاهرة، الهيئة المصرية العامه للكتاب، 2010.

9- اندرية جوندر فرانك، مارتا فونتس: **الحركات الاجتماعيه في التاريخ العالمي الحديث**، في ايمانويل فالرشتاين، ترجمة: عصام خفاجي وآدلي نعمه، دار الفاراباي بيروت، 1991.

10- إيان كريب: **النظرية الإجتماعية من بارسنوز إلى هابرماس**، ترجمة: محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، 1999.
11- إيمان شومان: **علم الاجتماع السياسي "دراسة في الحركات الاجتماعيه والسياسية"**، الاسكندرية، دار المعرفه الجامعية، 1996.
12- إيمان محمد حسني عبدالله: **الشباب والحركات الإجتماعيه والسياسية**، الهيئة المصرية العامه للكتاب، القاهرة، 2012.
13- بندريش زلني: **منطق ماركس**، ترجمة: ثامر الصفار، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، 1990.
14- بهي الدين حسن: **نموذج لمنهج الإصلاح في التطبيق منظمه العفو الدولية بين الراديكاليه والواقعيه**، راواق عربي، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، 2009.
15- تشارلز تلي: **الحركات الاجتماعية 1768 – 2004**، ترجمة: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
16- توفيق المدني: **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997.
17- : **التوتاليتارية الليبرالية الليبرالية والحرب على الإرهاب (دراسة)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2003.
18- توم بوتومور: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: وميض نظمي 1، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1986.
19- توين فان دايك: **الخطاب والسلطه**، ترجمه: غيداء العلي، مراجعه وتقديم: عماد عبداللطيف، المركز القومي للترجمه، ط1، القاهرة 2014.
20- جهاد عوده: **الاصلاحيون الجدد تطوير نظام مبارك السياسي**، دار الحرية للصحفه والنشر والطباعه، سلسلة كتاب الحرية 52، ط1، القاهرة، 2007، ص331.
21- جورج بوليتزر وآخرون: **المادية والمثالية**، ترجمة: إسماعيل المهدي، دار نشر الملتقى، تطوان، ط2، المغرب، 2006.

22- جوردن مارشال: **موسوعه علم الاجتماع**، ترجمة: أحمد زايد وآخرون،مراجعة وتقديم: محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافه، القاهرة، 2002.
23- حنه أرندت: **في الثورة**، ترجمه: عطا عبدالوهاب، المنظمه العربية للترجمه، بيروت، 2008.
24- ديفيد ماكيلان: **ماركسية الغرب**، من كتاب موسوعة كامبريدج للتاريخ – الفكر السياسي في القرن العشرين، تحرير: تيرنس بول ودريتشارد بيلامي، ترجمة:مي مقلد، طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، المجلد 1، القاهرة، 2013.
25- السيد الحسيني: **علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1981.
26- سيد فارس: **صناعه الاحتجاج والثورة "حركة 6أبريل نموذجا"**، روافد للنشروالتوزيع، القاهرة، ط1، 2016.
27- شاكر النابسلي: **من الزيتونه إلى الأزهر: أعاصير الثورة العربية**، المؤسسه العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2011.
28- : **لماذا أسئلة العرب على الألفيه الثالثه**، المؤسسه العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2006، ص124
29- صلاح الدين الجورشي: **ثورات الكرامة العربية ومفهوم الحركات الاجتماعية ، ثورات الكرامة العربية "رؤى لمابعد النيوليبرالية"**، منتدى البدائل العربي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
30- عبدالباسط عبد المعطي: **في التنمية البديله دراسات وقضايا**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
31- عبدالباسط محمد حسن: **أصول البحث العلمي**، مكتبة وهبه، القاهرة،1985.
32- عزة خليل: **الحركات الاجتماعية في العالم العربي دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر-السودان-الجزائر-تونس-سوريا – لبنان- الأردن**، تقديم: سمير أمين، تحرير: عزة خليل، مركز البحوث العربية والأفريقية، ط1، القاهرة، 2006.

33- عزمي بشاره: **المجتمع المدني – دراسة نقدية مركز دراسات الوحدة العربية**، ط3، بيروت، 2008.

34- علي حرب: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي "نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات"**، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011.

35- علي ليلة: **النظرية الاجتماعية المعاصرة – دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع (الأنساق الكلاسيكي) دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع**، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1983.

36- علي ليلة: **متغيرات الثورة في النظام العربي المعاصر (قراءة في صفحات ثورة يناير المصرية)**، في د.بركات عبدالعزيز وآخرون: **ندوة الشباب العربي وثورة الاتصالات**، تحرير: منى الحديدي، القاهرة، جامعه الدول العربية، 2012.

37- عمار علي حسن: **الحركات الاحتجاجيه الشبابية في الوطن العربي الآثار والآفاق**، تحرير: مصطفى الحباب، الانتشار العربي، ط1، بيروت، 2012.

38- غازي الصوراننى: **تطور مفهوم المجتمع المدني – أزمة المجتمع العربي**، مكتبة جزيرة الورد، ط3، القاهرة، 2010.

39- فريد زهران: **الحركات الاجتماعيه الجديده**، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007.

40- فيصل دراج: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني** ، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، القاهرة، 1991.

41- مجدي عبدالحميد: **التحالفات السياسية – المدنية وفرص التغيير الديمقراطي في مصر ودور قوي المجتمع المدني "حالة مصر"، آفاق الإصلاح العربي السياسي في العالم العربي**، تقديم: سالي سامي، سلسلة قضايا الإصلاح26، مركز القاهرة لدراسات وحقوق الإنسان، ط1، القاهرة، 2011.

42- مجموعة مؤلفين: **حوارات مابعد الثورة حوارات فكرية متخصصة وأخرى قصيرة**، مركز نماء للبحوث والدراسات، حوارات نماء واحد، المملكة العربية السعودية،، ط1، الرياض، 2012

43- **مجموعة دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعيه والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي (الجزء الثاني)**، تحرير: محموج ممداني، وامبا ديا وامبا، ترجمه: صلاح أبو نار، عزة عبدالمحسن خليل، مصطفى مجدي الجمال، يسري مصطفى، مراجعة: حلمي شعرواي، المركز القومي للتجرمه، القاهرة، ط2010،1.

44- محمد جمال باروت: **الدولة والنهضه والحداثه:** مراجعات نقديه، دار الحوار، سوريا، 2000.

45- محمد سبيلا: **حوارات في الثقافه والسياسة**، منشورات مابعد الحداثه، 2006.

46- محمد نصر مهنا: **مدخل إلى النظرية السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1981.

47- محمد ياسر الخواجة: **البحث العلمي أسس منهجية وتطبيقات عمليه**، طنطا، دار المصطفى للطباعة.

48- محمود عودة: **علم الاجتماع مابين الرومانسية والراديكالية**، مكتبة سعيد، ط1، القاهرة، 1976.

49- مصعب حسام الدين قتلوني: ثورات **الفيسبوك "مستقبل وسائل الاتصال في التغيير**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2014.

50- ميشيل برونديو، الطاهر لبيب: **جرامشي في الوطن العربي**، ترجمة: كاميليا صبحي، مراجعة وتقديم، أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2012.

51- هرمان دونكر: **البيان الشيوعي** – النص الكامل مع دراسة وتحليل، ترجمة: عصام أمين، الفارابي، ط1، بيروت، 2008.

ب- المؤتمرات والبحوث والمجلات:

52- إبراهيم عرفات: **نخبة مصر الثقافيه أزمة البنية والسلوك**، مجلة الديموقراطية، العدد 53، القاهرة، يناير 2014.

53- أحمد ثابت: **نخبة رجال الاعمال في مصر**، ورقة مقدمة إلى ندوة النخب في المجتمع العالم العربي، مركز البحوث والدراسات العربية "مصر"، والمركز الاقتصادي التطبيقي من أجل التنمية"الجزائر "23-25- مارس 2002.

54- أشرف عبدالعزيز: **المحتجون كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسيات الدولة**، مجله السياسية الدولية، العدد 187، 2012.

55- برهان غليون: **نشأه مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية**"،1-3 جريدة أخبار الشروق، 2010.

56- بولات جان: **العصيان المدني: الداء الناجح لداء العصر**، مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي، بغداد، العدد1، 2005.

57- بيير بورديو: **بين كارل ماركس وماكس فيبر**، حاورة هاشم صالح، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الاتحاد القومي، بيروت، عدد 37، 1985.

58- توفيق المديني: **الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات**" مجلة حمورابي، بغداد، العدد الأول، السنه الأولى،2011.

59- دينا شحاته، مريم وحيد: **محركات التغيير في العالم العربي**، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، مركز القاهرة، العدد 184، 2011.

60- سامح راشد: **حصاد الربيع العربي في عامه الأول**، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد عصر الثورات 148، 2011.

61- السيد يس: **الفكرة الماركسية الثورية**، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 3، العدد:1، أبريل – مايو – يونيه،1972.

62- صالح ياسر: **الحركات الاجتماعية "الجوهر والسياقات المفسرة"**، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 371، 2015.

63- عبد الرحيم العطري: **سوسيولوجيا الحركات الإجتماعية**، إضافات، العدد الثالث عشر، 2011.

64- عبدالحميد زيد: **الحركات الاجتماعيه الاحتجاجيه الجديده**، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية"مجلة تعني بالآداب والعلوم والدراسات الإنسانية،"بحث منشور"، كلية الآداب، جامعه المنيا، 2007.

65- عبدالغني سلامه: العربي: **الأسباب والخصائص والتداعيات**، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 148، 2001.

66- فيصل دراج: **مجلـه المسـتقبل العربـي العـدد 9834 – الثـورات العربيـة وصـور المثقف.**

67- مجلة الفكر العربي المعاصر: **مركز الإنماء القومي**، بيروت، عدد 49، لبنان، 1986.

68- محمد عبدالعاطي: **إشكالية الإيمان بالقيم الديمقراطية في العالم الإسلامي**، نصر عارف: **هندسة البناء الحضاري عند مالك بن نبي**، مجلة الفكر الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994.

69- محمد محمود ربيع وآخرون: **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، 1994.

70- محمود عبد الحفيظ المهر: **الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٧، ٢٠١٠.

71- منار الشوربجي: **الحركة العماليه المناهضه للعولمة** ، بحث غير منشور مقدم في المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية والأرفيقيه"أفريقا والعولمة"الذي عقده برنامج الدراسات المصرية الأفريقيه بالكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعه القاهرة، في الفتره 12-14 فبراير 202.

72- **الموسوعة السياسية:** الجزء الثاني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981 رواق عربية، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2009.

73- موسى الحديد: **"ظاهرة الثورات العربية الشعبيه: الدوافع والمحددات"** في إبراهيم علوش وآخرون: **التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات والواقع**، مجلة الشرق الأوسط، ط1، عمان، 2001.

74- ناهد عز الدين: **مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي**، مجلة النهضة، العدد ١، يناير ٢٠٠٥.

75- وليد المسعودي: **قواعد ثقافة الاحتجاج**، الحوار المتمدن، العدد 3477، سبتمبر 2011

د- مراجع الشبكة العنكبوتية:

76- رياض الصيداوي، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر**. عنوان الوثيقة: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16143

77- وفاء دواد: الحركات الاجتماعيه: **المداخل والنظريات"الثورة والانتفاضات الجماهيرية، الحوار المتمدن**، 2013 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369068

78- قراءات نظرية: **الثورات السياسية المفهوم والأبعاد**، 17 أبريل 2016 http://www.eipss-eg.org./

79- جينيفير روش: **العفوية الجماهيرية والتنظيم** https://ma-alamal.com/2015

80- **السيادة المنقوصة الدولة العربية بعد الثورات العوامل الدافعة لعودة الدولة العثمانية القديمة**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، يوليو 2016 متاح على الرابط http://rawabetcenter.com/archives/29499

81- السيد ياسين: **إرهاصات الثورة في المسح الاجتماعي للمجتمع المصري 2016** متاح على الرابط http://omandaily.om/?p=386176.

82- دينا شحاتة: **في الانتخابات الرئاسية المصرية 2005**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

83- سيف نصراوي وشريف يونس: **حدود الديمقراطية القومية قراءة في حركة كفاية** – سامح فوزي محررا – حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح.

84- نبيل ربيع: **تأملات في حال البرجوازية المصرية: الحوار المتمدن**، العدد 1248، 2005، متاح على الرابط http://www.ahewar.org/.

85- شريف درويش اللبان: **دراسة حو ل الفاعلية: الشعارات السياسية ل25 يناير و30 يونيو على شبكات التواصل الإجتماعي، 2016**، http://www.acrseg.org/40071

86- **البيان التأسيسي للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)**، من موقعها على الإنترنت، http://www.harakamasria.org/.

87- فتحي أبو حطب، "**حركة كفاية ومستقبل حركات التغيير**" http://harakamasria.org/?q=node/9764

88- حمدي الحسيني، "**الإخوان يؤسسون تحالفًا ضد الرئيس مبارك**"، إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/arabic/news/2005-06/30/article16.shtml

89- شحاتة صيام: **العسكريون والثورة المنقوصة من القيادة إلى الإقالة**، روافد للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

90- أحمد تهامي: **خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، متاح على الرابط http://Inko.in/jwn

91- حمدي الحسيني، "**العريان يهز الثقة بين كفاية والإخوان**"، إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c

92- أحمد بهاء الدين شعبان: **الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر**، متاح على الرابط www.alhewar.org/debate/show.art

93- رغدة سعيد: **مواطنون ضد الغلاء**، متاح على الرابط www.horytna.net

94- سميحة سيدهم: **تحرر المرأة في مصر كحركة اجتماعية**، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث والجنائية، مصر، العدد الأول، المجلد الثالث، العدد الأول، 1977.

95- عزة خليل: **تقرير عن حلقة نقاشية حول النقابة المستقلة للضرائب العقارية كتجربة للتعددية النقابية عقدتها مجموعة تضامن**، يونيو2009، نسخة إلكترونية http://tadamonmasr.wordpress.com/2009/06/12/taxes/

96- عمرو عبدالرحمن: **الشباب وحركات التغيير مابين طبيعة المشاركة الفعلية والتوظيف الرمزي**: سامح فوزي محررا، (حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007.

97- البهجة تشرق مع انتصارات العمال: http://www.e-socialists.net/node/4961

98- سيد عيسى محمد: **تطور الحركة الطلابية**، أحوال مصرية، عدد 40، 2008.

99- إيمان عبد المنعم: **كفاية آراء ثورة 25 يناير**، مجلة الوعي العربي، متاح على الرابط http://elw3yalarabi.org/modules.php

100- **شباب 6أبريل يحددون 4 مطالب لحل مشاكل مصر**، جريدة نهضة مصر،30-6-2008.
101- شيماء مهدي: الاحتجاج الالكتروني صوت المعارضة الجديد،2010 متاح على الرابط http://www.masress.com/dostor/27991
102- محمد صلاح: **القاهرة اليوم وأمس**، جريدة الحياة، 2008.
103- **جدل في الشارع السياسي حول نتائج إضراب 6 إبريل**، جريدة الأحرار، 2008 وللمزيد الإطلاع على جريدة الدستور 3-5-2008.
104- السيد يس: الإصلاح العربى بين التحليل الموضوعى وتزييف الواقع. الأهرام 2008/5/8 م.
105- عبد الحميد زيد: العولمة والدولة وعلاقات الملكية الزراعية – بحث منشور ،المؤتمر السنوى الحادى عشر " العولمة والخدمة الإجتماعية "، كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم عام 2000 م.
106- عمرو الشوبكى: مصر بين الأضراب الإفتراضى والحقيقى، مصر اليوم، القاهرة، 2008/4/10 م.
107- عبد الحميد زيد: البناء الحزبى وأزمة المؤسسية. بحث منشور. فى مؤتمر البعد الإجتماعى فى سياسات التنميه، كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم، 11-13مايو 1994م.
108- هالة مصطفى: المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى – مجلة الديمقراطية – السنة الثالثة – العدد التاسع، القاهرة، سنة 2003م.
109- عماد السبع: الدلالات الطبقية لصحوة الموظفين فى مصر ،القاهرة، الخميس 7 فبراير 2007 م.
110- كمال حبيب: حركات الإحتجاج الجديدة فى مصر، القاهرة، 2007 م.
111- عمرو الشوبكى: وهم الثورة الشعبية، مصر اليوم، القاهرة، 2007 م.
112- سامح فوزى: أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى. التقرير الختامى لورشة العمل 19-20 مايو 2007م، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة 2007 م.

113- نحو عقد إجتماعى / سياسى جديد، كتيب أصدرته حركة كفاية، الطبعة الأولى، سلسلة أوراق الحوار، القاهرة 2005 م.
114- برنامج إقتصادى للمستقبل؛ سلسلة أوراق الحوار – مطبوعات كفاية القاهرة 2005 م.
115- عماد على حسن: الحركات السياسية الجديدة، صعوبات التجذر الإجتماعى، أحمد ثابت (محرر) حدود
116- الإصلاح السياسى، الطبعة الأولى، جمعية ابن رشد للتنمية، دار ميريت، القاهرة 2007 م.

ثانيا: مراجع اللغة الإنكليزية

117- Alan scoot: Ideology and new social movement, unwin human itd, London,1990.
118- Alex Callinicos: The revolutionary ideas of Karl Marx, bookmarks publications ltd, London and Sedny, Third reprint, 2004.
119- Alvin Gouldner: The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class: A Frame of Reference, Theses, Conjectures, Arguments, and an Historical Perspective on the Role of Intellectuals and Intelligentsia in the International Class Contest of the Modern Era. New York: Seabury Press, 1979
120- Alvin Goulnder: The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class: A Frame of Reference, Theses, Conjectures, Arguments, and an Historical Perspective on the Role of Intellectuals and Intelligentsia in the International Class Contest of the Modern Era. New York: Seabury Press, 1979.
121- Alvin Goulnder: Theory and Ideology, http://www.autodidactproject.org/other/gouldner1.htm
122- Ashley Crossman: Social Movement, in http://sociology.about.com/od/S_Index/g/Social-Movement.htm

123- Bob Edwards: Resource Mobilization Theory and Social and Political Movements, PHD, department of sociology, Esta Carolina University, 2014.
124- C.A. ROOTES: Theory Of Social Movements: Theory For Social Movements?, article published in Philosophy and Social Action 16(4) 1990 available in: www.kent.ac.uk/sspssr/staff/rootes.htm
125- Cesare Cuttica: History of European ideas, Volume 30, Issue 4, 2004.
126- Christiane landsiedel: Who is an intellectual and what should the role of intellectuals in society, University of Dalarna European Political Sociology, Seminar Paper, 2004.
127- Colin Barker: Marxism and social movements edited by Colin Barker, Laurence Cox, John Krinsky, and Alf Gunvald, Historical materialism book series.
128- Darity Jr. William A: International Encyclopedia of the Social Science, 2nd edition, vol. 6, New York, Macmillan Reference USA, 2008.
129- David Sim, Alex Wheeler: Egypt Revolution anniversary: 40 powerful photos of the 25 January 2011 Arab Spring protests, in http://www.ibtimes.co.uk/
130- Della Porta, Mario Diani: Social movement: an introduction, 2nd Malden,Wiley-Black Well,2006,p166.
131- Derek Boothman: Rethinking Marxism, Journal of Economics, Culture & Society, Volume 20, Issue 2, 2008.
132- Edgar F. Borgata& Rhonda J. V. Montgomery: Encyclopedia of Sociology. 2nd ed. Vol.4, (New York: Macmillan Reference USA, 2000) P. 2717.
133- Egyptian revolutionary: 'We are changed forever'". Socialist Worker (UK). 1 February 2011.
134- Egypt's May Day celebrations end on sour note". Ahram Online. 2 May 2011.
135- Egypt's spreading strikes". Socialist Worker (US). 18 February 2011.
136- Georges Nzongola: The Role of Intellectuals in the Struggle for Democracy, Peace and Reconstruction in Africa, African

Association of Political Science (A APS) in Durban, South Africa, June 23-26, 1997.

137- Gorgy Konrad and Ivan Szeleny: The Intelligentsia and Social Structure, Telos Press Publishing,1978.

138- Hannah Arendt: On Revolution, chapter II titled The Social Question, Penguin books, London, 1999.

139- HANSPETER KRIESI,RUUD KOOPMANS, JAN WILLEM DUYVENDAK: New social movements and political opportunities in Western Europe,European Journal of political research, Volume 22, Issue 2, August 1992.

140- Herbert Blumer: collective Behaviour in principles of sociology, Alfred ML(ED), New York, 1969, p 121.

141- Herbt Blumer: Collective Behaviour in Alfred MLd,principle of sociology, New York,1969, p121.

142- http://what-when-how.com/social-sciences/resistance-social-science/

143- http://www.alshirazionline.org/news/034.htm

144- http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3424300616.html

145- http://www.marxists.org/glossary/index.htm

146- http://www.tothepointanalyses.com

147- https://en.wikipedia.org/wiki/Protest

148- James Martin: Between ethics and politics: Gramsci's theory of intellectuals Modern Italy

149- Joost Berkhout, Laura Sudulich and Wouter van der Brug: Does Party System Change Matter?: The Effect of Party System Change on Political Claims Making on Migration and Integration in the Netherlands, 1995-2009, paper presented at: University of Amsterdam, Politicologen Etmaal, May 2012.

150- Joseph Kay: Intellectuals and power: A conversation between Michel Foucault and Gilles Deleuze, in https://libcom.org

151- Kari Marx: The poverty of philosophy. Foreign Language publishing House. Moscow. Undated.

152- Katrina Morgan: Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the the Antiwar Movement, Political Science Senior Thesis, April 2006 .

153- Kevin mcdonald: Global Movement Action and Culture, London,Black well publishing,2006.
154- Lawrence Davidson: The Role of the Intellectual – An Analysis (22 May 2014) in: http://www.kurdiu.org
155- Mario Diani and Ivano Bison: Organizations, Coalition, and Movements, Theory and Society, Vol.33 – 2004.
156- Melinda Goldner: Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement in: Patrick Coy, ed., Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction, Political Opportunities, Social Movements, and Democratization; vol. 23 London: Elsevier Science Ltd., 2001.
157- Melissa Leach and Ian Scoones: Mobilising Citizens: Social Movements and the Politics of Knowledge, the Institute of Development Studies, Printed by Imagedata Group, Brighton UK, 2007.
158- Menhaiem Milson: Medieval and modern Intellectual tradition in the Arab world "daedal us journal of American Acadamy of Arts and sciences, U.S.A. summer72.
159- Monica stilo: Antonio Gramsci in www.theory.org.uk Resourcesi: http://www.theory.org.uk/ctr-gram.htm#role
160- Neil J. Smelser & Paul B. Baltes:. International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences. Vol. 21 New York, Elsevier science Ltd, 2001
161- Noam Chomsky: The Responsibility of Intellectuals The New York Review of Books, February 23, 1967, in https://chomsky.info
162- Per Herngren: Path Of Resistance The Practice Of Civil Disobedience, New Society Publishers, 2004.
163- Piotr Sztompka: The Sociology of Social Change, London, Blackwell Publishers, 1993.
164- Ralph W. Nicholas: Social and Political Movements, Annual Review of Anthropology, The University of Chicago, Vol. 2, October 1973.
165- Sarah Waters: Situating Movements Historically: May 1968, Alain Touraine, and New Social Movement Theory.

Mobilization: An International Quarterly: February 2008, Vol. 13, No. 1.
166- Shelly Shah: Social movement:meaning,causes, types,revolution and role available in http://www.sociologydiscussion.com/social-movements/
167- Sideny Tarrow:power in movement social movement and contentious politics, Cambridge university press,THIRED edition,1999.
168- Social Movement Theory: New Social Movement Theory Research Paper Starter in https://www.enotes.com/research-starters/social-movement-theory-new-social-movement-theory
169- Socialist from Egypt to join debate about revolution". Socialist Worker (UK). 12 March 2011.
170- Steven M. Buechler: New Social Movements and New Social Movement Theory, Blackwell Publishing Ltd, 2013 in http://onlinelibrary.wiley.com/doi/
171- Terry Eagleton: Why Marx was right, Yale University Press, London, 2011. P.135 inhttp://www.slideshare.net/filosofiacr/terry-eagleton-why-marx-was-right-2011
The new Encyclopaedia Britannica, vol16, p 28-615.
172- The new encyclopedia britannica, vol16,chicago:micro-pedia. 15dition. 1985.
173- The shorter oxford English dictionary, oxford university press, third edition, London, 1955, p121.
174- Thomas Sowell: Intellectuals and society, basic books, member of the Perseus books group, New York, 2011.
175- Thomas Sowell: Intellectuals and society, basic books, member of the Perseus books group, NewYourk, 2011.
Volume 3, Issue 1, 1998 in http://www.tandfonline.com
176- What's left of Egypt's Left". Al-Masry Al-Youm. 26 March 2011.
177- Wilfred Cantwell Smith: The Intellectuals in the modern development of the Islamic world in: Seydny Nettleton fisher ed..Green wood press, New York, 1968.

178- William Gamson and David Meyer: Framing Political Opportunity in: Doug McAdam, John) McCarthy, and Mayer Zald, eds., Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framing, Cambridge Studies in Comparative Politics, Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996,.
179- Yates, L: 'Everyday Politics, Social Practices and Movement Networks: Daily Life in Barcelona's Social Centers '. British Journal of Sociology. 18th Jan 2015.
180- Helmut schoeck: soziologisches worterbuch, 11 Auflage, Basel- wien 1982.
181- Gerd langguth: Protest bewegung, Bibliothek wissenschaft, u. politik, band.30
182- Ottheim Rammstadt: siziale Bewegung, Frankfurt 1978.
183- J. Raschke: soziale Bewegung, Frankfurt, New York 1985.
184- Hartfiel Hillman, Worterbuch der soziologie, Kroner verlag, stuttgart, Dritte Auflage , 1982.
185- N.j.smeler: Theorie des Kollektiven verhaltens , 1972.
186- Dieter. Nohlen: piper worterbuch zur politik, Theorie-Methoden Begriffe, piper, Munchen, zurich 3, Auflage 1989.
187- D. Gerds: Verhalten oder Handeln, Thesen zur ozialwissenschagtliehen Analyse sozialer Bewegungen, opladen ; 1984.
188- D.rucht: Institutionalisierungs tendenzen der neuen sozialen Bewegungen in: Hartwich, H 1983
189- Doug Machdam, political process and Development of Black Insurgency 1930-1970 - The University of Chicago Press , 1999,PP.30-40.
190- R. Heberle: Hauptprobeme der politisden soziologie, stuttgart, opladen 1967.
191- K. Beyme: Partaien in westlichen Demokatien , Munchen 1982.
192- D. Rucht: zur Organistion in der neuen sozialen Bewegungen, in falter 1984.
193- H, Abromeit: Parteienverdrossenheit und Alternativbewegung in ipvs 1982.

194- Brand, K.W: Kontinuitat und Diskontinitat in den neuen sozialen Bewegungen, in: R. Roth, D. Neue sozialen Bewegungen der Bundesrepublik Deutschland, Main 1987.
195- A. Touraine: Soziale Bewegungen: Sozialgebiet oder zentrales problem soziologischer Analyse? In: J. Mathes, Hg., Krise der Arbeitsgesellschaft, Frankfurt , Main 1983- S,94-105.
196- Richard Lowenthal: Der romantische Ruckfall, stuttgart 1970.
197- ALAN Scott: Ideology and the New Social Movement, London 1990.
198- Bernhard schafer: (Hrsg) , grundbegriff der soziologie. UTB, Leske 1986.

الفصل الثامن

جماعات المصالح

Interest Groups

تمهيد حول المفهوم والطبيعة

لا تخلو الأدبيات السياسية من الحديث حول جماعات المصالح وأهميتها وقدرتها على التأثير في صياغة السياسات العامة في الدول والمجتمعات المختلفة ولا تختلف حول هذه الحقيقة في الواقع السياسي كل المجتمعات فإن ظهرت جماعات المصالح بصورة جلية ومتعددة في الولايات المتحدة الأمريكية فهي توجد أيضا وإن كانت بأشكال وأنماط مختلفة في المجتمعات الاشتراكية السابقة وخاصة الاتحاد السوفيتي، وقد ظهرت واضحة في ظل حكم برصنيف فقد خاض صراع عنيف لتحديد نوعية السياسات الصناعية التي توائم المجتمع السوفيتي وثار جدل عنيف حول أهمية الصناعات الثقيلة أم الصناعات الخفيفة، فيما بين جماعات المصالح والمؤسسة العسكرية وبرجنيف، وهذا يقودنا إلى الحقيقة المستمدة من التاريخ السياسي والاجتماعي لجميع الدول والمجتمعات الحديثة حيث تمثل جماعات المصالح جزءاً لا يتجزأ من النظم السياسية المعاصرة سواء كانت رأسمالية الأيديولوجية أو ذات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المركزي.

ويتضمن مصطلح جماعة المصالح مجال واسع من البشر والقضايا وفي هذا الإطار يذهب ديفيد ترومان في مؤلفة الشهيرة العمليات الحكومية إلى أن جماعة المصلحة لا تخرج عن كونها جماعة بين أفرادها أهداف مشتركة تلك التي تسعى جاهدة لتحقيق مطالب خاصة بها في مقابل باقي جماعات المجتمع مستغلة في ذلك المؤسسات أو الهيئات الحكومية الموجودة في المجتمع [1].

(1) David B. Truman, the Governmental Process, New York. Knopf, p37.

وجماعات المصالح بينها اختلافات كثيرة من حيث الطبيعة والاستمرار، فهناك جماعات مصالح مؤقتة أي يرتبط وجودها بمصلحة معينة في حين نجد جماعات مصالح مستمرة وذات تنظيم قوي وتختلف جماعات المصالح أيضا من حيث الهدف العام ذلك الذي من أجله تشكلت تلك الجماعات حيث تهدف بعض الجماعات المصلحية إلى إحداث تأثير على السياسات العامة للحكومة بينما تهدف بعضها إلى التأثير على عملية اتخاذ القرار ذاتها وتختلف أيضا من حيث الإطار الذي تعمل وتمارس نشاطها من خلاله حيث أن بعض الجماعات تعمل من خلال أو مع الأجهزة الإدارية التنفيذية بينما يعمل بعضها الآخر مع الأجهزة التشريعية أو القضائية أو تمارس نشاطها من خلال إعادة توجيه الرأي العام Public Opinion.

ومع كل هذه الاختلافات إلا أن السمة المشتركة بين تلك الجماعات باختلاف أنواعها تكمن في أنها جماعات خاصة تسعى بشتى الطرق والوسائل للتأثير على السياسات العامة للدولة أو عمليات اتخاذ القرار ويحدد معجم المصطلحات السياسية مفهوم جماعات المصالح بأنها جماعة تشترك في مصلحة واحدة ولها من الإمكانيات المالية والاتصالية والتنظيمية والقيادية ما تستعين به على تحقيقها الأمر الذي يجعل لها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على أي من الحكومة والرأي العام أو على كليهما[1].

(1) علي الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994م.

وفي إطار دراسته وتصنيفه لجماعات المصالح قام جابرييل ألموند بتحليل تلك الجماعات وقدم تصنيفا رباعياً وفقاً للأساليب التي تتبعها في إدارة صراعاتها والتعبير عن مصالحها المختلفة وجاء على النحو التالي:

أولاً: جماعات المصالح اللامعيارية: وهي تلك الجماعات التي تتميز بالإدارة العفوية للمواقف التي يمكن مخاطبة الغير فيها ويتمثل ذلك برد فعلها العفوي غير المنظم على مختلف الأحداث والتطورات الأمر الذي يجعلها معزولة عن قطاعات جماهيرية واسعة.

ثانياً: جماعات المصالح غير الترابطية: وهي الجماعات التي يتمحور تفاعلهم وارتباطهم حول نشاط معين أو مطالب محددة ويعني ذلك أنها تكون من أفراد يشتركون في واحد أو أكثر من الخصائص أو السمات تلك السمات التي تمثل محوراً لنشاطهم ومطالبهم ومن أمثلة هذا النمط من الجماعات: الجماعات الإثنية والتجمعات المحلية والطبقات الاجتماعية والتنظيمات النسائية أو الدينية أو الخاصة بكبار السن تلك التي يمكن اعتبارها جماعات مصالح غير ترابطية.

ثالثاً: جماعات المصالح المؤسسية وهي جماعات تحتل مكاناً في البناء النظامي للمجتمع وتؤدي وزائف مؤسسية رئيسية مختلفة في إطار النظام المجتمعي العام بمعنى إنها جماعات تنشأ بالأساس لأداء وظائف عامة أي أنها لم تتعمد وتخطط في البداية لتخصيص جانب من وقتها

للـدفاع عـن مصـالحها الخاصـة وهـي مؤسسـات مثـل المؤسسـة العسـكرية، جهـاز المـدارس والكنـائس والهيئـات الدينيـة المختلفـة وتلـك المؤسسـات تتميـز بمزايـا معينـة، مثـل التماسـك البنـائي والفعاليـة وإنهـا تقـدم خـدمات لقطاعـات معينـة إلا أنهـا مـع ذلـك تتبنـى قضـايا عامـة تمـس قطاعـات عريضـة مـن المـواطنين، كمـا إنهـا فـي الغالـب تهـيمن علـى عمليـة تجميـع المصـالح فـي العالم المتقدم في إطار نظمه العامة السلطوية.

رابعـاً: جماعـات المصـالح الترابطيـة: وتنتشـر تلـك الجماعـات فـي الـنظم السياسـية المتقدمـة تلـك التـي تعطـي مسـاحات أوسـع لمنظمـات المجتمـع المـدني وحريـة أكبـر للمشـاركة الفاعلـة مـن بنـاءات ومـدخلات النظـام السياسـي وهـي جماعـات تتمتـع عـادة بجـودة التنظـيم والفعاليـة فـي الأداء والمنـاورة واسـتخدام الإجـراءات المناسـبة للتـأثير علـى السياسـة العامـة وتعتبـر اتحـادات التجـارة والتنظيمـات الزراعيـة وجمعيـات رجـال الأعمـال...الخ، أمثلـة علـى جماعات المصالح الترابطية.

وتـذهب كثيـر مـن التحلـيلات السياسـية إلـى أن جماعـات المصـالح نتـاج لفكـرة تجميـع المصـالح والتعبيـر عنهـا فـي أشـكال مختلفـة ومنهـا مـا يعـرف بـاللوبي وفكـرة تجميـع المصـالح Aggregation of Interests هـي تلـك العمليـة التـي يـتم بمقتضـاها التنسـيق بـين مطالـب الفـاعلين فـي المجتمـع مـن مختلـف القـوى الاجتماعيـة والسياسـية نحـو هـدف سياسـي مشـترك وتقـوم بتلـك العمليـة داخـل الـنظم السياسـية الأحـزاب السياسـية وجماعـات المصـالح

والأجهزة الحكومية، وتعتبر هذه الفكرة بمثابة استراتيجية لتعظيم المكاسب السياسية من خلال تضافر مختلف القوى وصولاً إلى أهداف عامة متفق عليها وهي وسيلة لخلق إجماع على تأثير سياسة عامة ما وتستخدم فكرة اللوبي[1] Lobby للإشارة إلى لقاءات المواطنين بنواب الهيئات التشريعية تلك التي تهدف إلى التأثير على السياسات العامة في إطار عملية دفع المطالب الخاصة بهم وتقديم المعلومات والأفكار البناءة للنوابي حتى يتمكنوا من تكوين الرأي في المسائل قيد البحث.

ويمكن القول أن جماعات المصالح يمكن أن تعمل في إطار هاتين الفكرتين وما تنتج عنهما من إجراءات لتفعيل أدائها وخدمة مصالح أعضائها.

جماعات المصالح والأحزاب السياسية

أن ثمة تشابه كبير بين جماعات المصالح والأحزاب السياسية إلا أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية في الطبيعة البنائية والتكوين والانتماء والأهداف وسنحاول هنا في تلك الجزئية أن نزيح الستار عن أهم تلك الاختلافات وأوجه الاتفاق.

---

(1) علي الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994م.

فالحزب السياسي لا يخرج عن كونه تنظيم يضم بشر أو مواطنين لهم مصالح مشتركة وذلك أملاً في الوصول إلى أهداف سياسية[1] وهذا ما يجعل الأحزاب تدخل في عملية تنافسية مع تنظيمات مشابهة والوصول للسلطة هو الهدف النهائي لكل الأحزاب التي تشكل النظام السياسي وهي بهذا المعنى ظاهرة حديثة نسبياً في التاريخ السياسي حيث نشأت في المجتمعات الغربية في خلال المائة سنة الأخيرة.

وتختلف الأحزاب في هذه الخاصية عن جماعات المصالح في أنها لا تتأسس بغرض التأثير في السياسة العامة فحسب وإنما بقصد المشاركة في بنية السلطة وبالتالي في صنع القرار أي أن الأحزاب السياسية تؤثر على السياسة العامة بطريقة مغايرة عن تلك التي تتبعها جماعات المصالح.

وإذا كانت القيادات الحزبية لا يتم انتخابهم من قبل الجمهور العادي فإنهم غير قادرين على الاستجابة لكل الناس أيضا إلا أن بقائهم يعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الجماهيري للحزب، وإذا كانت جماعات المصالح تقف خارج نطاق النظام الانتخابي وبالتالي فلا تعتبر مسئولة أمام النظام العام أو الجمهور إلا أن جماعات المصالح قد تتدخل في عملية ترشيح واختيار المرشحين المؤيدين لقضاياها ومصالحها، وقد تقدم

)1(Hans- Peter weldrich: in Bernhard schafers (Hrsg): Grandbegliffe der sociologie, VTB leske1986.

دعم مختلف الأوجه لمن تعتقد أنه أقرب للتعبير عن مصالحها وإن ظل المرشح في هذه الحالة خاضعاً للنظام الحزبي وليس لجماعة المصالح بصورة مباشرة.

وفي إطار ما سبق يمكن القول أن الأحزاب السياسية تهدف في المقام الأول إلى الحصول على النفوذ السياسي والقوة من خلال الانتخابات العامة والتأثير على جمهور الناخبين في مقابل جماعات المصالح تلك التي تهتم بالبرامج محددة ذات صلة بالإجراءات التي تتخذها الحكومات ونادراً ما تمثل في التشكيل التقليدي للحكومات لكنها تعمل جاهدة على كسب تأييد وتعاطف كافة الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة وتسير ذلك باتجاه سياسات معينة.

ويحدث ذلك واضحاً فيما تقوم به جماعات البيئة في المجتمعات الأوروبية مع الأحزاب وفي أحياناً كثيرة تجد نفسها مضطرة لأن تناصر أحد الأحزاب دون الأخرى، كما نجد الاحزاب في كثير من المواقف تخاطب ود هذه الجماعات لتكسب نفوذها وأصوات المنتمين إليها في الانتخابات.

تختلف طبيعة العضوية في الأحزاب السياسية عنها في جماعات المصالح حيث تظل مفتوحة وغير محددة بشرائح اجتماعية معينة وقد تضم مصالح مختلفة ومتباينة لذلك نرى تنوع وتباين انتماءاتهم ومصالحهم بشكل كبير بعكس أعضاء جماعات المصالح أولئك الذين يمتلكون ظروفاً

ومصـــالح متشـــابهة ويـــتم اختيـــارهم علـــى نطـــاق ضـــيق ومـــع أن عضـــوية جماعـات المصـالح عضـوية اختباريـة إلا أنهـا كمـا هـو الحـال فـي النقابـات العماليـة يشـتركون فـي الظـروف المعيشـية والخلفيـات الثقافيـة والتعليميـة وتهـتم بـنظم أكثـر خصوصـية مـن الـنظم الحزبيـة ولكـن هنـاك بعـض الحـالات تتطلـب اخـتلاف نوعيـة الأعضـاء داخـل جماعـات المصـالح وذلـك وفقـاً للقضـية المثـارة مثـل قضـايا البيئـة وأخطـار الأسـلحة النوويـة ولهـذه الأسـباب التـي أشـرنا لهـا فـي الفقـرات السـابقة يـتلاحظ أنـه بسـبب طبيعـة الـنظم الانتخابيـة يكـون عـدد الأحـزاب السياسـية غالبـاً محـدود بغـض النظـر عـن طبيعـة الـنظم السياسـية علـى عكـس مـن ذلـك نجـد طبيعـة جماعـات الضـغط والمصـالح حيـث لا توجـد وظـائف محـددة بـل تتعـدد وتتنـوع وفقـاً للموضـوعات المثـارة والمصـالح المتباينـة، إلا أن المنـاخ الـديمقراطي غالبـاً مـا يسـاعد علـى انتشـار تلك الجماعات ويضمن لها شروط ومحددات النجاح.

جماعات المصالح والواقع المجتمعي

أن منظـري جماعـات المصـالح يبنـون افتراضـاتهم لكفـاءة جماعـة المصـالح علـى فكـرة السـمات الخاصـة بالمجتمعـات الحديثـة تلـك التـي يتـوفر فيهـا سـمات التعدديـة فـي بنـاءات النظـام العـام للمجتمـع ومـا ينـتج عنـه مـن تعدديـة مصـالحية تتسـم بالتبـاين والتنـافس وكـذلك فكـرة قـدرة هـذه التيـارات والقـوى المتباينـة فـي أن تؤسـس تنظيمـات تعبـر عـن مصـالحها تعبيـراً صـادقاً ذلك الذي يمكنها من إعادة التوازن في المجتمع.

إلا أن تلك الفكرة العامة حول كفاءة الأداء الوظيفي لجماعات المصالح وما تتضمنه من استفادة كل قوى المجتمع المختلفة لم تسلم من النقد فثمة جدل لم ينتهي بعد حول صدق الأسس الفكرية لتشكيل وظيفة جماعات المصالح على أرض الواقع فهل تعبر تلك الجماعات المتنوعة عن مصالح فئات كل قطاعات المجتمع، وهل لدى تلك الفئات القدرة على الاستفادة من جماعات المصالح التي تمثلها وإلى أي مدى؟

وفي هذا الصدد يشير ديفيد ترومان إلى أنه يوجد في المجتمعات الصناعية ذات التقدم الثقافي العديد من الأنماط الثقافية والتعليمية والعرقية والدينية....الخ مما يؤدي إلى تصنيف الناس في تلك المجتمعات وتلك تعتبر مؤشرات تساهم بدرجة هائلة في نمو جماعات المصالح الخاصة حيث يذهب ترومان أنه حينما توجد المصالح المتنوعة والمتباينة تتوافر إمكانية ظهور جماعات المصالح تلك التي تلعب دوراً هاماً في النظم الديمقراطية ويتبنى أنصار نظرية ترومان فكرة خلق التوازن بين المصالح المتصارعة نظراً لتعدد جماعات المصالح التي تدافع عن وتداعي حقوقاً لكل منها مما يمنع أي جماعة من الانفراد بالسيطرة على النظام السياسي، ووفقاً لهذا الرأي فإن سياسة الحكومة هي نتاج التنافس بينم جماعات عديدة تمثل المصالح المختلفة للناس[1].

)1(Truman David B: The Governmental Procee: Political and Public Opinion, New York Knopf, 1957.

تلــك هــي الصــورة الكلاســيكية لمفهــوم التعدديــة السياســية وإدارة الصــراع فــي الولايــات المتحــدة الأمريكيــة والتــي بلورهــا رهــط غيــر قليــل مــن المفكــرين السياســيين إلا أن الواقــع السياســي وقــراءة التــاريخ والأحــداث فــي المجتمعــات المختلفــة تجعلنــا نضــع العديــد مــن علامــات الاســتفهام حــول مصداقية تلك المقولات وإمكانية التعميم على أرض الواقع.

أن الواقــع قــد يختلــف تمامــاً عــن ســيناريو تلــك المقــولات حيــث يســيطر علــى أغلبيــة جماعــات الضــغط رجــال الأعمــال والطبقــات العليــا ويســتبعد مــن ذلــك أفــراد الطبقــات الــدنيا والمتوســطة ومــن ثــم لا تعبــر تلــك الجماعــات بصــدق عــن هــذه الطبقــات المهمشــة إضــافة إلــى أن حقيقــة وجــود التنافس بين هذه الجماعات لا يعني ضمان تحقيق الحياة الديمقراطية.

أن فشــل جماعــات الضــغط فــي التعبيــر عــن الواقــع وخاصــة عــدم التمثيــل المصــالحي الــواقعي للطبقــات الــدنيا والمتوســطة بتلــك الجماعــات جعــل شــنايدر يوجــه ســهام نقــده لتلــك الفكــرة قــائلاً أن فكــرة التعدديــة السياســية ومــا تتضــمن مــن جماعــات مصــالح لا تخــرج عــن كونهــا أشــبه بــالكورس الغنــائي لفرقــة موســيقية مــع التركيــز علــى طبقــة الصــوت العــالي بهــذا الكــورس (رجــال الأعمال) [1].

)1(E.E Schneider: The semisovereigen people: Arealists view of Democray, New York Winstonm1960, p29.

وتذهب التحليلات التي تعتمد على مقولات شنايدر إلى أن الفقراء يتحملون تكلفة عالية جداً في حياتهم دون أن تتاح لهم القدرة على التحدي أو التأثير على السياسة العامة السائدة في المجتمع أو حتى النقابات العمالية وفي الغالب ينظر الفقراء إلى تلك الجماعات على إنها تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

في مقابل تلك المقولة السابقة يقف منظروا أيضا نظرية الصفوة أيضا حيث يرون إمكانية تنظيم الشرائح والطبقات الفقيرة لنفسها تلقائياً وبطريقة سريعة تماماً كجماعات الضغط ولا تختلف عنها في شيء بالإضافة إلى أن مصالح تلك الفئات غالباً ما تصاغ من خارجه ثم أن مستوى التعليم قد يدفع بتلك الفئات الفقيرة إلى المشاركة الفعالة في العمل السياسي ومن ثم الانغماس في جماعات المصالح لتحقيق مصالحهم، إلا أن بعض الآراء تذهب في هذا الصدد إلى أن المجتمعات الفقيرة لا تسلك في المطالبة بمصالحها بذات الوسائل المستخدمة في المجتمعات الغنية حيث تسود قيم الشكوى مما يجعلهم يفضلون الاضطرابات.

جماعات المصالح والحكومة

أشرنا سابقاً إلى أن جماعات المصالح تعمل جاهدة بشتى الوسائل للتأثير على الحكومة إلا أن حجم ومستوى تأثير تلك الجماعات على الحكومة والسياسات العامة يتوقف على نمط النظام السياسي السائد في المجتمع وهذا يعني أن دور الحكومة يعتبر من المحددات الأساسية

لأسلوب عمل جماعات المصالح الأمر الذي دعا كثير من المحللين السياسيين أن يذهب إلى النظام السياسي التعددي لا يخرج عن كونه حاصل نتيجة تفاعل جماعات الضغط المتواجدة تلك التي تحظى بتأثير ونفوذ على السياسة العامة للنظام.

إذا كانت درجة تأثير جماعة الضغط ترتبط بالحكومة وتقبلها لها لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا ماذا يحدث إذا لم تكن هناك حكومة؟ مثل لبنان في الثمانينات من القرن العشرين حيث كان العديد من جماعات الضغط والحركات الدينية تلك التي خاضت حرباً أهلية شرسة فهل يمكن اعتبار تلك الجماعات جماعات ضغط أو مصالح، نعتقد أن تلك الحالة لا يمكن التسليم باعتبارها جماعات مصالح وذلك لأمرين غاية في الأهمية:

الأمر الأول: ما يتعلق بتعارض الأساس الفكري ولجماعة المصالح مع فكرة استخدام العنف للوصول لأهداف الجماعة ولذلك لا يمكن اعتبار أي صراع مسلح نشاط أو أسلوب أداء لجماعات المصالح.

الأمر الثاني: ما يذهب إليه منظري جماعات المصالح من أن الحكومة شرط مسبق لوجود جماعات المصالح بمعنى أنه يفترض مسبقاً وجود حكومة لكي توجد بعد ذلك جماعات المصالح وبنفس درجة الارتباط تلك تكون علاقة جماعات المصالح مع الجهاز الإداري العام في المجتمع، حيث أن خضوع (الكونجرس الأمريكي) مثلاً أو المجالس النيابية لأي دولة لجماعات المصالح لاستصدار قوانين معينة إنما يعتبر في

الحقيقة بلورة لمصالح جماعات الضغط تلك، كما أن استمرارية وقوة الدعم لتلك البرامج والقوانين لا تحدت إلا برعاية الحكومة لها أنه في العصر الحالي لا تخلو مصلحة أو جهاز إداري في الدول الغربية دون ان يكون هناك جماعات ضغط تراقبه وتحاول تغيير قراراته لصالحها إلا أن أسلوب عمل تلك الجماعات ومساحة تدخلها تختلف من دولة إلى أخرى فإذا كانت منتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا إلا أنها في السويد تأخذ طابع أكثر قوة من بريطانيا حيث لا تطرح التشريعات للتطبيق قبل موافقة جماعات المصالح والأمثلة كثيرة في ذلك فكثير من المزايا التي حصل عليها المزارعون السويديون قد حصلوا عليها عن طريق المنظمات والنقابات المهتمة بالزراعة[1].

في حين يرى البعض أن أسلوب جماعات المصالح والضغط يجب أن يكون تعاوني أو مشارك مع الأطراف الأخرى تلك التي تتبادل معها المصالح، وأبرز مثال على صيغة التشارك الاجتماعي ما يحدث أثناء عملية صياغة السياسة العامة في النمسا حيث يجتمع ممثلي الحكومة وجماعات المصالح المختلفة كالنقابات المهنية والعمالية ورجال الأعمال.....الخ للوصول لصياغة مناسبة لكل الأطراف حتى لا تغبن حقوق البعض لصالح البعض الآخر.

)1(D. Derglered organization interests in western Evrope: pluralisnm corparatism and the transformation of palters (New York Cambridge university press1987).

وهنـاك مـن يـرى أن ارتبـاط جماعـات الضـغط بالحكومـة بهـذا الشـكل ينـأى بالنظـام السياسـي عـن أصـول قواعـد اللعبـة الديمقراطيـة فـي حـين يشـير آخـرون إلـى أن الجهـاز الإداري نفسـه أحـد أهـم جماعـات الضـغط حيـث يعمـل على إرساء مصالحه الخاصة.

وخلاصـــة مـــا ســـبق يمكـــن اعتبـــار أن جماعـــات الضـــغط فـــي المجتمعـات الحديثـة تمثـل جـزء لا يتجـزأ مـن المجتمـع، كمـا أن الحكومـة وجماعـات الضـغط مرتبطـان بعلاقـة شـرطية فكلمـا تضـخم النظـام الحكـومي تزايـدت تبعـاً لـه جماعـات الضـغط وتنوعـت أنماطهـا وأسـلوب إدارتـه وتعاملهـا مع بقية مكونات النظام.

فاعلية جماعات المصالح في المجتمع

وضـح مـن العـرض السـابق أن جماعـات المصـالح مكـون أساسـي فـي بنـاء المجتمـع وأحـد أهـم مـدخلات الـنظم السياسـية فـي العصـر الحـديث ولهـا أهـداف تعبـر عنهـا دائمـاً بوسـائل متعـددة وفـي سـبيل تحقيـق ذلـك تتفاعـل مـع بنـاءات المجتمـع والـنظم السياسـية المختلفـة تـؤثر فيهـا وتتـأثر بهـا إلا أن نـواتج هـذا التفاعـل تختلـف بطبيعـة الحـال وفقـاً لحالـة كـل مجتمـع وظروفـه ومساحة الحرية المتاحة أو تلك التي يسمح بها النظام العام.

وسوف نعرض لمجموعـة مـن القضـايا تلـك التـي تظهـر التفاعـل الـدائم والمستمر بين جماعات المصالح الفاعلة في المجتمع على الوجه التالي:

1- ثمة حقيقة جوهرية تكمن في أن ازدهار دور جماعات المصالح مرتبط إلى درجة بمساحة الديمقراطية المتاحة في سياق النظام السياسي أو النظام المجتمعي العام، حيث تتوافر المشاركة السياسية الفعالة للمواطن العادي ذلك الذي يتمتع بوعي سياسي يقوم على فهم وإدراك واقع العملية السياسية وقدرة جماعات المصالح على تغيير السياسة العامة لتلك الأسباب تختلف نسبة المشاركة الفاعلة سواء على مستوى النظام السياسي أو على مستوى مؤسسات المجتمع المدني.

وقد لاحظ كلا من ألموند وفيربا أن الأفراد في كلا من أمريكا وبريطانيا وألمانيا يشاركون بنسب عالية جداً في العمل التطوعي أكثر من مواطني إيطاليا والمكسيك فقد رصدا أن نسبة مشاركة المواطنين في الأعمال التطوعية للدول على الترتيب تبلغ 57% في أمريكا 47%في بريطانيا، 44% في ألمانيا وترتبط المشاركة في جماعات المصالح بمستوى التعليم وهناك نسبة ليست بالقليلة من تلك الجماعات تعمل ولها اهتمامات سياسية 24% من تلك الجماعات في أفريقيا، 19% في بريطانيا، 18% ألمانيا[1] من تلك البيانات الميدانية يلاحظ مدى الارتباط والتفاعل بين جماعات المصالح ومستوى الثقافة السياسية.

) 1(Gabriel Almond and Sidney verba, the civic culture (Boston: Brown1965).

2- جماعات المصالح وتأثير الأموال

ثمة جدل حرور حول تأثير أموال جماعات المصالح وتدخلاتها في السياسة العامة للدول وأن الثابت فعلا يكمن في أن الأموال تلعب دوراً بالغ الاهمية في أسلوب عمل جماعات المصالح وإمكانية تحقيق أهدافها ولأن الأموال تلعب دوراً هاماً في الانتخابات بصفة عامة فإن جماعات المصالح تحاول الوقف خلف المرشحين ومناصرتهم في الانتخابات لكسب تأييدهم بعد ذلك من أجل تحقيق مصالحها.

وقد أخذت معظم البلاد الديمقراطية إجراءات للحد من خطورة جماعات المصالح على العملية الانتخابية حيث تلاحظ في أمريكا من يرى أن جماعات المصالح ترفعه شعار أفضل أعضاء الكونجرس يمكن شراؤهم بالمال، وقد قامت بعض الدول بعمل تشريعات لتنظيم تدخل الأموال عن طريق توفير تمويل حكومي للأحزاب أثناء المعركة الانتخابية حتى تقلل من اعتمادهم على المساعدات وأموال جماعات المصالح كما فعل أسبانيا التي حددت حجم المعونة التي تقدم للحزب وفقاً لعدد الأصوات التي حصل عليها وعدد كراسي البرلمان التي يسيطر عليها.

وتواجه دول أخرى صعوبات بالغة في التعامل مع تلك الظاهرة كالولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تشكيل لجنة للعمل السياسي تكون مهمتها تحديد المبالغ التي تتبرع بها جماعات المصالح للمرشحين، وذلك للحد من تأثير الأموال على العمل السياسي وتلك تعتبر بداية الاحتكاك

الجاد مع تلك القضية في أمريكا إلا أن وجود تلك اللجنة لم يمنع المرشحين من تلقي الأموال من كافة الجهات والجمعيات وجماعات المصالح في حملاتهم الانتخابية، أن تلك الأموال تساهم بما لا يدعي مجالاً للشك في ربط أعضاء الكونجرس بتلك الجهات الممولة مهما كانت المبررات أو التأكيد على أن المصلحة العامة هي التي تحكم قواعد اللعبة السياسية.

تلك الحقائق جعلت كثير من المحللين السياسيين والمراقبين للحملات الانتخابية يتساءلون هل يمكن أن يتم شيء بدون جماعات ضغط أو بدون اموال في الحياة السياسة؟ والإجابة لن تكون بالإيجاب بطبيعة الحال إلا إذا أمكن للنظم السياسية منع تدفق أموال جماعات المصالح إلى الحملات الانتخابية ولجان العمل السياسي.

3- جماعات المصالح ونوعية القضايا التي تتبانها ربما يكون أهم العوامل في تأثير جماعات المصالح على بناءات المجتمع وسياساته بعد الأموال يكمن في توعية القضايا التي تتبناها وخلال العقود الماضية استطاعت جماعات المصالح من إعادة التنظيم والتنسيق فيما بينها وذلك لمحاولة إقناع الأجهزة الحكومية بعدالة مطالبها وقد غيرت كثير من السياسات بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتلك الجهود على سبيل المثال في قضايا مرتبطة بالضمان الاجتماعي، التأمين الصحي، التعليم، التعريفة الجمركية، وطرق حساب إحصائيات البطالة.

إلا أن هناك الكثير من القضايا تلك التي تتبانها جماعات المصالح تدخل في نطاق الأبعاد الأخلاقية مما يكل صعوبة في الوصول إلى تسوية شاملة أو محددة مع الجهاز الحكومية أو الأطراف الأخرى المرتبطة بها.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما تقوم به حركة الحق في الحياة في محاربة الإجهاض وذلك في مواجهة ما أقرته المحكمة العليا الأمريكية بأحقية المرأة في إجهاض نفسها دون اعتراض الولايات واعتبار تلك الجماعات الدينية أن إجهاض الجنين يعتبر جريمة قتل متعمدة، وهذا ما جعل جماعة الحق في الحياة ينادون بتحريم عملية الإجهاض ومواجهة جماعة الحق في الإجهاض ويحدث التداخل كثيراً بين الجماعات المختلفة وذلك لاختلاف في الرؤى والمواقف حيث تتداخل الحركات النسائية بالتنسيق مع جماعات الحق في الإجهاض ويظل اختلاف المواقف وآلية الضغط على صانعي القرار والهيئات التشريعية إلى ما لا نهاية دون أن تصل حركة الحق في الحياة لهدفها وهو تغيير القانون.

4- جماعات المصالح وحجم العضوية

إن حجم العضوية ودرجة التزام الأعضاء داخل جماعة المصالح والوضع الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء الأعضاء أهمية بالغة لإمكانية تحقيق الجماعة لمصالحها واحترام الجهات الأخرى لوجه نظرها، ولا يكفي حجم الجماعة فقط حتى تصبح قوة بل يساند ذلك عنصر المال، كما أن

الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأعضاء الجماعة يعزز أو يضعف من موقفها أو درجة مصداقيتها في المجتمع وكذلك درجة تأثيرها على الحكومة.

فمثلاً: الوضع الاقتصادي المميز لليهود في الولايات المتحدة الأمريكية يقوي من وضع لجنة الشئون العامة ليهود أمريكا في المطالبة بأي مزايا لدولة إسرائيل أو أن جمعية حق الأفراد في التقاعد في عن العمل والذي يقدر أعضائها 30 مليون معظمهم متعلمين ومنهم أصحاب المناصب الرفيعة والتي تهدف إلى تحسين الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية...الخ، تمتلك صوتاً مسموعاً ومؤثراً نظراً لحجم ونوعية الأعضاء المنتمين لها.

5- جماعات المصالح والوصول للحكومة

أن كل ما سبق من عناصر ومعوقات نجاح جماعات المصالح كالأموال وحجم ونوعية العضوية وكذلك القضايا التي تقوم بطرحها قد تكون غير فعالة إذا فشلت جماعات المصالح في الوصول إلى تفهم الحكومة للطرح الذي تتبناه، وهذا يجعل من الأهمية أن تكون هناك علاقة وطيدة بين أفراد جماعة المصالح والأجهزة الحكومية وأن تجتهد الجماعة في كيفية توصيل مشاكلها وقضاياها لفهم وإدراك الحكومة.

آليات العمل مع جماعات المصالح وممارسة الضغوط

بالرغم من أن الضغط ليس السمة الوحيدة لجماعات المصالح إلا أنه يظل أكثر الآليات جذباً للانتباه وتختلف أدوات الضغط وفقاً لنوعية المصالح ووظائف أعضاء الجماعة وقدرتهم على التأثير وقد حدد صامويل باتترسون ثلاث أنواع من الضغط هي:

- **رجال الاتصال:** تلك التي تتخذ مهامهم في الترويج للمصالح المطلوبة بين رجال الحكومة عن طريق إنشاء الصداقات والعلاقات مع المشرعين وكبار موظفي الحكومة.
- **توصيل المعلومات:** وتعمل تلك جماعة على توصيل المعلومات الضرورية عن القضايا والمشكلات التي تطرحها الجماعة إلى رجال الحكومة من خلال عقد ندوات ومؤتمرات عامة وخاصة وجلسات استماع في المجالس النيابية وطبع النشرات والمطبوعات التي تتضمن مطالب الجماعة.
- **المطالبة بالمصلحة:** تلك الجماعة ينبغي أن تحتفظ بعلاقات وطيدة مع متخذي القرار حتى يمكنها تحذير جماعة المصالح إذا تعرضت لأي خطر في الوقت المناسب.

1- التعامل مع المشرعون

إلا أن أسلوب السيطرة هذا يتوقف نجاحه على مجموعة من المحددات الهامة ومنها:

- مدى إقناع المشرعين بقضايا الجماعة
- مدة تقييم الجماعة لأدوات الضغط المستخدمة
- جدوى الاتصال المباشر بين عناصر الضغط بالجماعة ورجال القانون
- العرض الجيد والشخصي لمشاكل وقضايا الجماعة وكيفية إقناع رجال الحكومة بقضايا الجماعة
- الاحتفاظ بقنوات اتصال مفتوحة مع المشرعين وجماعات المصالح

2- **التعامل مع الإدارة:** يعتبر الجهاز الإداري بالحكومة هدف جماعات المصالح تلك التي تسعى بشتى الطرق لإقناعه وكسب تعاطفه مع ما تطرحه أو تهتم به من قضايا وهي في سبيل ذلك تسعى إلى إقناع وجذب انتباه الإدارات المتخصصة في الدولة أن ذلك جعل بعض المحللين يؤكد على أن سيطرة جماعات المصالح يبدأ بالضغط على الجهاز التنفيذي الحكومي، وفي تعاملها مع رجال الإدارة تتبع جماعات المصالح نفس الأسلوب والوسائل التي تستخدمها مع رجال القانون والمشرعون في إطار الاتصال الشخصي بالموظفين ومدهم بالبحوث والدراسات والمادة العلمية وإن كان أسلوب العمل عن رجال الإدارة يختلف مع رجال الهيئات التشريعية حيث إنهم يعملون في إطار قوانين العمل ولا يخضعون للانتخابات ومن هنا يصعب الضغط عليهم.

3- **التعامل مع النظام القضائي:** تعمل جماعات المصالح على تحقيق أهدافها بكل الوسائل وإن تطلب الأمر اختراف النظام القضائي وعليه يصبح فتح القنوات مع رجال النظام القضائي أمر حيوي بالنسبة لجماعات المصالح فعلى سبيل المثال هناك مئات القضايا التي تنظر سنوياً تكون جماعات المصالح المختلفة طرفاً فيها وقضايا مثل مكافحة التمييز العنصري وحقوق المرأة وحق الإجهاض، حق تأدية الصلاة في المدارس، كلها قضايا فيها القضاء أحد الأطراف الهامة وتعمل الحركات المدنية وجماعات المصالح على أن تتضمن عضويتها العديد من رجال القانون حتى يمكنها من الطعن بعدم دستورية أي قوانين أو إجراءات إدارية تتسبب في الفصل العنصري بين المواطنين.

4- **كسب تعاطف الجمهور:** تدرك جماعة المصالح أهمية تعاطف الجماهير مع قضاياها ولهذا السبب تحاول جماعات المصالح استثمار جزء من تمويلها ووقتها في عمل حملات لتوضيح أهداف الجماعة للجمهور والعامة وكيفية تعاونهم ومساهمتهم في تحقيق أهداف الجماعة وفي إطار ذلك تقوم الجماعة بنشر قصص قصيرة، برامج تلفزيونية مطبوعات مختلفة.

5- **حق التظاهر:** بعض جماعات المصالح تعتمد على المظاهرات بجانب الترويح لأهدافها مثل جمعيات أصدقاء مرضى القلب أو السرطان أو مكافحة التلوث وحماة البيئة...الخ، وغالباً يتم التظاهر بأسلوب سلمي

فـي حالـة وجـود الأعضـاء النشـيطين والتنظـيم الجـدي ويعتمـد رائـد المظـاهرات السـلمية فـي العصـر الحـديث المهاتمـا غانـدي والـزعيم مـارتن لـوثركينج ويكـون هـذا الأسـلوب مناسـب فـي حالـة افتقـار هـذه الجمعيـات للأقوال اللازمة.

6- **الاحتجـاج بـالعنف:** عندما تفتقد جماعـة المصـالح لقنوان الاتصـال بالمسئولين السياسيين أو الجهاز الإداري الحكومي قد يدفعهم ذلك إلى اللجوء للعنف كبديل نهـائي لتحقيـق مصـالحهم وعلـى الـرغم مـن أن أسـلوب العنـف أسـلوب لا يقره القانون في المطالبة بأهدافه في المجتمع إلا أن جماعات الضغط عادة ما تلجأ إليه كرد فعل نفسي أو تفريغ للإحباطات الناتجة عن الفقر والتمييز العنصري وانعدام العدالة الاجتماعية.

وأخيراً إذا كانـت جماعـة المصـالح تعبـر عـن إهداف ومصـالح أعضـائها فمـاذا عـن المـواطنين غيـر المنضـمين لأي جماعـة؟ مـن يتحـدث بأسمائهم فـآلات النشر لا علاقة لهم بجماعات المصالح ومع ذلك ينتخبون قادة وزعماء الأحزاب، اولئك الذين تجاهلونهم ويجوهون اهتماماتهم لجماعات المصالح.

وهـل هنـاك جماعـة يمكنهـا العمـل باسـم كافـة المـواطنين فـي مجتمـع كبيـر الحجـم كمـا يـدعي بعـض المحللـين؟ وهـل تعمـل جماعـة المصـالح فـي الواقـع علـى ثبـات واسـتقرار المجتمـع باعتبارهـا المنفـذ الشـرعي والقـانوني لهـؤلاء البائسـين والعمـل علـى حـل مشـاكلهم بـدلاً مـن تـركهم للإحبـاط والفشـل الذي يؤدي للعنف.

المراجع

1- David B. Truman, the Governmental Process, New York. Knopf, p37.

2- علـــي الـــدين هـــلال: معجـــم المصـــطلحات السياســـية، مركـــز البحـــوث والدراسات السياسية، 1994م.

3- علـــي الـــدين هـــلال: معجـــم المصـــطلحات السياســـية، مركـــز البحـــوث والدراسات السياسية، 1994م.

4- Hans- Peter weldrich: in Bernhard schafers (Hrsg): Grandbegliffe der sociologie, VTB leske1986.

5- Truman David B: The Governmental Procee: Political and Public Opinion, New York Knopf, 1957.

6- E.E Schneider: The semisovereigen people: Arealists view of Democray, New York Winstonm1960, p29.

7- D. Derglered organization interests in western Evrope: pluralisnm corparatism and the transformation of palters (New York Cambridge university press1987).

8- Gabriel Almond and Sidney verba, the civic culture (Boston: Brown1965).

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: نشأة وتطور علم السياسة	**4**
الفصل الثاني: القوة والسلطة– المفهوم والخصائص	**42**
الفصل الثالث: الدولة– المفهوم والبناء	**60**
الفصل الرابع: النظام السياسي في مصر بين التعددية والليبرالية	**75**
الفصل الخامس:البناء الحزبي ةازمة المؤسسية	**104**
الفصل السادس: الحراك السياسي الحزبي بعد ثورة يناير 2011م	**193**
الفصل السابع: عولمة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية	**265**
الفصل االثامن : جماعات المصالح	**430**